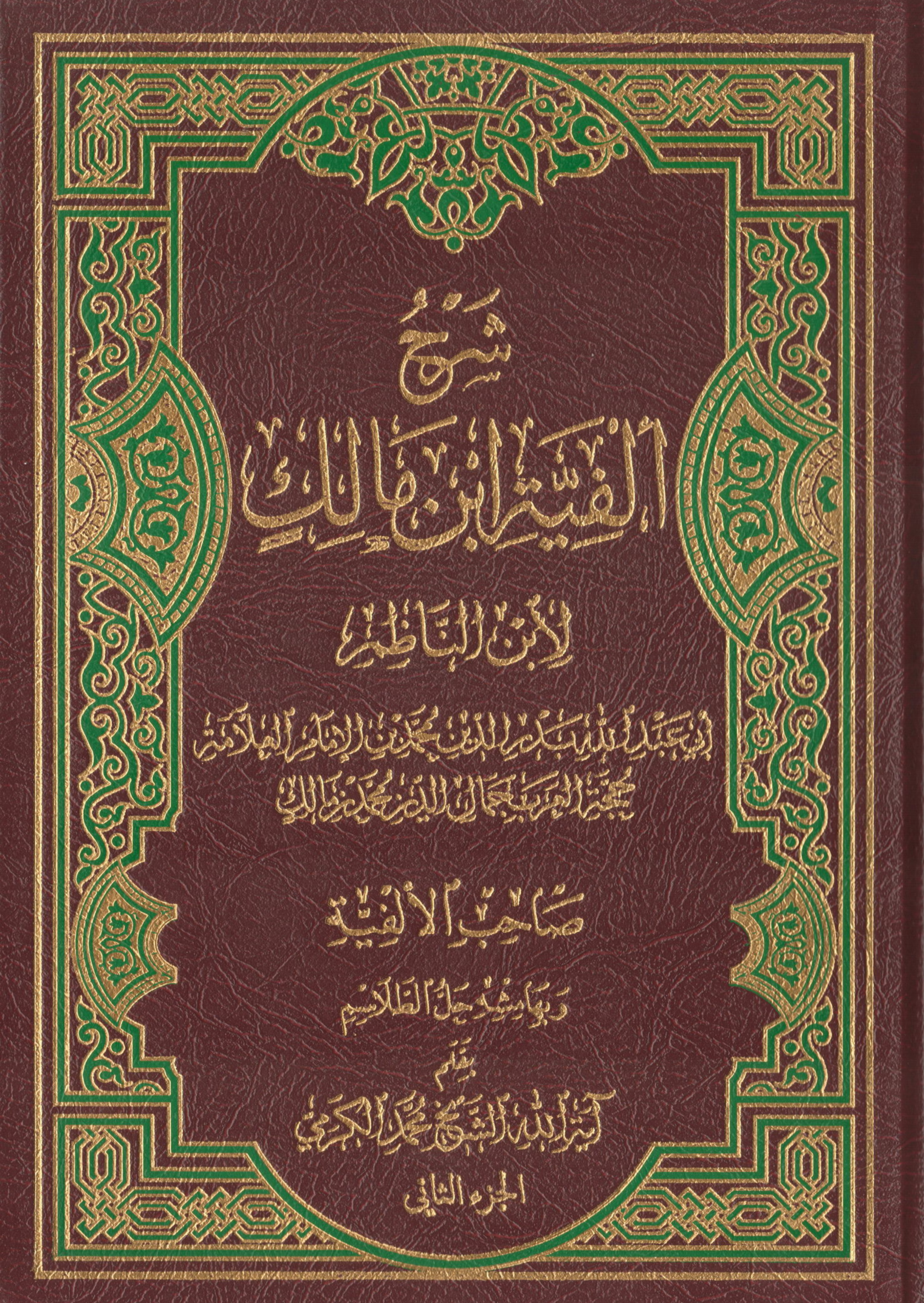

شرح
ألفية ابن مالك
لابن الناظم
أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة
حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك
صاحب الألفية
وبهامشه حل الطلاسم
بقلم
آية الله الشيخ محمد الكرمي
الجزء الثاني



شرح

ألفية ابن مالك

لابن الناظم

٢

شرح

ألفية ابن مالك

لابن الناظم

أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام العلّامة
حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية

وبهامشه حلّ الطلاسم لمحمد الكرمي

الجزء الثاني



سرشناسه: ابن مالک، محمد بن محمد، ٦٨٦ق؟
عنوان قراردادی: الفیه، شرح
عنوان و نام پدیدآور: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم
مشخصات نشر: قم: دارالغدیر، ١٤٣٨ ق.= ١٣٩٦.
مشخصات ظاهری: ٤٧٦ ص.
شابک: 4-84-8485-964-978 (دوره) / جلد اول: 1-85-8485-964-978 /
جلد دوم: 6-86-8485-964-978
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: عربی
موضوع: زبان عربی نحو
رده بندی کنگره: ١٣٩٦ ٧٠٢١٢٣٥الف ١٨الف/ PJ٦١٥١
رده بندی دیویی: ٧٥ / ٤٩٢
شماره کتابشناسی ملی: ٤٨٣٩٩١٧

هوية الكتاب

الكتاب .... **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ج ٢**

المؤلف .... **محمد بن محمد بن مالك**

الناشر .... **دار الغدير**

المطبعة .... **گلوردي**

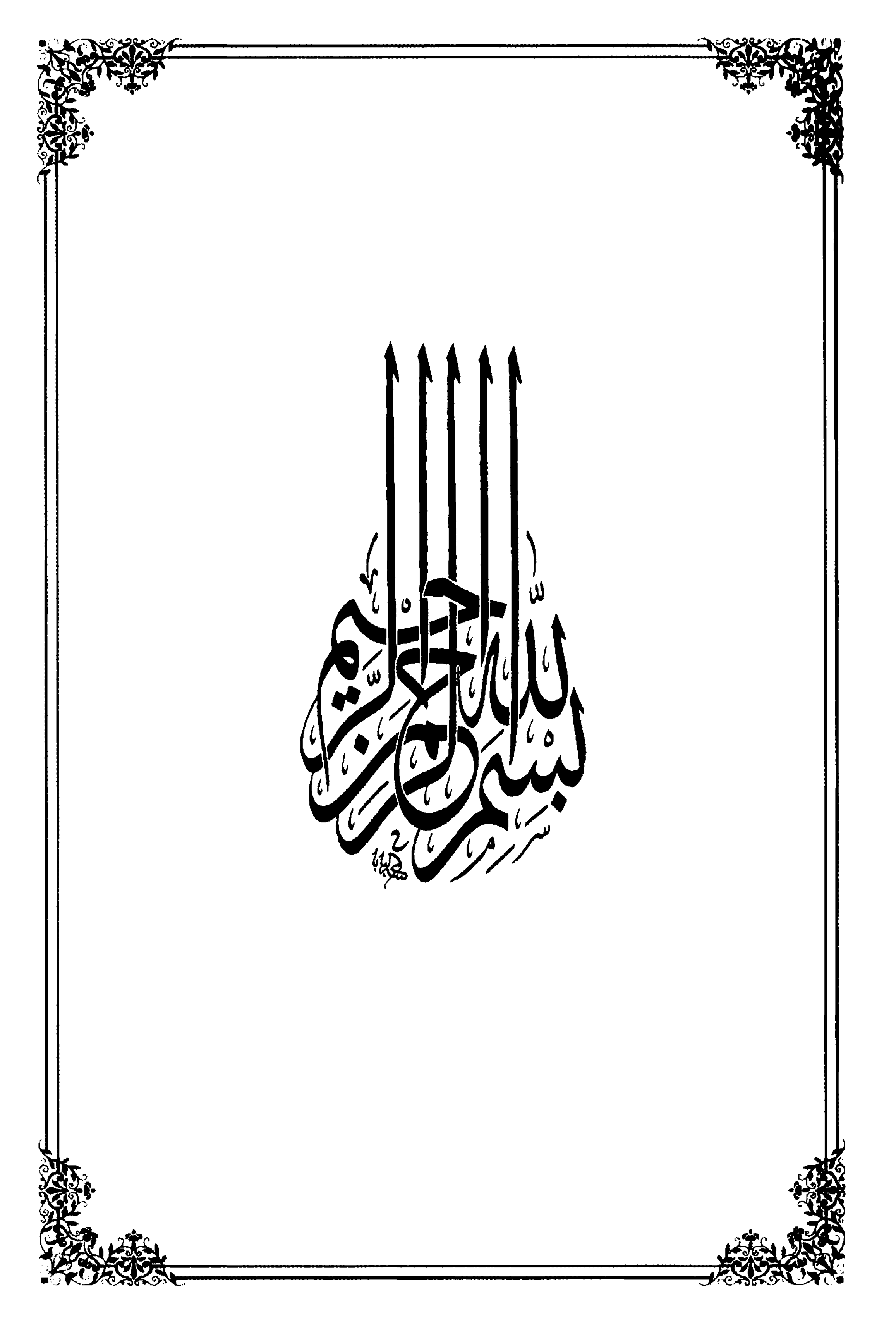
الطبعة .... **الاولى: ١٤٣٨هـ**

العدد .... **٢٠٠٠ نسخة**

ردمك الدورة .... **٤ ـ ٨٤ ـ ٨٤٨٥ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨**

ردمك ج ٢ .... **٦ ـ ٨٦ ـ ٨٤٨٥ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨**

دار الغدير للطباعة والنشر ـ إيران ـ قم ـ الجوال: ٩١٢٦٥١٧٦٤٠ (٩٨+)


بسم الله الرحمن الرحيم

العَطْفُ

الْـعَطْفُ إِمَّـا ذُو بَـيَانٍ أَوْ نَسَـقْ ... وَٱلْـغَرَضُ ٱلآنَ بَـيَانُ مَـا سَـبَقْ
فَـذُو ٱلْـبَيَانِ تَـابِعٌ شِـبْهُ ٱلصِّـفَهْ ... حَـقِيقَةُ ٱلْـقَصْدِ بِـهِ مُـنكَشِفَهْ

العطف كما ذكر علىٰ ضربين: عطف بيان، وعطف نسق.

فأما عطف البيان: فهو التابع الموضّح، والمخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة ولا مشتقّاً، ولا مؤولاً بمشتقٍ، كقوله:

أَقْسَـمَ بـاللهِ أبـو حَـفْصٍ عُـمَرْ ... مَـا مَسَّها مِنْ نـقَبٍ ولا دبَـرْ

فخرج بقولي: (الموضح والمخصص) التوكيد، وعطف النسق، وبقولي: (غير مقصود بالنسبة) البدل ؛ لأنه في نية تكرار العامل، كما سيأتي ذكره، وبقولي: «ولا مشتقّاً، ولا مؤولاً بمشتق»: النعت.

والحاصل: أنّ المقصود من عطف البيان هو المقصود من النعت، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ النعت لابد أن يكون مشتقّاً، أو مؤولاً به، وعطف البيان لا يكون إلّا جامداً.

العطف: عطف البيان

قوله: «غير مقصود بالنسبة ولا مشتقاً ولا مؤولاً بمشتق كقوله: أقسم بالله أبو حفص عمر»: فيه إشكال فإنه ممّا لا شكّ فيه أنّ عمر مقصود بالنسبة لا أنه غير مقصود، فإنّه لا شكّ أن المراد أقسم بالله عمر، وأبو حفص جيء به للتوقير.

وإلىٰ هذا أشار بقوله:

فَذُو الْبَيانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقيقَةُ القَصْدِ بهِ مُنكَشِفَهْ

يعني أنّ عطف البيان كالصفة في كونه كاشفاً حقيقة المقصود به، وهو مسمىٰ المتبوع.

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ ٱلأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ ٱلأَوَّلِ ٱلنَّعْتُ وَلِي

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ   كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

عطف البيان: لكون المقصود به من تكميل المعطوف عليه قصد النعت يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما يستتبعه النعت. ومنع بعض النحويين كون عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة، وأجازه أكثرهم، ولأجل ما فيه من الخلاف نصّ عليه بقوله:

فَقَدْ يكُونانِ مُنكَّرَيْنِ   ....

وليس قول من منع ذلك بشيء ؛ لأنّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك: لبسْتُ ثَوْباً جُبةً.

ونظيره من كتاب الله تعالىٰ: ﴿ **يُوقَدُ من شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ ولا غَرْبيَّةٍ** ﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿ **ويُسْقىٰ مِنْ ماءٍ صديدٍ** ﴾ .

وأجاز أبو علي في التذكرة في (طعام) من قوله تعالىٰ: ﴿ **أو كَفَّارةٌ طَعامُ**

قوله: «لبست ثوباً جبّة»: الجبّة بيان للثوب.

قوله: ﴿ **يوقد من شجرة مباركة زيتونة** ﴾ : فزيتونة بيان لشجرة مباركة.

قوله: ﴿ **من ماء صديد** ﴾ : صديد: بيان للماء.

مَساكين﴾ العطفَ والإبدالَ.

ومن شرط عطف البيان مغايرته المعطوف عليه في اللفظ، لكيما يحصل بانضمامه مع الأول زيادة وضوح، وعلىٰ هذا قول الراجز:

إنِّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً ... لَقَائِلٌ يا نَصرُ نَصْرٌ نَصْرا

من التوكيد اللفظي أتبع أولاً علىٰ اللفظ، وثانياً علىٰ الموضع. ويجوز أن يكون (نَصْراً) المنصوب مصدراً بمعنىٰ الدعاء، كَسَقْياً وَرَعْياً. وأكثر النحويين يجعل التابع في هذا البيت عطف بيان، وليس بصحيح.

وزعم الجرجاني والزمخشري، أن لابد من زيادة وضوحه علىٰ وضوح متبوعه، وهو خلاف القياس، ومذهب سيبويه.

أما مخالفته القياس، فلأنّ عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان.

وأما مخالفته لمذهب سيبويه، فلأنه جعل ذا الجمة، من قولهم: «يا هذا ذا الجُمَّة» عطف بيان، مع أنّ (هذا) أخصّ من المضاف إلىٰ ذي الألف واللام.

قوله: «﴿أو كفارة طعام مساكين﴾»: العطف والإبدال: أي كونه عطف بيان علىٰ كفارة أو بدل منها.

قوله: «إني وأسطارٍ سُطِرن سطراً ... لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرا»: يريد أني أقسم بسطور القرآن لقائل يا نصر، والمراد به نصر بن سيّار، والبيت من التأكيد اللفظي، مثل: قام زيد زيد.

قوله: «ومذهب سيبويه»: أي وخلاف مذهب سيبويه.

قوله: «مع أنّ هذا أخصّ»: أي أعرف من المضاف إلىٰ المعرّف بأل.

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَىٰ   فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلامُ يَعْمُرَا
وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ ٱلْبَكْرِيِّ   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

ما يحكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضّحاً، أو مخصصاً لمتبوعه يجوز الحكم عليه بأنه بدل، باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة علىٰ نية تكرار العامل، لإفادة تقرير معنىٰ الكلام وتوكيده، ولا يمنع الحكم علىٰ عطف البيان بالبدلية إلّا في موضعين:

الأول: أن يكون التابع مفرداً معْرِفَة معرباً، والمتبوع منادىٰ، كقولك: يا أخانا زَيْداً، فإنَّ (زَيْداً) يجب أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان في نية تكرار حرف النداء معه، ولكان يلزم بناؤه علىٰ الضم، كما يلزم في كل منادىٰ مفرد معرفة.

ومثل: (يا أخانَا زَيْداً) تمثيله: بـ(يا غُلامُ يَعْمُرَا)، وقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَينا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلا   أعِيذُكُما باللهِ أن تُحْدِثا حَرْبَا

الثاني: أن يكون المعطوف خالياً من لام التعريف، والمعطوف عليه معرفاً بها، مضاف إليه صفة مقرونة بها، كقول الشاعر:

أنا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا

قوله:«كونه موضحاً» : أي إذا كان معرفة أو مخصصاً إذا كان نكرة.

قوله:«يا غلام يعمرا» : يعمر علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان علىٰ محلّ غلام الذي هو نكرة مقصودة.

قوله:«ونوفلا» : الشاهد في نوفل، وإنّه عطف علىٰ عبد شمس لا بدل ؛ إذ لو كان بدلاً لبني علىٰ الضمّ شأن كل منادىٰ مفرد معرفة.

فـ(بشر) عطف بيان علىٰ (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنّ البدل في نية تكرار العامل، و (التارك) لا يصحّ أن يضاف إليه ؛ لما علمت أنّ الصفة المحلاة بالألف واللام لا تضاف إلّا إلىٰ المعرف بهما.

وقوله:

.... وَلَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بالمرضِيِّ

تعريضٌ لمذهب الفراء في هذه المسألة، وقد تقدّم في الصفة المشبهة باسم الفاعل.

قوله: «**تعريض لمذهب الفراء في هذه المسألة**»: حيث يجيز أن يقال: أنا الضارب زيد، وعلىٰ هذا يجوز الإبدال في مثل يا غلام يعمرا.

عَطْفُ النَّسَق

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَـطْفُ ٱلنَّسَـقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

التابع: إمّا كامل الاتصال بمتبوعه، فينزل منه منزلة جزئه، فلا يحتاج إلىٰ رابط، وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وإمّا كامل الانقطاع عنه، فينزّل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله، فلا يحتاج أيضاً إلىٰ رابط، وهو البدل؛ لأنه في نية الإضراب عن الأول، واستئناف الحكم للثاني، وإمّا متوسط بين كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، فيحتاج إلىٰ الرابط، وهو المعطوف عطف النّسَق.

ويعرّف بأنه: التابع المتوسط بينه، وبين متبوعه أحدُ الحروف التسعة الآتي ذكرها. والتالي في قوله:

تَالٍ بِـحَرْفٍ مُـتْبِعٍ ....

بمعنىٰ التابع وهو جنس للتوابع، فلما قيده بالحرف المتبع أخرج غير المحدود منه.

عطف النسق

قوله: «لأنه في نيّة الإضراب عن الأوّل»: هو تعليل لكمال الانقطاع.

قوله: «غير المحدود منه»: وغير المحدود من التابع هي التوابع ما سوىٰ عطف النسق.

فَــالْعَطْفُ مُـطْلَقاً بِـوَاوٍ ثُـمَّ فَـا حَتَّىٰ أَمَ اَوْ كَفِيكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا
وَأُتْبِعَتْ لَـفْظاً فَـحَسْبُ بَـلْ وَلَا لٰكِنْ كَلَمْ يَبْدُ ٱمْـرُؤٌ لٰكِـنْ طَـلَا

حروف العطف علىٰ ضربين:

أحدهما: ما يعطف مطلقاً، أي يشرّك في الإعراب والمعنىٰ، وهو (الواو، وثُمَّ، والفاءُ، وحتّىٰ، وأم، وأوْ).

وأكثر المصنّفين لا يعدّون (أوْ) فيما يشرّك في الإعراب والمعنىٰ ؛ لأنّ المعطوف بها يدخله الشك، أو التخيير بعد ما مضىٰ أول الكلام علىٰ اليقين والقطع، وإنّما عدها الشيخ في هذا القسم ؛ لأنّ ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله، وإن كان مساق ما قبلها صورة علىٰ غير مساق ما بعدها.

الضرب الثاني: ما يعطف لفظاً فحسب، أي يشرّك في الإعراب وحده، وهو: (بَلْ، ولا، وَلَكن).

وعدّ الكوفيون من هذا الضرب (لَيسَ) محتجين بنحو قول الشاعر:

أيْـنَ المَـفَرُّ والإلٰـهُ الطَّـالِبُ والأشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَـالِبُ

ولا حجّة فيه ؛ لجواز أن يجعل (الغالِبُ) اسم (لَـيْسَ) وخـبرها ضـميراً

قوله: «وأتبعت لفظاً فحسب»: بمعنىٰ أنَّ تبعية (بل) و (لكن) تبعية في الإعراب اللفظي فقط، ولا تشرك هذه الحروف ما بعدها بما قبلها معنى، بل إنّما يجاء بها للتفكيك.

قوله: «صورة علىٰ غير مساق ما بعدها»: فإنّ ما قبلها علىٰ صورة اليقين، وما بعدها لا يقين فيه.

متصلاً عائداً علىٰ (الأشْرَم) ثم حذف لاتصاله، كما يحذف في نحو: (زيْدٌ ضَرَبَهُ عَمرٌو) إذا قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَب عَمرٌو، وكما حذف في قول الشاعر:

فَأَطْعَمَنا مِنْ لَحْمِها وسنامِها ... شواءً، وخَيرُ الْخَيْرِ ما كانَ عاجِلُه

التقدير: ما كانه عاجله، علىٰ معنىٰ: «عاجلُ الخير خيرُه».

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقاً أَوْ سَابِقَا ... فِي ٱلْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا

وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ ٱلَّذِي لَا يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ، كَاصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي

لمّا فرغ من عدد حروف العطف أخذَ في بيان معانيها، وكيفية استعمالها، فقال:

فاعْطِفْ بواوٍ لاحِقاً أوْ سابقَا ... في الحُكْم أو مُصاحباً مُوافِقَا

فبيّن أنّ (الواو) لمطلق الجمع، فيصحُّ أن يعطف بها (لاحق)، أي: متأخّر عن المتبوع في حصول المشاركة فيه له، كقولك: جاءَ زَيْدٌ وعَمرٌو بَعْدَهُ، وأن يعطف بها (سابق)، أي متقدّم علىٰ المتبوع في حصول المشاركة فيه له، كقولك: جاء زيدٌ وعمرو قبله، وأن يعطف بها (مصاحبٌ)، أي: موافق للمتبوع في زمان حصول ما فيه الاشتراك، كقولك: جاء زيدٌ وعمرٌو معه. وإلىٰ هذا الذي ذكرته الإشارَة بقوله:

قوله: «وخبرها ضميراً متصلاً عائداً علىٰ الأشرم»: بتقدير ليسه الغالب.

قوله: «علىٰ معنىٰ عاجل الخير خيره»: الضمير في خيره يرجع للخير.

قوله: «فاعطف بواو لاحقا»: مثل قوله ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم﴾ ، والسابق نحو: ﴿ كذلك يوحي إليك وإلىٰ الذين من قبلك﴾ ، والمقارن نحو: ﴿ فأنجيناه وأصحاب السفينة﴾ .

.... أوْ سابِقًا   في الحُكْم ....

فرفع توهم أن يـراد بـ (لاحـق وسـابق ومـصاحب) اللّـحاق والسِّبق والمصاحَبة في الوجود لا في النّسبة إلىٰ ما فيه المشاركة.

ويُحكىٰ عن بعض الكوفيين: أنّ الواو للترتيب، فلا يجوز أن يعطف بـها سابق. ويدلُّ علىٰ عدم صحّة هذا القول الاستعمال، كقوله تعالىٰ: ﴿ **وَأوْحَينا إلىٰ إبْراهِيمَ وإسْماعِيلَ وإسْحاقَ ويعْقُوبَ والأسْباط وعـيسىٰ وأيُّـوبَ** ﴾ ، وقـوله تعالىٰ فيما يحكيه عن منكري البعث: ﴿ **إنْ هيَ إلّا حياتُنا الدُّنْيا نَمُوتُ ونَحيا وما نحنُ بِمَبْعُوثينَ** ﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿ **كذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَـوْمُ نُـوحٍ وأصـحابُ الرَّسِّ وثَمُودُ * وعادٌ وفِرْعَوْنُ وإخْوانُ لُوطٍ** ﴾ ، وكقول الشاعر:

أَغْلىٰ السِّباءَ بكلِّ أدْكَـنَ عـاتِقٍ   أوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِـتامُها

وقول الآخر:

حتَّىٰ إذا رَجَبُ تَـوَلَّىٰ وانـقَضىٰ   وَجُـمادَيانِ وَجـاءَ شَـهرٌ مُـقْبِلُ

قوله: «﴿ **وعيسىٰ وأيوب** ﴾ »: في حال أنَّ أيوب قبل عيسىٰ، وقد وقع بعده في العطف.

قوله: ﴿ **نموت ونحيا** ﴾ : في حال أنّ الحياة سابقة علىٰ الموت ولا حياة عند منكري البعث بعده.

قوله: ﴿ **وفرعون وإخوان لوط** ﴾ : إخوان لوط قبل فرعون.

قوله: «أغلا السباء»: أي جعل سعر الخمر غالياً، وقدحت: بمعنىٰ وضعت في القدح وفضّ ختامها كان من اللازم أن يقول: فضّ ختامها وقدحت، والجونة: هي الخابية المطلية بالقار.

قوله: «حتىٰ إذا رجب تولّىٰ وانقضىٰ وجماديان»: وهما متقدمان عـلىٰ رجب مـع ذلك عطف المتقدّم علىٰ المتأخّر.

وقول الآخر:

فَــقُلْتُ لَـهُ لَـمَّا تَـمطَّىٰ بِـجَوْزِهِ ... وأرْدَفَ أعْـجازاً ونَـاءَ بكَـلْكَلِ

وتختصُّ (الواو) بعطف ما لا يُستغنىٰ عنه في الكلام بمتبوعه، كفاعل ما يقتضي الاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى، كقولك: تَضارَبَ زَيْدٌ وعَمرٌو، واختصَمَ خالِدٌ وبَكرٌ، ومنه قوله: (اصْطَفَّ هذا وابني).

ولو قلت: اصطفَّ هذا فابْني، أو ثُمَّ ابني، لم يجز ؛ لأنّ (الفاءَ) و (ثُمَّ) للترتيب وهو ينافي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية معاً، إذا تأمّلت.

وَٱلْفاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْس صِلَهْ ... عَلَى ٱلَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَهْ

الفاء للترتيب، وهو علىٰ ضربين: ترتيب في المعنىٰ، وترتيب في الذكر. والمراد بالترتيب في المعنىٰ: أن يكون المعطوف بها لاحقاً، متّصلاً، بلا مُهلةٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾. والأكثر كون المعطوف بها متسبباً عمّا قبله،

قوله: «وأردف أعجازاً وناءَ بكلكل»: فإنّ النوء بالكلكل يجب أن يكون سابقاً، وإرداف الأعجاز لاحقاً.

قوله: «كقولك: تضارب زيد وعمرو»: فإنّ صيغة تضارب تستدعي الاشتراك، وأمّا معنىٰ تضارب زيد وعمرو فلازمه أنّ زيداً فاعل أو مفعول لعمرو في الضرب وبالعكس.

قوله: «ينافي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية»: والاشتراك في الفاعلية والمفعولية معنى في اصطف إن أحدهما يصف صاحبه إليه، فالذي يتقاضىٰ الصفّ فاعل والذي يتقاضىٰ المصفوفية مفعول.

قوله: «وترتيب في الذكر»: أي في سوق الألفاظ.

كقولك: أَمَلتهُ فَمَالَ، وأقَمْتهُ فَقامَ، وعَطَفْته فانْعَطَف.

وأمّا الترتيب في الذكر فنوعان:

أحدهما: عطف مفصّلٍ علىٰ مجمل، هو هو في المعنىٰ، كقولك: تَوضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ومسحَ رَأْسَهُ ورِجْلَيْهِ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ونادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إنَّ ابني مِنْ أهْلي وإنَّ وعْدَكَ الحَقُّ وأنْتَ أحْكَمُ الحاكِمينَ﴾.

الثاني: عطفٌ لمجرَّد المشاركة في الحكم بحيث يحسن بالواو، كقول امرئ القيس:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبيبٍ ومَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوىٰ بَيْنَ الدّخُولِ فَحَوْمَلِ

وتختصُّ الفاء بعطف ما لا يصحُّ كونُه صلةً علىٰ ما هو صلة، كقولك: الَّذي يطير فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبابُ، فلو جعلت موضعَ الفاء واواً، أو غيرها فقلت: الذي يطيرُ، ويغضبُ زيدٌ أوثُمَّ يغضب زيدٌ الذبابُ لم تجز المسألة ؛ لأنَّ يَغضبُ زيدٌ جملةٌ لا عائد فيها علىٰ (الذي)، فلا يصحّ أن تعطف علىٰ الصلة ؛ لأنّ شرط ما عُطف علىٰ الصلة أن يصلح وقوعه صلةً.

فإن كانَ العطف بالفاء لم يشترط ذلك ؛ لأنّها تجعل ما بعدها، مع ما قبلها في حكم جملةٍ واحدة لإشعارها بالسببية، فكأنك قلت: الذي أن يطير يغضبُ

قوله: ﴿ونادىٰ نوح ربّه فقال ربي﴾: فقوله: فقال ربِّ الخ تفصيل وبسط لقوله: ونادىٰ نوح ربّه.

قوله: «الثاني»: في مقابل قوله: فنوعان أحدهما.

قوله: «بين الدخول فحومل»: وتحسن الواو هنا حيث يقال: بين الدخول وحومل.

قوله: «فكأنك قلت: الذي أن يطير»: بفتح همزة أن لتكون مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر ؛ بتقدير الذي طيرانه يغضب منه زيد هو الذّباب.

زيدٌ الذُّباب.

وأمّا (ثُمَّ) فللترتيب في المعنىٰ بانفصال، أي: يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه، متراخياً عنه بالزمان، كقوله تعالىٰ: ﴿ **وَعَصىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوىٰ * ثُمَّ اجتباهُ رَبُّهُ فَتابَ عَلَيْهِ وهَدىٰ** ﴾.

وقد تأتي للترتيب في الذّكر، كقوله تعالىٰ: ﴿ **ثُمَّ آتَيْنا مُوسىٰ الكِتابَ تَماماً عَلىٰ الذي أحْسَنَ** ﴾.

وقد تقع موقع الفاء كقول الشاعر:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجاجِ   جَرَىٰ في الأنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

وقد يُعطف بالفاء متراخٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿ **والذي أخرَجَ المَرْعىٰ * فَجَعَلَهُ غُثاءً أحوَىٰ** ﴾. إمّا لتقدير متّصل قبله، وإمّا لحمل الفاء علىٰ (ثُمَّ) لاشتراكهما في الترتيب.

بَعْضاً بِحَتَّى اَعْطِفْ عَلَىٰ كُلٍّ، وَلَا   يَكُونُ إلَّا غَايَةَ ٱلَّذِي تَلَا

ممَّا يعطف مشتركاً في الإعراب، والمعنىٰ (حتّىٰ) إلاّ أن المعطوف بها لا

قوله: ﴿ **ثم آتينا موسىٰ الكتاب** ﴾: فإن ما بعد ثمّ ترتيب علىٰ ما قبلها في سوق الألفاظ فقط.

قوله: «جرىٰ في الأنابيب ثم اضطرب»: فثمّ هنا بمعنىٰ الفاء؛ إذ لا معنىٰ لتأخّر الاضطراب عن الهزّ، وكان الحق أن يقول: فاضطرب.

قوله: «لتقدير متصل قبله»: يكون معه معطوفاً بالفاء بهذا التقدير: أخرج المرعىٰ فجعله يانعاً فاستمرّ يذبل شيئاً فشيئاً فصار غثاءً أحوىٰ.

يكون إلّا بعضاً، وغاية للمعطوف عليه: إمّا في نَقْصٍ وإمّا في زيادة، نحو: غلبكَ الناسُ حتّىٰ النِّساءُ، وأحْصِيَت الأشياءُ حتّىٰ مَثَاقِيلُ الذَّرِّ.

ومن كلامهم: (اسْتَنَّتِ الفِصالُ حَتَّىٰ القَرْعىٰ) و (ماتَ النّاسُ حتّىٰ الأنْبياءُ والملوكُ).

وقد لا يكون المعطوف بها بعض ما قبلها إلّا بتأويل، كقول الشاعر:

أَلقَىٰ الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّىٰ نَعْلَهُ أَلْقاها

فعطف (النّعْلُ) وليست بعضاً لما قبلها؛ لأنّه في تأويل: ألقىٰ ما يُثقله حتىٰ نعله.

ولا تقتضي الترتيب، بل مطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله في الحديث الشريف: «كُلُّ شيء بقضاءٍ وَقَدر حَتّىٰ العَجز والْكَيْس»، وليس في القضاء ترتيب، وإنَّما الترتيب في ظهور المقتضيات.

وَأَمْ بِهَا آعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ آلتَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ

قوله: «إمّا في نقص وإمّا في زيادة»: الزيادة والنقص يكونان معنويين، مثل: مات الناس حتىٰ الأنبياء، وقدم الحاج حتىٰ المشاة، فالأول للزيادة المعنوية والثاني للنقيصة المعنوية، وقد يكونان حسيّين، نحو: فلان يهب المال الكثير حتىٰ الألوف، ويجزي الله علىٰ الحسنات حتّىٰ الذرّة.

قوله: «حتىٰ القرعىٰ»: القرع معروف: وهو يكون في الابل بأن ينسلخ عن جملة من جلودها الشعر، ومضرب المثل لمن يتعدّىٰ طوره.

قوله: «وليس في القضاء ترتيب»: بمعنىٰ أنّ قضاء الله مجموع في علمه حاصل من بدء الأمر مجموعاً. نعم ظهور المقتضيات إلىٰ الخارج مرتب.

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ ٱلْهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَىٰ بِحَذْفِهَا أُمِنْ

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَىٰ بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(أمْ) في العطف علىٰ ضربين: متصلة ومنقطعة.

فالمُتّصلة: هي التي ما قبلها، وما بعدها لا يستغنىٰ بأحدهما عن الآخر ؛ لأنّهما مفردان تحقيقاً أو تقديراً، ونسبة الحكم عند المتكلم إليهما معاً، أو إلىٰ أحدهما من غير تعيين، وتسمّىٰ عادلة، أي: معادلة للهمزة في الاستفهام بها.

وشرط استعمالها كذلك: أن يقرن ما يعطف بها عليه: إمّا بهمزة التسوية، وهي التي مع جملة يصحُّ تقدير المصدر في موضعها.

وأكثر ما تكونُ فعليةً، كقوله تعالىٰ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ . المعنىٰ: سواء عليهم الإنذارُ، وعدمُه.

ومثله قول الشاعر:

مــا أُبــالي أَنبَّ بــالحَزْنِ تَيْسٌ ... أمْ جَــفاني بِــظَهْرِ غَــيْبٍ لَـئيمُ

التقدير: ما أبالي بنبيبِ تيس، ولا بجفاء لئيم.

قوله: «مفردان تحقيقاً أو تقديراً»: المفردان الحقيقيان لا يكونان في همزة التسوية وإنّما يكونان في الهمزة بمعنىٰ (أيّ)، تقول: أزيد أم عمرو. وأمّا المفردان التقديريان فهما الجملتان في همزة التسوية.

قوله: «ونسبة الحكم عند المتكلم إليهما معاً»: نسبة الحكم إليهما معاً مربوط بهمزة التسوية ؛ لأنّك سوّيت بين الاستغفار وعدمه حيث قلت: سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم، وإلىٰ أحدهما من غير تعيين في الهمزة التي بمعنىٰ (أيّ) حيث تقول: أزيد قائم أم عمرو.

قوله: «ما أبالي أنبّ بالحَزْن تيسٌ»: نبّ التيس: إذا صاح وهاج، والأرض الحزنة: الصعبة.

وقد تكون اسميةً، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ أُبالي بَعْدَ فَقْدِي مالِكاً ... أَمَوْتيَ ناءٍ أمْ هُوَ الآنَ واقِعُ

المراد: ما أبالي بعد فقد مالك بنأي موتي، ولا بوقوعه.

وإمّا بهمزة يقصد بها، وبـ(أم) ما يُقصد بـ(أي) المطلوب بها تعيين أحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت.

وتقع (أمْ) بعد هذه الهمزة بين مفردين، نحو: أزيْدٌ في الدارِ أمْ عَمرٌو؟ وأقائمٌ زيدٌ أمْ قاعِدٌ؟ وإن شئت قلت: أزيدٌ قائمٌ أمْ قاعدٌ؟ كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾؛ وبين جملتين في معنىٰ المفردين، وقد تكونانِ فِعليَّتَينِ أو ابتدائيتين، أو إحداهما فعليةً والأُخرىٰ ابتدائية.

فالأول: كقول الشاعر:

فَقُمْتُ للطَّيْفِ مُرتاعاً فأرَّقَني ... فَقُلْتُ: أهْيَ سَرَتْ أم عادَني حُلُمُ؟

التقدير: فقلت: أهي سارية، أمْ عائد حلمها؟ أي: أيُّ هذين هي؟

والثاني كقول الآخر:

لَعَمركَ ما أدْري ولوْ كُنْتُ دارِياً ... شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيْثُ بنُ مِنقَرِ؟

التقدير: ما أدري: أشُعَيْث بن سَهْمٍ، أم شُعَيْثُ بنُ مِنقَر؟

قوله: «بحكم معلوم الثبوت»: كالقيام الثابت المردد بين زيد وعمرو حيث يقال: أزيد قائم أم عمرو.

قوله: «فالأوّل»: أي بين فعليتين، مثل: أهي سرت أم عادني حلم، علىٰ أن تكون هي فاعل فعل محذوف.

قوله: «والثاني»: بين اسميتين.

والمعنىٰ: ما أدْري: أيّ النسبَيْن هو الصحيح؟ و «ابن سهم وابـن مـنقر» خبران لا صفتان. وحذف التنوين من «شعيث» حذفه من «عَـمْرو» فـي قـول الآخر:

عَمرو الذي هَشَمَ الثَّـريدَ لِـقَوْمِهِ ورجالُ مَكَّـةَ مُسـنِتُونَ عِـجافُ

والثالث: كقوله تعالىٰ: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقونَهُ أمْ نَحْنُ الخالِقُونَ﴾ كأنه قيل: أيّنا خَلَقَه؟

وقد تقع (أمْ) المُتّصلة بين مفردٍ وجملة، كـقوله تـعالىٰ: ﴿قُـلْ إنْ أدْرِي أقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أمَداً﴾ .

وقوله:

ورُبّـما حُـذِفَتِ الهَـمزَةُ ....

(البيت). إشارة إلىٰ نحو ما مرّ من قول الشاعر:

.... شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيْثُ بنُ مِنقَرِ

قوله: «خبران»: بمعنىٰ شعيث قائم بابن سهم أم شعيث قائم بابن منقر.

قوله: «عمرو الذي»: عمرو هو محل الشاهد، حيث حذف منه التنوين لأجل ضرورة الشعر.

قوله: «والثالث»: أي بين مختلفتين، كقوله تعالىٰ: ﴿ءأنتم تخلقونه﴾ علىٰ أن يكون أنتم فاعل فعلٍ محذوف.

قوله: «بين مفرد وجملة» كقوله تعالىٰ: ﴿قل إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربّي أمداً﴾»: فيه نظر فإنّ (قريباً) إمّا اسم فاعل أو صفة مشبهة و (ما توعدون) فاعله فهو جملة، وكذلك قوله: ﴿أم يجعل له ربي أمداً﴾ جملة، وليس في البين مفرد يكون هو محور الحديث بلا دخل لغيره معه.

ومثله قول الآخر:

فلا تَعْجَلي يا مَيُّ أنْ تَتَبَيَّني ... بنُصْحٍ أتىٰ الواشُونَ أمْ بِحُبُولِ

وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ ما أدْري وإنْ كُنْتُ دارياً ... بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثَمانِ

وقراءة ابن محيصن قوله تعالىٰ: ﴿ سَواء عَلَيْهِمْ أنْذَرْتَهُم أمْ لَم تُنْذِرْهُم﴾ .

وأمّا (أمْ) المنقطعة: فهي الواقعة بين جملتين، ليستا في تقدير المفردين، بل كلٌّ منهما مستقل بفائدته، وذلك إذا لم تكن بعد همزة التسوية، أو همزة تحسن في موضعها (أيّ)، وهذا معنىٰ قوله:

إن تَكُ مِمَّا قُيِّدت بـه خَلَتْ ... .

ولا تخلُو (أم) المنقطعة عن معنىٰ الإضراب، وكثيراً ما تقتضي معه الاستفهام، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أم اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ﴾ . وتقع بعد الخبر، والاستفهام بالهمزة وغيرها.

فمن وقوعها بعد الخبر قوله تعالىٰ: ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ * أمْ

قوله:«بنصح أتىٰ الواشون» : بتقدير أبنصح أتىٰ الواشون، وهكذا قوله: بسبع يقدّر بقولنا: أبسبع.

قوله:«قراءة ابن محيصن» : أي حيث قرأ (سواء عليهم أنذرتهم) بهمزة واحدة هي همزة الفعل.

قوله:﴿ أم اتخذ ممّا يخلق بنات﴾ : الذي قبلها ﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً إنّ الإنسان لكفور مبين﴾ ، والاستفهام الذي أشار إليه ضمنيّ، بمعنىٰ أم هل اتخذ ممّا يخلق بنات.

يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ﴾ .

المعنىٰ: بل يقولون: افتراه.

وقول بعض العرب: «إنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ» : جرىٰ أوّل كلامه علىٰ اليقين، فلمّا تبين له الخطأ أضرب عنه، مُعقّباً له بالشك.

ومن وقوعها بعد الاستفهام قوله تعالىٰ: ﴿ألَهُمْ أرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أمْ لَهُمْ أيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ . وتقول: هَلْ زيدٌ قائِمٌ أمْ عَمرٌو؟

فهذا علىٰ الانقطاع، وإضمار الخبر لعمرو؛ لأنّ (هل) لا يستفهم بها إلّا عن الجملة، فلا يصح في (أمْ) بعدها أن تكون متّصلة.

وقد تتجرَّد المنقطعة بعد الخبر عن الاستفهام، كما في قول الشاعر:

وليْتَ سُلَيْمَىٰ في المَنام ضَجيعَتِي هُنالِكَ أمْ فـي جَنَّةٍ أمْ جهَنَّمِ

وهو المُصحِّحُ لوقوع (هل) بعدها في نحو قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى وَالبَصِيرُ أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ .

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ وَٱشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي

قوله: ﴿أم يقولون افتراه﴾ : وقعت أم بعد الخبر الذي هو فيه من ربّ العالمين.

قوله: «أم شاء»: وقعت أم بعد (لإبلٌ) الذي هو خبر (لإنّها).

قوله: «وهو المصحح»: أي كون أم منقطعة هو الذي صحح وقوع (هل) بعدها؛ لأنّ المنقطعة تكون الجمل بعدها، و (هل) لا تقع إلّا علىٰ الجمل.

قوله: «خيّر أبح قسّم بأو وأبهِمِ واشكك وإضرابٌ»: التخيير والإباحة راجعان للطلب، والتقسيم والإبهام والشكّ والإضراب راجعة للخبر.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

(أَوْ) يعطف بها في الطلب والخبر. فإذا عطف بها في الطلب كانت: إما للتخيير، نحو: خُذْ هذا، أو ذاكَ، وإمّا للإباحة، نحو: جالِس الحَسَن، أو ابنَ سيرين.

والفرق بينهما: أنّ التخيير ينافي الجمع، والإباحة لا تأباه. وإذا عُطف بها في الخبر، فهي: إمّا للتقسيم كقولك: الكلمة (اسمٌ أو فعلٌ أوحرفٌ)، وإمّا للإبهام على السامع، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾، وإما لشكّ المتكلم في ذي النسبة، كقولك: قامَ زيدٌ أَوْ عمرٌو، وإما للإضراب في رأي الكوفيين وأبي علي وابن برهان.

قال ابن برهان في شرح اللمع: «قال أبو علي: (أو) حرفٌ يستعمل علىٰ ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن يكون للإضراب».

وقال ابن برهان: «وأمّا الضرب الثاني فنحو: أنا أخرُجُ ثم تقول: أوْ أقيمُ، أضربت عن الخروج وأثبتَّ الإقامة، كأنك قلت: لا، بَلْ أقيمُ».

وأنشد الشيخ علىٰ مجيئها للإضراب قول جرير يخاطب هشام بن عبد الملك:

ماذا تَرىٰ في عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلّا بِعَدَّادِ
كانُوا ثَمانينَ أَوْ زادُوا ثمانيةً لوْلا رجَاؤكَ قَدْ قَتَّلْتُ أولادِي

وحكىٰ الفراء: اذْهَبْ إلىٰ زَيْدٍ، أوْ دَعْ ذلكَ، فلا تَبرَح اليوْمَ.

قوله: «كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية»: بمعنىٰ بل زادوا ثمانية.

قوله:

ورُبّــما عــاقَبَتِ الوَاوَ ....

أشار به إلىٰ نحو قول الشاعر:

جاءَ الخِلافَةَ أوْ كـانَتْ لَـهُ قَـدَراً كَما أتَىٰ رَبَّهُ مُـوسىٰ عـلىٰ قَـدَرِ

أوقع (أو) مكان (الواو) لمّا أمن اللبس، ورأىٰ أنَّ السامع لا يـجد عـن حملها علىٰ غير معنىٰ الواو مخرجاً.

ومثل ذلك قول الآخر:

قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّـرِيخَ رَأيـتهُمْ مـا بَـيْنَ مُـلْجِمِ مُـهْرِهِ أو سـافِعِ

وقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهاةُ اللّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُـنْضِجٍ صَـفِيفَ شـواءٍ أو قـدِيرٍ مُـعَجَّلِ

وَمِثْلُ أَوْ فِي ٱلْقَصْدِ إِمَّا ٱلثَّانِيَهْ فِـي نَـحْوِ إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا ٱلنَّـائِيَهْ

مذهب أكثر النحويين أن (إمَّا) المسبوقة بمثلها عـاطفة، ومـذهب ابـن كيسان، وأبي عليٍّ أنَّ العطف إنما هو بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنىٰ مـن المعاني المستفادة من (أو)، وهو اختيار الشيخ، ولذلك لم يعدها في أول الباب مع العواطف. والذي يمنع من كونها عاطفة أمران:

قوله:«أو سافع» : السافع هو الآخذ بناصية فرسه.

قوله:«أو قدير معجّل» : أي مطبوخ في القدور، و (أو) بمعنىٰ الواو لأنّ كلمة (بين) تحتاج إلىٰ شيئين محققين، فلهذا حملت (أو) علىٰ معنىٰ الواو.

أحدهما: تقدمها علىٰ المعطوف عليه.

والثاني: وقوعها بعد الواو، والعاطف لا يتقدّم المعطوف عليه، ولا يدخل علىٰ عاطفٍ غيره.

وأصل (إمّا) (إنْ) فَضُمَّت إليها (ما). وقد يُستغنىٰ عن (ما) في الشعر، قال الشاعر:

وَقَـدْ كَـذَبَتْكَ نَـفْسُكَ فـاكْـذِبَنْها ... فَـإنْ جَـزَعاً وإنْ إجْـمالَ صَـبْرِ

وغالب الاستعمال أن تكون مُكرّرةً؛ لتشعر من أول وهلةٍ بقصد التخيير أو الإباحة أو التقسيم أو الإبهام أو الشك، وألّا تخلو الثانية عن الواو.

وقد يُستغنىٰ عن الثّانية بـ(إلّا) كقول الشاعر:

فَـإمَّا أنْ تكُـونَ أخـي بِـصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ منْكَ غـثِّي مِـنْ سَـميني

وإلّا فـاطّرِحْني وٱتَّـخِذْني ... عَـدُوّاً أتَّـقِيكَ وتَـتّقيني

وقد يستغنىٰ عنها، وعن الواو بـ(أو) كقولك: قام إمَّا زيدٌ أو عَمرو، وقد يستغنىٰ عن الأولىٰ كقول الشاعر:

تُهاضُ بدارٍ قَـدْ تَـقَادَمَ عَـهْدُها ... وإمَّـا بأمـواتٍ أَلَـمّ خَـيَالُها

وقول النمر بن تولب العكلي:

سَـقَتْهُ الرَّواعِـدُ مِـنْ صَيِّفٍ ... وإنْ مِـن خَـريفٍ فَلَنْ يَـعْدَما

قوله:«تقدمها علىٰ المعطوف عليه» : أي حيث يقال: إمّا ذي وإمّا الثانية، لكن في الكلام نوع سفسطة، فإنّ القائل بأنّها للعطف يريد الثانية لا الأولىٰ.

قوله:«فإن جزعاً وإن إجمالَ صبر» : أي فإمّا جزعاً وإمّا إجمال صبر.

قوله:«تهاض» : إمّا بدار قد تقادَم عهدُها.

قال سيبويه: «أراد: إمّا من صيّف، وإمَّا من خريف».

وقد تخلو الثانية عن الواو، كقول الشاعر:

يـا لَـيتَما أمُّـنا شَـالَت نـعَامَتُها ... أَيْـما إلىٰ جَـنَّةٍ أيْـما إلىٰ نـارِ

أراد: إمّا إلىٰ جنّةٍ، وإمّا إلىٰ نار، ففتح الهمزة، وهي لغة بني تميم، وأبدل من الميم الأولىٰ ياء، ثمَّ حذف الواو.

وَأَوْلِ لٰكِـنْ نَـفْياً اَوْ نَـهْياً وَلَا ... نِـدَاءً اَوْ أَمْـراً أَوِ اثْـبَاتاً تَـلَا

مِن حروف العطف (لكن) و (لا).

فأمّا (لكن) فَيُعطف بها مثبت، بعد نفي، كقولك: ما قامَ زيدٌ لكنْ عَمرٌو، أو بعد نهي، كقولك: لا تَضْرِبْ زيداً لكنْ عمراً.

وتدخل الواو علىٰ (لكِنْ)، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، فتعرّىٰ عن العطف، لامتناع دخول العاطف علىٰ العاطف.

ويجب تقدير ما بعد (لكن) جملةً معطوفة بـ (الواو) علىٰ ما قبلها؛ لأنّ كونه مفرداً يستلزم مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم، وذلك مُمْتَنِعٌ في

قوله: «وأبدل من الميم الأولىٰ»: أي المدغمة.

قوله: «وأول لكن نفيا»: بمعنىٰ أوقع لكن بعد النفي: ما قام زيد لكن عمرو، أو بعد النهي، نحو: لا يقم زيد لكن عمرو، وأوقع لا بعد النداء مثل: يا ابن أخي لا ابن عمّي، أو بعد الأمر مثل: اضرب زيداً لا عمراً، أو بعد الإثبات مثل: قام زيد لا عمرو.

قوله: «وذلك ممتنع»: لأنّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب.

عطف المفرد علىٰ المفرد بالواو، بخلاف عطف جملة علىٰ جملة، كقولك: قـامَ زيدٌ ولَم يَقُمْ عَمرو، وأكْرَمْتُ خالداً، وأهَنْتُ بِشْراً.

وزعم ابن خروف: أنَّ المعطوف بـ(لكنْ) لم يُستعمل إلّا مع الواو.

وذكر بعضهم أنَّ يونسَ لا يرىٰ (لكن) عاطفةً، ولعلَّ ذلك لعدم ورودها بين مفردين، خالية عن الواو.

ولم يُمثّل سيبويه العطف بها إلّا بعد الواو، فقال: «ما مررتُ بصالح، ولكِنْ طالح»، ويسمىٰ المعطوف بها وبـ(بَلْ) بَدلاً.

وأما (لا) فَيُعطفُ بها منفيٌّ بعد إثبات، لقصر الحكم علىٰ ما قبلها: إما قصر إفراد، كما إذا اعتقد إنسان أن زيداً كاتب وشاعر، وهو مخطئ في اعتقاد كونه شاعراً، وأردت أن تردّهُ إلىٰ الصواب، فقلت: «زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ».

وإما قصر قلب، لاعتقاد المخاطب إلىٰ غيره، كما إذا اعتقد إنسان أن زيداً جاهلٌ، وأخطأ في اعتقاده، وأردت أن تردّه إلىٰ الصواب، فقلت: «زيدٌ عالمٌ لا جاهِلٌ».

ويعطف بـ(لا) بعد الخبر، كما مثّلنا، وبعد الأمر، نحو: «اضْرِبْ زيـداً لا عمراً»، وبعد النداء، نحو: «يا ابْنَ أخي لا ابْنَ عمِّي».

ومنع أبو القاسم الزجَّاجيُّ في كتاب معاني الحروف: أن يعطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحاً لقول العرب: «جَدُّكَ لا كَدُّكَ»، قيل في

قوله: «ويسمّىٰ المعطوف بها وببل بدلاً»: لأنّ قولنا: ما مررت بصالح ولكن طالح يكون، بمعنىٰ ولكن مررت بدله بطالح وهلمَّ جرّا.

قوله: «جدّك لا كدّك»: المنظور أن الموفقيات والحظوظ هي التي تنجع وتـنفع لا بـذل الجهد.

تفسيره: «نفعك جَدُّكَ لا كَدُّكَ».

ومثلُهُ في العطف علىٰ معمول فعل ماضٍ قول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثــاراً حَــلَّقَتْ بــلَبُونِهِ عُقابُ تَنُوفَىٰ لا عُقَابُ القَواعِـلِ

وَبَـلْ كَـلٰكِنْ بَعْدَ مَـصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُـنْ فِـي مَـرْبَعٍ بَـلْ تَـيْهَا

وَٱنْـقُلْ بِـهَا لِـلثَّانِ حُكْـمَ ٱلأَوَّلِ فِي ٱلْخَبَرِ ٱلْمُثْبَتِ وَٱلأَمْرِ ٱلْجَلِي

من حروف العطف (بَلْ)، ومعناها الإضراب، وحالها فيه مختلف، فإن كان المعطوف بها جملةً فهي للتنبيه علىٰ انتهاء غرضٍ واستئناف غيره، كما تقول: زَيْدٌ شاعِرٌ بَلْ هو فَقِيهٌ.

وإن كان مفرداً، فلا يخلو إمَّا أن يكون بعد نفيٍ أو نهيٍ أو بَعْدَ غيرهما، فإن كانت بعد نفيٍ أو نهيٍ فهي لتقرير حُكم ما قبلها، وجعل ضدّه لما بعدها. وإلىٰ هذا أشار بقوله:

وبَــلْ كَــلكِنْ بَــعْدَ مَـصْحُوبَيْها ....

تقول: ما قامَ زيدٌ بَلْ عَمرٌو، فتقرر نفي القيام عن زَيْدٍ وتُثبته لعمرٍو. ومثل ذلك تمثيله بـ(لَمْ أكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيْها).

قوله: «كأنّ دِثاراً»: اسم راعٍ ـ حلقت بلبونه ـ وهي ذات اللبن ـ عقاب تنوفىٰ ـ جبل عال ـ لا عقاب القواعل ـ الجبال الصغيرة ـ ومحل الشاهد عطف لا عقاب القواعل علىٰ عقاب تنوفىٰ، وعقاب تنوفىٰ معمول لحلّقت بلبونه، وحلّقت فعل ماضٍ.

قوله: «وبل كلكن بعد مصحوبيها»: أي بل مثل لكن إذا وقعت بعد نفي أو نهي ؛ لأنّ مصحوبي لكن هما النفي والنهي.

المربع: منزل الربيع، والتيهاء: الأرض التي لا يهتدىٰ بها.

وتقول: لا تضْرِبْ خالداً بلْ بشْراً، فتقرّر نهي المخاطب عن ضرب خالدٍ، وتأمره بضرب بشْرٍ.

ووافق المبرّد في هذا الحكم، وأجاز كون (بَلْ) ناقلة حكم النَّفي والنهي إلىٰ ما بعدها. واستعمال العرب علىٰ خلاف ما أجازه. قال الشاعر:

لَو اعتَصَمت بنا لَمْ تَـعتصِمْ بِـعِدَا ... بَـــل أوْلِـياءَ كُـفَاةٍ غَـيْرِ أوْكَـالِ

وقال الآخر:

وما انْتَمَيْتَ إلىٰ خُورٍ ولا كُشُـفٍ ... ولا لِـــئام غَـــداةَ الرَّوْعِ أوْزاعِ

بَلْ ضاربين حَبيكَ البيضِ إنْ لَحِقُوا ... شُمَّ العَرانينِ عـندَ المَـوْتِ لُـذاعِ

وإن كان المعطوف بـ(بل) بعد غير النفي والنهي فهي لإزالة الحكم عَـمَّا قبلها، حتىٰ كأنّه مسكوتٌ عنه، وجعله لما بعدها، كقولك: جاءَ زيدٌ بل عـمرٌو، وخذ هذا بل ذاكَ.

وَإنْ عَـلَىٰ ضَـمِيرِ رَفْـعٍ مُـتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ ٱلْـمُنْفَصِلْ

أَوْ فَـاصِلٍ مَـا وَبِـلَا فَـصْلٍ يَـرِدْ ... فِي ٱلنَّـظْمِ فَـاشِياً وَضَـعْفَهُ ٱعْـتَقِدْ

الضمير: ينقسم إلىٰ بارز ومستتر، والبارز ينقسم إلىٰ مُنْفَصلٍ ومُتَّصل.

قوله: «وأجاز كون بل ناقلة»: فمعنىٰ قولنا: لم يقم زيد بل عمرو أنّ عمراً لم يقم أيضاً، أو أنّ زيداً يكون كالمسكوت عنه والمتعرض له نفياً ونهياً هو ما بعدها.

قوله: «بل أولياء»: أي بل تعتصم بأولياء، وهكذا قوله: بل ضاربين، أي بل انـتميت إلىٰ ضاربين.

أمّا الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه والعطف عليه، من غير ما شرط، تقول: زيدٌ وأنْتَ متَّفِقان، وأنا وعمرو مقيمان، ولا تصحب إلّا خالداً وإيَّايَ، وإنَّما رأيت إيَّاكَ وبشراً.

وأمَّا المُتَّصل، فإمّا مرفوع، أو منصوب، أو مجرور.

فإن كان مرفوعاً فهو والمستتر سواء، في أنّه لا يحسن العطف عليهما إلّا مع الفصل، والغالب كونه بضمير منفصل، مؤكّد للمعطوف عليه، كقوله تعالىٰ: ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُمْ﴾ .

وقد يفصل بمفعول أو غيره، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ ، ورُبَّما اكتفي بفصل (لا) بين العاطف والمعطوف عليه، كقوله تعالىٰ: ﴿ ما أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا﴾ .

وأجاز صاحب الكشَّاف في قوله تعالىٰ: ﴿ أئنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ﴾ أن يكون (آباؤنا) معطوفاً علىٰ الضمير في (المبعوثون) للفصل بالهمزة.

وقد يعطف علىٰ الضمير المتصل المرفوع، بلا فصل، كقول جرير:

وَرَجا الأخيطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأيِهِ ... مَا لَم يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِينالا

وقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتَ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تهادَىٰ ... كنِعاجِ الفلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

قوله: «ورجا الأخيطل»: هكذا تقدير الشعر: ورجا الأخيطل شيئاً لم يكن الأخيطل وأب له لينالاه، فأب عطف علىٰ الضمير المستتر في يكن، والعائد علىٰ ما (ما لم يكن) هو الضمير المحذوف في لينالا.

قوله: «قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادىٰ»: جمع زهراء أي نساء زهر، وهي معطوفة علىٰ الضمير في أقبلت.

وليس بمقصور علىٰ الشعر.

حكىٰ سيبويه: «مررت برجل سواء والعدم»، بعطف (العدم) علىٰ الضمير في (سواء)، ومع ذلك فهو قليل في الكلام، ضعيف في القياس، لما فيه من إيهام عطف الاسم علىٰ الفعل.

وإن كان الضمير المُتّصل منصوباً حَسُن العطف عليه، وإن لم يفصل؛ لأنّه لا يستتر ولا ينزل من الفعل منزلة الجزء، كما في ضمير الرفع.

وإن كان مجروراً فلا يجوز العطف عليه عند الأكثرين، إلّا بإعادة الجارِّ، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَيْها وَعلىٰ الفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فقالَ لَها وللأرْضِ ائتيا﴾.

وذهب يُونس والفرّاء إلىٰ جواز العطف علىٰ الضمير المجرور، بدون إعادة الجارِّ، وهو اختيار الشيخ، وقد نبَّه عليه بقوله:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَىٰ عَطْفٍ عَلَىٰ ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَىٰ ... فِي ٱلنَّظْمِ وَٱلنَّثْرِ ٱلصَّحِيحِ مُثْبَتَا

فجعل الدليل علىٰ عدم لزوم إعادة الخافض، مع المعطوف علىٰ الضمير المجرور وروده في السَّمَاع نظماً ونثراً، كقراءة حمزة: ﴿واتّقُوا الله الذي تساءلونَ بهِ والأرْحامِ﴾ بخفض (الأرحام)، وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنَّخعيِّ وغيرهم.

ومثل هذه القراءة قول بعضهم: «ما فِيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ» بِجرِّ «فرسه» حكاه قطرب.

ومثله إنشاد سيبويه:

فَاليومَ قـرَّبْتَ تـهجُونا وَتَشـتُمُنا   فاذْهَبْ فَما بكَ والأيامِ مِنْ عَـجَبِ

وإنشاد الفَرّاء:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السّـواري سـيُوفُنا   وما بَينها والْكَعْبِ غُـوطٌ نَـفانِفُ

وقول الآخر:

إذا أوْقَدُوا ناراً لحَـرْبِ عَـدوِّهِمْ   فقَدْ خابَ مَنْ يَصْلىٰ بها وسَعِيرِها

وقول الآخر:

بنا أبداً لا غـيرنا يُـدْرَكُ المُـنَىٰ   وتُكشَفُ غمَّاءُ الخطوبِ الفوادِحِ

وممّا يجب أن يحمل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾؛ لأنّ جَرَّ (المسجد) بالعطف علىٰ (سبيل الله) ممتنع مثله باتّفاق، لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، فلم يبقَ سوىٰ جره بالعطف علىٰ الضمير المجرور بالباء.

ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة: إنَّ العطف علىٰ الضمير المجرور، بدون إعادة الجار غيرُ جائز في القياس، وما ورد منه في السَّمَاع محمولٌ علىٰ شذوذ إضمار الجار، كما أُضمر في مواضعَ أخر، نحو: «ما كُلُّ بَيْضاءَ شَحْمة، ولا

قوله: «فما بك والأيام»: معطوف علىٰ كاف بك.

قوله: «وما بينها والكعب»: عطف علىٰ (ها) المضاف إليها بين.

قوله: «بها وسعيرها»: عطف علىٰ (ها) في بها.

قوله: «بنا أبداً لا غيرنا»: معطوف علىٰ (نا) في بنا.

قوله: «لاستلزامه الفصل بين المصدر»: وهو (صدّ) ومعموله هو (عن سبيل الله) ومعموله الآخر هو (المسجد الحرام)، والأجنبي هو قوله: (وكفر به).

سَوْداءَ تمرة»، وكقولهم: «امْرُرْ ببني فُلان إلّا صالح فَطالح»، وقولهم: «بكمْ دِرْهَمٍ اشتريتَ ثَوْبَكَ» علىٰ ما يراه سيبويه رحمه الله من أن الجر فيه بعد (كم) بإضمار (من) لا بالإضافة.

والدليل علىٰ أن العطف المذكور لا يجوز في القياس من وجهين:

أحدهما: أن الضمير المجرور شَبيهٌ بالتنوين لمعاقبته له، وكونه علىٰ حرف واحد، فلا يجوز العطف عليه، كما لم يَجُزِ العطف علىٰ التنوين.

الثاني: أنَّ الضمير المُتَّصل مُتَّصلٌ كاسمه، والجار والمجرور كشيءٍ واحد، فإذا اجتمع علىٰ الضمير الاتصالان أشبه العطف عليه العطف علىٰ بعض الكلمة، فلم يَجُز، ووجب إمّا تكرير الجار، وإما النصب بإضمار فعل.

فإن قيل: لو كان الشبه بالتنوين، أو ببعض الكلمة مانعاً من العطف علىٰ الضمير المجرور لمنع من توكيده، ومن الإبدال منه، واللّازمُ مُنتفٍ بالإجماع.

قلنا: لا نُسلّم صدق الملازمة.

قوله: «ولا سوداء تمرة»: أي ولا كل سوداء تمرة.

قوله: «امرر ببني فلان إلّا صالح فطالح»: أي إلّا تمرر بصالح فطالح.

قوله: «لمعاقبته له»: يجوز أن يريد من مقالته هذه أنّ كلمة (به) ككلمة (بزيد)، فالضمير المجرور قائم مقام الاسم المعرب المنصرف الذي ينوّن.

قوله: «الاتصالان»: اتصاله في نفسه واتصاله من حيث وقوعه مجروراً والجار والمجرور ـ كما أسلفه ـ مثل الشيء الواحد.

قوله: «إمّا تكرير الجار وإمّا النصب بإضمار فعل»: نظير أن يقال: فما بك وبالأيام، أو فما بك والأيام في البيت السابق.

قوله: «واللازم منتف بالإجماع»: أي أنّه يجوز تأكيده ويجوز الإبدال منه.

والفرق بين التوكيد والعطف أن التوكيد مقصود به تكميل متبوعه، فينزل منه منزلة الجزء، وذلك يقتضي أمرين:

الأول: أنَّ شبه الضمير المجرور بالتنوين حال توكيده أقل من شبهه به حال العطف عليه، لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين، وهو التكميل بما بعده، فلا يلزم أن يؤثّر شبه التنوين في التوكيد ما أثّره في العطف ؛ لاحتمال ترتيب الحكم علىٰ أقوىٰ الشبهين.

الثاني : أنَّ شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة، وإن منع من العطف لا يمنع من التوكيد ؛ لأنَّ بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميله ببقية أجزائه، فكذا لا يمتنع علىٰ ما أشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده .

وأمَّا البدل فالفرق بينه وبين العطف أن البدل في نِيَّة تكرار العامل، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له وللجار جميعاً ؛ لأن البدل في قوّة المُصرَّح معه بالعامل، وليس كذلك المعطوف، فجاز أن تقول: مررت به المسكين جواز قولك: مررتُ بِهِ وبزَيْدٍ .

وَٱلْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَٱلْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ ٱتُّقِي

قوله:«ما لا يطلبه التنوين» : لأنّ التنوين يدلّ علىٰ تمام مدخوله.

قوله:«علىٰ أقوىٰ الشبهين» : وأقوىٰ الشبهين هو حال العطف لا التأكيد بالبيان الذي ذكره.

قوله:«الثاني» : في قبال قوله: يقتضي أمرين الأول.

قوله:«تكميله بما بعده» : الذي هو التأكيد الممازج ممازجة تامة لمؤكده.

قوله:«مررت به وبزيد» : حيث تكرّر حرف الجرّ.

قوله:«دفعاً لوهم اتقي» : أي إنّما يقدّر للمعمول عامل مزال دفعاً للتوهم اللازم علىٰ فرض

قد تُحذف (الفاء) مع المعطوف بها إذا أمن اللبس، وكذلك (الواو)، فمن حذف الفاء مع المعطوف قوله تعالىٰ: ﴿**فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ**﴾، التقدير: فامتثلتم، فتاب عليكم، وقوله تعالىٰ: ﴿**فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾، معناه: فأفطر فعليه عِدَّة من أيام أُخر.

ومن حذف الواو مع المعطوف قوله تعالىٰ: ﴿**لا نُفرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾، أي: بين أحد وأحد من رُسُله، وقوله تعالىٰ: ﴿**وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ**﴾، المعنىٰ: تقيكم الحرَّ والبرد، ومثله قول النابغة الذُّبيانيّ:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جاءَ سالِماً ... أَبــو حُـجُرٍ إِلَّا لَـيالٍ قَـلائِلُ

أي: فما كان بين الخير وبيني.

وقول امرئ القيس:

كَأَنَّ الحصىٰ مِنْ خَلْفِها وأَمَـامَها ... إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَـذْفُ أَعْسَـرا

أراد: إذا نجلته رجلها ويدها.

قوله:

.... وَهْيَ انـفَرَدَتْ

عدم تقديره، كما تجيء صورة ذلك في الشرح.

قوله: «معناه فأفطر فعليه عدّة من أيام أخر»: مع البناء علىٰ أنّ الصوم مع المرض المؤذي حرام، وأنّه في السفر حرام أيضاً لا يكون مجال لتقدير فأفطر، فإنّه حتىٰ لو لم يفطر يكون صومه باطلاً. فالآية علىٰ المبنىٰ الذي ذكرناه لا يكون فيها تقدير، بل الآية مفادها أنّ المرض المؤذي للمزاج وكذلك السفر يلزم أيامهما القضاء صام الإنسان أم أفطر.

بِـعَطْفِ عـامِلٍ مُـزالٍ قَـدْ بـقي   مَعْمُولُهُ ....

إشارة إلىٰ نحو قوله تعالىٰ: ﴿والذِيـنَ تَـبوَّؤُوا الدّارَ والإيْـمانَ﴾، فـإنَّ (الإيمان) منصوبٌ بفعلٍ محذوف معطوف علىٰ (تبوؤوا) وتقديره ـ والله أعلم ـ: تبوؤوا الدار وأَلِفُوا الإيمان.

وقد اندفع بهذا التقدير من الإضمار توهم أن يكون الإيمان مفعولاً معه.

فإن قلت: وَلِمَ دفع هذا التوهّم؟

قلت: لأنه لا فائدة في تقييد الذين يحبون من هـاجر إليـهم بـمصاحبة الإيمان، بخلاف تقييدهم بإلف الإيمان.

ومثل الآية الكريمة في الاستشهاد قول الشاعر:

تَـــراهُ كَأَنَّ الله يَـــجْدَعُ أَنْـــفَهُ   وعَيْنَيْهِ إنْ مَوْلاهُ ثَـابَ لَـهُ وَفْـرُ

تقديره: يجدع أنفه ويفقأ عينيه. وكذا قول الآخر:

إذا مـــا الغـانِياتُ بَـرَزْنَ يَـوْماً   وزَجَّـــجْنَ الحَـواجِبَ والعُـيُونا

أراد: زَجَّجْنَ الحواجبَ وكَحَّلْنَ العيونَ.

ومما ينبغي أن يُعدَّ من هذا القبيل قوله تـعالىٰ: ﴿اسْكُـنْ أنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾؛ لأن فعل أمر المخاطب لا يعمل في الظاهر، فهو علىٰ معنىٰ: اسكن أنت، ولتسكن زوجك الجنة.

قوله: «بفعل محذوف»: لأنّ الإيمان لا يكون متبوأ فإنّ المتبوأ هو المنزل.

قوله: «بخلاف تقييدهم بإلف الإيمان»: الفرق غير واضح فإنّ ألف الإيمان لبّاً مصاحبة له، ومفاد الآية يكون هكذا: الذين تبؤوا الدار مع مصاحبتهم للإيمان، وهم أهل المدينة المسلمون، يحبّون من هاجر إليهم من سائر الأقطار فراراً من الشرك.

وَحَـذْفَ مَـتْبُوعٍ بَـدَا هُـنَا ٱسْـتَبِحْ وَعَطْفُكَ ٱلْفِعْلَ عَلَىٰ ٱلْفِعْلِ يَـصِحْ
وَٱعْطِفْ عَلَىٰ ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِـعْلَا وَعَكْساً ٱسْـتَعْمِلْ تَـجِدْهُ سَـهْلَا

يعني: أنه يُستباح حذف المتبوع في باب العطف ؛ لأنّ التّابع مع العاطف يدل عليه. مثال ذلك قولهم: «وَبكَ وأهلاً [و] سهلاً» لمن قال: «مرحباً وأهْلاً»، فحذف (مَرْحَباً) وعطف عليه (أهْلاً وسهلاً).

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾، المعنىٰ ـ والله أعلم ـ: لو ملكه، ولو افتدىٰ به، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلْتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ أي: لترحم ولتصنع.

وقال صاحب الكشَّاف في قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ المعنىٰ: ألم يأتكم رسولي، فلم تكن آياتي تتلىٰ عليكم.

قوله:

.... وعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلىٰ الفِعْلِ يَـصِحْ

تنبيهٌ علىٰ أن الأفعال كالأسماء في جواز التشريك بينهما في الأحكام بحروف العطف إلّا أن ذلك مشروط بالاتفاق في الزمان، فلا يُعطف ماضٍ علىٰ مستقبل، ولا مستقبل علىٰ ماضٍ، فإن اختلفا في اللفظ دون الزّمان جاز، كقوله تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

قوله: «﴿إن شاء جعل﴾» : لأنّ جعل هنا وإن كانت بصورة الفعل الماضي لكنّها بمعنىٰ الاستقبال ؛ لأنّها مدخولة لأداة الشرط (إن)، ولذلك عطف عليها ويجعل لك قصوراً مع أنّه فعل مضارع، وكذلك فأوردهم بمعنىٰ الاستقبال وإن كان بصورة الفعل الماضي.

الأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾.

وقوله:

واعْطِفْ عَلىٰ اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا ....

مثاله قوله تعالىٰ: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فالْمُغيراتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾.

وقوله:

.... وعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

يعني أن الاسم المُشبه للفعل يعطف علىٰ الفعل لتقارب المعنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾، وقول الرَّاجز:

يا ربَّ بَيْضاءَ مِنَ العَواهِجِ أَمَّ صَبيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دارِجِ

وقول الآخر:

بـاتَ يُعَشِّيها بَعَضْبٍ باترِ يَقْصِدُ في أسوُقِها وجَائِرِ

قوله: «﴿صافّات ويقبضن﴾»: فصافّات شبيه الفعل؛ لأنّه اسم فاعل، ويقبضن فعل عطف عليه، وكذلك (المصدقين) شبيه فعل، (وأقرضوا الله) فعل عطف عليه، وكذلك (المغيرات) شبيه فعل، (وأثرن) فعل عطف عليه، (ويخرج الحيّ) فعل، (ومخرج الميت) شبيه الفعل، وحبا فعل، ودارج اسم فاعل شبيه الفعل عطف علىٰ الفعل وهو حبا، والعواهج في البيت جمع عوهج وهي المرأة الطويلة العنق.

قوله: «يقصد في أسوقها وجائر»: أسوق: جمع ساق، والقصد والجور معنيان متقابلان؛ لأنّ القصد هو الاعتدال، والجور: هو العنف، وجائر اسم فاعل شبيه الفعل عطف علىٰ

فـ (دَارج) عطف علىٰ (حبا)، و (جائر) عطف عـلىٰ (يـقصد) ؛ لأنـهما بمعنىٰ: درج، ويجور.

الفعل وهو يقصد.

البَدَل

اعلم أنَّ الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، بعد التوطئة لذكره بالتَّصريح بتلك النسبة إلىٰ ما قبله، لإفادة توكيد الحكم وتقريره؛ لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النّحويين يقولون: «البدل في حكم تكرار العامل».

ولما أخذ الشيخ في تعريف البدل قال:

التَّابِعُ آلْمَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ آلْمُسَمّىٰ بَدَلَا

فصدّر التعريف بجنس البدل، وهو (التابع) ثم تَمَّمه بخاصّة البدل، وهو: «المقصود بالحكم بلا واسطة».

فأخرج بـ(المقصود بالحكم) النَّعت والتّوكيد وعطف البيان؛ لأنّهن مُكمّلات للمقصود بالحكم، و (بلا واسطة) المعطوف بـ(بَلْ، ولَكِنْ) فإنهما مقصودان بالحكم، لكن بواسطة.

ثم أخذ في بيان أقسام البدل، فقال:

البدل

قوله:«لإفادة توكيد الحكم وتقريره» : تعليل للإبدال وجهته.

قوله:«المعطوف ببل ولكن» : حيث يقال: ما جاء زيد بل عمرو، أو لكن عمرو.

مُـطَابِقاً أَوْ بَـعْضاً أَوْ مَـا يَشْـتَمِلْ   عَـلَيْهِ يُـلْفَىٰ أَوْ كَـمَعْطُوفٍ بِبَلْ
وَذَا لِلاضْرَابِ اعْـزُ إِنْ قَـصْداً صَـحِبْ   وَدُونَ قَـصْدٍ غَـلَطٌ بِـهِ سُـلِبْ

فبيَّنَ أنَّ البدل يجيء علىٰ أربعة أضرب:

الأول: بدل كل من كل، وهو المطابق للمُبدل منه، المساوي له في المعنىٰ، كقولك: مررتُ بأخيكَ زيدٍ، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿إلىٰ صِراطِ العَزيزِ الحَميدِ ۞ اللهِ﴾ .

والثاني: بدلُ بعضٍ من كل، كقولك: أَكَلْتُ الرغيفَ نِصْفَهُ، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كثيرٌ مِنْهم﴾ .

والثالث: بدل الاشتمال، وهو ما يدل علىٰ معنى في متبوعه، أو يستلزم معنىٰ في متبوعه.

فالدَّال علىٰ معنىٰ في المتبوع، كقولك: أعجبني زيدٌ حُسنُهُ ، وكقول الرَّاجز:

قوله: «مطابقاً» : أي بدل كلّ من كل، أو بعضاً بدل بعض من كل، أو ما يشتمل المبدل عنه عليه يلفى، وتقدير البيت البدل يلفى مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه أو كمعطوف ببل.

قوله: «وذا للإضراب» : أي ما يكون بعد (بل) يكون للإضراب إن كان مع قصد، وإن لم يكن قصد فالمقصود بالبدل سلب الغلط عن الكلام الأوّل وتصحيحه بما بعد بل.

قوله: ﴿العزيز الحميد الله﴾ : البدل «الله»، والمبدل منه «العزيز الحميد».

قوله: ﴿عموا وصمّوا كثير منهم﴾ : كثير هو بدل البعض من (واو) عموا وصمّوا.

قوله: «أعجبني زيد حسنه» : فإنّ الحسن معنى قائم بزيد وزيد مشتمل عليه.

وذَكَـرَتْ تَـقْتُدَ بَـرْدَ مـائِها وعَـتَكُ البَـوْلِ علىٰ أنسـائِها

والدَّال علىٰ ما يستلزم معنىً في المتبوع كقولك: أعجبني زيدٌ ثَوْبُه، وكقوله تعالىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾؛ لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنىً فيه، وهو ترك تعظيمه، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً﴾، فإنّ وقت الانتباذ، وما عقبه يستلزم معنىً في مريم عليها السلام، وهو كونها علىٰ غاية من التقىٰ والبرّ والعفاف، فلذلك صحَّ في (إذْ) أن تكون بدل اشتمال من (مريم).

ولابدّ في بدل الاشتمال من رعاية أمرين:

أحدهما: إمكان فهم معناه مع الحذف، كما في قولك: أعْجَبَني زيدٌ عِلْمُهُ وأدَبُهُ، فإنَّ ذكر زيدٍ يشتمل علىٰ علمِهِ وأدبه اشتمالاً يفهم معناه في الحذف، ومن ثَمَّ امتنع، نحو: «عقلتُ زيداً بعيرَهُ»؛ لأن ذكر زيد لا يشتمل علىٰ البعير، ولا يُشْعِر به.

والأمر الآخر: حسن الكلام علىٰ تقدير حذفه، ومن ثَمَّ امتنع نحو: «أسرَجْتُ زيداً فرَسَهُ»؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف لا يحسن استعمال مثله، وإن جاء شيء منه حمل علىٰ الإضراب أو الغلط.

قوله: «وذكرت»: أي الناقة برد ماء تقتد وهو محلّ بالحجاز، والأنساء: أطراف الأفخاذ التي يحرقها البول بحدّته من مروره عليها.

قوله: «أعجبني زيد ثوبه»: فإنّ حسن ثوبه يُلقي عليه حسناً وجلالاً.

قوله: «يفهم معناه في الحذف»: ولكن بطور إجمالي.

قوله: «حسن الكلام»: والمنظور بالحسن هنا صحته.

قوله: «وإن فهم معناه في الحذف»: من كلمة أسرجت.

والغالب في بَدَل البعض والاشتمال مصاحبة ضمير عائد علىٰ المبدل منه، وقد يخلوان عنه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ علىٰ أظهر الاحتمالين.

والاحتمال الثاني: أن يكون الحجُّ مصدراً مضافاً إلىٰ المفعول، و (مَنْ) فاعل المصدر، علىٰ معنىٰ: ولله علىٰ الناس أن يحج البيت المستطيع، وقوله تعالىٰ: ﴿قُتِلَ أَصْحابُ الاخْدُودِ * النَّارِ ذاتِ الوَقُودِ﴾، وقول الشاعر:

هَلْ تُدْنِيَنَّكَ مِنْ أجَارِعِ واسِطٍ ... أوْ بَاتُ يَعمَلَةِ اليَدَيْنِ حِضارِ

من خالدٍ أهلِ السماحةِ والنَدَىٰ ... مَلِكِ العراقِ إلىٰ رمالِ وَبَارِ

فـ (من خالد) بدل من (أجارع واسط) لاشتمالها عليه، وهو خالٍ عن ضمير المبدل منه.

الرابع: البدل المباين للمبدل منه، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه. وهو نوعان:

الأول: بدل الإضراب وهو: ما يذكر متبوعه بقصد، ويُسمّىٰ بدل البداء، مثاله قولك: أكلت تَمراً زَبيباً. أخبرت أولاً بأكل التَّمر، ثم أضربت عنه، وجعلته في حكم المتروك ذكره، وأبدلت منه الزَّبيب، علىٰ حدِّ العطف بـ (بَل) إذا قلت: أكلتُ تَمراً بلْ زَبيباً، ومنه قوله: «إنّ الرجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلاةَ وما كُتِبَ لَهُ نصفُها ثلثُها

قوله: «علىٰ أظهر الاحتمالين»: وهو جعل (مَن) بدل بعض من الناس، والتقدير: من استطاع منهم إليه سبيلاً.

قوله: ﴿قتل أصحاب الاخدود النار﴾: فيه ذات الوقود.

قوله: «من خالد»: أي من خالدها.

قوله: «علىٰ حدّ العطف ببل»: أي في الإثبات.

رُبعُها... إلىٰ عُشرها». وإلىٰ هذا الإشارة بقوله:

وذا للاضْرابِ اعزُ إن قصداً صَحِبْ ....

والثاني: بدل الغلط والنِّسيان، وهو: ما لا يريد المتكلِّم ذكر متبوعه، بل يجري لسانه عليه من غير ما قصد، كقولك: لقيتُ رجُلاً حِمَاراً، أردت أن تقول: لقيت حماراً، فغلطت أو نسيت، فقلت: رَجُلاً، ثم تذكرت فأبدلت منه الحمار، ويُصان عن هذا النَّوع الفصيح من الكلام. وإليه الإشارة بقوله:

.... وَدُون قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

أي: ببدل الغلط يستفاد سلب الحكم عن الأول، وإثباته للثاني.

كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ ٱلْيَدَا وَٱعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

اشتمل هذا البيت علىٰ أمثلة أنواع البدل: (فزره خالداً) بدل كل، و (قَبِّلْهُ اليَدا) بدل بعض، و (اعْرِفهُ حَقَّهُ) بدل اشتمال، و (خُذْ نبْلاً مدَىٰ) يصلح أن يجعل بدل إضراب وبدل غلطٍ علىٰ المأخذين المذكورين.

وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلْحَاضِرِ ٱلظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
أَوِ ٱقْتَضَىٰ بَعْضاً أَوِ ٱشْتِمَالَا كَأَنَّكَ ٱبْتِهَاجَكَ ٱسْتَمَالَا

قوله: «نصفها ثلثها ربعها إلىٰ عشرها»: المنظور من ذكر الحديث هو جعل السابق من نصفها وما بعده في حكم المتروك والتصدّي لذكر ما بعده.

قوله: «ومن ضمير الحاضر»: سواء كان متكلّماً أم مخاطباً.

قوله: «إلّا ما إحاطةً جلا»: أي أفاد العموم.

قوله: «كأنّك ابتهاجك»: (هذا) بدل اشتمال من (كاف) الخطاب في كأنّك، بمعنىٰ كأنّ

تبدل المعرفة من النكرة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم * صِرَاطِ اللهِ﴾ . والنكرة من النكرة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً * حدَائِقَ وأعناباً﴾ . والنكرة من المعرفة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَنَسْفعاً بالنَّاصِيَةِ * ناصيةٍ كاذِبَةٍ﴾ . والمعرفة من المعرفة نحو قوله تعالىٰ: ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المُستقيم * صراطَ الذينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾ .

وببدل المضمر من المظهر نحو: «رأيْتُ زيداً إيَّاهُ» . وببدل المظهر من المضمر ؛ لكن في ذلك تفصيل ؛ لأن الضمير إما للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب.

أما ضمير الغائب فيُبْدَلُ منه كما يبدل من الظاهر، تقول: ضَرَبْتُهُ زيداً، ومررتُ بِهِ عمرٍو، وقال الشاعر:

علىٰ حالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْمِ حاتِماً　　　علىٰ جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِم

بجر (حاتم) علىٰ البدل من الهاء في (جوده).

وقد قيل في قوله تعالىٰ: ﴿ وأسَرَّوا النَّجوىٰ الذينَ ظَلَموا﴾ وجوه: منها: أن يكون (الذين) بدلاً من الواو في (أسروا) .

وأما ضمير المتكلِّم والمخاطب فلا يبدل منه بدل كل إلّا إذا أفاد البدل

ابتهاجك استمال.

قوله: ﴿ صراط مستقيم صراط الله﴾ : فصراط مستقيم هو النكرة، وصراط الله هو المعرفة.

قوله: ﴿ مفازاً حدائق﴾ : الثاني بدل من الأوّل وهما نكرتان.

قوله: ﴿ بالناصية ناصية﴾ : الثانية بدل من الأول والثانية نكرة والأولىٰ معرفة.

قوله: «زيداً إيّاه»: فإيّاه بدل من زيد.

قوله: «بدلاً من الواو في أسرّوا»: ومن الوجوه أنّ الواو حرف علامة للجمع والذين فاعل.

فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول، كقولهم: «جئتم كبيركم وصغيركم»، وكقول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب:

فما بَرِحَتْ أقْدامُـنا فـي مـقَامِنا ... ثَـلاثَتُنا حـتَّىٰ أُزيـرُوْا الْـمَنائِيا

ويصحُّ إبداله بدل بعضٍ واشتمال.

أما بدل البعض فكقولك: إني باطني وجل ، قال الشاعر:

أوْعَـدَني بـالسِّجْنِ والأداهِـمِ ... رجْـلِي فـرِجْلي شَـثْنَةُ المَـناسِمِ

وفي التنزيل العزيز: ﴿لَـقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾ .

وأما بدل الاشتمال فكقول الشاعر:

ذَريـني إنَّ أمـرَكِ لَـنْ يُـطاعا ... ومـا أَلْـفَيْتِني حِـلْمي مُـضاعا

فـ(حلمي) بدل من (ياء) (ألفيتني)، وكقول الآخر:

قوله: «جئتم كبيركم وصغيركم» : فكبيركم وصغيركم يشمل جميع ما أريد بتاء الخطاب في جئتم.

قوله: «في مقامنا ثلاثتنا» : فثلاثتنا هو البدل والمبدل منه (نا) في مقامنا.

قوله: «فكقولك: إنّي باطني وجل» : فباطني بدل بعض من (ياء) المتكلّم في إنّي.

قوله: «أوعدني بالسجن والأداهم رجلي» : فرجلي بدل بعض من (ياء) المتكلم في أوعدني.

قوله: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن﴾ : فقوله: (لمن) بدل بعض من (كم) في لكم.

قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعاً» : حلمي بدل اشتمال من (ياء) المتكلم في ألفيتني، بتقدير: ما ألفيتني حلمي مضاعاً.

بَـلَغْنا السَّـماءَ مَـجْدُنا وسَـناؤنا ... وإنَّـا لَـنَرْجُو فَـوْقَ ذلِكَ مَـظْهَرا

فـ(مجدنا) بدل من فاعل (بلغنا).

وأجاز الأخفش الإبدال من ضمير الحاضر مطلقاً، واحتجّ له بقول الشاعر:

وَشَوْهاء تعْدُوُ بي إلىٰ صارخِ الوغىٰ ... بمستلئِم مِثْل الفِنيْقِ المُرَحَّلِ

يريد: بمستلئم: متدرعاً، ولا يعني إلّا نفسه، والأوجه عدّ هذا البيت من النوع المُسمّىٰ في علم البيان بالتجريد، علىٰ معنىٰ: تعدوني إلىٰ صارخ الوغىٰ ومعي من نفسي مستلئم، فجرّد من نفسه مستلئماً، وجعله مصاحباً له.

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ **لَهُمْ فيها دارُ الخُلْدِ** ﴾، فكأنه جرد من الدار داراً. وقرأ علي كرّم الله وجهه وابن عباس رضي الله عنهما: ﴿ **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وارِثٌ من آل يعقوب** ﴾ قال أبو الفتح ؛ يريد: «فهبْ لي من لدنك وليّاً يرثني منه أو به وارثٌ من آل يعقوب، وهو الوارث نفسه، فكأنه جرد منه وارثاً».

وأنشد الأخطل:

بنَزْوَةِ لصٍّ بَعْدَ ما مَرَّ مُصعَبٌ ... بأشْعَث لا يُفْلىٰ ولا هُوَ يَقْمَلُ

مصعب نفسه هو الأشعث، فكأنه استخلص منه (أشعث). ومثله بيت الأعشىٰ:

قوله: «وشوهاء تعدو بي إلىٰ صارخ الوغىٰ بمستلئم»: مستلئم هو بدل كلٍّ من كل من (ياء) المتكلم في (بي).

قوله: «بنزوة لصّ... الخ»: بنزوة لصّ: اسم مكان خاص، وأشعث: مشوّش شعر الرأس، ولا يُفلى: مبني للمجهول، ويقمل: مبنيّ للمعلوم، ويفلىٰ: من فليت رأسه إذا فتّشته.

لاتَ هَنَّا ذِكْرىٰ جُبَيْرَة أو مَنْ جَاءَ منها بطائِفِ الأهْوالِ

وهي نفسها طائف الأهوال.

وَبَدَلُ ٱلْمُضَمَّنِ ٱلْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي

يعني أن المبدل من اسم الاستفهام لابد من اقترانه بالهمزة، كقولك: من ذا أسعيد أم علي؟ وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وكيف أصبحت أفرحاً أم ترحاً؟ ومتىٰ سفرك أغداً أم بعد غد؟

وَيُبْدَلُ ٱلْفِعْلُ مِنَ ٱلْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

يبدل الفعل من الفعل فيشتركان في الإعراب كقوله:

.... كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ

فالجزم في (يستعن) من (يصل).

فإن قلت: من أيِّ أنواع البدل يُعدُّ هذا المثال؟

قلت: من بدل الاشتمال ؛ لأنّ الاستعانة تستلزم معنىٰ في الوصول، وهو مجيؤه.

قوله: «لات هنّا ذكرى جبيرة الخ»: (لات): أخت (ليس)، وهنّا اسم مكان للبعيد، وجبيرة: اسم امرأة، والطائف: هو الخيال الذي يراه النائم، ومنظوره ليس ذكرى جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال، وهو تجريد من (من جاء منها)، ومعناه جاء منها إلينا بها.

قوله: «وبدل المضمّن الهمز»: يريد من مضمّن الهمز اسم الاستفهام دون حرف الاستفهام ؛ لأنّ الحرف لا يصلح لأن يبدل منه.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾، فـ(يضاعف) بدل من (يلق) ولذلك جزم.

وقول الراجز:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كُرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعا

فأبدل (تؤخذ) من (تبايع)، ولذلك اشتركا في النصب.

وكثيراً ما تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفىٰ بتأدية المعنىٰ المقصود من الأولىٰ، كما قال الشاعر:

أقولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيْمَنَّ عِنْدَنا ... وإلّا فَكُنْ فِي السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِما

فأبدل (لا تقيمن) من (ارحل)؛ لأنه أوفىٰ منه بتأدية معنىٰ الكراهة؛ لإقامته الدلالة عليه بالمطابقة، ودلالة (ارحل) عليه بالالتزام.

ومن أمثلة ذلك في التنزيل العزيز قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ * قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.

قوله: «بتأدية معنىٰ الكراهة لإقامته الدلالة عليه بالمطابقة»: تأدية مضافة للمفعول، والفاعل الدلالة، أي لتأدية الدلالة علىٰ معنىٰ الكراهة بالمطابقة من طريق صراحة لا تقيمنّ بالنسبة إلىٰ قوله: ارحل.

قوله: ﴿قالوا ءإذا متنا﴾: هذا هو البدل، والمبدل منه قالوا الأولىٰ.

قوله: ﴿أمدكم بما تعلمون أمدّكم بأنعام وبنين﴾ الخ: فأمدّكم الثانية بدل من أمدّكم الأولىٰ، والثانية تفصيل للأولىٰ.

قوله: ﴿اتّبعوا المرسلين اتّبعوا من لا يسألكم﴾ الخ: الثانية بدل من الأولىٰ.

النِّداء

وَلِـلْمُنَادَىٰ ٱلنَّـاءِ أَوْ كَـالنَّاءِ يَـا ... وَأَيْ وَآ كَــذَا أَيَــا ثُــمَّ هَـيَا

وَٱلْـهَمْزُ لِـلدَّانِـي وَوَا لِـمَنْ نُـدِبْ ... أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى ٱللَّبْسِ ٱجْـتُنِبْ

للمنادىٰ من الحروف في غير النُّدبَة إن كـان بـعيداً أو نـحوه، كـالنائم والسَّاهي (يا وأيْ وأيَا وهَيا). وزاد الكوفيون (آ) و (آيْ).

وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو: أَزَيْدُ أقْبِلْ، وله فـي النـدبة وهـي نـداء المُتَفجَّع عليه أو المُتوجَّع منه (وَا)، نحو: (وَازَيْداه واظَهْراه)، وتعاقبها (يَـا) إن أمن اللَّبْس ودلَّت القرينة علىٰ إرادة النُّدبة. وإلىٰ هذا أشار بقوله:

.... وغَيْرُ وَا لَدَىٰ اللَّـبْسِ اجْـتُنِبْ

وذهب المبرد إلىٰ أنّ (أيا وهَيا) للبعيد، و (أيْ والهمزة) للقريب، و (يا) لهما.

وذهب ابن برهان إلىٰ أن (أيا وهيا) للـبعيد، والهـمزة للـقريب، و (أيْ) للمتوسط، و (يا) للجميع.

النداء

قوله: «أو نحوه»: أي نحو البعيد.

وأجمعوا علىٰ جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلىٰ منع العكس.

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّىٰ فَاعْلَمَا
وَذَاكَ فِي ٱسْمِ ٱلْجِنْسِ وَٱلْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

يجوز حذف حرف النِّداء اكتفاءً بتضمُّن المنادىٰ معنىٰ الخطاب إن لم يكن مندوباً أو مضمراً أو مستغاثاً أو اسم جنس أو اسم إشارة ؛ لأن النُّدبة تقتضي الإطالة ومدَّ الصّوت، فحذف حرف النداء فيها غير مناسب، وهكذا الاستغاثة فإنَّ الباعث عليها هو شدّة الحاجة إلىٰ الغوث والنصرة، فتقتضي مدَّ الصوت ورفعه، حرصاً علىٰ الإبلاغ، وحرف النداء معين علىٰ ذلك.

وأما المضمر فلا يحذف منه حرف النداء ؛ لأنه لو حذف فاتت الدلالة علىٰ النداء ؛ لأن الدال عليه هو حرف النداء، وتضمن المنادىٰ معنىٰ الخطاب، فلو حذف الحرف من المنادىٰ المضمر بقي الخطاب، وهو فيه غير صالح للدلالة علىٰ إرادة النداء ؛ لأن دلالته علىٰ الخطاب وضعية لا تفارقه بحال.

وأمّا اسم الجنس واسم الإشارة فلا يحذف منهما حرف النداء إلّا فيما

قوله: «وأجمعوا علىٰ جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً»: لندائه فإنّ القريب إذا نودي بما للبعيد فقد زيد التأكيد في ندائه.

قوله: «وعلىٰ منع العكس»: وهو نداء البعيد بما للقريب لما فيه من الإخلال.

قوله: «وهو فيه»: أي في الضمير غير صالح للدلالة علىٰ إرادة النداء، إذاً فمن اللازم أن يقال: أخاطبك يا أنت، فلو قيل: أخاطبك أنت لكان تأكيداً لكاف الخطاب ولا إشعار فيه بالنداء.

ندر، من نحو قولهم: «أَصْبِحْ لَيْل» و «أَطْرِقْ كَرَا» و «اِفْتَدِ مخنوقُ»، وقوله في الحديث الشريف: «ثوبي حجر»، وقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ثُمَّ أنتم هؤلاء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾.

وذلك لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، فحقُّه ألّا يحذف كما لم تحذف الأداة واسم الإشارة في معنىٰ اسم الجنس، فجرىٰ مجراه.

وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه، قياس مُطّرد. والبصريون يقصرونه علىٰ السَّماع. وقول الشيخ:

....وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عاذِلَهْ

يوهم اختيار مذهب الكوفيين.

هذا إن لم يحمل المنع علىٰ عدم قبول ما جاء من ذلك.

وَٱبْنِ ٱلْمُعَرَّفَ ٱلْمُنَادىٰ ٱلْمُفْرَدَا   عَلَىٰ ٱلَّذي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

قوله: «أصبح»: بصيغة الأمر ـ ليل ـ أي يا ليل ـ وأطرق كرا ـ أي يا كرا ـ وافتد مخنوق ـ أي يا مخنوق ـ وثوبي حجر ـ أي يا حجر، قال (ص) ذلك حكاية عن موسىٰ لمّا فرّ الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل.

قوله: ﴿ثمّ أنتم هؤلاء﴾: أي يا هؤلاء.

قوله: «واسم الإشارة في معنىٰ اسم الجنس»: لأنّ كلمة هذا صالحة للإشارة إلىٰ كل مذكر قريب كصلاحية إنسان لكلّ حيوان ناطق.

قوله: «ما جاء من ذلك»: أي حتىٰ ما سمع منه.

قوله: «وابن المعرّف المنادىٰ المفردا»: سواء كان تعريفه سابقاً علىٰ النداء كزيد، أو حاصلاً معه كالنكرة المقصودة، والمراد بالمفرد هنا ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل

وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ ٱلنِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَىٰ ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
وَٱلْمُفْرَدَ ٱلْمَنْكُورَ وَٱلْمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَادِماً خِلَافَا

كل منادىٰ فحقُّه النّصب؛ لأنه مفعول بفعل مُضْمَر تقديره: أدعو أو أنادي، إلّا أنه لا يجوز إظهاره لكون حرف النداء كالعوض منه.

ولا يفارق المنادىٰ النصب إلّا إذا كان مفرداً معرفة، فإنّه إذ ذاك يُبنىٰ علىٰ ما كان يُرفع به قبل النداء، كقولك: يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون.

والوجه في بنائه شِبْهُهُ بالضمير من نحو: يا أنتَ في التعريف والإفراد، وتضمن معنىٰ الخطاب، وكان بناؤه علىٰ صورة الرفع إيثاراً له بأقوىٰ الأحوال إذ كان معرباً في الأصل.

وأما ما ليس معرفة ولا مفرداً وهو النكرة التي لم يُقصد بها معين، كقول الأعمىٰ: «يا رجلاً خُذْ بِيَدِي»، وقول الشاعر:

أيا راكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدامايَ مِن نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيا

والمضاف، نحو: يا غلامَ زيدٍ، والشبيه بالمضاف نحو: يا حَسَناً وجهُهُ، ويا طالعاً جبلاً، ويا ثلاثةً وثلاثين، فلا حظّ له في البناء؛ لقصوره عن المفرد المعرفة في الشبه بالضمير المذكور.

وقد فهم من هذا أن ممّا يستحق البناء المركب من نحو: مَعْدي كرِب؛ لأنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

المركب المزجي والمثنّىٰ والمجموع.

قوله:«من نحو معدي‌كرب» : وهو المركب المزجي.

فإن كان مبنيّاً كـ(سيبويه) كان في محلِّ النصب وقُدِّر بناؤه علىٰ الضم كما يقدر الرفع إذا كان بناؤه يشبه الإعراب من جهة وروده في الاستعمال علىٰ قياس مطرد، وكذا كل اسم مبني قبل النداء.

ويظهر أثر هذا التقدير في التابع، فإنه يجوز فيه النصب إتباعاً للمحل، نحو: يا سيبويهِ الظريفَ، والرفع إتباعاً للبناء المقدر، نحو: يا سيبويهِ الظريفُ.

وإلىٰ هذا أشار بقوله:

.... وَلْيُجْر مُجْرَىٰ ذِي بِناءٍ جُدِّدا

يعني في الحكم له بنصب المحل وبناء آخره علىٰ الضم.

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَٱفْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

وَٱلضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ ٱلِابْنُ عَلَمَا ... وَيَلِ ٱلِابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

قوله: «كان في محلّ النصب»: لأنّه مفعول به في الأصل.

قوله: «كما يقدّر الرفع»: باعتبار حلوله محلّ المعربات.

قوله: «إذا كان بناؤه يشبه الإعراب من جهة وروده في الاستعمال»: يعني أنّ عندنا من المبنيات ما يُبنىٰ في حالة ويعرب في حالة أخرىٰ، كالمذاهب المنقولة في (أمس) و (سحر) وغيرهما من الكلمات، وعندنا منها ما يلازم البناء علىٰ حركة خاصة ويستمر مبنيّاً، فالمستمرّ علىٰ بنائه ماشٍ علىٰ مقياس مطّرد كالمعرب الماشي علىٰ إعرابه، ويحتمل أن تقرأ العبارة هكذا إذ كان بناؤه ـ بعنوان إذ لا بعنوان إذا ـ فتكون تعليلية، يريد أن ملازمة البناء كملازمة الإعراب لها احترامها وقانونها.

قوله: «إن لم يل الابن علما»: أي إن لم يقع الابن عقيب علم، نحو: يا غلام ابن زيد.

قوله: «ويل الابن علم»: يعني وإن لم يقع بعد الابن علم كذلك الضم لازم للمنادىٰ.

يجوز في المنادىٰ العلم الموصوف بابن متصل مضاف إلىٰ علم: الضمُّ علىٰ الأصل والفتح علىٰ الإتباع والتخفيف فيما كثر دوره في الاستعمال، كقولك: يا زيدَ بنَ سعيد، ويجوز: يا زيدُ بنَ سعيد، وهو عند المبرّد أولىٰ من الفتح، فإنه أنشد عليه قول الراجز:

يا حَكَمُ بنَ الْمُنْذِرِ بنِ الجارودْ سُرَادقُ الْمَجْدِ عليكَ مَمْدُودْ

ثم قال: ولو قال (يا حكمَ بنَ المنذر) كان أجود.

ولو كان الابن مفصولاً عن موصوفه، كما في نحو: يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرو، فليس في الموصوف إلّا الضم؛ لأن مثل ذلك لم يكثر في الكلام، فلم يُستثقل مجيؤه علىٰ الأصل، وهكذا إذا كان الموصوف بابن غير علم نحو: يا غلامُ ابنَ زيدٍ، أو لم يكن المضاف إليه علم نحو: يا زيدُ ابنَ أخينا.

وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

قد تقدم أن المنادىٰ المفرد المعرفة يستحق البناء علىٰ الضم، وبيّن هنا أن ما حقه الضم إذا اضطر الشاعر إلىٰ تنوينه جاز له فيه وجهان:

أحدهما: الضم تشبيهاً بمرفوع اضطر إلىٰ تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف.

الثاني: النصب تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين وبقاء الضم في العلم أولىٰ من النصب، والنصب في غير العلم أولىٰ من الضم؛ لأن سبب البناء في العلم أقوىٰ منه في اسم الجنس الدال علىٰ مُعيَّن.

قوله: «والفتح علىٰ الإتباع»: أي مراعاة محلّه من النصب علىٰ المفعولية.

قوله: «واضمم أو انصب»: كان الحق أن يقول: وارفع أو انصب.

ومن شواهد الضم إنشاد سيبويه:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها ... ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

وقول كثير:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانتْ لِي فَأَشْكُرها ... مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رجُلُ

الرواية المشهورة: (يا جملُ) بالضم.

ومن شواهد النصب قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صدْرَها إليّ وقالتْ: ... يا عديّاً لقد وقَتكَ الأوَاقي

وقول الآخر:

أعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْبا ... أَلُوْماً لا أَبَا لَكَ واغْتِرابا

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ ... إلَّا مَعَ ٱللهِ وَمَحْكِيِّ ٱلْجُمَلْ

يقول: الجمع بين حرف النداء والألف واللّام، مخصوص بالضرورة إلّا في موضعين:

أحدهما: الاسم الأعظم (الله) فإنه يجمع فيه بين الألف واللام وحرف النداء علىٰ وجهين: علىٰ قطع الهمزة، نحو: يا أَلله، وعلىٰ وصلها، نحو: يا الله.

قوله: «مكان يا جمل حييت يا رجل» : يقال: إنّ كثير عزّة جاء عزّة علىٰ جمل فقال لها: السلام عليك يا عزة، فقالت: السلام عليك يا جمل، فقال كثير البيت المذكور.

قوله: «أعبداً حلّ في شُعبي غريبا» : معنىٰ الشعر يا عبداً موصوفاً بحلوله في شعبي غريباً، فيكون من شبيه المضاف، ويكون نصبه علىٰ الأصل وليس مبنيّاً علىٰ الضمّ، فالاستشهاد به لا محلّ له.

والثاني: المنادىٰ إذا كان جملة محكية نحو: يا الْمُنْطَلق زيدٌ، في رجلٍ مُسمّىٰ بالجملة.

وأمَّا غير ذلك فلا يجمع فيه بين حرف النداء والألف واللام إلّا في ضرورة الشعر، كقوله:

فَيا الغُلامان اللَّذانِ فَرَّا إيَّاكُما أنْ تُكْسِبانا شَرَّا

وإنّما لم يجز مثل هذا في السعة كراهية الجمع بين أداتي تعريف علىٰ شيءٍ واحد، واغتفر الجمع بينهما في (يا الله) إذا كانت الألف واللام فيه لازمة معوضاً بها عن همزة الإله، فلا يُقاس عليه سواه.

وقد أجاز البغداديّون: (يا الرجل) في السعة، قالوا: «لأنا لم نرَ موضعاً يدخله التنوين ولا تدخله الألف واللام».

وَٱلأَكْثَرُ ٱللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيْضِ وَشَذَّ يَا ٱللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

لمَّا بيّن أنه يجمع بين الأداتين في الاسم الأعظم نَبَّه علىٰ أن له في النداء استعمالاً آخر هو الأكثر، وهو تعويض ميم مُشدّدة مفتوحة في الآخر عن حرف النداء، كقولك: اللَّهُمَّ ارحمنا. ولكون الميم عوضاً عن حرف النداء لم يجمع بينهما إلّا في الضرورة كقول الراجز:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ولو كان أصل (اللهم) يا الله أَمنا ـ كما يراه الكوفيون ـ للزم باطراد جواز أمرين:

قوله:«بين أداتي تعريف» : وهما: (أل) وأداة النداء.

أحدهما: يا اللهُ أَمنا ارحمنا، بلا عطف قياساً علىٰ اللهم ارحمنا.

والثاني: اللهم وارحمنا، بالعطف قياساً علىٰ يا ألله أمنا وارحمنا. واللازم منتفٍ إجماعاً.

قوله: «واللازم منتفٍ إجماعاً»: وهو قول: يا الله آمنّا ارحمنا بدون عطف، وهكذا يـا الله وارحمنا بعطف لشذوذ الطرفين.

فصــل

تَابِعَ ذِي ٱلضَّمِّ ٱلْمُضَافَ دُوْنَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا ٱلْحِيَلْ

وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ وَٱجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيْهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَىٰ

كلُّ منادىٰ مضموم فحقُّ تابعه النصب مفرداً كان أو غيره؛ لأن متبوعه مبنيٌّ اللفظ منصوب المحل، وما كان كذلك فإنما حق تابعه أن يجري علىٰ محله فقط، ولكن خُولف ذلك في باب النداء فجاء بعض توابعه بوجهين: فما نُصب منه فعلىٰ الأصل، وما رُفع فلشبه متبوعه بالمرفوع في اطراد الهيئة.

فصل

قوله: «تابع ذي الضمّ المضاف دون أل»: يعني أنّ التابع المضاف المجرّد من أل إذا تبع المنادىٰ المحكوم بالضمّ، وهو المفرد المعرفة، فإنّ حكمه النصب. أمّا إذا كان التابع مفرداً لا مضافاً أو كان مضافاً مع (أل) جاز فيه الرفع والنصب. وأمّا عطف النسق الخالي من (أل) والبدل فاجعلهما كمناديين مستقلين، وكلّما يتقاضاه المنادىٰ المستقل يحكم به للنسق الخالي والبدل.

قوله: «أن يجري علىٰ محلّه»: لأنّ حركة البناء ليست حركة إعراب حتىٰ تتابع.

قوله: «في اطّراد الهيئة»: فإنّ هيئة المرفوع المعرف كهيئة المبنيّ علىٰ الضمّ في الظاهر؛ لأنّ آخريهما مضمومان.

ولا يرفع إلّا وهو مفرد أو مضاف يشبه المفرد لكون إضافته غير محضة نحو: يا زيدُ الْحَسَن الوجه.

ولأصالة نصب التابع في هذا الباب فضل علىٰ الرفع بأن اشترك معه في التابع المفرد والشبيه به، وخصَّ بالتابع المضاف إضافة محضة . وإلىٰ هذا الاختصاص أشار بقوله:

تَابعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضافَ دُوْنَ أَلْ   أَلْزِمْهُ نَصْباً ....

ففهم أن المضاف المصاحب لـ(أل) وهو ذو الإضافة اللفظيّة كالمفرد ، ثم نصّ علىٰ حكمها فقال:

وَما سِواهُ ارْفَعْ أو انْصِبْ وَاجْعَلا   كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدلا

ففهم أنّ النعت والتوكيد وعطف البيان إذا كان شيء منها مفرداً أو شبيهاً به جاز فيه النصب حملاً علىٰ الموضع، والرفع حملاً علىٰ اللفظ، فيقال: يا زيدُ الحسنَ والكريمَ الأب (بالنصب) ويا زَيدُ الحسن والكريمُ الأب (بالرفع)، وهكذا التوكيد وعطف البيان، نحو: يا تميمُ أجمعين وأجمعون، ويا غلام بشراً

قوله: «ولا يرفع»: أي التابع.

قوله: «غير محضة»: بل هي لفظية.

قوله: «وخصّ»: أي النصب.

قوله: «إضافة محضة»: أي معنوية.

قوله: «كالمفرد»: يجوز نصبه ورفعه.

قوله: «كمستقل نسقاً وبدلاً»: ففهم من تعرضه لحكم النسق والبدل أنّ النعت وعطف البيان والتوكيد يجري فيهما الوجهان.

وبشرٌ.

وأما البدل والمنسوق الخالي من الألف واللام فحكمهما في الإتباع حكمهما في الاستقلال، ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم والواقع بعد منصوب، فما كان منهما مفرداً ضُم كما يُضم لو وقع بعد حرف النداء؛ لأنّ البدل في قوة تكرار العامل ؛ والعاطف كالنائب عن العامل، وما كان منهما مضافاً نُصب كما يُنصب لو وقع بعد حرف النداء.

فإن قُرن المعطوف بالألف واللام امتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت، وجاز فيه الرفع والنصب، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **يا جِبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيْرَ** ﴾ بالنصب والرفع. واختلف في المختار منهما، فقال الخليل وسيبويه والمازني: هو الرفع، وإليه أشار بقوله:

.... وَرَفْعٌ يُنْتَقَىٰ

وقال أبو عمرو وعيسىٰ بن عمر ويونس والجرميّ: هو النصب .

وقال المبرّد: إن كانت الألف واللام للتعريف ـ كما هي في ﴿ الطير ﴾ ـ فالمختار النصب، لأن المعرّف بالألف واللام يُشبه المضاف، وإن كانت غير معرفة ـ كما هي في ﴿ **اليَسَعِ** ﴾ ـ فالمختار الرفع؛ لأن الألف واللام إذا لم تعرف لم يشبه ما هي فيه المضاف.

قوله: «امتنع تقدير حرف النداء قبله»: لأنّ (أل) لا تجتمع مع أداة النداء كما تقدّم.

قوله: «وجاز فيه الرفع»: تبعاً للفظ المتبوع والنصب لمحلّه.

قوله: «كما هي في اليسع»: وهو اسم علمي.

وَأَيُّها مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ   يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَىٰ ذِيْ ٱلْمَعْرِفَهْ

وَأَيُّها ذَا أَيُّها ٱلَّذِي وَرَدْ   وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَىٰ هَذَا يُرَدْ

إذا قلت: يا أيّها الرجل/فـ(أيُّ) و (الرجل) كاسم واحد، و (أيُّ) منادىٰ، و (الرجل) تابع مُخصِّص له ملازم؛ لأن (أيّاً) مبهم لا يستعمل بدون المُخَصِّص، وكان قبل النداء يتخصَّص بالإضافة، فعوّض عنها في النداء بالتخصيص بالتابع، فإن كان مشتقّاً فهو نعت، نحو: يا أيُّها الفاضِلُ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، نحو: يا أيُّها الغلام، ولزمته (هاء) التنبيه تعويضاً عَمَّا فاته من الإضافة، وإن أريد به مؤنث أنث بالتاء، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **يا أيَّتُها النَّفْسُ** ﴾.

ولا توصف (أيّ) في النداء إلّا بما فيه الألف واللام، نحو: يا أيّها الرجلُ، أو بالموصول، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ** ﴾، وباسم الإشارة، نحو: يا أيها ذا أقبل، قال الشاعر:

ألا أيُّها ذا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ   لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عن يَدَيْهِ الْمَقادِرُ

ولا توصف (أيّ) بغير ذلك. وإليه الإشارة بقوله:

....   ووصفُ أيٍّ بسوىٰ هذا يُرَدْ

ومتىٰ كانت صفة (أيّ) معربة لم تكن إلّا مرفوعة ؛ لأنها هي المنادىٰ في الحقيقة، وإنما جيء معها بـ(أيّ) توصلاً إلىٰ نداء ما فيه الألف واللام.

قوله: «وأيّها»: تقدير الرجز: ولفظ أيّها يلزم مصحوب (أل) حال كون مصحوب (أل) بعد أيّها، وحال كونه صفة لأيّها ينطق بها مرفوعة.

قوله: «ألا أيّهذا الباخع الوجد نفسه»: الباخع: هو المهلك، والوجد: الحزن وهو الفاعل، ونفسه مفعول، ونحته عن يديه: بمعنىٰ أبعدته.

وأجاز المازنيُّ والزَّجّاج نصب صفة (أيّ) قياساً علىٰ صفة غيره من المناديات المضمومة، ويجوز أن توصف صفة (أيّ) إلّا أنها لا تكون إلّا مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة، كقول الراجز:

يا أيُّها الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي لا تُوعِدَنِّي حَيَّةً بالنَّكْز

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي ٱلصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ ٱلْمَعْرِفَهْ

بيّن بهذا أن اسم الإشارة إذا جعل سبباً إلىٰ نداء ما فيه الألف واللام فُعِلَ به كما فُعِلَ بـ(أيّ)، فتقول: يا هذا الرجُلُ، بالرفع، لا غير إذا أردت ما أردت بقولك: يا أيُّها الرَّجُلُ، فإن قدرت الوقف علىٰ هذا ولم تجعله وصلة إلىٰ نداء ذي الألف واللام، بل مستغنياً بإفراده عنه، جاز نصب صفته ورفعها، وهذا ما أرادَ بقوله:

.... إِنْ كانَ تَركُها يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

ففهم أن صفة هذا متىٰ لم يكن تركها يُفِيتُ معرفة المراد به لم يجب رفعها، بل يجوز فيه الوجهان.

قوله: «لا تكون إلّا مرفوعة»: إجراء لها علىٰ ظاهر المتابعة لـ(أيّ) التي هي مضمومة ؛ لأنّ توصيف وصف أيّ وصف لأيّ نفسها.

قوله: «بالنكز»: النكز هو اللسع.

قوله: «وذو إشارة كأيّ في الصفة»: أي في لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بـ(أل) علىٰ ما مرّ، نحو: ياذا الرجل، وياذا الذي نام، وهذا الشرط لازم إن كان ترك الصفة يفيت المعرفة المرادة بالمنادىٰ بأن تكون الصفة هي المقصودة بالنداء، واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلىٰ ندائها.

قوله: «جاز نصب صفته»: أي علىٰ المحلّ ورفعها علىٰ ظاهر اللفظ.

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ ٱلأَوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَٱفْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

إذا كُرِّرَ اسم مضاف في النداء، نحو: يا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ، وكقول الشاعر:

يـا زيْـدُ زيْـدَ اليـعْمَلاتِ الذُّبَّـلِ ... تَـطاوَلَ اللَّـيْلُ عَـلَيْكَ فـانْزِلِ

تعيَّن نصب الثاني، وجاز في الأول وجهان: الضمُّ والفتح.

فإن ضُمَّ، فلأنه منادىٰ مفرد معرفة، ونصب الثاني حينئذٍ؛ لأنه منادىٰ مضاف، أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو منصوب بإضمار (أعني).

وإن فتح الأول، فهو علىٰ مذهب سيبويه: منادىٰ مضاف إلىٰ ما بعد الثاني، والثاني مُقحم بين المضاف والمضاف إليه.

ومذهب المبرّد: أن الأول منادىٰ مضاف إلىٰ محذوف دلَّ عليه الآخر، والثاني مضاف إلىٰ الآخر.

ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الأول مُركَّبين تركيب خمسةَ عشرَ.

قوله: «تعيّن نصب الثاني»: علىٰ حساب الإضافة والوجوه التي يذكرها الشارح قريباً.

قوله: «والثاني مقحم»: أي علىٰ أنّه توكيد له.

المنادىٰ المضافُ إلىٰ ياء المتكلِّم

وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

كثيراً ما يضاف المنادىٰ إلىٰ ياء المتكلم، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف، فاستعمل علىٰ الأصل، وهو إثبات الياء وفتحها، ومخففاً علىٰ أربعة أوجه، وأكثرها استعمالاً حذف الياء وإبقاء الكسرة تدل عليها، نحو: يا عَبْدِ، ثمَّ ثبوتها ساكنة، نحو: يا عَبْدِي، ثم قلب الياء ألفاً بعد قلب الكسرة قبلها فتحة، نحو: يا عَبْداً، ثمَّ حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: يا عَبْدَ، وذكروا وجهاً من التخفيف خامساً وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادىٰ المفرد، ومن قراءة بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾.

وحكىٰ يونس عن بعض العرب: «يا أمُّ لا تَفْعَلي».

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ ٱلْيَا ٱسْتَمَرْ ... فِي يَا ٱبْنَ أُمِّ يَا ٱبْنَ عَمِّ لَا مَفَرْ

إذا نودي المضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم لم تحذف الياء ـ كما تحذف إذا نودي المضاف إليها ـ إلّا في يا ابْنَ أمِّ، ويا ابْنَ عَمِّ، وذلك قولك: يا ابن أخي، ويا ابن خالي، وكان الأصل في (ابن الأم، وابن العم) أن يقال فيهما: يا ابْنَ أمِّي، ويا ابْنَ عَمِّي، إلّا أنهما كثر استعمالهما في النداء، فَخُصّا بالتخفيف بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها في قول من قال: يا ابنَ أمِّ وابنَ عمِّ، وبإبدال الياء ألفاً ثم حذفها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها في قول من قال: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ،

ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلّا في الضرورة، كقول الشاعر:

يا ابْنَ أمِّي ويا شُقيِّق نَفْسي   أنْتَ خَلَّيْتَني لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وقول الآخر:

يا ابنَةَ عَمَّا لا تلُومي واهْجَعي   لا يَخْرِق اللَّوْمُ حِجابَ مسمَعي

وَفِي ٱلنِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ   وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ وَمِنَ ٱلْيَا ٱلتَّا عِوَضْ

(التّاء) في ﴿يا أبتِ﴾ تاء تأنيث معوّضٌ بها عن ياء المتكلم، ولذلك يبدلها في الوقف هاءً ابن كثير وابن عامر.

وأمّا الباقون: فيقفون بالتاء رعايةً للرسم، ولكونها عوضاً عن ياء المتكلم لم يجمع بينهما.

فأمّا قولها:

يا أُمَّتا أبْصَرَني راكِبُ   يَسيرُ في مُسحَنْفرٍ لاحِبِ

فقمتُ أحْثي التُّرْبَ في وَجْهِهِ   عَمْداً وأحمِي حوزَةَ الغائِبِ

فالألف فيه الألف التي تلحق المستغاث والمندوب، أو بدل من ياء

المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلّم

قوله: «ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلّا في الضرورة»: فإثبات الياء مثل: يا ابن أمّي، وإثبات الألف مثل: يا ابنة عمّا.

قوله: «لم يجمع بينهما»: أي بين التاء والياء.

المتكلم، وهوّن أمر الجمع بينها وبين التاء ذهاب صورة المعوض عنه.

وفي (تاء) (يا أبتِ) لغتان:

إحداهما: تحريكها بالكسرة لأنها كانت مستحقة قبل ياء الإضافة، فلما عوض عنها بالتاء، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً جعلت الكسرة عليها دليلاً، لتكون كالمعوض عنه في مجامعة الكسرة بالجملة.

واللغة الثانية: تحريك التاء بالفتحة، وهو أقيس ؛ لأنها الحركة التي للمعوض عنه ، إلّا أن الكسرة أكثر.

وقالوا في الأم: (يا أمَّتِ)، كما قالوا في الأب: (يَا أبتِ)، ولا تعوض التاء من ياء المتكلم إلّا مع الأب والأم في النداء خاصة، ولهذا قال:

وفــي النِّــدا أبَتِ أُمَّتِ ....

قوله:«ذهاب صورة المعوض عنه» : وهي صورة الياء.

قوله:«وفي تاء يا أبت لغتان إحداهما تحريكها بالكسرة لأنّها» : أي الكسرة كانت مستحقة قبل ياء الإضافة من أجل ياء الإضافة، فلمّا عوّض عن الياء بالتاء ؛ ولا يكون ما قبل التاء وهو الباء من كلمة أب إلّا مفتوحاً تبعاً لهمزة أب ؛ لأنّ الباء بعد ورود التاء ليست حرف إعراب جعلت الكسرة علىٰ التاء دليلاً علىٰ أنّها عوض الياء، لتكون كالمعوّض عنه وهو الياء في مجامعة الكسرة.

قوله:«لأنّها الحركة التي للمعوّض عنه» : وهو ياء المتكلم، فإنّها تحرّك بالفتحة.

أسماءٌ لازَمَت النِّداء

وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا
فِي سَبِّ الأُنْثَىٰ وَزْنُ يَا خَبَاثِ ... وَالأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

خُصَّ بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلّا في ضرورة الشعر، فمن ذلك قولهم للرجل: (يافُلُ) بمعنىٰ يا فلان، ويقال للمرأة: (يا فُلَةُ)، كما يقال: يا فُلانة، وليس هو ترخيم (فلان)، ولو كان ترخيماً لم تلحقه التاء، ولم تحذف منه الألف؛ لأنّه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله إذا كان حرف مدٍّ زائداً، إلّا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً، و (فلان) علىٰ أربعة أحرف فلو رخم قيل فيه: (يا فُلا) بإثبات الألف.

ومن ذلك قولهم: (يا لُؤمَان) و (يا مِلأَمَان) و (يا مِلأَم) بمعنىٰ عظيم اللؤم.

وقولهم: (يا نَومَان) للكثير النوم، ومثله (يا مكرْمان) للعظيم الكرم.

ولا يقاس علىٰ هذه الصفات بإجماع.

أسماء لازمت النداء

قوله:«ولم تحذف منه الألف» : التي هي قبل الآخر.

قوله:«إلّا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً» : كسلمان.

قوله:«ومن ذلك» : أي من المخصوص بالنداء.

ومثلها في الاختصاص بالنداء، والقصر علىٰ السَّماع ما عدل إلىٰ (فُعَل) في سب المذكر، نحو: (يا غُدَر) و (يا فُسَق) و (يا خُبَث).

وأمَّا ما عدل به إلىٰ (فَعَال) في سبِّ المؤنث، نحو: (يا خَباثِ، ويا لَكَاعِ، ويا فَساقِ) فهو مقيس عند سيبويه في كل وصف من فعل ثلاثي، ولا يستعمل إلَّا مبنياً علىٰ الكسر، تشبيهاً له بـ(نَزالِ).

قوله:

.... والأمـرُ هكـذا مِـنَ الثلاثي

يعني به أن بناء (فَعَالِ) للأمر من كل فعل ثلاثي مقيس عند سيبويه، نحو: نَزالِ، وَتَراكِ.

وقوله:

.... وجُرَّ في الشِّـعْرِ فُـلُ

إعلام بخروج (فُلُ) عن اختصاصه بـالنداء فـي الضـرورة، وذلك قـول الراجز:

تَـدَافُـعَ الشِّـيبِ وَلَـمْ تُـقَتَّلِ ... في لَـجَّةٍ أمْسِكْ فُـلاناً عَـنْ فُـلِ

ونحوه في الخروج عن الاختصاص بالنداء قول الآخر:

أُطَـوِّفُ مَـا أطَـوِّفُ ثُـمَّ آوي ... إلىٰ بَـيْتٍ قَـعِيدَتُهُ لَكَـاعِ

الاستغاثة

إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادىٰ خُفِضَا ... بِـاللَّامِ مَـفْتُوحاً كَـيَا لَـلْمُرْتَضَىٰ

وَٱفْتَحْ مَعَ ٱلْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِـي سِـوَىٰ ذٰلِكَ بِـالْكَسْرِ ٱئْتِيَا

إذا نودي منادىٰ ليخلص من شدة أو يعين علىٰ مشقة، فنداؤه استغاثة، وهو مستغاث.

وكثيراً ما تدخل علىٰ المنادىٰ الذي بهذه الصفة لام الجر المقوية للتعدية، لتنصَّ علىٰ الاستغاثة، فتفتح مع المستغاث، ما لم يكن معطوفاً فرقاً بين المستغاث والمستغاث من أجله، ولا يجوز استعماله مع اللام إلّا معرباً؛ لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهاً بالمضاف، وذلك قولك: يا لَزَيْدٍ.

فإن عطفت المستغاث، فلا يخلو إما أن تُكرِّر حرف النداء، أو لا؛ فإن كَرَّرته فلابد من فتح اللام، كقول الشاعر:

يـا لَقَـوْمِي ويـا لأَمْـثالِ قَـوْمي ... لأُنـاسٍ عُـتُوُّهُمْ فـي ازْدِيَـادِ

وإن لم تكرر كسرت اللام؛ لذهاب اللبس حينئذ، قال الشاعر:

الاستغاثة

قوله: «باللام مفتوحاً»: أي حال كون اللام مفتوحاً.

قوله: «لذهاب اللبس»: لأنّ اللبس يحصل إذا كانت يا واللام بعدها مكسورة، والالتباس حينئذٍ يكون بالمستغاث من أجله.

يَبْكِيكَ نَـاءٍ بَـعيدُ الدَّار مُـغترِب   يـا لَـلْكُهُولِ وللشُّـبَّانِ لِـلْعَجَبِ

وهكذا تكسر مع المستغاث من أجله، ما لم يكن مضمراً، قال الشاعر:

تَكَـنَّفَني الوُشـاةُ فأَزْعَـجُوني   فَـيا لَـلنَّاسِ لِـلْواشي المُـطَاعِ

ففتح اللام مع (الناس) لأنه مستغاث، وكسرها مع (الواشي) لأنه مستغاث من أجله.

وإلىٰ كسر اللام مع المستغاث من أجله، ومع المعطوف غير المكرر معه ياء أشار بقوله:

....   وفـي سِـوَىٰ ذلِكَ بـالكسْرِ ائْـتِيا

أي: جئ بكسر اللام فيما ليس مستغاثاً ولا معطوفاً مكرراً معه (يا)، وهو المعطوف بدون (يا) والمستغاث من أجله.

وقد تلي (يا) لام مكسورة، فيستدل بكسرها علىٰ أن المستغاث محذوف، وأن مصحوبها مستغاث من أجله، كقول العرب: «يـا لِـلْعجب، ويـا لِلْماء»، علىٰ معنىٰ: يا لَلْناس لِلْعجب، ويا لَلْرجال لِلْماء، ثم حذف المنادىٰ، كما حذف في قول الآخر:

يـا لَـعْنَةُ الله والأَقْـوام كُـلِّهِمُ   والصَّالِحِينَ علىٰ سَمْعانَ مِنْ جارِ

وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَـاقَبَتْ أَلِـفْ   وَمِـثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَـعَجُّبٍ أُلِـفْ

تعاقب لام الاستغاثة ألف تلي آخره، إذا وجدت عدمت اللام، وإذا وجدت اللام عدمت.

قوله:«يا لعنة الله» : أصله يا قوم لعنة الله.

مثال الأول قول الشاعر:

يَـا يَـزِيداً لِآمِـلٍ نَـيْلَ عِـزٍّ   وغِـنىً بَـعْدَ فـاقَةٍ وَهَـوانِ

ومثال الثاني كثير، وفيما تقدم منه كفاية.

وقد يخلو المستغاث من اللام والألف، كقول القائل:

أَلا يـا قَـوْمِ لِـلْعَجَبِ ٱلْـعَجِيبِ   ولِلـغَفَلاتِ تَـعْرِضُ للأَرِيبِ

وينادىٰ المتعجَّب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق. فمن ذلك قول بعضهم: «يا لَلْعجب ويا لَلْماء»، بفتح اللام علىٰ معنىٰ: يا عجبُ أُحْضُرْ فهذا أوانك.

قوله:«يا يزيداً» : أي بالألف.

قوله:«ومثال الثاني» : وهو وجود اللام وعدم الألف.

قوله:«وقد يخلو المستغاث من اللام والألف كقول القائل ألا يا قوم... الخ» : قوم هو المستغاث ولا لام في أوله ولا ألف في آخره.

النُّدْبة

مَا لِلْمُنَادَىٰ ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

المندوب: هو المذكور توجعاً منه، نحو: وارأساه، أو تفجّعاً عليه لفَقْدِهِ بموت أو غيبة، نحو: وازَيْداه.

والقصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب.

فلذلك لا يندب إلّا العلم ونحوه، كالمضاف إضافة توضّح المندوب، كما يوضح الاسم العلم.

ولا يندب الاسم النكرة، ولا أيّ، ولا اسم الإشارة، ولا الموصول المبهم، ولا اسم الجنس المفرد؛ لأنها غير دالة علىٰ المندوب دلالة تبين بها عذر النادب.

ويجوز أن يندب الموصول إذا اشتهرت صلته شهرة ترفع عنه الإبهام،

الندبة

قوله:«إلّا العلم ونحوه» : نحو: وا زيداه وا غلام محمّداه: والاسم النكرة مثل: وا رجلاه، ومثال أي وا أيّها الرجلاه، وحيث يُساقُ لمشخّص لم يكن من ندبته مانع، وهكذا اسم الإشارة، نحو: وا هذاه، وكذلك ما بظاهره مبهم ولكنه محدود، نحو: وا الذين أُصيبوا بالطّاعُوناه.

قوله:«عذر النادب» : أي صراحة النُّدبة ووضوحها.

كقولهم: «وَامَنْ حَفرَ بئرَ زَمْزَماه».

وإلىٰ هذه المسألة وأمثالها أشار بقوله:

وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ ... كَبِئْرِ زَمْزمٍ يَلِي وَامَنْ حَفَرْ

واعلم أن المندوب له استعمالان:

أحدهما: أن يجري مجرىٰ غيره من الأسماء المناداة في بنائه علىٰ الضم، إن كان مفرداً، ونصبه إن كان مضافاً، وفي جواز تنوينه للضرورة علىٰ الوجهين المذكورين، فمن ذلك قول الراجز:

وافَقْعَساً وأيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ ... أإبلي يَأخُذُها كَرَوَّسُ

والاستعمال الثاني: أن يلحق آخر ما تمّ به ألف. وقد نَبّه علىٰ ذلك بقوله:

وَمُنْتَهىٰ ٱلْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

كَذَاكَ تَنْوِينُ ٱلَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ ٱلأَمَلْ

تقول في زَيْدٍ: وازَيْدا، وفي عبد الملك: وَاعبْد المَلِكا، وفي مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمزم: وامَنْ حَفَر بئر زَمزَما، فتجيء بألف النُّدبة في الآخر؛ لأنه الذي انتهىٰ به الاسم، قال الشاعر:

حُمِّلْتَ أمْراً عَظيماً فاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فيهِ بأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

ويحذف لألف الندبة ما قبلها من ألف أو تنوين في صلةٍ أو غيرها، كقولك

قوله: «متلوّها إن كان مثلها حذف» : يعني إن كان مثل ألف موسىٰ ونظيره.

في (مُوسىٰ): وامُوساه، وفي أبي بكر: واأبا بَكْراه، وفي مَنْ نصر محمداً: وامَنْ نصَرَ مُحمَّداه.

وأجاز يونس: وصل ألف النُّدبة بآخر الصفة، نحو: وازَيْدَ الظَّريفاه، ويشهد له قول بعض العرب: «واجُمْجُمتي الشاميتيناه».

ولمَّا ذكر لحاق ألف النُّدبة ذكر حال ما قبل الألف، فقال:

وَٱلشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ ٱلْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

الألف: لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً.

فإذا لحقت المنادىٰ ألف الندبة، وكان ما قبلها غير مفتوح وجب فتحه، إلّا أن يوقع ذلك في اللبس، فيجب إبدال ألف النُّدبة من جنس حركة ما قبلها.

مثال ما يفتح قبل الألف قولك في (رقاش): وارَقَاشَاه، وفي عبد الملك: واعبْدَ الملكَاه، وفي من اسمه (قامَ الرَّجُل): واقامَ الرَّجلاه؛ برد الحركة قبل الألف في ذلك كله فتحة لتسلم الألف ما لم يُوقع في لبس.

قوله: «وا جمجمتي الشاميتيناه»: تطلق الجمجمة علىٰ حوض عظم الرأس وتطلق علىٰ القدح، وهذا النّادِبُ ضاع له قدحان شاميّان (من صنع بلاد الشام) فندبهما بقوله المذكور.

قوله: «والشكل حتماً أوله مجانسا»: والمراد بالشكل الحركة الواقعة قبل ألف الندبة اجعل بعدها مجانساً لها، فالضمّة تقع بعدها واو، مثل: وا فتاهوه، والكسرة تقع بعدها ياء، مثل: وا فتاكيه، والمثال الأوّل هو المندوب المضاف لضمير الغائب، والثاني هو المندوب المضاف لكاف المخاطبة.

قوله: «لتسلم الألف»: أي من الانقلاب إلىٰ واو أو ياء.

ومثال ما تبدل فيه ألف الندبة من جنس حركة ما قبلها قولك في ندبة (فتىٰ) مضاف إلىٰ كاف المخاطبة: وافتَاكيه، وفي ندبة (فتىٰ) مضاف إلىٰ هاء الغائب: وافَتاهُوه تبدل الألف بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واواً؛ لأنَّك لو سلمتها وقلبت الكسرة، والضمة فتحة لأوهم الإضافة إلىٰ كاف المخاطب وهاء الغائبة، ولم يعرف المراد.

وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَا لَا تَزِدْ

علامة النُّدبة لا تلزم المندوب إلّا إذا خيف اللبس، كما إذا كان الحرف المستعمل معه (يا) ولم يقم علىٰ المراد قرينة، وما أمن فيه اللبس جاز أن تلحقه العلامة وألّا تلحق.

فما كان من المندوب بلا علامة، نحو: وازَيْد ، فهو في كونه منصوباً تارةً ، ومبنياً علىٰ صورة الرفع أخرىٰ كغيره من المناديات، ولا يجوز أن تلحقه الهاء بحال ، وما كان منه بالعلامة نحو: وازَيْدا جاز أن تلحقه في الوقف هاء

قوله: «إلىٰ كاف المخاطب»: أي المذكّر.

قوله: «وهاء الغائبة»: أي المؤنثة.

قوله: «ولم يعرف المراد»: الذي قصدته من (كاف) المخاطبة و (هاء) الغائب المذكر.

قوله: «وإن تشأ فالمدّ»: تأتي به، لكن (الهاء) لا تأتي بها.

قوله: «علامة الندبة»: وهي الألف في آخره.

قوله: «الحرف المستعمل معه يا»: أي لا وا.

قوله: «نحو وا زيد»: بدونِ ألف.

قوله: «فهو في كونه منصوباً تارةً»: حيث ينوّن للضرورة.

قوله: «بحال»: أي مادام يراد نصبُه أو بناؤه.

السكت، توصلاً إلىٰ زيادة المد، نحو: وازَيْداه، وجاز ألّا تلحقه، كما يُنبئ عنه قوله:

.... وإنْ تَشَأْ فـالمدُّ والهَـا لا تَـزِدْ

أي: وإن تشأ ألّا تزيد في الوقف الهاء فالمدُّ كافٍ.

ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلّا للضرورة، كما في قول الشاعر:

ألا يـــا عَـــمْرُو عَـــمْراهُ وعَـــمْرُو بـــنُ الزُّبَـــيْراهُ

وَقَــائِلٌ وَاعَــبْدِيَا وَاعَــبْدَا مَنْ فِي ٱلنِّدَا ٱلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَىٰ

إذا ندب المضاف إلىٰ ياء المتكلم علىٰ لغة من أثبتها مفتوحة زيدت الألف، ولم يحتج إلىٰ عمل ثانٍ؛ لأنّ الياء مهيّأة لمباشرة الألف، وإذا ندب علىٰ لغة من حذف الياء، مكتفياً بالكسرة جعل بدل الكسرة فتحة وزيدت الألف.

وإذا ندب علىٰ لغة من يبدل الياء ألفاً حذفت الألف المبدلة، وزيدت ألف الندبة، كما يفعل بالمقصور.

وإذا ندب علىٰ لغة من يثبت الياء ساكنة، وهو المشار إليه في البيت، جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وإبقاؤها مفتوحة، فيقال علىٰ الأول: واعَبْدا، وعلىٰ الثاني: واعَبْدِيا.

وأمّا المندوب المضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم، نحو: والنقطاع ظهرياه، فلا تحذف منه الياء؛ لأنَّ المضاف إليها غير منادىٰ.

قوله: «لأنّ الياء مهيّأة»: بفتحها لمباشرة الألف.

قوله: «كما يفعل بالمقصور»: حيث تحذف ألف القصر وتبقىٰ ألف النُّدبة.

التَّرْخيم

تَرْخِيْماً ٱحْـذِفْ آخِـرَ ٱلْـمُنَادَىٰ ... كَـيَا سُـعَا فِـيمَنْ دَعَـا سُـعَادَا

التَّرخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم، أي: رقيق.

وعند النحويين: هو حذف بعض الكلمة علىٰ وجه مخصوص. وهو علىٰ ثلاثة أنواع:

أحدها: حذف آخر الاسم في النداء، وهو المذكور هنا.

والثاني: حذف الآخر في غير النداء لغير موجب، ويختصُّ بضرورة الشعر، وسينبّه عليه.

والثالث: ترخيم التصغير، كقولك في أَسْوَد: (سُوَيْد)، وسنذكره في باب التصغير.

ولما أخذ في بيان أحكام الترخيم في النداء قال:

تَرْخِيْماً احْـذِفْ آخِـرَ المُـنَادَىٰ ... .

الترخيم

قوله: «ويختصّ بضرورة الشعر»: كما سيجيء في قول الشاعر: (طريف بن مال) أي ابن مالك.

قوله: «كقولك في أسود سويد»: فإنّ سويداً حذف منه همزة أسود من أوّله.

فعلم أنّه يُجوّز ترخيم المنادىٰ بحذف آخره في سعة الكلام؛ لأنّه لم يقيّده بالضرورة، ونصبه (ترخيماً) يجوز أن يكون مفعولاً له أو مصدراً في موضع الحال أو ظرفاً علىٰ حذف المضاف.

ولما بين أن ترخيم المنادىٰ بحذف آخره مثله، فقال:

.... كَـيَا سُعا فِـيمَنْ دَعَـا سُـعادا

وفي الكلام حذف مضاف تقديره: في قول مَنْ دَعا سُعادا، ونحوه قولك في حارث: يا حَارِ، قال الشاعر:

يا حَارِ لا أُرْمَيَنْ منكُمْ بـداهِـيَةٍ   لم يَلْقَها سُـوَقَةٌ قَـبْلِي ولا مَـلِكُ

وليس كل منادىٰ يقبل الترخيم.

فلما أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه وما لا يجوز ترخيمه قال:

وَجَـوِّزَنْهُ مُـطْلَقاً فِـي كُـلِّ مَـا   أُنِّثَ بِـالْهَا وَٱلَّـذِي قَـدْ رُخِّـمَا

بِـحَذْفِهَا وَفِّـرْهُ بَعْدُ وَٱحْـظُلَا   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ ٱلْهَا قَدْ خَـلَا

إِلَّا ٱلرُّبَـاعِيَّ فَـمَا فَـوْقُ ٱلْـعَلَمْ   دُونَ إِضَـافَةٍ وَإِسْـنَادٍ مُـتَمْ

لا يجوز ترخيم المنادىٰ إلّا إذا كان مفرداً معرفة وهو مؤنث بـالهاء، أو

قوله: «ونصبه ترخيماً»: عندما قال في الرّجز: ترخيماً احذف، أي لأجل التّرخيم احذف آخر المنادىٰ، أو حال كونك مرخّماً، أو وقت ترخيمك احذف.

قوله: «وجوّزنه مطلقاً»: علماً كان أم غير عَلَم، علىٰ أربعة أحرف أم أقل أم أكثر.

قوله: «وفّره»: أي لا تحذف أكثر منها.

قوله: «إلّا إذا كان مفرداً معرفة»: أي ولو من طريق النداء.

علم.

أما المؤنث بالهاء فيجوز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان علماً أو غير علم، وسواء كان علىٰ أربعة أحرف فصاعداً، أو أقل، قال الراجز:

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيري   سَيْرِي وَإشْفاقِي عَلىٰ بَعِيرِي

أراد: يا جارية، وقالوا: «ياشا ادْجُني»، أي: يا شاة أقيمي.

وقوله:

....وَالَّذي قَدْ رُخِّما

بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ ....

أي: لا تنقص منه بعد حذف الهاء شيئاً، وإنما ذكره ليعلم أن قوله بعد:

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الذي تَلا   ....

مقصور الحكم علىٰ العلم الخالي من هاء التأنيث، وأن نحو: (عقنباة) لو رَخَّمته لم تحذف منه مع الهاء شيئاً ؛ لأنَّ هاء التأنيث في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها، وغير الهاء ليس كذلك، تقول في مروان: يا مرو، وفي زيْدون: يا زيدُ، وفي عرفات: يا عَرَفَ، فتتبع الآخر ما قبله في الحذف.

قوله: «عذيري» : العذير ما يعذر الإنسان فيه.

قوله: «ليعلم أنّ قوله بعد» : أي في الرّجز الآتي.

قوله: «نحو: عقنباة» : يقال: عقنباة بمعنىٰ حديدة المخالب، فهذه اللفظة مع أنّها خماسية وما قبل الآخر حرف لين وهي الألف لا تحذف ألفها ؛ كما تحذف من نحو: سلمان ؛ لأنّها مؤنثة بالتّاء بخلاف سلمان.

قوله: «في حكم الانفصال» : بمعنىٰ أنّها ليست جزءاً حقيقياً للكلمة وإنّما هي علامة.

وأمَّا العلم فلا يرخم إلّا إذا كان مفرداً زائداً علىٰ ثلاثة أحرف، وهو قوله:

.... وَاحْـظُلا ....

أي: امنع.

.... ترخيم ما من هذه الها قد خلا

إلّا الرباعي فما فوق العلم دون إضافة وإسناد متم

فَعُلم أنَّ غير المؤنث بالهاء لا يُرخَّم وهو ثلاثي كعمر، ولا اسم الجنس كعالم، ولا مضاف ولا شبيه به ومنه المركب من جملة كـ(تَأَبَّطَ شَرّاً).

وإنما يُرخَّم منه العلم المفرد الزائد علىٰ ثلاثة، ومنه المركب تركيب المزج كـ(معدي كرب وسيبويه) إلّا أن هذا النوع إنما يرخم بحذف عجزه.

وَمَعَ ٱلآخِرِ ٱحْـذِفِ ٱلَّـذِي تَـلَا إِنْ زِيـدَ لِـيناً سَـاكِـناً مُكَـمِّلَا

قوله: «ومع الآخر احذف الذي تلا... الخ»: أي ومع حذف الحرف الآخر في الترخيم احذف الحرف الذي تلاه الآخر، وهو ما قبل الآخر بشروط أربعة (إن زِيدَ)، أي كان زائداً، فإن كان أصلياً لم يحذف، نحو: مختار ؛ لأنّ ألفه منقلبة عن ياء، (لينا) أي يكون حرف لين، أي علّة، وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحاً لم يحذف، نحو: سفرجل، (ساكناً) فإن كان متحرّكاً لم يحذف، نحو: هبيّخ وهو الغلام السمين، وقنّور وهو الصعب اليبوس من كل شيء، (مكملاً أربعة فصاعداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف، نحو: عماد وثمود وسعيد، والمستكمل الشروط مثل: أسماء ومروان ومسكين علماً. والخلف في حرف اللين إذا كان واواً أو ياءً، وليس قبلهما حركة مجانسة من ضمة وكسرة، بل كان قبلها فتحة مثل: فرعون بفتح العين، وغرنيق جمعه غرانيق طير من طيور الماء.

أَرْبَعَةً فَصَاعِداً وَٱلْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

إذا كان قبل آخِرِ المنادىٰ الجائز الترخيم حرفُ لينٍ ساكنٌ زائد مسبوق بأكثر من حرفين حذف في الترخيم هو والآخر بإجماع إن كان حرف مدّ، كقولك في عمران: يا عِمْرَ، وفي مسكين: يا مسْكِ، وفي منصور: يا مَنْصُ، وبخلاف إن لم يكن كذلك، نحو: غرنيق، وفرعون. فمذهب الفراء والجرمي أنهما في الترخيم بمنزلة مسكين ومنصور، وغيرهما من النحويين لا يرىٰ ذلك، بل يقول: يا غِرْني، ويا فِرْعَوْ. وإلىٰ هذا أشار بقوله:

..........................وَالْخُلْفُ في ... واوٍ وَيَاءٍ بِهِما فَتْحٌ قُفِي

أي: وقعا بعد فتحة وتبعاها.

ولا يخرج عن هذا الضابط إلّا ما آخره هاء التأنيث، وقد سبق التنبيه عليه، ونقول في مختار: يا مختار، ولا تحذف الألف؛ لأنّها بدل من عين الكلمة، فليست زائدة.

وتقول في نحو هَبَيَّخ وقَنَوَّر: يا هَبَيَّ ويا قَنَوَّ، فتحذف الآخر، وتبقي ما قبله، وإن كان حرفَ لينٍ زائداً، إلّا أنه غير ساكن، وتقول في عماد ومجيد وثمود: يا عِما ويا مُجِي ويا ثَمُو، فلا تحذف ما قبل الآخر؛ لأنه ليس قبله إلّا حرفان.

وعند الفراء: أن الرُّباعي كالزائد عليه، فتقول: يا عِمَ ويا مُجِ ويا ثَمُ، وأجاز أيضاً إبقاء الألف والياء ولم يُجز إبقاء الواو؛ لأنه يستلزم عدم النظير لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وليس شرطاً عند الفراء في حذف ما قبل الآخر كونه حرف لين، بل مجرد كونه ساكناً، فتقول في نحو قِمَطْرٍ:

قوله: «في نحو قمطر»: بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو الجمل القويّ.

يا قِمَ، قال: لأنه إذا قيل: يا قِمَطْ بسكون الطاء لزم عدم النظير؛ إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف صحيح ساكن.

ومما انفرد به الفراء: جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط، نحو حَكَم، فإنه إذا قيل في ترخيمه: يا حَكَ لم يلزم منه عدم النظير؛ إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك كغَدٍ ويَدٍ.

فلو كان الثلاثي ساكن الوسط لم يجز ترخيمه بإجماع؛ لأنّه موقع في عدم النظير.

وَٱلْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

إذا رُخِّم المركب من نحو: (معدي كرب وسيبويه) حذف عجزه؛ لأنه منه بمنزلة هاء التأنيث من نحو: طَلْحَةَ، إلّا أنه خالف هاء التأنيث في أنه قد يحذف معه ما قبله، كقولك في اثنا عشر: يا اثْنَ.

قال سيبويه: «وأمّا اثنا عشر فإذا رخّمته حذفت الألف؛ لأنّ عشر بمنزلة نون مسلمين.

وأكثر النحويين لا يجيز ترخيم المركب من جملة، وهو جائز؛ لأنّ سيبويه قال في بعض أبواب النسب: «تقول في النسب إلىٰ تَأَبَّطَ شَرّاً: تَأَبَّطِي، لأن من

قوله: «وأمّا اثنا عشر فإذا رخّمته حذفت الألف؛ لأنّ عشر بمنزلة نون مسلمين»: يريد أن يبيّن أن (اثنان واثنتان) طبق قواعد المثنّىٰ فيهما نون تلحق ألف التثنية، فإذا رُكّبا مع عشر وعشرة حُذفت النون وحلّت محلها عشر وعشرة، وأمّا الألف فإنّما تحذف؛ لأنّها ألف تثنية زائدة ساكنة وحرف علّة فتحذف مع الآخر، كما تحذف من سلمان وقبلها ثلاثة حروف أيضاً.

العرب من يقول: يا تَأَبَّط».

ومنع من ترخيمه في باب الترخيم، فعلم أن جوازه علىٰ لغة قليلة.

قوله:

.... وذا عَمْرٌو نَقَلْ

هو اسم سيبويه.

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

وَٱجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

فَقُلْ عَلَىٰ ٱلأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَىٰ ٱلثَّانِي بِيَا

وَٱلْتَزِمِ ٱلأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ ... وَجَوِّزِ ٱلْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

للعرب في ترخيم المنادىٰ مذهبان:

أحدهما: وهو الأكثر أن ينوي ثبوت المحذوف، فلا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف.

والثاني: ألّا ينوي المحذوف، فيصير ما بقي كأنه اسم تام موضوع علىٰ تلك الصيغة، ويعطىٰ من البناء علىٰ الضم وغيره ما يستحقُّهُ لو لم يُحذف منه شيء.

فيقال علىٰ المذهب الأول في نحو: حارِث وَجَعْفَر وقِمَطْر: يا حارِ ويا جعفَ ويا قِمَطْ، وعلىٰ الثاني: يا حارُ ويا جَعْفُ ويا قِمَطُ.

وتقول علىٰ الأول في ثمود: يا ثَمُو فلا تغير ما بقي عن حاله، وعلىٰ الثاني: يا ثَمِي ؛ لأنك لما لم تنوِ المحذوف جعلت ما بقي في حكم اسم تام قد

تطرفت فيه الواو بعد ضمَّة، فوجب قلب الضمة كسرة والواو ياء، كما في نحو: أدْلٍ وأجْرٍ. وهكذا تقول في نحو: صَمَيان وعلاوَة علىٰ الأول: يـا صـمي ويـا علاو، وعلىٰ الثاني: يا صَمَا ويا عَلاء، لأنه لمَّا تحركت الياء من (صمي) وانفتح ما قبلها ولم يكن بعدها ما يمنع من الإعلال قلبت ألفاً علىٰ حدِّ رمىٰ وسـعىٰ، ولما تطرّفت الواو من (علاو) وقبلها ألف مزيدة وجب قلب الواو همزة علىٰ حد كساء وغطاء.

ومن الأسماء ما لا يُرخّم إلّا علىٰ نِيّة المحذوف. فمن ذلك ما فيه هـاء التأنيث للفرق نحو: مسلمة تقول في ترخيمه: يا مُسْلِمَ، ولا يجوز أن يرخم علىٰ المذهب الثاني؛ لأنك لو قلت فيه: يا مُسْلِمُ لالتبسَ المؤنث بالمذكر، فلو لم تكن الهاء للفرق ـ كما في مَسْلَمَةَ اسم رجل ـ جاز ترخيمه علىٰ المذهبين، وتـقول في طيْلسانَ علىٰ لغة من كسر اللام: يا طَيْلِسُ بنية المـحذوف، ولا يـجوز يـا طيلَس؛ لأنه ليس في الكلام فَيْعَلُ صحيح العين، إلّا ما ندر من (صَيْقَلُ) اسـم

قوله: «كما في: أدل وأجر»: جمع دلو وجرو (فرخ الكلب)، والقياس أن يجمع دلو علىٰ أدلو وأجرو بضمّ اللام والراء، فقلبوا الضمّة كسرة والواو ياءً، وقالوا في عـلة هـذا القلب: إنّه ليس في العربية اسم معرّب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها.

قوله: «صميان»: علىٰ وزن غليان، وهو التقلّب والتوثّب.

قوله: «ولم يكن بعدها ما يمنع من الإعلال»: وهو أن يكون بعد حرف العلّة حرفٌ ساكن، فإذا كان التقىٰ ساكنانِ فلابدّ حينذاك من الحذف أو التحريك.

قوله: «علىٰ حدّ كساء وغطاء»: أصله كساو وغطاو.

قوله: «كما في مسلمة»: بفتح الميم في أول الكلمة.

قوله: «فيعل صحيح العين»: ويعتبرون (الياء) في طيلسان وصيقل ليست حـرف عـلة لسكونها.

امرأة، ومن قوله تعالىٰ: ﴿وعذاب بَئِيْس﴾ في قراءة بعضهم، وتقول في حبليات: يا حُبْلَيَ، ولا يجوز يا حُبْلىٰ: بإبدال الياء ألفاً؛ لأن فُعْلىٰ لا تكون ألفه إلّا للتأنيث، ولا تكون ألف التأنيث مبدلة.

وعلىٰ هذا فَقِسْ جميع ما يجيء في هذا الباب.

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

قد يضطرُّ الشاعر فيرخم ما ليس منادىٰ، لكن بشرط كونه صالِحاً لأن ينادىٰ. فمن ذلك قول امرئ القيس:

لَنِعْمَ الفَتَىٰ تَعْشُو إلىٰ ضَوءِ نَارِهِ ... طَرِيْفُ ابْنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ

أراد: ابن مالك، فحذف الكاف وترك ما بقي كأنه اسم برأسه. وهذا الوجه مجمع علىٰ جوازه للضرورة.

وأجاز سيبويه الترخيم لها علىٰ نية المحذوف، وأنشد:

ألا أَضْحَتْ حِبَالَكُمْ رِمَاما ... وَأضْحَتْ منكَ شاسِعَةً أُمَامَا

ومنع ذلك المبرد، وروىٰ عجز هذا البيت:

.... وَمَا عَهْدي بعهدِكَ يا أُمَاما

فكلتا الروايتين لا تقدح إحداهما في صحة الأخرىٰ، وأنشد سيبويه أيضاً:

إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ ... أو أمتدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

قوله: «ليلة الجوع والخصر»: والخصر: شدّة البرد.

قوله: «شاسعة أماما»: مرخّم أمامة.

أراد ابن حارثة.

ولا يرخم للضرورة المُعرَّف بالألف واللام لعدم صلاحيته للنداء، ومن هاهنا خُطِّئَ من جعل من ترخيم الضرورة قول الراجز:

القـاطناتُ البيت غير الرُّيَّمِ قواطناً مكةَ من وُرْقِ الْحَمِي

ذكر ذلك أبو الفتح في المحتسب.

قوله:«من ورق الحَمي» : أصله الحمام فحذف الميم الأخيرة وكسر الميم الوسطىٰ مراعاةً للياء التي جاء بها لأجل القافية.

الاختصاص

الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّهَا ٱلْفَتَىٰ بِإِثْرِ ٱرْجُونِيَا

وَقَدْ يُرَىٰ ذَا دُونَ أيٍّ تِلْوَ أَلْ ... كَمِثْلِ نَحْنُ ٱلْعُرْبَ أَسْخَىٰ مَنْ بَذَلْ

كثيراً ما يتوسَّعُ في الكلام فيخرج علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر، كاستعمال الطلب موضع الخبر، نحو: أَحْسِنْ بزَيْدٍ، والخبر موضع الطلب، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿ والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، ومن ذلك الاختصاص، لأنَّه خبر يستعمل بلفظ النداء، كقولهم: «اللهمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابة» و «نحن نفعل كذا أَيُّها الْقَوْم» و «أنا أفْعَلُ كذا أَيُّها الرَّجُل»، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص علىٰ معنىٰ: اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب، ونحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام، وأنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال.

الاختصاص

قوله:«نحو: أحسن بزيد» : هذا من حيث الصورة طلبٌ وفي معناه خبر، ﴿ والوالدات يُرضِعن﴾ خبر في معنىٰ الطلب، وكذلك قوله: ﴿ والمطلقات يتربّصنَ﴾ .

قوله:«اغفر لنا أيّتها العصابة» : فأيّ لها حكمها في النداء وهو الضمّ، والاسم بعدها وصف لها يتبعها في الإعراب، وجملة الاختصاص في محلّ نصب علىٰ الحالية، والاسم المخصوص بدون أيّها وأيّتها منصوب علىٰ الاختصاص.

فهو في الحقيقة منصوب بـ (أَخُصُّ) لازم الإضمار غير مقيّدٍ بمحل الإعراب.

ويقع المختصُّ بلفظ (أيُّها وأيَّتُها)، ومعرفاً بالألف واللام، نحو: (نحن العربَ أقْرَىٰ الناس للضيف)، ومضافاً إلىٰ المعرف بهما، نحو قوله ﷺ: «نحنُ مَعاشرَ الأنبياء لا نُورَثُ».

لفظه كلفظ المنادىٰ، ومع ذلك فهو مخالفه من ثلاثة أوجه:

فإنّه لا يجوز أن يستعمل معه حرف النداء، ويجيء معرفاً بالألف واللام، ولا يبتدأ به في الكلام. ورُبَّما فهم ذلك من قوله:

.... كَأيُّها الْفَتَىٰ بِإِثْر ارْجُونِيَا

وقلَّ ما يكون المختص إلّا متكلماً مفرداً أو مشاركاً. وقد جاء مخاطباً في قولهم: «بكَ اللهَ نَرْجُوْ الفَضْلَ».

قوله: «منصوب بأخصّ لازم الإضمار غير مقيّد بمحل الإعراب»: أي هو منصوب في الواقع، وإن كان في الظاهر قد يكون حكمه غير النصب؛ لأنّه صفةٌ لأيّ.

قوله: «كأيّها الفتىٰ»: فإنّه مع الألف واللام ولم يبتدأ به في أول الكلام ولم يستعمل فيه حرف النّداء.

التحذيرُ والإغراء

إِيَّـاكَ وَٱلشَّـرَّ وَنَـحْوَهُ نَـصَبْ   مُـحَذِّرٌ بِـمَا ٱسْـتِتَارُهُ وَجَبْ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا ٱنْسُبْ وَمَـا   سِـوَاهُ سَـتْرُ فِـعْلِهِ لَـنْ يَـلْزَمَا
إِلَّا مَـعَ ٱلْـعَطْفِ أَوِ ٱلتَّكْـرَارِ   كَالضَّيْغَمَ ٱلضَّيْغَمَ يَا ذَا ٱلسَّارِي

التحذير: تنبيه المخاطب علىٰ مكروه يجب الاحتراز منه.

فإن كان بلفظ (إيّاكَ) أو نحوه، كـ(إيّاكَ وإيّاكُما وإيّاكُم وإيّاكُـنَّ) فـهو مفعول بفعل، لا يجوز إظهاره؛ لأنّه قد كثر التحذير بهذا اللفظ، فجعلوه بَدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل، سواء كان معطوفاً عليه، نحو: إيَّـاك والشرَّ، أو مُكرَّراً نحو:

التحذير والإغراء

قوله:«إيّاك والشرّ» : هذا مثال للعطف، وإيّاك إيّاك مثالٌ للتكرار، وإيّاك الأسدَ هذا مثال للإفراد، ومن دون (إيّا) مع الإفراد نفسك الشرّ، ومع العطف نـفسك والأسـد، ومـع التكرار رأسَك رأسك، واستتارُ ناصب إيّاك بأطوارها الثلاثة إفراداً وعطفاً وتكـراراً واجبٌ علىٰ الأخص في العطف والتكرار ؛ لأنّ العطف والتكرار بمنزلة البـدل مـن اللفظ بالفعل العامل. أمّا في غير (إيّا) فإنّه مع الإفراد يـجوز الإظـهار والإضـمار، فتقول: جنّب نفسَك الشرّ، ونفسك الشرّ بدون عامل، ومع العطف والتكرار يمتنع لما ذكرنا من أنّهما بمنزلة البدل من اللفظ بالفعل.

فـإيَّاك إيَّـاكَ المراءَ ....

أو مفرداً نحو: إيَّاك الأسَدَ، تقديره: أُحذِّركَ الأسَدَ.

ونَبَّه علىٰ وجوب إضمار ناصب (إيَّاك) في الإفراد بقوله:

وَدُونَ عَـطْفٍ ذا لإيَّـا انْسُبْ.... ....

وإن كان التحذير بغير (إيّاك) ونحوه كان المُحذَّر منصوباً بفعل جائز الإظهار والإضمار، إلّا مع العطف أو التكرار، تقول: نَـفْسَك الشَّـرَّ، أي: جَـنِّبْ نفسك الشَّرَّ، وإن شئت أظهرت الفعل، وتقول: نَفْسَكَ والأسَـدَ، أي: قِ نـفْسَكَ، واحذر الأسَدَ، ومثله (مَازِ رأسَكَ والسَّيْف) أراد: يـا مـازِنُ قِ رأسَكَ واحْـذَر السَّيْفَ.

ولا يجوز إظهار العامل لكون العطف كالبدل من اللفظ به، وتقول: (رأسَكَ رأسَكَ) فتنصبه باللازم إضماره؛ لأن التكرار بمنزلة العطف، وكثيراً ما يستغنىٰ عن ذكر المُحَذَّر، ويذكر المُحَذَّر منه منصوباً بفعل جائز الإظهار والإضمار، في الإفراد نحو: الأسدَ، ولازم الإضمار في العطف والتكرار نحو: الأسـدَ الأسـدَ، وقوله تعالىٰ: ﴿ناقَةَ اللهِ وَسُقْياها﴾ .

وَشَــذَّ إِيَّــايَ وَإِيَّــاهُ أَشَـذْ وَعَنْ سَبِيلِ ٱلْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ

شذَّ التحذير بـ(إيّاي) في قوله: «إيّايَ وأن يحذِفَ أحدُكم الأرنَبَ» أي: نَحِّنِي عن حذف الأرنب، ونَحُّوا أنفسَكم عن حذف الأرنب، فاكتفىٰ أولاً بذكر

قوله: «وشذّ إيّاي وإيّاه أشذّ»: فإنّ التحذير رسماً يكون للمخاطب لا لغيره، وتجريد المتكلم من نفسه شخصاً يخاطبه ويحذّره أمرٌ معقول، وهو بمنزلة الخطاب. وأمّا الغائبُ فهو خارج عن هذين الاعتبارين، ولذلك كان أشذّ.

المحذِّر، وثانياً بذكر المحذَّر منه.

وإنما كان هذا المثال شاذاً ؛ لأن مورد الاستعمال أن يكون التحذير للمخاطب، فمجيؤه للمتكلم خارج عن ذلك فهو شاذ.

وأشذُّ منه قول بعضهم: «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابَّ» ؛ لأنه جاء فيه التحذير للغائب، وأضيفت فيه (إيّا) إلىٰ الظاهر.

وَكَمُحذَّرٍ بِلَا إِيَّا ٱجْعَلَا ... مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء: أمر المخاطب بلزوم أمر يحمد به، كقول الشاعر:

أَخاكَ أَخاكَ إِنَّ مَن لا أَخا لهُ ... كَساعٍ إِلىٰ الْهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ

أي: ألزم أخاك.

والإغراء كالتحذير تنصبه باللازم إضماره في العطف والتكرار وبالجائز إظهاره في الإفراد، وهذا معنىٰ قوله:

وكمحذرٍ بلا أيَّا............ ....

يعني: أن (إيَّا) لا يجوز معها الإظهار، فالمغرىٰ به إنما هو كالمحذر بلفظ غير (إيّا)، ومما يدخل تحت قوله:

.... في كُلِّ ما قَدْ فُصِّلا

وإن لم يكن هو قد تعرّض لذكره أن المكرر قد يرفع في التحذير والإغراء.

قال الفراء في قوله تعالىٰ: ﴿ناقَةَ اللهِ وسُقْياها﴾ : نصب الناقة علىٰ التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع علىٰ إضمار هذه ناقة الله لجاز، فإن العرب قد ترفع ما فيه معنىٰ التحذير، وأنشد:

إنَّ قَومْاً مِنْهُمْ عُمَيرٌ وأشْبا ... هُ عُمَيْرٍ ومِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لجديرون باللِّقاءِ إذا قا ... لَ أخُو النَّجْدةِ السلاحُ السلاحُ

فرفع، وفيه معنىٰ الأمر بأخذ السلاح.

قوله: «إذا قال أخو النجدة: السلاح السلاح»: هو إمّا مبتدأ لخبر محذوف تقديره الزموه، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا، وفي سياق الشعر معنىٰ الأمر بأخذ السلاح والأمر به إغراء.

أسماءُ الأفعال والأصوات

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ وَكَذا أَوَّهْ وَمَهْ

أسماء الأفعال: ألفاظ نابت عن الأفعال معنىً واستعمالاً، كَشَتَّانَ بمعنىٰ: افترق، وَصَهْ، بمعنىٰ: اسكت، وأوَّه، بمعنىٰ: أتَوَجَّع، وَمَهْ بمعنىٰ: اكْفُفْ.

واستعمالها كاستعمال الأفعال، من كونها عاملة، غير معمولة، بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل، فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنىٰ، فليست مثلها في الاستعمال، لتأثُّرها بالعوامل.

وَمَا بِمَعْنَى ٱفْعَلْ كَآمِيْنَ كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

أكثر ما تجيء أسماء الأفعال بمعنىٰ الأمر كـ (آمين) بمعنىٰ: استجب، و (تَيْدَ) بمعنىٰ: أمهل، و (هَيْت وهَيّا) بمعنىٰ: أسْرِعْ، و (ويهاً) بمعنىٰ: أغْرِ، و (إيه) بمعنىٰ: امْضِ في حديثك، و (حَيَّهل) بمعنىٰ: إئْتِ أو أقْبل أوْ عَجِّلْ.

واطَّرَدَ صوغه من كل فعل ثلاثي، كـ(نَزَالِ) بمعنىٰ: إنْزِلْ، و (دَرَاكِ) بمعنىٰ:

أسماء الأفعال والأصوات

قوله: «لتأثرها بالعوامل»: فإنّ المنصوب منها نصبه بعامل محذوف وإن كان لا يجوز إظهاره؛ لكون المصدر بدلاً منه.

قوله: «وويها بمعنىٰ أغر»: أي من الإغراء.

أدْرِك، و (تَراكِ) بمعنىٰ: اتْرُكْ، و (حذَار) بمعنىٰ: احْذَرْ.

وشذ صوغه من الرباعي كـ(قَرْقار) بمعنىٰ: قرقر، وقاس عليه الأخفش.

ومجيء أسماء الأفعال بمعنىٰ الماضي والحال قليل نزر.

فما جاء بمعنىٰ الماضي: (هَيْهات) بمعنىٰ: بَعُدَ، و (وشْكان وسُرْعان) بمعنىٰ: سرع، و (بُطآن) بمعنىٰ: بَطُؤَ.

ومما جاء بمعنىٰ الحال (أُفٍّ) بمعنىٰ أتضجَّرُ، و (أوَّهْ) بمعنىٰ: أتوجع، و (وَيْ) و (وا)، و (واهاً) بمعنىٰ: أعجب.

وَٱلْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ ٱلْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

من جملة أسماء الأفعال: ما كان في أصله ظرفاً أو حرف جر، ثم خرج عن ذلك، وصار بمنزلة: صَهْ ونزالِ في الدلالة علىٰ معنىٰ الفعل وتحمّل ضمير الفاعل، فمن ذلك: (عَلَيْكَ) بمعنىٰ: إلْزَمْ، و (دُونكَ وعندَكَ ولَدَيْكَ) بمعنىٰ: خذ، و (إلَيْكَ) بمعنىٰ: تَنَحَّ، و (مَكانَكَ) بمعنىٰ: أُثْبُتْ، و (ورَاءَكَ) بمعنىٰ: تأخر، و (أمَامَكَ) بمعنىٰ: تقدَّمْ، ولا يستعمل هذا النوع في الغالب إلّا جارّاً لضمير المخاطب.

وشَذَّ (عَلَيَّ) بمعنىٰ: أوْلني ، و (إليَّ) بمعنىٰ: أتنحَّىٰ ، و (علَيْهِ) بمعنىٰ: ليلزم،

قوله: «ما كان في أصله ظرفاً»: كرويدك، أو حرف جر: كإليك.

قوله: «وإليك بمعنىٰ تنحّ»: كما يقال: إليك عنّي.

قوله: «وشذّ عليّ بمعنىٰ أولني»: لأنّه ضمير تكلّم.

قوله: «وإليّ بمعنىٰ أتنحّىٰ»: من التنحية وهي البعد، لكن المعروف أنّ إليّ بمعنىٰ أقرب.

وحكىٰ الأخفش: (عَلَيَّ عبدَ اللهِ زيداً) وهو غريب.

وأما (رُوَيْدَ) فمرخم تصغير إرْوادٍ، مصدر: أرْوَدَه، أي: أمْهَلَهُ. ويستعمل في الخبر والأمر.

أما في الخبر فكقولك: سارُوا رُوَيْداً، وساروا سَيْراً رُوَيْداً، تنصبه علىٰ الحال، علىٰ معنىٰ: سارُوا مُروِدين، أو علىٰ النَّعت للمصدر: إما ظاهراً أو مُقدّراً.

وأما في الأمر فكقولك: رُوَيْداً زيَداً، أي أمْهِل زيداً، وله استعمالان:

هو في أحدهما اسم فعل، وفي الآخر مصدر بدل من اللفظ بالفعل؛ لأنه تارةً يكون مبنياً علىٰ الفتح، وإذا وليه المفعول كان منصوباً، نحو: رُوَيْداً زَيْداً. فها هنا هو اسم فعل؛ لأنه لو كان مصدراً لكَان معرباً، ولو كان معرباً لكان منوّناً، وتارة يكون منصوباً منوناً أو مضافاً إلىٰ المفعول، نحو: رُوَيْدَ زَيْدٍ. فها هنا هو مصدر؛ لأنه لو كان اسم فعل لما كان إلّا مبنياً.

وأما (بَلْهَ) فهي بمعنىٰ: دَعْ. ولها أيضاً استعمالان: مضافة وغير مضافة، فإذا قلت: بَلَهْ زيدٍ: كانت مَصْدَراً بدلاً من اللفظ بالفعل، وإذا قلت: بَله زيداً: كانت اسم فعل كما قلنا: في (رُوَيْد).

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ ٱلْعَمَلْ

يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي نابت عنها، فترفع الفاعل

قوله: «عليّ عبد الله زيداً»: فعليّ اسم فعل بمعنىٰ أولني، وزيداً مفعوله، وعبد الله منادىٰ محذوف حرف النداء.

قوله: «علىٰ النعت للمصدر إمّا ظاهراً أو مقدّراً»: فتقول: سر سيراً رويداً، أو سر رويداً.

قوله: «وأخر ما لذي فيه العمل»: ذي اسم إشارة إلىٰ أسماء الفعل.

ظاهراً، نحو: شَتَّانَ زيدٌ وعَمرٌو، ومضمراً كما في (نَزَالِ).

وينصب منها المفعول ما هو في معنىٰ المتعدي، نحو: دَراكِ زيداً، ويتعدّىٰ إليه بحرف من حروف الجر ما هو في معنىٰ ما يتعدىٰ بذلك الحرف.

ومن ثَمَّ عُدِّيَ (حَيَّهل) بنفسه لما ناب عن ائْتِ في العمل، نحو: (حـيَّهَل الثَّريدَ)، وبالباء لما ناب عن عَجِّل في نحو: (إذا ذكر الصالحون فحيَّهَل بعمر)، وبـ(عَلىٰ) لما ناب عن (أقبل) في نحو: حَيَّهَل علىٰ كَذا.

قوله:

.... وأخِّـرْ مـا لِـذِي فـيهِ العَـمَلْ

يعني: أنه يجب تأخير معمول اسم الفعل، ولا يستوي بينه وبين الفعل في جواز التقديم والتأخير، فتقول: دَرَاكِ زيداً؛ كما تقول: أَدْرِكْ زيداً، وتقول: زيْداً أدرِكْ، ولا تقول: زيداً دَراكِ.

هذا مذهب جميع النحويين إلّا الكسائي؛ فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير.

وَٱحْكُـمْ بِتَنْكِيرِ ٱلَّـذِي يُـنَوَّنُ مِـنْها وَتَـعْرِيْفُ سِـوَاهُ بَـيِّنُ

لما كانت هذه الكلمات أسماء مُـضمَّنة مـعاني الأفـعال، كـانت كـباقي الأسماء لا تخرج عن كونها معرفة أو نكرة، فما تجرّد من التنوين معرفة، وما تنوَّن نكرة.

ومنها: ما لازم التعريف كـ (نَزَال وبَلْهَ وآمين)، ومنها ما لازم التنكير كـ(وَاهاً ووَيْهاً)، ومنها ما استعمل بالوجهين كـ(صَهْ وصَهٍ ومَهْ ومَهٍ وأفّ وأُفٍّ).

وَمَا بِهِ خُوْطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ آسْمِ آلْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

كَذَا آلَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ ... وَآلْزَمْ بِنَا آلنَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية بعض الأصوات.

فالأول : إما لزجر، كـ (هَلا: للخيل) و (عَدَسْ: للبغل) و (هَيْدَ وهِيْدَ وهادِ وعاهِ وهابْ: للإبل) و (هيج وعاج وحل وحاب وجاهِ: للبعير) و (أسّ وهسّ وهَج وقاعِ: للغنم) و (هَجْ وهَجا: للكلب) و (سَعْ وجَحْ: للضأن) و (وحْ: للبقَر) و (عزْ وعيزِ: للعنز) و (حر: للحمار) و (جاهِ: للسبع).

وإما لدعاء كـ (اوْ: للفرس) و (دوه: للرُّبَع) و (عَوِهِ: للجحش) و (بُس: للغنم) و (جَوْتَ وجيْ: للإبل الموردة) و (تَأْ وتُؤْ: للتيس المنزَّىٰ) و (نِخْ: للبعير

قوله: «ما لازم التعريف كنزال وبله وآمين»: لأنّها لا تستعمل إلّا فاقدة للتنوين.

قوله: «كواها وويها»: لأنّها لا تستعمل بغير تنوين.

قوله: «كصَهْ وصَهٍ»: أي منوّناً وغير منون. ويظهر منهم أنّ التنوين في أسماء الأفعال شعار تنكيرها وعدمه شعار كونها معرفة.

قوله: «أجدىٰ حكاية كقب»: أجدىٰ، أي أفاد، وقب اسم صوت لوقع السيف علىٰ شيء.

قوله: «فالأول»: أي خطاب ما لا يعقل.

قوله: «ودوه للربع»: وهو الفصيل.

قوله: «للتيس المنزى»: أي علىٰ الإناث.

المناخ) و (هِدَعْ: لصغار الإبل المسكنة) و (سَأْ وتُشُو: للحمار المورد) و (دَجْ: للدجاج) و (قُوس: للكلب).

والثاني: كـ(غاق: للغراب) و (ماءِ: للظبية) و (شِيْب: لشرب الإبل) و (عِيطِ: للمتلاعبين) و (طيخِ: للضاحك) و (طاقِ: للضرب) و (طَقْ: لوقع الحجارة) و (قَبْ: لوقع السيف) و (خازِبازِ: للذباب) و (خاقِ باق: للنكاح) و (قاشِ ماشِ: للقماش، كأنه سمي باسم صوته).

وهذه الكلمات وأمثالها أسماء؛ لامتناع كونها حروفاً من قبل الاكتفاء بها، وامتناع كونها أفعالاً من قبل أنها لا تدل على الحدث والزمان. وحكم جميعها البناء، وكذا أسماء الأفعال، وقد تقدَّمت العلّة في ذلك.

وما يقع منها موقع المتمكّن يجوز فيه الإعراب والبناء، قال الشاعر:

دَعاهُنَّ رِدْفي فَارْعَوَيْنَ لِصَوْتِهِ ... كَما رُعْت بالجَوتِ الظماءَ الصَّوَادِيا

يروى بكسر تاء الجوت وفتحها.

قوله: «والثاني»: أي حكاية بعض الأصوات.

قوله: «وقد تقدّمت العلّة في ذلك»: بأنّها تؤثّر ولا تتأثّر، فأشبهت الحروف فبنيت.

قوله: «دعاهنّ ردفي فارعوين لصوته ... كما رعت بالجوت الظماء الصواديا»: أي مرادفي على بعيري صاح بهنّ فانكمشن لصوته كما رعت بالجوت، (وهو اسم لدعاء الإبل الموردة كما تقدّم).

نُونا التوكيد

لِـلْفِعْلِ تَـوْكِـيدٌ بِنُونَيْنِ هُـمَا ... كَـنُونَيِ ٱذْهَـبَنَّ وَٱقْـصِدَنْهُمَا
يُـؤَكِّـدَانِ ٱفْـعَلْ وَيَـفْعَلْ آتِـيَا ... ذَا طَـلَـبٍ أَوْ شَـرْطاً آمَّـا تَـالِيَا
أَوْ مُـثْبَتاً فِـي قَسَـمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَـلَّ بَـعْدَ مَـا وَلَـمْ وَبَعْدَ لَا
وَغَـيْرِ إِمَّـا مِـنْ طَـوَالِبِ ٱلْـجَزَا ... وَآخِـرَ ٱلْـمُؤَكَّـدِ ٱفْـتَحْ كَـابْرُزَا

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة وخفيفة، ونظّرهُما بـ(اذْهَبَنَّ واقْصِدَنْهُما)، ومثل ذلك في التنزيل قوله تعالىٰ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾.

ويؤكد بهما من الأفعال فعل الأمر نحو: اضْرِبَنَّ، والمضارع المستقبل وهو قوله:

.... ويَفْعَلْ آتيا ... .

لكن بشرط كونه في الغالب طلباً، أو شرطاً لـ(إن) مقرونة بـ(ما) أو جواب قسم مثبتاً.

نونا التأكيد

قوله: «يؤكدان افعل ويفعل آتيا»: يؤكد نونا التأكيد فعل الأمر بلا شرط، والمضارع بشرط الاستقبال، ولا يدخلان علىٰ الفعل الماضي.

قوله: «أو شرطاً آمّا تاليا»: أي تالياً إن الشرطية المعقبة بما.

أما فعل الطلب فتوكيده جائز، وذلك أن يكون أمراً، نحو: لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ، أو نَهْياً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ولا تحسَبَنَّ الله غافِلاً﴾ أو تَحْضيضاً كقول الشاعر:

هَـلا تَـمُنِّنْ بـوَعْدٍ غَـيرَ مُـخْلِفَةٍ   كَما عَهِدْتُكِ في أيَّـامِ ذِي سَـلَمِ

أو تَمنِّياً، كقول الآخر:

فـلَيْتك يَـوْمَ الْـمُلْتَقىٰ تَـرَيِنَّني   لِكَيْ تَعْلَمي أنِّي امـرؤٌ بكِ هـائِمُ

أو استفهاماً، كقول الآخر:

وهَـلْ يَـمْنَعَنِّي ارْتِـيادِي البـلا   دِ مـنْ حَـذَرِ المَـوْتِ أنْ يَأْتِـيَنْ

وقول الآخر:

....   أفَـبَعْدَ كِـنْدَةَ تَـمْدَحَنَّ قَـبيلا

وقول الآخر:

فَأَقبلْ علَىٰ رَهْطِيْ ورَهْطِكَ نبتَحِثْ   مساعِينا حَتَّىٰ نَرىٰ كَـيْفَ نَـفْعَلا

وأما الشرط بـ (إمّا) فتوكيده بالنون جائز أيضاً ؛ قال الله تعالىٰ: ﴿فـإمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ في الحَرْبِ﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿وإمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً﴾ .

وقد تخلو من التوكيد بهما كما في قول الشاعر:

فـإِمَّا تَـرَيْنِي وَلِـي لِـمَّةٌ   فَـإِنَّ الحَـوادِثَ أَوْدَىٰ بِـها

وقال الآخر:

قوله:«من حذر الموت أن يأتين» : مؤكد بالنّون الخفيفة وفاعله ضمير الموت.

قوله:«كيف نفعلا» : أصله نفعَلَنْ بالنون الخفيفة للتأكيد.

قوله:«فإمّا تَرَيْني» : فاقدة لنون التأكيد.

يا صاحِ إمّا تجدنِي غَيْرَ ذي جِدَةٍ فَما التَّخَلِّي عَنِ الخِلّانِ مِنْ شِيَمِي

وأما جواب القسم: فإذا كان مضارعاً مثبتاً مستقبلاً وجب توكيده باللام والنون معاً، إن كان غير مقرون بحرف تنفيس، ولا مقدم المعمول، نحو: واللهِ لأفْعَلَنَّ، وإلّا فباللام، لا غير، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ .

ولو كان الجواب مضارعاً منفياً لم يؤكد، ولو كان بمعنىٰ الحال أكّد باللام دون النون ؛ لأنها مختصّة بالمستقبل ، وذلك نحو: والله لَيَفْعَلُ زيدٌ الآن، ولا يجوز ليفعلَنَّ.

ومنع البصريون هذا الاستعمال استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك: والله إنَّ زيْداً لَيفْعَلُ الآن، وأجازه الكوفيون ويشهد لهم قراءة ابن كثير قوله تعالىٰ: ﴿ لأُقْسِمُ بيَوْمِ القِيامَة﴾ ، وقول الشاعر، أنشده الفراء:

لئِنْ يَكُ قَدْ ضاقَتْ عليكُمْ بيُوتُكُم لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بيتي واسِعُ

وأمَّا المضارع من غير ما ذكر فلا يؤكد بالنون إلّا إذا كان بعد (ما) الزائدة، دون (إنْ) أو منفياً بـ(لَمْ) أو (لا)، أو كان شرطاً لغير (إمَّا)، أو جزاء فإنه حينئذٍ يقلُّ توكيده بها بالإضافة إلىٰ توكيده فيما سبق.

أما توكيده بعد (ما) الزائدة فله شيوع في الكلام ما لم يتقدمها (رُبَّ)، فمن ذلك قولهم: «بعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ» و «بجهد ما تبلُغَنَّ» وقولهم في المثل:

قوله: ﴿ لسوف يعطيك﴾ : مثال للاقتران بحرف التنفيس.

قوله: ﴿ لإلىٰ الله تحشرون﴾ : مقدم المعمول.

قوله: «لأنّها مختصة بالمستقبل»: أي لأنّ النّون مختصّة بالمستقبل.

قوله: ﴿ لأقسم بيوم القيامة﴾ : أي بلام التأكيد لا بلا النافية علىٰ قراءة من قرأ لا أقسم.

.... وَمِنْ عِضَةٍ مـا يَـنْبُتَنَّ شَكـيرُها

وقول الشاعر:

قـــليلاً بــه مــا يَـحمَدَنَّكَ وارِثٌ إذا نالَ مِمَّا كُـنْتَ تَـجْمَعَ مَـغنَما

وإنَّما كان لهذا التوكيد شيوعٌ من قبل أنّ (ما) لمَّا لازمت هذه المواضـع أشبهت عندهم لام القسم، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام.

فإن تقدمت علىٰ (ما) (رُبّ) لم يؤكد الفعل بعدها إلّا فيما ندر من نـحو قول الشاعر:

رُبَّــــما أوْفَــيْتُ فـــي عَــلَمٍ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـمالاتُ

وقولهم: «ربما يقولن ذلك» حكاه سيبويه رحمه الله ؛ لأن (رُبَّما) تـصيِّر الفعل بعدها ماضي المعنىٰ.

وأمّا توكيده بعد (لَمْ) فنادر أيضاً لأنه مثل الواقع بعد (رُبَّما) فـي مـضي معناه، قال الراجز:

يَـحْسَبُهُ الجـاهِلُ مـا لَـمْ يَـعْلَما شَـيْخاً عـلىٰ كُـرْسِيِّهِ مُـعَمَّما

وأما توكيده بعد (لا) النافية فقليل، ومن حقه أن يكون أكثر من توكيده بعد (لَمْ) لشبهه إذ ذاك بالنهي ، قال الشاعر:

قوله:«ومن عضة ما ينبتنّ شكيرها» : العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء، وهو كل شـجر عظيم له شوك، والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها. وهذا المثل يساق لمشابهة الابن لأبيه في صفاته كما يشبه الشكير الشجرة.

قوله:«لأنّ ربّما تصيّر الفعل بعدها ماضي المعنىٰ» : والفعل الماضي لا تدخله نون التأكيد.

قوله:«ما لم يعلما» : أصله يعلمنْ بالنون الخفيفة للتأكيد.

قوله:«إذ ذاك بالنهي» : أي في ظاهر اللفظ.

فلا الجـارَةُ الدُّنْـيا لَـها تـلحَيَنَّها ... ولا الضَّيْفُ مِنها إنْ أناخَ مُـحوَّلُ

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَآتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ .

ومنهم من زعم أنَّ هذا نهي علىٰ إضمار القول، وليس بشيء، فإنه قد أكد الفعل بعد (لا) النافية في الانفصال كما في البيت المذكور، فتوكيده بها مع الاتصال أقرب ؛ لأنه أشبه بالنهي.

وأما توكيده إذا كان شرطاً لغير (إمّا) أو جزاء فقليل، أنشد سيبويه:

مَنْ تـثْقَفَنْ مـنْهُم فـلَيْسَ بـآيبٍ ... أبـداً وقَـتْلُ بَـنِي قُـتيبَةَ شـافي

وأنشد أيضاً قول الكميت في توكيد الجزاء:

فمهْما تَشَأْ مـنْهُ فـزَارَةُ تُـعْطِكمْ ... ومَـهْما تَشَأْ مِـنْهُ فـزارة تَـمنعَا

أراد: (تمنعن) مؤكداً بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفاً للوقف.

وجاء توكيد المضارع في غير ما ذكر علىٰ غاية من النُّـدور، ولذلك لم يتعرض لذكره في هذا المختصر، قال الشاعر:

لَـيْتَ شِـعْري وأشْـعُرنَّ إذا مـا ... قَـرَّبوها مَـنْشُورَةً ودُعـيتُ

قوله:«في الانفصال» : أي في انفصالها عن (لا) النافية.

قوله:«كما في البيت المذكور» : وهو قوله:

فلا الجارة الدنيا لها تلحينّها

فإنّ لا واقعة في صدر المصراع، وتلحينّها في آخره.

قوله:«من تثقفن» : من شرطية والنون في تثقفن للتأكيد.

قوله:«تمنعا» : أصله تمنعن والنون للتأكيد.

قوله:«واشعرنّ» : هو محل الشاهد.

أَلِـــيَ الفَـــوْزُ أَمْ عـــلَيَّ إذا حُــو سِبْتُ إنِّي علَىٰ الحِســابِ مُـقِيتُ

وأندر من ذلك توكيد اسم الفاعل لشبهه بالمضارع، أنشد أبو الفتح قـول رؤبة:

أَرَيْتَ إن جــاءَتْ بــهِ أمْـلُودَا مُـــرَجَّلاً ويَــلْبَسُ البُــرُودا

أقائِـــلُنَّ أحْضِـــرُوا الشّــهُودا

ولما فرغ من ذكر ما يدخله نون التوكيد علىٰ اختلاف أحواله أخذ فـي بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير، فقال:

.... وآخِـــرَ المُــؤَكَّـد افْـتَحْ كَـابْرُزا

فعلم أن حق المؤكد بها أن يفتح، لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة (خمسَةَ عشرَ) في التركيب، فبنوه معها علىٰ الفتح صحيحاً كان كـ (ابْرُزَنْ واضْرِبَنْ ولا تَحْسَبْنَ) أو معتلّاً كـ (اخْشَيَنْ وارْمِيَنْ واغْزُوَنْ).

وقد يمنع من فتح ما قبل النون مانع، فيصار إلىٰ غيره، وقد نَبَّه علىٰ ذلك بقوله:

وَآشْكُلْهُ قَـبْلَ مُـضْمَرٍ لِيْنٍ بِـمَا جَـانَسَ مِـنْ تَـحَرُّكٍ قَـدْ عُـلِمَا

قوله:«أقائلنّ» : هو محل الشاهد.

قوله:«واشكله» : أي حرّكه قبل مضمر لين، وهو ألف التثنية وواو الجماعة وياء المخاطبة بما جانس الألف والواو والياء، فقبل الألف فتحة وقبل الواو ضمّة وقبل الياء كسرة، وعلىٰ ذلك فقل: تضربانّ وتضربنّ وتـضربن، فـالباء قـبل الألف مـفتوحة، وهـي مضمومة مع واو الجماعة المحذوفة لتكون شعاراً ومكسـورة مـع يـاء المـخاطبة المحذوفة، وأصل الأمثلة: تضربانّ وتضربونّ وتضربيننّ. أمّا نون الأمثلة الخمسة

وَٱلْـمُضْمَرَ ٱحْـذِفَنَّهُ إِلَّا ٱلأَلِـفْ   وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ ٱلْـفِعْلِ أَلِـفْ
فَـاجْعَلْهُ مِـنْهُ رَافِـعاً غَـيْرَ ٱلْـيَا   وَٱلْـوَاوِ يَـاءً كَـاسْعَيَنَّ سَـعْيَا
وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَـاتَيْنِ وَفِـي   وَاوٍ وَيَـا شَكْـلٌ مُـجَانِسٌ قُـفِي
نَحْوُ ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا   قَوْمِ ٱخْشَوُنْ وَٱضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

المراد بالمضمر اللين: ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة.

واعلم أن الفعل متىٰ أسند إلىٰ أحد هذه الضمائر وجب تـحريك آخـره بمجانس الضمير، فيفتح قبل الألف ويُضمُّ قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وإن كان آخره معتلاً: فإن أسند إلىٰ الواو أو الياء حـذف الآخـر ووليت الواو ضمة والياء كسرة؛ ما لم يكن الآخر ألفاً فيليان فـتحة، وذلك نـحو: هـم يَغزُون ويَرْمُون ويَسْعَوْن، وأنت تغزِين وتَرْمِيْن وتَسْعَيْن.

في تضربان وتضربون وتضربين فإنّها تحذف لتوالي الأمثال تـخفيفاً، فـتبقىٰ ألف التثنية وواو الجماعة وياء المخاطبة، فيلتقي ساكـنان الألف مـع النـون المـدغمة التأكيدية، وكذلك الواو والياء معها، فتحذف الواو وتبقىٰ الضمّة شعاراً عليها، وهكذا الياء وتبقىٰ الكسرة شعاراً عليها. أمّا الألف فلا تحذف لخفة الألف وشبهها قبل النون التأكيدية بالفتحة التي تتقاضاها نون التأكيد، ولذلك يبنىٰ مـعها الفـعل المـضارع المتصل مباشرة علىٰ الفتح. وعلىٰ هذا الحساب قال: والمضمر احذفنّه إلّا الألف.

قوله:«وإن يكن في آخر الفعل ألف» : مثل يخشىٰ ـ فاجعله ـ أي اجعل الألف ـ منه ـ أي من الفعل حال كون الفعل رافعاً، أي مسنداً إلىٰ غير الواو والياء ياء أي اجعل ألفه ياء، فتقول: اخشينّ يا زيد وتخشيان يا زيدان ـ واحذفه ـ أي الألف ـ من رافع هاتين ـ أي الواو والياء وفي الواو والياء ـ شكل مجانس قفي ـ نحو: اخشين ـ بكسر الياء يا هند ويا قوم اخشونّ بضمّ الواو.

وإن أسند إلىٰ الألف فلا حذف، بل يفتح آخره فقط إن كان واواً أو يـاءً، نحو: يغزوان ويرميان ويسعَيان، ويرد إلىٰ ما انقلب عنه، ويـفتح إن كـان ألفاً، نحو: غَزَوا ورَمَيا ويسعَيانِ ويرميانِ ويرضَيانِ. وإلىٰ هذا الإشارة بقوله:

.... وإنْ يَكُنْ في آخِـرِ الفِـعْلِ ألِـفْ

فــاجْعَلْهُ مِـنْهُ رافـعاً غـيرَ اليـا والْــواوِ يــاءً كــاسْعَيَنَّ سَعْيا

أي: فاجعل الآخر من الفعل ياءً، إن كان رافعاً غير واو الضمير ويائه، وهو الرافع الألف ونحوه مما عرض له عود الألف إلىٰ ما انقلبت عنه، كالرافـع نـون الإناث، نحو: تَسْعَيْنَ، والمجرد من الضمير البارز حال توكيده بـالنون، نـحو: إسْعَيَنْ.

وإنّما أوجب جعل الألف ياءً؛ لأنّ كلامه في الفعل المؤكد بـالنون وهـو المضارع والأمر، ولا تكـون الألف فـيهما إلّا مـنقلبة عـن يـاء غـير مـبدلة كـ(يَسْعَىٰ)، أو مبدلة من واو، كـ(يرضىٰ)، لأنه من الرضوان. وبسط القول في ذلك موضعه في باب التصريف.

واعلم أن الفعل المسند إلىٰ أحد الضمائر المذكورة، أعني: الألف والواو

قوله: «ويردّ إلىٰ ما انقلب عنه»: فألف غزا واو أصله وألف رمىٰ وسعىٰ أصله ياء، فتقول: غزوا ورميا وسعيا.

قوله: «ونحوه»: أي الرافع نحو: الألف ممّا عرض له عود الألف إلىٰ ما انقلبت عنه كالياء في سعي.

قوله: «كالرافع نون الإناث نحو: تسعين»: فإنّ المعتلّ بالألف تقلب ألفه ياء مع نون النّسوة.

قوله: «عن ياء غير مبدلة»: عن شيء أو أنّ الياء مبدلة عن واو ثم أُبدلت الياء ألفاً مثل: رضىٰ.

والياء، متىٰ أكد بالنون التقىٰ فيه ساكنان: أولهما الضمير وثانيهما النون الخفيفة أو المدغم من النون الثقيلة.

فإن كان المسند إليه الألف لم يضر التقاؤهما لخِفَّة الألف وشبهها قبل النون بالفتحة، وسواء في ذلك ما آخره صحيح، نحو: هل تضربانِّ؟ أو معتل، نحو: هل تغزوانِّ، وترميانِّ وتسعيانِّ. والأمر كالمضارع، نحو: اضربانِّ واغزوانِّ وارميانِّ واسعيانِّ.

وإن كان المسند إليه الواو أو الياء لم يمكن القرار علىٰ التقاء الساكنين، بل يجب المصير إلىٰ الحذف، أو التحريك. فإن كان آخر الفعل حرفاً صحيحاً أو واواً، أو ياءً حذف الضمير، وأقرت الحركة التي كانت قبله مكانه لتدل عليه، وذلك نحو: يا زيدون هل تضربُنَّ وتغزُنَّ وترمُنّ؟ ويا هند هل تضرِبِنَّ وتغْزِنَّ، وتَرْمِنَّ؟ وإلىٰ هذا أشار بقوله:

والمضمر احذفنه إلّا الألف ....

أي: احذف لنون التوكيد واو الضمير وياءه.

ففهم أنّهما يحذفان لنون التوكيد مع الفعل الصحيح والمعتل، لكن بشرط ألّا يكون حرف العلة ألفاً، بدليل نَصِّه علىٰ حكمه.

وإن كان آخر المسند إلىٰ الواو والياء ألفاً حذفت، كما سبق، ثم حرك لأجل النون الياء بالكسرة، والواو بالضمة، نحو: اخْشَيِنَّ يا هندُ، واخْشَوُنَّ يا قوم.

وإلىٰ هذا أشار بقوله:

قوله: «لأجل النون»: أي لأجل دخول نون التأكيد علىٰ الفعل الذي أوجب فيه هو وغيره من الاقترانات هذه التغييرات.

واحْـذِفْهُ مـن رافِـعِ هـاتيَن ....

(البيت).

وَلَـمْ تَـقَعْ خَـفِيفَةٌ بَـعْدَ ٱلأَلِـفْ   لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

مذهب سيبويه رحمه الله : أن الفعل المسند إلىٰ الألف لا يجوز توكيده بـالنون الخفيفة؛ لأنَّه لا سبيل عنده إلىٰ تحريكها ولا إلىٰ الجمع بينها وبين الألف قبلها ؛ لأنه لا يجتمع ساكنان في غير الوقف إلّا والأول حرف لين والثاني مدغم.

وذهب يونس إلىٰ جواز توكيد الفعل المسند إلىٰ الألف بـالنون الخـفيفة مكسورة.

قال الشيخ رحمه الله : ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان قوله تـعالىٰ: ﴿ولا تَتَّبِعانِ سَبيْلَ الذينَ لا يَعْلَمُون﴾ .

يعني: بناء علىٰ كون (الواو) للعطف و (لا) للنهي، ويجوز أن تكون (الواو) للحال، و (لا) للنفي، والنون علامة الرفع.

وقوله:

.... وكَسرها أُلِفْ

يعني: أنَّ النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت في غير

قوله: «إلّا والأول حرف لين والثاني مدغم»: والنون الخفيفة ليست مدغمة وإن كان قبلها حرف لين.

قوله: «ولا للنهي»: حتىٰ تكون النون الموجودة للتأكيد لا أنّها نون الرفع فـي الأمـثلة الخمسة.

ذلك مفتوحة، فعلوا ذلك مع الألف فراراً من اجتماع الأمثال.

وَأَلِــفاً زِدْ قَــبْلَهَا مُـؤَكِّـدَا فِعْلاً إِلَىٰ نُـونِ ٱلإنـاَثِ أُسْـنِدَا

تزاد قبل نون التوكيد ألف، إذا أكدت فعلاً مسنداً إلىٰ نون الإناث للفصل بين الأمثال، وذلك نحو: اضرِبْنانِّ وارمينانِّ واخشينانِّ واغزينانِّ.

وقد فهم من قوله:

ولَــمْ تَـقَعْ خَـفيفَةٌ بَـعْدَ الألِـفْ ....

أن سيبويه لا يجيز لِحاقَ الخفيفة في الفعل المسند إلىٰ نون الإناث ؛ لأنه يلزم قبلها الألف.

ومذهب يونس والكوفيين: جواز ذلك لكن بشرط كسرها في الوصل، نحو: إضْرِبْنانِّ زيداً.

وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَـعْدَ غَـيْرِ فَـتْحَةٍ إِذَا تَـقِفْ

وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي ٱلْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي ٱلْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وَأَبْــدِلَنْها بَــعْدَ فَـتْحٍ أَلِـفَا وَقْفاً كَـمَا تَـقُولُ فِـي قِـفَنْ قِـفَا

تحذف نون التوكيد الخفيفة، وهي مرادة لأمرين:

قوله: «فراراً من اجتماع الأمثال»: وهي الألف المفتوح ما قبلها مع فتح النون نفسها.

قوله: «واحذف خفيفة لساكن ردف»: نحو: اضرب الرجل أصله اضربن، فتحذف الخفيفة لالتقاء الساكنين وتبقىٰ الفتحة السابقة عليها.

قوله: «وهي مرادة»: أي أنّها مرادة.

أحدهما: أن يلحقها ساكن، كقول الشاعر:

لا تُــهِيْنَ الْــفَقيرَ عَــلَّكَ أنْ تَــرْ كَــعَ يَــوْماً والدَّهــر قَــدْ رَفَــعَهْ

لأنها لما لم تصلح للحركة عُومِلت معاملة حرف اللين، فحذفت لالتـقاء الساكنين علىٰ حد قولك: يرمي الرجل، ويغزُو الغلام.

الثاني: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة فإنها إذ ذاك تحذف، ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها، كقولك: في نحو اخْرُجُنْ يا هؤلاء، واخْرُجِنْ يا هذه: اخْرُجُوا، واخرُجِي.

أما إذا وقف عليها تالية فتحة فإنها تبدل ألفاً كما في التنوين ، وذلك في نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَنَسْفَعَنْ بالنّاصِية﴾ ﴿لَنَسْفَعَا﴾.

قال النابغة الجعدي:

فمَن يكُ لَمْ يثأَرْ بأعراضِ قَـوْمِه فــإنِّي وَرَبِّ الرَّاقِـصاتِ لأثْأَرا

قوله: «لا تهين الفقير»: أصله لا تهن الفقير بحذف الياء لالتقاء الساكنين هـي والنّـون المجزومة، فلمّا أكدت نون الفعل بالخفيفة لزم أن تحرّك نون الفعل؛ حتىٰ لا تلتقي هي مع نون التأكيد علىٰ السكون، فلمّا حركت نون الفعل بالكسر عادت الياء؛ لأنّها لا تلتقي حينئذٍ مع نون الفعل المكسورة بساكن، فالنون الموجودة في الشعر نـون الفعل المكسورة.

قوله: «يرمي الرجل ويغزو الغلام»: بحذف الياء والواو نطقاً لا كتابة.

قوله: «اخرجوا واخرجي»: بالواو والياء اللتين حذفتا لأجل النون الخفيفة، فلمّا حذفت الخفيفة للوقف عليها عادت الواو والياء كما كانتا قبل لحاق نون التأكيد الخفيفة لهما.

قوله: «تبدل ألفاً كما في التنوين»: فإنّ التنوين تالياً للفتحة يبدل ألفاً، تقول: رأيت زيداً.

قوله: «لأثأرا»: أصله لأثأرن.

وقد تحذف هذه النون لغير ما ذكر في الضرورة كقول الشاعر:

اضْـرِبَ عَـنْكَ الهُـمُومَ طـارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَـوْنَسَ الفَـرَسِ

قوله: «اضرب»: بفتح الباء ـ عنك الهموم طارقها ـ فإنّ أصله اضربن بالخفيفة، فلمّا حُذفت بقيت فتحة ما قبلها علىٰ رسلها.

ما لا ينصرِف

الاسم بالنسبة إلىٰ شبهه بـالحرف وعـرائـه عـن شـبهه بـه يـنقسم إلىٰ معربٍ ومبني. والمعرب منه بالنسبة إلىٰ شبهه بالفعل وعرائه عن شبهه به ينقسم إلىٰ منصرف وغير منصرف.

فما كان من الأسماء المعربة غير شبيه بالفعل فهو المـنصرف، ويسـمّىٰ الأمكن، وعلامته: أنه يُجرُّ بالكسرة مطلقاً، ويدخله التنوين، للدلالة علىٰ خفته، وزيادة تمكُّنه. وما كان منها شبيهاً بالفعل فهو غير المـنصرف، وعـلامته أنـه يجر بالفتحة، إلّا في حالتي الإضـافة ودخـول الألف واللام، وأنـه لا يـدخله التنوين في غير روي، إلّا للمقابلة كما فـي (أذْرعـات)، أو للـتعويض كـما

ما لا ينصرف

قوله: «إلىٰ معرب»: وهو العاري عن شبه الحرف.

قوله: «ومبني»: وهو الواجد لشبه الحرف.

قوله: «إلىٰ منصرف»: وهو العاري عن شبه الفعل.

قوله: «وغير منصرف»: وهو الواجد لشبه الفعل.

قوله: «يجرّ بالكسرة مطلقاً»: أي في جميع الأحوال.

قوله: «في غير رويّ»: فإنّ غير المنصرف قد ينوّن في الشعر للضرورة.

قوله: «كما في أذرعات»: فإنّه يدخله التنوين للمقابلة لا للأمكنية؛ لأنّه عـلم لمكـان خاص وفيه التأنيث فهو ممنوع من الصرف.

في (جوارٍ).

ولما أرادَ أن يعرف ما ينصرف من الأسماء عرف صفته المختصة به، وهي الصرف فقال:

الصَّـرْفُ تَـنْوِينٌ أَتَـىٰ مُـبَيِّنَا مَعْنىً بِـهِ يَكُـونُ ٱلِاسْـمُ أَمْكَـنَا

أي: الصرف تَنْوين يُبيّن كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل، فيستحق بذلك أن يُعبّر عنه بالأمكن، أي الزائد في التمكين.

وعلامة هذا التنوين أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض. والاسم الداخل عليه هذا التنوين هو المنصرف.

واشتقاقه من الصريف، يقال: صرف البعير بنابه، وصريفه بغُنَّة كالتنوين. والعرب تقول: «صرفت الاسم: إذا نوّنته»، وقيل: «هو مأخوذ من الانصراف في جهات الحركات»، ولذلك قال سيبويه: «أجريته في معنىٰ صرفته».

وقد فهم من بيان ما ينصرف من الأسماء بيان ما لا ينصرف؛ لأنه قد عُلم أن الاسم المعرب ينقسم إلىٰ منصرف وغير منصرف، فإذا قيل: الاسم المنصرف ما يدخله التنوين الدال علىٰ الأمكنية، علم أن ما لا ينصرف هو الاسم المعرب، الذي لا يدخله ذلك التنوين.

وفي هذا التعريف مسامحة: فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال علىٰ

قوله: «كما في جوار»: علىٰ وزن مفاعل ممنوع من الصرف؛ لأنّه صيغة منتهىٰ الجموع، وتنوينه تنوين تعويض عن الياء المحذوفة، لا أنّه تنوين الأمكنية.

قوله: «كالتنوين»: أي في مقام النطق به فإنّ فيه غنّة.

قوله: «ذلك التنوين»: أي تنوين الأمكنية.

الأمكنية باب (مُسْلِمَات) قبل التسمية به، وليس من الممكن أن يقال: إنه غير منصرف، لما ستعرفه بعد.

واعلم أنَّ المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه إما فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما إلىٰ اللفظ، ومرجع الأخرىٰ إلىٰ المعنىٰ، وإمَّا فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأنَّ في الفعل فرعية علىٰ الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنىٰ، وهي احتياجه إلىٰ الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلّا اسماً فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل لاحتياجه إليه، فالفعل إذاً من هذا الوجه فرع عليه، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم، إلّا إذا كانت فيه الفرعية ، كما في الفعل.

ومن ثَمَّ صرف من الأسماء ما جاء علىٰ الأصل كالمفرد الجامد النكرة، كرجل وفرس؛ لأنّه خف فاحتمل زيادة التنوين، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنىٰ فيه من جهة واحدة كـ (دُرَيْهم) ، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ

قوله: «قبل التسمية به» : أي قبل أن يجعل علماً لإنسان بخصوصه.

قوله: «لاحتياجه» : أي الفعل إليه لفظاً من جهة الاشتقاق منه، ومعنىٰ من جهة احتياجه إلىٰ الفاعل والفاعل اسم.

قوله: «كانت فيه الفرعية» : لفظاً ومعنىً.

قوله: «ما جاء علىٰ الأصل» : في الاسم وهو انشماره عن الفعل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس، فإنّه فاقد لكافة العلل التسع.

قوله: «كدريهم» : فإنّ فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل، فدريهم فرع عن درهم وفرعية المعنىٰ التحقير والتحقير فرع عن عدمه، ومرجع الفرعيتين هو التصغير وهو راجع إلىٰ اللفظ فقط.

كـ(أجَيْمَال)أو من جهة المعنىٰ، كـ(حائض وطامث)؛ لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل. ولم يصرف نحو: (أحْمَد)؛ لأنَّ فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ، وهي وزن الفعل، ومرجع الأخرىٰ المعنىٰ وهي التعريف، فلمَّا كَمُل شِبهُهُ بالفعل ثقل فيه ما يثقل في الفعل، فلم يدخله التنوين، وكان في موضع الجر مفتوحاً.

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً:

خمسة لا تنصرف مع أنها نكرة، وهي: ما فيه ألف التأنيث كـ(حبلىٰ وصحراء)، وما فيه الوصفية، مع وزن (فَعْلان) غير صالح للهاء كـ(سكران)، أو مع وزن (أفْعَل) غير صالح للهاء أيضاً كـ(أحمر)، أو مع العدل كـ(ثلاث)، وما وازن (مفَاعِل أو مفَاعيل) بلفظ لم يغير كـ(دراهم ودنانير).

وسبعة لا تنصرف في المعرفة وهي: ما فيه العلمية مع التركيب كـ(بَعْلَبَكَّ)، أو زيادة الألف والنون كـ(مروان)، أو التأنيث كـ(طلحة وزينب)، أو العجمة كـ(إبراهيم)، أو وزن الفعل كـ(يزيد ويشكر)، أو زيادة ألف الإلحاق كـ(أرطىٰ) علماً، أو العدل كـ(عمر).

ولما أخذ في بيان هذه الموانع بشروطها قال:

قوله: «من جهة اللفظ كأجيمال»: تصغير اجمال وهو جمع جمل، فإنّ فيه التصغير وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الأفراد وكلاهما من جهة اللفظ.

قوله: «أو من جهة المعنىٰ كحائض وطامث»: ففيهما التأنيث وهو فرع التذكير، والوصف وهو فرع الموصوف، وكلاهما راجعان للّفظ.

قوله: «غير صالح للهاء»: حيث لا يقال: سكرانة.

قوله: «بلفظ لم يغيّر»: وسيأتي توضيح ذلك في بابه.

فَأَلِـفُ ٱلتَّأْنِـيثِ مُـطْلَقاً مَـنَعْ   صَرْفَ ٱلَّذِي حَوَاهُ كَـيْفَمَا وَقَـعْ

ألف التأنيث مطلقاً أي: سواء كانت مقصورة، أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع، من كونه نكرة أو معرفة، وكونه مفرداً أو جمعاً، اسماً أو صفة كـ(ذكرىٰ وحجلىٰ وسكرىٰ ومرضىٰ ورضوىٰ)، وكـ(صحراء وأشياء وحمراء وأصدقاء وزكرياء)، فهذا ونحوه لا ينصرف البتة؛ لأنّ فيه ألف التأنيث.

وإنما كانت وحدها سبباً مانعاً من الصرف؛ لأنّها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلّا باعتبار تأنيث معناه: تحقيقاً أو تقديراً.

ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ، وهي لزوم الزيادة، حتىٰ كأنها من أصول الاسم، فإنه لا يصح انفكاكها عنه، وفرعية في المعنىٰ، وهي دلالته علىٰ التأنيث، ولا شبهة أنه فرع علىٰ التذكير، لاندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس. فلما اجتمع في المؤنث بالألف الفرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف.

فإن قلت: لِمَ انصرف نحو: قائمة وقاعدة، وهلّا كانت الهاء فيه بمنزلة الألف؟

قلت: لأنها زيادة عارضة، وهي في تقدير الانفصال، إلّا في مواضع قليلة،

قوله:«كذكرىٰ»: ذكرىٰ نكرة مفرد، وحجلىٰ نكرة جمع الحجلة وهي القبجة، وسكرىٰ نكرة مفرد، ومرضىٰ نكرة جمع، ورضوىٰ معرفة علم لجبل، وصحراء نكرة مفرد، وحمراء مثلها إلّا أنّها وصف، وأصدقاء جمع، وزكرياء مفرد علم.

قوله:«أو تقديراً»: كزكريا فإنّه مذكر في معناه، لكنه لو روعي فيه أصل معناه لكان مؤنثاً، والزكرة: زقّيق للخمر، وزكر إناءه: ملأه، وزكرياء: معناه المملوء علماً وفضلاً.

قوله:«من غير عكس»: وذلك باعتبار أصل خلقة الطرفين المذكر والمؤنث.

نحو: (شقاوة وعرقوة)فلم يكن لها من اللزوم ما كان للألف فلم يعتد بها.

وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَىٰ بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

أي: ويمنع صرف الاسم أيضاً الألف والنون المزيّدتان في مثال (فعلان) صفة، لا تلحقه تاء التأنيث، نحو: (سَكْران وغَضْبان وعَطْشان).

فهذا ونحوه لا ينصرف؛ لأنه ـ كما ترىٰ ـ صفة علىٰ وزن (فَعْلان) والمؤنث منه علىٰ وزن (فَعْلَىٰ)، نحو: سَكرىٰ وعَطْشىٰ وغَضْبَىٰ.

وإنما كان ذلك فيه مانعاً لتحقّق الفرعيتين به، أعني: فرعية المعنىٰ وفرعية اللفظ.

أما فرعية المعنىٰ فلأن فيه الوصفية، وهي فرع علىٰ الجمود؛ لأن الصفة تحتاج إلىٰ موصوف، ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلىٰ ذلك.

وأما فرعية اللفظ، فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألِفَي التأنيث، من نحو: (حمراء) في أنهما في بناء يخص المذكر، كما أن ألفي (حمراء) في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: (سَكْرانَة) كما لا يقال: (حَمراءَة) مع أن الأول من كل الزيادتين ألف، والثاني حرف يعبر به عن

قوله: «نحو: شقاوة وعرقوة»: العرقوة ـ بالعين المفتوحة ـ: إحدىٰ الخشبتين المعترضتين علىٰ فم الدلو كالصليب، وإنّما لم تحذف التاء من هذا ونظيره؛ لأنّ عرقو علىٰ وزن (فعل) وهو لا نظير له في لغة العرب، وهكذا لا يقال: شقاو بدون تاء؛ إذ لا يفهم منه معناه، بخلاف فاطم فإنّه يفهم منه معناه حتىٰ مع حذف (التاء).

قوله: «لأنَّ الصفة تحتاج إلىٰ موصوف»: والجامد لا يحتاج إلىٰ موصوف.

قوله: «الأوّل من كل من الزيادتين ألف»: لأنّ الألف في حمراء قبل الهمزة والألف في

المتكلم في (أفْعَل ونَفْعَل) ويبدل أحدهما من صاحبه، نحو: (صَنْعانِي وبَهراني) في النسبة إلىٰ صَنْعاء وبَهْراء. فلما اجتمع في (فعلان) المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تكن الوصفية في (فَعْلان) وحدها مانعةً من الصرف، فإن في الصفة فرعية في المعنىٰ ـكما ذكرتم ـوفرعية في اللفظ، وهي الاشتقاق من المصدر؟

قلت: لأنّا رأيناهم صرفوا نحو (عَالِم وشريف) مع تحقق الوصفية فيه، وما ذاك إلّا لضعف فرعية اللفظ في الصفة، لأنها كالمصدر في البقاء علىٰ الاسمية والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلىٰ أكثر من نسبة معنىٰ الحدث فيها إلىٰ الموصوف، والمصدر بالجملة صالح لذلك، كما في (رَجُل عَدْل) و (دِرْهَمٌ ضَرْبَ الأمير) فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعداً لها عن معناه، فكان كالمفقود، فلم يؤثر.

فإن قلت: فقد رأينا بعض ما هو صفة علىٰ (فَعْلان) مصروفاً كـ(نَدْمَان وسَيْفان وإليان) فَلِمَ لَمْ تجروه مجرىٰ سكران؟

قلت: لأن فرعية اللفظ فيها أيضاً ضعيفة، من قبل أن الزيادة فيه لا تخصُّ

(فعلان) قبل النّون.

قوله:«في أفعل» : بالهمزة و (نفعل) بالنون.

قوله:«نحو صنعاني وبهراني» : كما يجوز أن يقال: صنعائي وبهرائي بالهمزة.

قوله:«كما في رجل عدل» : أي عادل، ودرهم ضرب الأمير أي مضروب الأمير.

قوله:«فكان» : أي الاشتقاق كالمفقود.

قوله:«كندمان» : من المنادمة وسيفان وهو الطويل وأليان وهو كبير الألية.

المذكَّر وتلحقه التاء في المؤنث، نحو: ندمانة وسيفانة وإليانة، فأشبهت الزيادة فيه بعض الحروف الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث، وقبول علامته، فلم يعتد بها.

ويشهد لذلك أن قوماً من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة علىٰ (فَعْلان)؛ لأنهم يؤنِّثونه بالتاء، ويستغنون فيه بـ(فعلانة) عن (فَعْلىٰ)، فيقولون: سكرانة وغضبانة وعطشانة، فلم تكن الزيادة عندهم في (فَعْلان) شبيهة بألِفيْ حمراء، فلم تمنع من الصرف.

واعلم أن ما كان صفة علىٰ (فَعْلان) فلا خلاف في منع صرفه إن كان له مؤنّث علىٰ (فَعْلىٰ) ولا في صرفه، إن كان له مؤنث علىٰ (فعلانة).

وأمَّا ما لا مؤنث له أصلاً كـ(لَحْيَان) فبيْنَ النحويين فيه خلاف:

فمن ذاهب إلىٰ أنه مصروف، لانتفاء (فَعْلَىٰ) فلم يكمل فيه شبه الزيادة بألِفَيْ التأنيث؛ إذ لم يصدق عليه أن بناء مذكره علىٰ غير بناء مؤنّثه.

ومن ذاهب إلىٰ أنه ممنوع من الصرف، لانتفاء (فعْلانة) ، وهو المختار؛ لأنه وإن لم يكن له (فعلىٰ) وجوداً فله (فعلىٰ) تقديراً، لأنَّا لو فرضنا له مؤنثاً لكان (فعلىٰ) أولىٰ به من (فعلانة) لأنه الأكثر، والتقدير في حكم الوجود بدليل

قوله:«لا تخصّ المذكر» : بل توجد في المؤنث كما في ندمانة وسيفانة وأليانة.

قوله:«وقبول علامته» : أي علامة التأنيث وهي التاء.

قوله:«بألفي حمراء» : يعني الألف والهمزة.

قوله:«كلحيان» : أي كبير اللحية.

قوله:«لانتفاء فعلىٰ» : باعتبار أنّ الأنثىٰ لا تكون ذات لحية.

قوله:«لانتفاء فعلانة» : بالتاء ولو أنّ انتفاءها من باب السالبة بانتفاء موضوعها.

الإجماع علىٰ منع صرف، نحو: (أكمر وآدر) مع أنّه لا مؤنث له.

وحكي: أنَّ من العرب من يصرف (لَحْيان) حملوه علىٰ (نَدْمان وسَيْفان)، علىٰ أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء.

وَوَصْفٌ آصْلِيٌّ ووَزْنُ أَفْعَلاَ ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ آلْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ آلِاسْمِيَّهْ

فَالأَدْهَمُ آلْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي آلأَصْلِ وَصْفاً آنْصِرَافُهُ مُنِعْ

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَىٰ ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ آلْمَنْعَا

مما يمنع من الصرف أن تكون الكلمة وصفاً أصلياً علىٰ وزن (أفْعَل) بشرط ألّا تلحقه تاء التأنيث، نحو: (أشْهَل وأحْمر وأفْضَل من زيد).

فهذا ونحوه لا ينصرف ؛ لأنه ـ كما ترىٰ ـ صفة علىٰ وزن (أفْعَل) والمؤنث منه علىٰ (فَعْلاء) أو (فَعْلىٰ)، نحو: (شَهْلاء وحَمراء والفضلىٰ)، وليست الوصفية

قوله:«نحو: أكمر» : أي عظيم الكمرة وهي الحشفة، وآدر أي كبير البيضتين مع أنه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وهو أرملة، وأن يكون كمؤنث أحمر وهو حمراء، لكن حمله علىٰ أحمر أولىٰ لكثرة نظائره.

قوله:«ووصف أصليّ» : أي لا عارضي.

قوله:«كأشهلا» : فإنّ مؤنثه يأتي علىٰ شهلاء، وقد يكون مؤنث أفعل كأفضل علىٰ فضلىٰ، وقد يكون لا مؤنث له مثل: أكمر وآدر.

قوله:«وألغينَّ عارض الوصفية» : فإنه لا يكون معه منع.

قوله:«وعارض الاسمية» : فإنّه لا يرفع منع الصرف.

قوله:«مصروفة» : لأنّ وصفها عارض.

فيه عارضة عروضها في نحو: مررت برجل أرْنَب، بمعنىٰ: ذليل، وإنما لم ينصرف ما كان وصفاً أصلياً، علىٰ وزن (أفْعَل) لأن فيه فرعية المعنىٰ بكونه صفة، وفرعية اللفظ بكونه علىٰ وزن الفعل به أولىٰ من قبل أن (أفْعَل) أوله زيادة تدل علىٰ معنىٰ في الفعل دون الاسم ، وما زيادتُهُ لمعنىٰ أصلٌ لما زيادتُه لغير معنىٰ.

وإنما اشترط ألّا تلحقه تاءُ التأنيث؛ لأنّ ما تلحقه من الصفات كـ(أرْمَل) وهو الفقير، و (أباتَر) وهو: القاطع رحمه، و (أدَابر) وهو: الذي لا يقبل نصحاً، في قولهم: «امرأة أرملة وأباترة وأدابرة» ضعيفُ الشبه بلفظ الفعل المضارع؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، بخلاف ما لا مؤنث له كـ(آدر وأكمر)، وما مؤنثه علىٰ غير بناء مذكره كـ(أشهل) ، ومن ذلك: (أُحَيْمِر وأُصَيْفِر) فإنه لا ينصرف؛ لأنه صفة لا تلحقُه التاء، وهو علىٰ وزن الفعل كـ(أبيطر).

وأما (أرْبَع) من قولهم: «مررْتُ بنسوة أربَعٍ» فهو أحق بالصرف

قوله:«بكونه صفة» : والصفة فرع الموصوف.

قوله:«أي وزن الفعل به أولىٰ» : من الاسم مثل (أفعل)، لا ما لا يكون به أولىٰ مثل: بطل، فإنّه علىٰ وزن (فعل)، وليس الفعل أولىٰ بهذا الوزن من الاسم.

قوله:«علىٰ معنىٰ في الفعل دون الاسم» : يعني الاسم الذي أوّله ألف لا تدل ألفه علىٰ معنى خاص، وإنّما هي من جملة حروف الكلمة، بخلاف الهمزة في (أفعل) فإنّها تدل علىٰ التكلّم.

قوله:«وأدابر» : ذكره لأباتر وأدابر لا مجال له، فإنّه ليس علىٰ وزن (أفعل) وإن كان علىٰ بعض أوزان الفعل كـأُماطل وأُجامل.

قوله:«لأنّ تاء التأنيث لا تلحقه» : أي لا تلحق الفعل المضارع.

قوله:«كأشهل» : فإنّ مؤنثه علىٰ (فعلاء) لا (أفعلة).

من (أرمل) ؛ لأنّ فيه مع قبول تاء التأنيث كونه عارضَ الوصفية، ولعدم الاعتداد بالعارض لم يؤثر عروض الاسمية فيما أصله الوصفية كقولهم: (أدْهم) للقيد، فإنهم لم يصرفوه، وإن كان قد خرج إلىٰ الاسمية نظراً إلىٰ كونه صفة في الأصل.

وأمَّا قولهم: (أجدل): للصقر، و (أخيل): لطائر ذي خيلان، و (أفعىٰ): لضرب من الحيات، فأكثر العرب يصرفونه ؛ لأنه مجرَّدٌ عن الوصفية في أصل الوضع.

ومنهم من لا يصرفه؛ لأنه لاحظ فيه معنىٰ الوصفية، وهي في (أفعىٰ) أبعد منه في أجدل وأخيل، لأنهما مأخوذان من الجَدْل وهو الشِّدّة، ومن المخيول وهو الكثير الخيلان.

وأما (أفعىٰ) فلا مادة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارن تصور إيذائها، فأشبهت المشتق، وجرت مجراه علىٰ هذه اللغة.

وممَّا استُعمل فيه (أجدل وأخيل) غير مصروفين قول الشاعر:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لقيتُهم   فِراخُ القَطا لاقَيْنَ أجْدَلَ بازِيَا

وقول الآخر:

ذَرِيني وعِلْمي بالأمورِ وشَيمَتي   فَما طائِرِي يَوْماً عَلَيْكِ بأَخيَلا

وكما شذَّ الاعتداد بعروض الوصفية في (أجْدَل وأختل وأفعىٰ) كذلك شذَّ الاعتداد بعروض الاسمية في (أبْطَح)، فصرفه بعض العرب، واللغة المشهورة منعه من الصرف.

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   فِي لَفْظِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَأُخَرْ

وَوَزْنُ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

مما يمنع من الصرف اجتماع العدل والوصف، وذلك في موضعين: أحدهما: المعدول في العدد، والثاني: (أُخَر) المقابل لآخرين.

فالمعدول في العدد سماعاً موازن (فُعال) من واحد واثنين وثلاثة وأربعة

قوله: «موازن فُعال»: بضمّ من واحد وثلاثة وأربعة وعشرة نفسها، وموازن (مَفعل) بفتح الميم من تلك السابقة، ومن خمسة نحو: أحاد وموحد وثناء ومثنىٰ وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر، وأقلُّ هذه الأمثلة استعمالاً الثلاثة الأواخر: مخمس وعشار ومعشر، ولذلك لم ينبّه الماتن عليها في الرجز، وإنّما نبّه علىٰ ما قبلها بقوله:

ووزن مثنىٰ وثلاث كهما   من واحد لأربع

أي إلىٰ أربع، فعلم أنّ الألفاظ الأربعة يبنىٰ منها للعدل مثال فعال ومفعل.

وأجاز الكوفيون والزّجاج قياساً علىٰ ما سمع خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع، ولم يرد ما سمع من ذلك إلّا نكرة، فلا يقال: الموحد والثناء، ولم يقع إلّا خبراً كقوله (ص): «صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ»، أو حالاً كقوله تعالىٰ: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنىٰ وثلاث ورباع﴾ أي حال كونهنّ كذلك، أو نعتاً كقوله تعالىٰ: ﴿ أولي أجنحة مثنىٰ وثلاث ورباع﴾ أي أجنحة موصوفة بذلك، ومثل ذلك عند سيبويه قول الشاعر:

ولكنّما أهلي بواد أنيسه   ذئاب تبغي الناس مثنىٰ وموحد

أصله تتبغي الناس، أي تتطلب الناس، وفاعل تبغي ضمير الذئاب، ومثنىٰ صفة لذئاب، ولك أن تحمله علىٰ معنىٰ بعضها مثنىٰ وبعضها موحد، وبذلك يكون مثنىٰ وموحد خبرين لمبتدأين محذوفين هما قولنا: بعضها وبعضها.

والمانع من صرف الأعداد المذكورة الوصفية ؛ لأنّها لا تقع إلّا نعتاً أو حالاً أو خبراً، وكل ذلك معناه الوصفية والعدل عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وخمسة خمسة وعشرة عشرة ؛ بدليل أنّها تفيد فائدة التكرار.

والمراد بالعدل تغيير اللفظ، فإنّ مثنىٰ معدولة عن اثنين اثنين، أي عن المكرّر بدون تغيير المعنىٰ، ولذلك صرف نحو: ضروب وشرّاب ومنحار ؛ لأنّها وإن كانت صفاتٍ محوّلةً من صيغة (فاعل) فهي غير معدولة ؛ لأنّها انتقلت بالتحويل إلىٰ معنىٰ المبالغة والتكثير، أي حصل فيها تكثير وتغيير في المعنىٰ.

فإن قلت: فهلّا منع صرف (فَعِيل) بمعنىٰ (مَفْعول) نحو: جريح وذبيح؟

قلت: لأنّه قبل النقل من (مفعول) كان يقبل معنىٰ الشدّة والضعف وبعد النقل إلىٰ (فعيل) لم يصلح استعماله إلّا حيث يكون معنىٰ الحدث فيه أشدّ. ألا ترىٰ أن من أُصيب في أنملته بمدية يسمّىٰ مجروحاً ولا يسمّىٰ جريحاً ؛ لأنّ جريحاً يقال لما اشتدّت جراحته، فلما كان النقل مخرجاً له عمّا كان يصلح له قبل من الشدّة والضعف لم يكن عدلاً ؛ لأنّه يتغير اللفظ بتغيير المعنىٰ فلم يستحق المنع من الصرف. علىٰ أنّا نمنع أنَّ (فعيلاً) بمعنىٰ (مفعول) مأخوذ من لفظ المفعول علىٰ وجه العدول، بل أخذ مِمّا أخذ الفعول منه وهو المصدر.

وذهب الزّجاج إلىٰ أنّ المانع من الصرف في أحاد وأخواته العدل في اللفظ والمعنىٰ، أمّا في اللفظ فظاهر لأنّ واحداً غير موحد وغير أحاد، وأمّا في المعنىٰ فلكونها تغيّرت عن مفهومها في الأصل إلىٰ إفادة معنىٰ التضعيف، وهو قولهم: مثنىٰ بمعنىٰ اثنين اثنين وهكذا.

وما ذهب إليه الزجاج فاسد من وجهين:

أحدهما: أن (أحاد) ـ مثلاً ـ لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلىٰ معنىٰ التضعيف للزم أحد الأمرين: وهو إمّا منع صرف كل اسم مغيّر عن أصله لتجدد معنىٰ فيه، كأبنية المبالغة فإنّها متغيرة لفظاً ومعنى عن اسم الفاعل وأسماء الجموع، أي الأسماء التي هي جموع ؛ لأنّ الجمع تغيّر عن المفرد بجمعه لفظاً ـ كرجل ورجال ـ ومعنى، فإنّ المعنىٰ في الجمع ليس هو المعنىٰ في المفرد، وليس

المراد أسماء الجموع الاصطلاحية. وإمّا ترجيح أحد المتساويين علىٰ الآخر وهو حكمنا بمنع الصرف في أحاد، وبصرف صيغة (فعّال) للمبالغة مع أنّها مثلها في الملاك، واللازم الذي ذكرناه في الشقّين منتف باتفاق.

والثاني من الوجهين الفاسدين: أنّ كلَّ ممنوعٍ من الصرف لابدّ أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنىٰ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتّىٰ ذلك في أحاد إلّا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنىٰ التكرار، أي المتضمّن لكونه واحداً واحداً، لا أنّه معدول عن واحد واحد. ولدىٰ التحقيق الفرق في العدل عن اللفظ بين مذهب الزجاج وغيره ضعيف، وفي المعنىٰ بلزومه الوصفية، وكذا القول في أخواته فاعرفه.

وأمّا (أُخر) المعدول فهو المقابل لآخرين بفتح الخاء وهو جمع أخرىٰ أنثىٰ آخر، لا جمع أخرىٰ بمعنىٰ آخرة، كالتي في قوله تعالىٰ: ﴿ وقالت أولاهم لأخراهم﴾ ، فإنّها بمعنىٰ آخرة، فإنّ هذه تجمع علىٰ أُخر مصروفاً ؛ لأنّه غير معدول لأنّه ليس من باب التفضيل.

والفرق بين أخرىٰ للتفضيل وأخرىٰ بمعنىٰ الآخرة أنّ التي هي أنثىٰ آخر ـ بفتح الخاء ـ لا تدلّ علىٰ انتهاء، كما لا يدلّ عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليها مثلها من صنف واحد كقولك: عندي رجل وآخر وآخر، وعندي امرأة وأخرىٰ وأخرىٰ، وليس كذلك أخرىٰ بمعنىٰ آخِرة ـ بكسر الخاء ـ بل تدلّ علىٰ الانتهاء كما يدلّ عليه مذكرها، ولذلك لا يعطف عليها مثلها من صنف واحد، فلا تقول: عند رجل وآخر وآخر ـ بكسر الخاء ـ؛ إذ لا معنىٰ لذلك، بل تقول: جاء زيد في آخر القوم.

وإذا عرفت هذا فنقول: المانع من صرف أخر المقابل لآخرين ـ بفتح الخاء ـ الوصفية والعدل ؛ أمّا الوصفية فظاهرة ؛ لأنّ آخر يكون بمعنىٰ غير، وأمّا العدل فلأنّه غيّر عمّا كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيير معناه، فإنّ (أفعل)

وعشرة، وموازن (مَفْعَل) منها ومن خمسة، نحو: أحاد ومَوْحد وَثُناء ومَثْنَىٰ وثُلاث ومثلَث ورُباع ومَرْبع وخُماس ومَخْمَس وعُشار ومَعْشَر. وأقلُّ هذه

التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يستعمل بمعنىٰ المفرد علىٰ كل حال، وذلك أن آخر من باب (أفعل) التفضيل في صيغته ؛ لأنّ أصل آخر أخر، أي أكثر تأخراً، وإن كان في مقام الاستعمال لا يراد هذا المعنىٰ، بل يراد معنىٰ المغايرة، فحقه أن لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث إلّا مع (الألف) و (اللام) أو الإضافة، فعدل في حال تجرده من (أل) والإضافة واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلىٰ لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنىٰ، فقيل: عندي رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرىٰ، ونساء أُخر، فكلّ من هذه الأمثلة من تثنية وجمع مذكر ومفردة مؤنثة وجمع مؤنث صفةٌ معدولة عن آخر ؛ الذي هو صيغة تفضيل للواحد المذكر اللازم الاتباع في كل (أفعل) تفضيل غير مقرون بـ(أل) ولا مضاف، فإنّ من لازم المتكلم أن يقول: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو.

لكن آخران وآخرون وأخرىٰ وأخر عدل بها عن هذا الاستعمال اللازم، إلّا أنّه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلّا في أخر وحدها ؛ لأنّها تعرب بالحركات فتعرف أنّها مجرورة بالفتحة، بخلاف آخران وآخرون فإنّهما يعربان بالحروف، وليس فيه ما يمنع الصرف غير العدل والوصفية، بخلاف أخرىٰ فإنّها واجدة للوصفية والعدل، إلّا أنّها لا تعرب إلّا بحركات مقدرة لأنّ آخرها ألف، أمّا عدلها فلأنّ من اللازم أن لا تؤنث إلّا مع (أل) أو الإضافة، فيقال: الأخرىٰ وأخرىٰ القوم، ولكن تأنيثها بالألف مع التجرد عدل بها عمّا لها من نظام، ولأنّ أخر يعرب بالحركات الظاهرة خصّ بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنث. ولو سمّي به بقي علىٰ منعه من الصرف للعلمية والعدل عن مثال إلىٰ مثال.

الأمثلة استعمالاً الثلاثة الأواخر، ولذلك لم يُنبّه عليها، إنما نَبّه علىٰ ما قبلها بقوله:

ووَزْنُ مَثنَىٰ وثُلاثَ كَهُما   مِنْ واحدٍ لأَرْبَعٍ ....

أي: إلىٰ أرْبع.

فعلم أن الألفاظ الأربعة يبنىٰ منها للعدل مثال (فُعَال ومَفْعَل).

وأجاز الكوفيون والزجَّاج: قياساً علىٰ ما سمع: (خُمَاس ومَخْمَس وسُدَاس ومَسْدَس وسُباع ومَسْبَع وثُمان ومَثْمَن وتُساع ومَتْسع).

ولم يرد ما سمع من ذلك إلّا نكرة، ولم يقع إلّا خبراً، كقوله ﷺ: «صلاةُ اللّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ»، أو حالاً كقوله تعالىٰ: ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾ أو نعتاً كقوله تعالىٰ: ﴿**أولي أجنحة مثنىٰ وثلاث ورباع**﴾، ومثل ذلك عند سيبويه قول الشاعر:

ولكنَّما أهْلِي بوَادٍ أنيسُهُ   ذِئَابٌ تبغَّىٰ النّاسَ مَثْنَىٰ ومَوْحَدُ

ولك أن تحمله علىٰ معنىٰ بعضها مثنىٰ وبعضها موحد.

والمانع من صرف الأعداد المذكورة الوصفية والعدل عن واحد واحد، واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وخمسة خمسة، وعشرة عشرة، بدليل أنها تفيد فائدة التكرار.

والمراد بالعدل: تغيير اللفظ بدون تغيير المعنىٰ، ولذلك صرف نحو: (ضَرُوب، وشرّاب ومِنحار)؛ لأنها وإن كانت صفات محوَّلة من فاعل فهي غير معدولة؛ لأنها انتقلت بالتحويل إلىٰ معنىٰ المبالغة والتكثير.

فإن قلت: فهلّا منع صرف (فَعيل) بمعنىٰ (مفعُول)، نحو: جريح وذَبيح؟

قلت: لأنّه قبل النقل من (مَفْعُول) كان يقبل معناه الشِّدة والضَّعف، وبعد

النقل إلىٰ (فعيل) لم يصلح إلّا حيث يكون معنىٰ الحدث فيه أشد، ألا ترىٰ أن من أصيب في أنملته بِمدْيةٍ يُسمَّىٰ (مَجروحاً) ولا يسمىٰ (جَريحاً)، فلما كان النقل مخرجاً له عَمَّا كان يصلح له قبلُ لم يكن عدلاً؛ لأنّه يتغير اللفظ بتغيير المعنىٰ، فلم يستحق المنع من الصرف. علىٰ أنّا نمنع أنَّ (فعيلاً) بمعنىٰ (مفعول) مأخوذٌ من لفظ المفعول علىٰ وجه العدول، بل ممّا أخذ المفعول منه.

وذهب الزجّاج إلىٰ أن المانع من الصرف في (أُحاد وأخواته) العدل في اللفظ والمعنىٰ.

أمّا في اللفظ: فظاهر.

وأما في المعنىٰ: فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلىٰ إفادة معنىٰ التضعيف. وهذا فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أن (أُحاد) مثلاً لو كان المانعُ من صرفه عدلَه عن لفظٍ واحد، ومن معناه إلىٰ معنىٰ التضعيف للزم أحد الأمرين، وهو إمّا منع صرف كل اسم مُغيّر عن أصله لتجدد معنىٰ فيه، كأبنية المبالغة وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين علىٰ الآخر، واللازم منتفٍ باتفاق.

والثاني: أن كل ممنوع من الصرف فلابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ، وفرعية في المعنىٰ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ، ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتىٰ ذلك في (أحاد) إلّا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنىٰ التكرار، وفي المعنىٰ بلزومه الوصفية، وكذا القول في أخواته فاعرفه.

وأما (أُخَر) المعدول فهو المقابل لـ (آخَرين) وهو جمع (أُخْرَىٰ) أنثىٰ آخَر، لا جمع (أخْرَىٰ) بمعنىٰ آخرة، كالتي في قوله تعالىٰ: ﴿ **وَقَالَتْ أولاهُم لأخراهُم** ﴾، فإن هذه تجمع علىٰ أُخَرٍ: مصروفاً؛ لأنه غير معدول. ذكر ذلك

الفراء.

والفرق بين (أُخرىٰ وأُخرىٰ): أن التي هي أنثىٰ (آخر) لا تدل علىٰ انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليها مثلها من صنفٍ واحد، كقولك: عندي رَجلٌ وآخر وآخر، وعندي امرأة وأخرىٰ وأخرىٰ، وليس كذلك أخرىٰ بمعنىٰ آخرة، بل تدل علىٰ الانتهاء، كما يدلُّ عليه مذكرها، ولذلك لا يعطف عليها مثلها من صنف واحد.

وإذا عرفت هذا فتقول: المانع من صرف (أخَر) المقابل لآخرين الوصفية والعدل. أمّا الوصفية فظاهرة، وأمّا العدل فلأنه غُيِّر عمَّا كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيير معناه، وذلك أن (آخر) من باب (أفعل) التفضيل، فحقه أن لا يُثنّىٰ ولا يجمع، ولا يؤنث إلّا مع الألف واللام، أو الإضافة، فعدل في تجرّده منها، واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلىٰ لفظ التثنية والجمع والتأنيث، بحسب ما يراد به من المعنىٰ فقيل: عندي رَجُلان آخران ورجالٌ آخرون، وامرأة أخرىٰ، ونساء أخر.

فكل هذه الأمثلة صفة معدولة عن (آخر)، إلّا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلّا في (أُخَر)؛ لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما، بخلاف (أخرىٰ)، فلذلك خُصَّ بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه، وإحالة منع الصرف عليه.

وقد ظهر مِمَّا ذكرنا أن المانع من صرف (أُخَر) كونه صفةً معدولة عن (آخر) مراداً به جمع المؤنث، ولو سُمّي به بقي علىٰ منعه من الصرف للعلمية والعدل عن مثال إلىٰ مثال.

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا ... أَوِ ٱلْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي ... رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَسَارِي
وَلِسَرَاوِيلَ بِهٰذَا ٱلْجَمْعِ ... شَبَهٌ ٱقْتَضَىٰ عُمُومَ ٱلْمَنْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فَالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

مِمّا يمنع من الصرف الجمع المُشبه (مَفَاعِل أو مَفاعِيل) في كون أوله حرفاً مفتوحاً، وثالثه ألفاً غير عوض، يليها كسر غير عارض ملفوظ به، أو مقدر علىٰ أول حرفين بعدها كـ(مساجد ودراهم وكواعب ومدارّي ودواب) أصلهما: مدارِيُ ودوايب، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير مَنْوِيٍّ به، وبما بعده الانفصال كـ(مَصابِيح ودَنَانِير)، فإنّ الجمع متىٰ كان بهذه الصفة كان فيه فرعية في اللفظ، بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنىٰ بالدلالة علىٰ الجمعية، فاستحق المنع من الصرف.

قوله: «الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كون أوّله حرفاً مفتوحاً»: مثل: دراهم ودنانير، فإنّ أوّل كل منهما مفتوح، وثالث كل منهما ألف أصلية، وبعد ألف كل منهما مكسور كسراً أصلياً ملفوظ به ـ كما ذكرنا ـ أو مقدر مثل: دوّاب، فإنّه بعد حلّ الإدغام يكون دوايب.

قوله: «وثالثه ألفاً غير عوض»: كألف يمان فإنّها عوض عن إحدىٰ اليائين.

قوله: «يليها كسر غير عارض»: والعارض هو الكسر في تداني وتواني.

قوله: «علىٰ أوّل حرفين بعدها»: أي بعد الألف.

قوله: «ومداري»: الصحيح مدارٍ بالتنوين، وأصله مداري بالياء.

قوله: «أو ثلاثة»: أي وعلىٰ أوّل ثلاثة حروف أوسطها ـ وهو الياء ـ من زنة (مفاعيل).

قوله: «كمصابيح ودنانير»: مثال لذي الثلاثة التي أوسطها ساكن غير منويّ به، وبما بعده الانفصال بالبيان الآتي.

قوله: «متىٰ كان بهذه الصفة»: وهي القيود السابقة.

وإنما قلت: إن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية ؛ لأنّك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلّا وأوله مضموم كـعُذَافِر، أو الألف عوض عن إحدىٰ ياءي النسب كـ(يَمانٍ وشآم)، أو ما يلي الألف ساكن كعبالّ جمع عبالة يقال: ألقىٰ عليهِ عبالتهُ أي ثقلهُ، أو مفتوح كـ(براكاء)، أو مضموم كـ(تدَارُك)، أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر كـ(توانٍ وتدانٍ)، أو ثاني الثلاثة محرك كطواعيّة وكراهية.

ومن ثم صرف نحو: ملائكة وصياقلة، أو هو والثالث عارضان للنسب،

قوله: «كعذافر»: وهو الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد.

قوله: «كيمان وشآم»: فإنّ أصلهما يمنيّ وشامي بالتشديد فحذفت إحدىٰ اليائين وعوض عنهما الألف، فصارتا يماني وشآمي بالمدّ وهو ألف تعويض أضيف إلىٰ ألف شام، فصار شآم بالمدّ فالألف، فيهما ليست أصلية.

قوله: «أو ما يلي الألف ساكن كعبال»: لم يتجلَّ لنا وجه سكونه، فإنّ (عبال) إن كانت لامه خفيفةً ساكنة خرج عن التعريف ؛ لكون الواقع بعد الألف حرفاً واحداً لا أكثر، وإن كانت اللام مشدّدة مدغمة فهي بعد الحلّ تكون متحركة، وعند الإدغام أيضاً متحركة بحركة الإعراب، وإذا نطق بها ساكنة تعمّداً كما يقال: زيد بسكون الدال، فهذا السكون لا قيمة له ؛ لأنّه لا أصالة له.

قوله: «أو مفتوح»: أي لا مكسور والمفتوح كبراكاء بفتح الكاف بالمدّ والهمز الثبات في الحرب.

قوله: «أو مضموم»: أي لا مكسور والمضموم كتدارك.

قوله: «لأجل اعتلال الآخر كتوان وتدان»: فإنّ كسر النون فيهما لأجل (ياء) العلة، وإن كان لا يعلم ما حقهما من التحرك لولا (ياء) العلة.

قوله: «أو ثاني الثلاثة محرّك»: لا ساكن كما هو الشرط والمحرك هو طواعية وكراهية.

قوله: «أو هو»: أي الثاني والثالث عارضان، أمّا عروض (ياء) النسبة فواضح، وأمّا عروض

مَنْوِي بهما الانفصال. وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرياحي وظفاري، أو غير منفكين عنها كحَواريّ وهو الناصر، وحَوَاليّ وهو المحتال، بخلاف نحو: قماريّ وبخاتيّ، فإنّه بمنزلة مصابيح.

وقد ظهر من هذا أنَّ زنة: (مَفاعِل ومفاعِيل) ليست إلّا لجمع أو منقول من جمع . فلذلك اعتبرت فرعيتهما علىٰ زنة الآحاد، وأثرت في منع الصرف.

ولاختصاص الزِّنتين بالجمع لم يشبهوا شيئاً مما جاء عليهما بالآحاد، ولم يكسروه وإن كانوا قد كسروا غيره من أبنية الجموع كأقوال وأقاويل وأكلب وأكاليب وأصل وآصال.

فإن قلت: قد ذكرت أن المعتبر في الزنة المانعة كون الألف غير عوض،

ما قبلها فمعناه عروض الكسرة له، وإلّا فالحرف في نفسه أصليّ لا عارض.

قوله: «وضابطه»: أي ضابط العروض للنّسب أن لا يسبقا الألف في الوجود، فإن سبقا الألف في الوجود، بأن كان لهما وجود أصالي مثل: قمرى وبختى، فإنّ جمعهما قماري وبخاتي سواء كانا مسبوقين بها، كرباحي بالباء نسبة إلىٰ رباح اسم لبلد، وظفاري نسبة إلىٰ ظفار مدينة باليمن، أو غير منفكين عنها كحواريّ وهو الناصر، وحواليّ وهو المحتال، فحيث يسبقان الألف في الوجود مثل: قماري وبخاتي يكون ما هما فيه ممنوعاً من الصرف كمَصابِيح، وحيث يكونان عارضين ـ بالمعنىٰ الذي عرفت ـ كرباحي وظفاري وحواريّ وحوالي يكون ما هما فيه مصروفاً.

قوله: «أو منقول من جمع»: وهو ما سمّي به كما لو سمّيت إنساناً بمصابيح.

قوله: «ولاختصاص الزّنتين»: أي (مفاعل) و (مفاعيل).

قوله: «ولم يكسروه»: أي ولم يجمعوه مرّة أخرىٰ جمع تكسير، كما جمعوا أقوال مع أنّه جمع علىٰ (أقاويل)، وجمعوا (أكلب) مع أنّه جمع علىٰ (أكاليب)، وأصل وهو جمع أصيل، ويراد به حمرة المغرب علىٰ آصال.

فَلِمَ امتنع من الصرف ثمان؟ كما في قول الشاعر:

يَحْدُو ثَمانيَ مُولَعاً بلقَاحِها   حَتَّىٰ هَمَمْنَ بِربْقَةِ الإرْتاجِ

قلت: لأنّه شبه بـ(دراهم) لكونه جمعاً في المعنىٰ، وليس هو علىٰ النسب حقيقة، فكأن الألف فيه غير عوض، علىٰ أنه نادر، والمعروف فيه الصرف، نحو: رأيتُ ثمانياً، علىٰ حد: يمانياً.

فإن قلت: إن كان المانع من صرف مثال (مَفاعِلَ ومفاعيلَ) عدم النظير في الآحاد، فَلِمَ صرفوا من الجموع ما جاء علىٰ (أفْعُل وأفْعال وأفْعِلَة)، كـ(أفلس وأفراس وأسْلِحَة)؟

قلت: لأنّ لها نظائرَ في الآحاد، أي أمثلة، توازنها في الهيئة وعدّة الحروف: فـ(أفْعُل) نظيره في فتح أوله، وضم ثالثه (تَفْعُلُ)، نحو: تنضُب وتَتْفُلُ، و (مَفْعَل)، نحو: مَكْرَم ومَهْلَك، و (أفْعال) نظيره في فتح أوله وزيادة ألف رابعة (تفْعَال)، نحو: تَجوال وتَطْواف، و (فاعَال)، نحو: سَاباط وخاتَام، و (فَعْلال)،

قوله: «يحدو ثماني»: بفتح دون تنوين مع أنّ ألف ثمان مثل ألف يمان عوض عن إحدىٰ يائي النسب، فإنّه في الأصل ثُمنىٰ بضمّ الثاء مأخوذ من الثمن مقابل التسع والعشر، ثمّ فتحوا الثاء في مقام النّسبة وحذفوا إحدىٰ يائيها وأعاضوا عنها ألفاً، فصارت (ثمان) مثل (يمان).

قوله: «علىٰ أنّه نادر»: أي منعه من الصرف قليل.

قوله: «نحو تنضب»: هو اسم شجر وتتفل بتاءين وفاء: ولد الثعلب.

قوله: «ومفعل»: بفتح أوّله وضمّ ثالثه نحو: مكرم ومهلك اسما مصدر من الإكرام والهلكة.

قوله: «تَجْوال وتطواف»: بفتح التاءين مصدران لجال وطاف.

قوله: «وخاتام»: لغة في خاتم.

نحو صَلْصَال وخَزْعال، و (أفْعلة) نظيره في فتح أوله وكسر ثالثه، وزيادة هاء التأنيث في آخره (تفْعِلَة)، نحو: تذكرة وتبصرة، و (مفْعِلَة)، نحو مَحْمِدة ومعْذِرة.

فلمَّا كان لهذه الأمثلة نظائرُ في الآحاد بالمعنىٰ المذكور فارقت باب (مفاعل ومفاعيل)، فلم يلزمها حكمها فصرفت وكسرت ، نحو: أكلب وأكاليب، وإنعام وأناعيم، وآنية وأوانٍ.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن موازن (مفَاعِل) من المعتل الآخر علىٰ ضربين:

أحدهما: تبدل فيه الكسرة فتحة وما بعدها ألفاً، ويجري مجرىٰ الصحيح فلا يُنوّن بحال، وذلك نحو: مدَارَىٰ وعذارَىٰ وصحارَىٰ.

والآخر: تقر فيه الكسرة، ويلزم آخره لفظ الياء ، فإن خلا من الألف واللام والإضافة جرىٰ في الرفع والجر مجرىٰ (سارٍ) في التنوين وحذف الياء، نحو: هؤلاء جَوارٍ، ومررت بجوارٍ، وفي النصب مجرىٰ (دراهم) في فتح آخره من غير تنوين، نحو: رأيت جواريَ.

قوله:«نحو صلصال» : وهو الطين اليابس ما لم يجعل خزفاً، وخزعال: وهو العرج، يقال: ناقة خزعال أي عرجاء.

قوله:«بالمعنىٰ المذكور» : يعني من حيث الهيئة وعدّة الحروف.

قوله:«وكسّرت» : أي جمعت جمع تكسير.

قوله:«تبدل فيه الكسرة» : لما بعد الألف فتحة وما بعد الفتحة ألفاً، ويجري مجرىٰ الصحيح الممنوع من الصرف.

قوله:«ويلزم آخره لفظ الياء» : بعد الكسرة فيقال: مدارِي وصحارِي بكسر الرائين المتعقبتين بيائين.

وسبب ذلك: أن في آخر نحو: (جوار) مزيد ثقل، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا أُعِلَّ في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالاً للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة علىٰ الياء المكسور ما قبلها، وخلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض، فخفف بحذف الياء، وعُوِّض عنها بالتنوين، لئلّا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع، ولم يُخفّف في النصب لعدم تطرق التغيير، ولا مع الألف واللام والإضافة، لعدم التمكن من التعويض.

وذهب الأخفش: إلىٰ أن الياء لمّا حذفت تخفيفاً بقي الاسم في اللفظ كـ(جَناحٍ) وزالت صيغة منتهىٰ الجموع، فدخله تنوين الصرف.

ويرد عليه: أن المحذوف في قوّة الموجود، وإلّا كان آخر ما بقي حرف

قوله: «في آخر نحو: جوار»: يعني من المعتلّ.

قوله: «فإذا أُعِلَّ»: يعني نُطقَ به بحرف العلّة في الرفع والجرّ بتقدير إعرابه، كما في كلّ منقوص في حالتي رفعه وجرّه استثقالاً للضمة علىٰ الياء المكسور ما قبلها والفتحة النائبة عن الكسرة.

قوله: «تطرّق إليه التغيير»: وتغييره من باب أنّ من حقّه أن يرفع بضمّة ويجرّ بكسرة ظاهرتين.

قوله: «بالحذف»: أي للياء حرف العلة مع التعويض بالتنوين؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع؛ لأنّ الياء إذا حذفت ولم يعوّض عنها نقصت صيغة (مَفاعِل) عن هذا الوزن.

قوله: «لعدم تطرّق التغيير»: لأنّه ينصب بفتحة ظاهرة، ولذلك لا تحذف معه الياء.

قوله: «لعدم التمكن من التعويض»: لأنّ التنوين لا يجتمع مع (أل) ولا مع الإضافة.

قوله: «في اللفظ كجناح»: أي ما بعد الألف حرف واحد لا اثنان.

إعراب، واللازم ـ كما لا يخفىٰ ـ منتفٍ.

وذهب الزَّجّاج: إلىٰ أن التنوين عوض من ذهاب الحركة علىٰ الياء، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين، وهو ضعيف؛ لأنّه لو صحَّ التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف، في نحو: (عيسىٰ ومُوسىٰ) أولىٰ؛ لأنها لا تظهر فيه بحال، واللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك.

وذهب المُبَرّد: إلىٰ أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع إليه في الشعر، فحكموا له في (جَوارٍ) ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا الياء لأجله في الرفع والجر، لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عَمّا حذف بالتنوين الظاهر، وهو بعيد؛ لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله.

قوله:

ولِسَراويلَ بهذا الجمْعِ ....

(البيت)

قوله: «واللازم كما لا يخفىٰ منتف»: فإن آخر ما بقي هو الراء من جواري ليس بحرف إعراب.

قوله: «لالتقاء الساكنين»: مع التنوين فإنّ نونَ التنوين ساكنة.

قوله: «لأنّها»: أي الحركة لا تظهر في الألف دائماً، بخلاف الياء فإنّ الفتحة تظهر عليها في حالة النصب.

قوله: «لتوهم التقاء الساكنين»: فالتنوين المقدّر هو الذي حكم عليه مع (الياء) بالتقاء الساكنين ولأجله حذفت (الياء). أمّا التنوين الموجود بالفعل فهو عوض عن (الياء) المحذوفة لالتقاء الساكنين.

يعني: أن (سراويل) اسم مفرد أعجمي جاء علىٰ مثال (مفاعيل) فشبّهوه به، ومنعوه من الصرف وجهاً واحداً، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه.

وإلىٰ التنبيه علىٰ هذا الخلاف أشار بقوله:

.... شَبَهٌ اقْتَضىٰ عُمُومَ المنْعِ

أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال، خلافاً لمن زعم غير ذلك.

ومن النحويين من زعم أن (سراويل) جمع (سِرْوَالَة) سُمّي به المفرد، وأنشد:

عَلَيْهِ مِنَ اللؤمِ سِرْوالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لمُسْتَعْطِفِ

وقيل: هو مصنوع علىٰ العرب لا حجة فيه.

قوله:

وإنْ بهِ سُمِّيَ ....

(البيت).

يعني: أن ما سمي به من مثال (مفاعِل أو مفاعيل) فحقه منع الصرف، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كـ (مساجد): اسم رجل، أو مقدر كـ (شراحيل)، والعلة في منع صرفه ؛ ما فيه من الصيغة، مع أصالة الجمعية ، أو قيام العلمية

قوله:«وجهاً واحداً» : أي قولاً واحداً.

قوله:«جمع سروالة» : أي هو إذا من صلب الباب لا أنّه ملحق به.

قوله:«مع أصالة الجمعية» : أي أنّه في الأصل جمع.

مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف علىٰ مقتضىٰ التعليل الثاني، دون الأول.

وَٱلْـعَلَمَ ٱمْـنَعْ صَـرْفَهُ مُـرَكَّـبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَـعْدِي كَـرِبَا

لما فرغ من ذكر ما لا ينصرف في النكرة أخذ في بيان ذكر ما لا ينصرف في المعرفة.

فمن ذلك: العلم المركب تركيب المزج، نحو: (بَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوْتَ وَمعْدِي كرب)، فإنه لا ينصرف: لاجتماع فرعية المعنىٰ بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب.

والمراد بتركيب المزج: أن يجعل الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافة ولا بإسناد، بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إلّا إذا كان معتلاً، فإنه يسكن، نحو: مَعْدِي كَرِب؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فناسب أن يخص بمزيد التخفيف، فسكنوا ما كان منه معتلاً، وإن كان نظيره من المؤنث يفتح، نحو: رامية وغازية.

وقد يضاف صدر المركب إلىٰ عجزه، فيعربان: يعرب صدره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة.

فإن كان فيه مع العلمية سبب من أسباب منع الصرف، كالعجمة في هرمز

قوله: «التعليل الثاني»: وهو قيام العلمية مقام الجمعية دون الأوّل، وهو أصالة الجمعية بدون مراعاة العلمية.

قوله: «لا بإضافة ولا بإسناد»: وقد تقدّم حكمهما مكرراً.

قوله: «لأنّ ثقل التركيب»: تعليل لسكون آخر صدر المركب إذا كان معتلاً.

من: (رامَ هُرْمز)، امتنع من الصرف، وإلّا كان مصروفاً كقولك: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، وهذا مَعْدِي كَرِب، ورأيت مَعْدِي كَرِب، ومررت بمَعْدِي كَرِب.

ومن العرب من يقول: هذا مَعْدِي كَرِب، يمنعه من الصرف؛ لأنه عنده مؤنث.

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا   كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

كل علم في آخره ألف ونون مزيدتان، علىٰ أي وزن كان، فإنّه لا ينصرف للتعريف والزيادتين المضارعتين لألف التأنيث، وذلك نحو: مروان وعثمان وغطفان، وأصبهان.

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا   وَشَرْطُ مَنْعِ ٱلْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى
فَوْقَ ٱلثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ   أَوْ زَيْدٍ ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ

قوله: «كقولك هذه حضرموت»: بناءً علىٰ الإضافة فيعرب الصدر بما يقتضيه العامل والعجز يجرّ علىٰ الإضافة، إلّا إذا كان عَلَماً أعجمياً كهرمز من رام هرمز فإنه علم أعجمي.

قوله: «لأنّه عنده مؤنث»: باعتبار أنّ (كرب) اسم للكربة فهو علم مؤنث عنده.

قوله: «بهاء مطلقاً»: أي مع تاء التأنيث لا تشترط كثرة الحروف ولا قلّتها.

قوله: «منع العار»: أي من تاء التأنيث.

قوله: «أو كجور»: أي كان أعجمياً، أو محرّك الوسط، أو كان في الأصل اسم ذكر ثمّ نقل لأُنثىٰ. وأمّا الذي لا يكون أصله مذكراً ولا هو أعجمي، فيجوز فيه الوجهان: الصرف وعدمه.

وَجْهَانِ فِي ٱلْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَٱلْمَنْعُ أَحَقْ

ممّا يمنع من الصرف: اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديراً.

أما لفظاً فنحو: طلحة وحمزة. وإنما لم يصرفوه، لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في نحو: (حُبْلَىٰ وصَحراء) فأثرت في منع الصرف، بخلاف التاء في الصفة.

وأما تقديراً: ففي المؤنث المُسمّىٰ في الحال كـ(سُعاد وزينب) أو في الأصل كـ(عَناق): اسم رجل، أقاموا في ذلك كلّه تقدير العلامة مقام ظهورها.

ثُمَّ العلم المؤنث المعين علىٰ ضربين:

أحدهما: يتحتّم فيه منع الصرف وهو ما كان زائداً علىٰ ثلاثة أحرف كـ(سُعاد) نزّل الحرف الرابع منه منزلة هاء التأنيث، أو ثلاثياً متحرك الوسط كـ(سَقَر)؛ لأنّه أقيم فيه حركة الوسط مقام الحرف الرابع، أو ثلاثياً ساكن الوسط وهو أعجمي كـ(ماه وجُور) في اسمي بلدتين، أو مذكر الأصل كـ(زيد): اسم امرأة، لأنه حصل له بنقله من التذكير إلىٰ التأنيث ثقل، عادل خفة اللفظ. وعند

قوله: «بخلاف التاء في الصفة»: مثل ضاربة وقائمة، فإنّها تفارق الصفة إذا كانت لمذكر فيقال: ضارب وقائم. وأمّا العلم المؤنث فلا يفارقه التأنيث.

قوله: «ففي المؤنث المسمّىٰ»: أي المؤنث مسمّاه ونظيره في التعبير القائم الأب، أي القائم أبوه.

قوله: «في الحال»: أي فعلاً هو مؤنث لا أنّه في الأصل كان مؤنثاً، كعناق اسم امرأة يسمّىٰ به الرجل.

قوله: «خفّة اللفظ»: أي بقلة حروفه.

عيسىٰ بن عمر والجرمي والمبرد: أن المذكر الأصل ذو وجهين.

الضرب الثاني: يجوز فيه الصرف وتركه، وهو الثلاثي المسكن الوسط، غير أعجمي ولا مذكر الأصل كـ(هِنْد ودَعْد).

فمن صرفه نظر إلىٰ خفة اللفظ، وأنّها قد قاومت أحد السببين، ومن لم يصرفه وهو المختار نظر إلىٰ وجود السببين بالجملة، وهما: العلمية والتأنيث. وحكىٰ السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه.

وَٱلْعَجَمِيُّ ٱلْوَضْعِ وَٱلتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَىٰ ٱلثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

مما لا ينصرف: ما فيه فرعية المعنىٰ بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية، لكن بشرطين:

أحدهما: أن يكون عجمي العلمية ، نحو: (إبراهيم وإسماعيل)، فلو كان عربي العلمية كـ(لجامٍ): اسم رجل، انصرف لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له، فألحق بالأمثلة العربية.

الثاني: أن يكون زائداً علىٰ ثلاثة أحرف، فلو كان ثلاثيّاً ضعف فيه فرعية اللفظ بمجيئه علىٰ أصل ما تبنىٰ عليهِ الآحاد العربية، وصرف نحو: (نوح ولوط)، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط والمتحرك.

ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين، والمتحرك الوسط

قوله: «الثاني»: أي الضرب الثاني في قبال قوله سابقاً: علىٰ ضربين: أحدهما.

قوله: «وجود السببين»: وهما التأنيث والعلمية.

قوله: «أن يكون عجمي العلمية»: يعني صدرت علميّته من العجم، كما أن عربيّ العلمية ما صدرت علميّته من العرب.

متحتم المنع، وهو رأي لا معوَّل عليه؛ لأنّ استعمال العرب بخلافه، ولأن العجمة أضعف من التأنيث لأنّها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالباً، فلا يلزمها حكمه.

كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَـخُصُّ ٱلْـفِعْلَا   أَوْ غَـــالِبٍ كَأَحْـــمَدٍ وَيَـعْلَىٰ

مما يمنع الصرف: اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه،

قوله: «لأنها متوهمة»: أي أمر معنوي لا ظهور له في اللفظ.

قوله: «فلا يلزمها»: أي العجمة حكم التأنيث.

قوله: «اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به»: أي بالفعل، والغالب فيه بشرط كونه لازماً لا متجولاً متنقلاً غير مغيّر إلىٰ مثال هو للاسم. وما جمع الشروط هو نحو: أحمد ويعلىٰ ويزيد ويشكر.

والمراد بالوزن الخاصّ بالفعل ما لا يوجد دون ندور في غير فعل، أو علم، أو أعجمي.

فالنادر نحو: دئل علىٰ وزن (ضرب) مبنياً للمجهول، وينجلب اسم لخرزة، وتبشر علىٰ وزن (تعلّم) مشدّد الطائر.

والعلم نحو: خضّم علىٰ وزن (علّم) مشدداً اسم لرجل، وشمّر مضاعفاً اسم لفرس.

والأعجمي نحو: بقمّ مشدّداً، واستبرق علىٰ وزن (استعمل) بصيغة الفعل الماضي. فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة في الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل ؛ لأنّ النادر والأعجمي لا حكم لهما ؛ لعدم قيمة النادر والأعجمي خارج عن وزن اللغة العربية ؛ ولأنّ العلم منقول من فعل وليس بمرتجل، فالاختصاص فيه باقٍ للفعل.

والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولىٰ؛ إمّا لكثرته فيه كإثمد علىٰ وزن (اضْرِب) فعل أمر، وإصبع علىٰ وزن (إعْمَل) فعل أمر أيضاً، وابلم وهو سعف لبعض الأشجار علىٰ وزن(اُقْتُل) فعل أمر، فإنّ أوزانها تقلّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي.

وإمّا لأنّ في أوّله زيادة تدلُّ علىٰ معنى في الفعل ولا تدلّ علىٰ معنىً في الاسم، وذلك ما فيه بعض أحرف المضارعة كـ(أفعل) علىٰ وزن (اقبل) فعل ماضٍ، واكلب علىٰ وزن (اخرج) فعل مضارع للمتكلم، فإنّ نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال. لكن الهمزة في (أفعَل) و (أفعُل) الأوّل بفتح العين والثاني بضمّها تدلّ علىٰ معنى في الفعل المضارع ؛ لأنّها تدلّ علىٰ التكلّم في قبال الغيبة والخطاب، ولا تدلّ علىٰ معنى خاص في الاسم، وما هي فيه دالّة علىٰ معنى وهو الفعل أصل لما لم تدل فيه علىٰ معنى وهو الاسم.

واشترط في وزن الفعل كونه لازماً غير متجوّل ؛ لأنَّ نحو امرىء لو سمّي به انصرف ؛ لأنّ عينه تتبع حركة لامه في الضمة نحو: جاء امرؤ، والفتحة نحو: رأيت امرء والكسرة مررت بامرىءٍ، فهو وإن لم يخرج بذلك ـ أي بكونه متجولاً متنقلاً ـ عن وزن الفعل في الحالة التي هو عليها، كـامرِىءٍ بكسر الراء الذي هو علىٰ وزن (اضرب) فعل أمر؛ مخالفٌ له في الاستعمال ؛ إذ كل فعل له وزنه الخاص لا يتحوّل عنه إلّا في بنائه للمعلوم والمجهول، فلم يعتبر في امرىءٍ الموازنة الموجودة فيه لـ(اضرب) فعل الأمر حال كسرة رائه، ولم يجز فيه إلّا الصرف.

واشترط أيضاً كون الوزن غير مغيّر إلىٰ مثال هو للاسم ؛ لأنّ نحو: (ردّ) المضاعف المضموم الأوّل، و (قيل) المعتل، لو سُمّي بهما انصرفا لأنّهما وإن كان أصلهما (ردَدَ) و (قَولَ)، قد خرجا بالإعلال في (قيل) والإدغام في (ردّ) إلىٰ مشابهة برد علىٰ وزن سقم وظلم وعلم وحلم المصدرين، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي الذي هو وزن الفعل.

والتغيير العارض علىٰ الوزن الأصلي عند سيبويه كالتغيير الثابت، فلو سمّيت بضرْب بسكون الراء مخفف ضرب علىٰ وزن (فَعَل) بفتحات، أو بيُعفر مضموم الياء إتباعاً لما ورد من النطق بهذا اللفظ علىٰ زِنَة المجهول ؛ انصرف عنده، ولم ينصرف عند

بشرط كونه لازماً، غير مغير إلىٰ مثال، هو للاسم، وذلك نحو: (أحْـمَد ويـعلَىٰ ويزيد ويَشْكُر).

والمراد بالوزن الخاص بالفعل ما لا يوجد دون ندور في غير فعل أو علم أو أعجمي.

فالنادر نحو: (دُئِل) لدويبة، و (ينجَلب) لخرزة، و (تبشر) لطائر، والعلم نحو: (خَضَّم): لرجل، و (شمَّر): لفرس، والأعجمي نحو: (بقَّم) و (إستبرق)، فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والأعـجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل، فالاختصاص فيه باقٍ.

والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولىٰ، إما لكثرته فيه كـ (إثـمد) و (إصْبَع) و (أُبْلُم) فإن أوزانها تقلُّ في الاسم، وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل علىٰ معنىٰ في الفعل، ولا تـدل عـلىٰ مـعنىٰ فـي الاسـم كـ(أفْكَل) و (أكْلُبٌ)، فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة في (أفْعَلُ وأفْعُلُ) تدل علىٰ معنىٰ في الفعل، ولا تدل علىٰ معنىٰ في الاسم، وما هي فيه دالة علىٰ معنىٰ أصل لما لم تدل فيه علىٰ معنىٰ.

واشترط في وزن الفعل كونه لازماً؛ لأنّ نحو (امرئٍ) لو سُمّي به انصرف؛ لأنّ عينه تتبع حركة لامه، فهو وإن لم يخرج بذلك عن وزن الفعل مخالفٌ له في الاستعمال، إذ الفعل لا إتباع فيه، فلم يعتبر في (امرئٍ) الموازنة، ولم يجز فيه إلّا الصرف.

المبرّد ؛ لأنّ التغيير العارض عنده بمنزلة المفقود.

ولو سمّيت رجلاً بـ(ألبب) ـ جمع لب وهو الشعور والعقل ـ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بالفك إلىٰ وزن ليس للفعل ؛ لأنّه يوازن (اخرج) مضارع خرج.

واشترط أيضاً كون الوزن غير مغير إلىٰ مثال هو للاسم، لأن نحو: (رُدَّ وقيل) لو سمي بهما انصرفا؛ لأنهما وإن كان أصلهما: ردد وقول، قد خرجا بالإعلال والإدغام إلىٰ مشابهة بردٍ وعلمٍ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي والتغيير العارض عند سيبويه كاللازم. فلو سميت بـ(ضُرْب) مخفف ضُرِبَ، أو بـ(يُعْقَر) مضموم الياء إتباعاً انصرف عنده، ولم ينصرف عند المبرّد؛ لأنّ التغيير العارض عنده بمنزلة المفقود. ولو سمّيت رجلاً بـ(أُلْبُب) لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بالفك إلىٰ وزن ليس للفعل.

وحكىٰ أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه؛ لأنه باين الفعل بالفك.

ومتىٰ سميت بفعل أوله همزة وصلٍ قطعتها في التسمية، بخلاف ما إذا سميت باسم أوله همزة وصل، نحو: (اغتراب واقتراب واعتلاء) فإنك تبقي وصلها بعد التسمية؛ لأن المنقول من فعل قد بعد عن أصله، فيلحق بنظائره من الأسماء، ويحكم فيه بقطع الهمزة، كما هو القياس في الأسماء، والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عمّا هو لهُ، ولا يعتبر مع العلمية وزن الفعل حتىٰ يكون خاصّاً به أو غالباً فيه كما سبق.

ولذلك لو سمّيت بـ(ضارب) أمراً من ضارب يضارب صرفته؛ لأنّه علىٰ وزن الاسم به أولىٰ؛ لأنّه فيه أكثر، وكذا لو سميت بنحو: ضُرْبَ ودُحْرِجَ، صرفته. وكان عيسىٰ بن عمر لا يصرف المنقول من فعل تمسكاً بنحو قول الشاعر:

قوله: «كما هو القياس في الأسماء»: من كون الهمزة فيها للقطع وإلّا ما استثني.

قوله: «ضارب»: بزنة فعل الأمر للواحد المذكر من المضاربة.

قوله: «بنحو: ضرب ودحرج»: لأنّ وزن (فَعَل) بفتحتين كجبل وأمل وعمل كثير، وكذلك وزن (فعلل) كسلسلة وقنطرة.

أنـــا ابْـنُ جَـلا وَطَـلَّاعُ الثَّـنايا   مَــتَىٰ أضَـعِ العِـمَامَةَ تَـعْرِفوني

ولا حجة فيه؛ لأنه محمول علىٰ إرادة: أنا ابن رجل جلا الأمور، وجرَّبها. فـ(جلا) جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف.

والذي يدل علىٰ صحة ذلك إجماع العرب علىٰ صرف (كـعسب) اسـم رجل، مع أنه منقول من (كعسب) إذا أسرع، والله أعلم.

وَمَا يَصِيرُ عَـلَماً مِـنْ ذِي أَلِـفْ   زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَـنْصَرِفْ

ألف الإلحاق علىٰ ضربين: مقصورة كـ(علقىٰ)، أو ممدودة كـ(علباء).

فما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا يمنع من الصـرف، سـواء كـان عـلماً لمذكر، أو غير علم، وما فيه ألف الإلحاق المقصورة، إذا سمي بـه امـتنع مـن الصرف للعلمية، وشبه ألفه بألف التأنيث في الزيادة، والموافقة لمثال ما هي فيه، فإن (عَلْقىٰ) علىٰ وزن (سكرىٰ) و (عِزْهىٰ) علىٰ وزن (ذِكرىٰ).

وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كـ(حاميم) اسم رجل، فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بـ(هابيل) فـي الوزن والامـتناع مـن الألف

قوله: «زيدت لإلحاق»: الإلحاق: هو جعل كلمة علىٰ مثال أخرىٰ، وتلك الأخرىٰ رباعية الأصول أو خماسيّتها، فعلقىٰ علىٰ وزن (جَعْفر) وعزهى بكسـر الأوّل عـلىٰ وزن درهم، وعفريت علىٰ وزن (قِنْديل). إذاً فالإلحاق تارةً يكون ألفاً وأخرىٰ لا يكون ألفاً، وإنّما خصّ المنع من الصرف بألف الإلحاق لما يذكره من العلة.

قوله: «أو غير علم»: بأن كان وصفاً محضاً.

قوله: «وعزهىٰ»: اسم للرجل الذي لا يلهو.

واللام، وكـ (حمدون) فيما يراه أبو علي من أنّه لا ينصرف للتعريف والعجمة، يعني شبه العجمة لمجيئه بالزيادة التي لا تكون للآحاد العربية، فلما أشبه الأعجمي عومل معاملته.

وَٱلْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفُعَلِ ٱلتَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلَا

وَٱلْعَدْلُ وَٱلتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ ٱلتَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء:

أحدها: علم المذكر المعدول عن وزن (فاعِل) إلىٰ (فُعَل).

الثاني: (جُمَع) المؤكد لجمع المؤنث وتوابعه.

الثالث: (سَحَر) المراد به معين، و (أمْسِ) في لغة بني تميم.

أما علم المذكر، فنحو: (عُمَر وزُفَر وزُحَل)، فهذا لا ينصرف لما فيه من العلمية والعدل عن: عامِر وزافِر وزاحِل، ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفاً كـ (أُدَد).

قوله: «والامتناع من الألف واللام»: أي لا تدخله (أل) كما لا تدخل علىٰ هابيل.

قوله: «لا تكون للآحاد العربية»: فإنّ الواو والنون علامة الجمع عند العرب، فلو كان لمفرد خرج عن سياق اللغة العربية.

قوله: «كفعل التوكيد»: أي صيغة (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين ممّا جاء به للتأكيد، كجمع وبصع وبتع وكتع وثعل، علم جنس للثعلب معدول عن ثاعل، والثعل: اختلاف منابت الأسنان، فبعضها يكون متقدماً والآخر متأخراً.

قوله: «كأدد»: فإنّ أُدد علىٰ وزن (فُعل)، ولأنّه ليس بمعدول عن شيء لم يمتنع من الصرف.

وطريق العلم بعدل، نحو: (عُمَر) سماعه غير مصروف خالياً من سائر الموانع، فيحكم عليه بالعدل، لئلّا يلزم ترتيب الحكم علىٰ غير سبب.

وأمَّا (جُمَع) فكقولك: مررتُ بالهنداتِ كلِّهن جُمَع، فلا ينصرف للتعريف، والعدل.

أما التعريف: فلأنه مضاف في المعنىٰ إلىٰ ضمير المؤكد، وقد استغني بنيّة الإضافة عن ظهورها، وصار (جُمَع) كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، وأثر تعريفه في منع الصرف، كما تؤثر العلمية.

وأما العدل: فلأنه مغيّر عن صيغته الأصلية، وهي (جَمْعَاوَات) لأن (جَمْعاء) مؤنث أجمع، فكما جمع المذكر بالواو والنون، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاؤُوا به علىٰ (فُعَل) عُلِمَ أنه معدول عَمّا هو القياس فيه، وهو (جَمْعاوَات).

وقيل: هو معدول عن (جُمْع) علىٰ وزن (فُعْل)، وقيل: هو معدول عن (جَماعي).

والصحيح ما قدّمنا ذكره؛ لأنَّ (فعلاء) لا يجمع علىٰ (فُعْل) إلّا إذا كان مؤنثاً لـ(أفعل) صفة كحمراء وصفْراء، ولا علىٰ (فعالي) إلّا إذا كان اسماً محضاً،

قوله:«لئلا يلزم ترتيب الحكم»: وهو المنع عن الصرف علىٰ غير سبب.

قوله:«بغير قرينة لفظية»: تدلّ علىٰ تعريفه.

قوله:«بالواو والنون»: فيقال: ﴿سجدوا كلّهم أجمعون﴾.

قوله:«معدول عن جمع»: أي بضمّ الجيم وسكون الميم.

قوله:«معدول عن جَماعي»: علىٰ وزن (سعالي).

قوله:«كحمراء وصفراء»: جمعهما حمر وصفر.

لا مذكر له كـ(صحراءوجمْعاء) ليس كذلك.

ومثل (جُمَع) في منع الصرف للتعريف والعدل ما يتبعه من (كُتَع وبُصَع وبُتَع).

وأما (سَحَر) فإذا أريد به سحر يومٍ بعينه عرف بالإضافة والألف واللام، كقولك: طابَ سحرُ اللَّيْلَة، وقمتُ عندَ السحر، ولا يعرَّىٰ وهو معرفة عن أحدهما، إلّا إذا كان ظرفاً، فيجوز حينئذٍ تجريده ممنوع الصرف، كقولك خرجت يوم الجمعة سَحَر، وكان الأصل فيه أن يذكر معرفاً بالألف واللام، فَعَدَلَ عن اللفظ بالألف واللام وقصد به التعريف، فمنع من الصرف.

وزعم صدر الأفاضل: أنّ (سحر) المذكور مبني علىٰ الفتح لتضمّنه معنىٰ حرف التعريف. وهو باطل لوجوه:

أحدها: أنه لو كان مبنيّاً لكان غير الفتح به أولىٰ؛ لأنه في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتح فيه، لئلّا يوهم الإعراب، كما اجتنب في (قبل وبعد) والمنادىٰ المفرد المعرفة.

قوله: «كصحراء»: جمعها صحاري.

قوله: «تجريده ممنوع الصرف»: أي حال كونه ممنوعاً صرفه.

قوله: «لأنّه في موضع نصب»: أي علىٰ الظرفية.

قوله: «والمنادىٰ المفرد المعرفة»: حيث بنيت علىٰ الضمّ، أمّا (قبل) و (بعد) فباعتبارهما ظروفاً من حقّها أن تنصب علىٰ الظرفية، لكن عدل ذلك في مقام بنائهما علىٰ الضمّ حتىٰ لا يحصل الالتباس. والمنادىٰ من حقه النصب ؛ لأنّه في الحقيقة مفعول به فلمّا أُريد بناؤه بُني علىٰ الضمّ.

الثاني: أن (سَحَر) لو كان مبنيّاً لكان جائز الإعراب جوازَ إعراب (حين) في قوله:

عَلَىٰ حينَ عاتَبْتُ المشِيبَ علىٰ الصِّبا وقُـلْتُ أَلَـما أَصْـحُ والشَّـيْبُ وازعُ

لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضاً.

الثالث: أن دعوىٰ منع الصرف أسهل من دعوىٰ البناء؛ لأنّـه أبـعد عـن الأصل، ودعوىٰ الأسهل أرجح من دعوىٰ غير الأسهل.

وإذا ثبت أن (سَحَر) غير مبني ثبت أنه غير متضمّن معنىٰ حرف التعريف، وإنما هو معدول عَمّا فيه حرف التعريف ممنوع بذلك من الصرف.

والفرق بين التضمين والعدل: أن التضمين استعمال الكـلمة فـي مـعناها الأصلي مزيداً عليه معنىٰ آخر، والعدل: تغيير صـيغة اللـفظ مـع بـقاء مـعناه. فـ(سحر) المذكور عندنا مغير عن لفظ (السحر) من غير تغيير لمعناه. وعند صدر

قوله: «الثاني»: أي الوجه الثاني أنّ (سحر) لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب، لا لازم البناء، جواز إعراب حين في قوله:

علىٰ حين عاتبت المشيب علىٰ الصبا ....

في قراءة من قرأه بالفتح علىٰ البناء إمّا عدولاً عن الحين بـ(أل)، أو لتضمينه حرف التعريف، كما قال صدر الأفاضل: لتساوي سحر وحين في ضعف السبب المقتضي للبناء لكون السبب عارضاً، وقد تقدم في باب الإضافة جهة بناء حين عند من بناها.

وهذا الوجه لا يرد علىٰ صدر الأفاضل منه شيء؛ فإنّ صدر الأفاضل لم يدع لزوم بناء سحر حتىٰ يجاب بهذا الجواب، بل إنّما ذكر العلة للبناء حيث تبنىٰ.

قوله: «الثالث»: أي الوجه الثالث أنّ دعوىٰ منع الصرف أسهل من دعوىٰ البناء؛ لأنّ البناء أبعد عن الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، ومنع الصرف إعـراب فـي نـفسه وإن تقاضىٰ الجرّ بالفتحة.

الأفاضل وارد علىٰ صيغته الأصلية ومعناها مزيداً عليه تضمن معنىٰ حرف التعريف، وهو باطل بما قدّمنا ذكره.

ولو نُكّر (سحر) انصرف كقوله تعالىٰ: ﴿نَجَّيْناهُم بِسَحرٍ * نِعْمَةً مِنْ عندِنا﴾.

وأما (أمْس) فإذا أريد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ؛ فبنو تميم يعربونه ويمنعونه من الصرف للتعريف والعدل عما في الألف واللام، وذلك في حال الرفع خاصة، فيقولون: ذهَبَ أمسُ بما فيهِ. وفي النصب والجر يبنونه علىٰ الكسر. وبعضهم يُعربهُ مطلقاً، ويمنعه من الصرف، وعلىٰ ذلك قول الراجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا　　　عَجائزاً مثلَ السَّعالِي خَمسا

وغير بني تميم يبنونه علىٰ الكسر في الإعراب كله؛ لأنّه عندهم متضمن معنىٰ الألف واللام.

ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف أو اقترن بحرف التعريف أو نكر أو صغر أو كسر.

وكل معدول سُمّي به فعدله باقٍ إلّا (سحر وأمس) عند بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية، وليس في اللفظ تغيير يُشعر بالنقل عن معدول، فينصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن في لفظه ما يشعر بعد التسمية به أنه منقول من معدول، فيمنع من الصرف للتعريف والعدل.

قوله:«ذهب أمس» : بالضم من دون تنوين.

قوله:«يعربه مطلقاً» : أي رفعاً ونصباً وجرّاً، ولكن يمنعه من الصرف ويجرّه بفتحة.

قوله:«أو كسّر» : أي جمع جمع تكسير.

ولا فرق في ذلك عند سيبويه بين العدد وغيره. وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلىٰ صرف العدد المعدول إذا سمّي به.

وَٱبْنِ عَلَى ٱلْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا   مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا   مِنْ كُلِّ مَا ٱلتَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

ما كان علىٰ (فَعالِ) علماً لمؤنث ؛ فللعرب فيه مذهبان:

فأهل الحجاز يبنونه علىٰ الكسر لشبهه بـ(نَزَالِ) في التعريف والتأنيث والعدل والزنة . وبنو تميم يعربون منه ما ليس آخره راء كـ(حذَامِ وقَطامِ ورَقاشِ) ولا يصرفونه للعدل والتعريف، فيقولون: «هذِهِ حذام ورأيْتُ حذام ومررت بحذام». وإلىٰ هذا أشار بقوله:

.... وَهْوَ نَظِيرُ جُشَما
عِنْد تَمِيم.................... ....

وأما ما آخره راء، نحو (ظَفَارِ ووبارِ وسَفارِ: اسم ماء، وحضارِ: اسم كوكب)، فيوافق فيه التميميّون أهل الحجاز غالباً، فيقولون: «هذه ظفارِ ورأيْتُ ظفارِ ومررت بظفارِ».

قوله:«**بين العدد**» : مثل مثنىٰ وثلاث.

قوله:«**فعال**» : بفتح الفاء والعين وكسر اللام، أي ما وازن (فعال).

قوله:«**في التعريف والتأنيث والعدل والزنة**»: تعريف نزال باعتبار تعيين المخاطب به، وتأنيثه باعتبار ما يعنىٰ به وهو (النزلة)، والعدل كونه معدولاً عن انزل والزنة علىٰ (فعال).

قوله:«**وهو نظير جشما**» : أي معدول به.

وقد يجريه بعضهم مجرىٰ (حذامِ) كما في قوله:

أَلَمْ تَـــرَوْا إرَماً وعـــاداً   أَوْدَىٰ بـــها اللَّـيْلُ والنَّـهارُ

ومَـــرَّ دَهْـــرٌ عـلىٰ وَبَـارٍ   فـــهلَكَتْ جَـــهرَةً وبَـــارُ

وقوله:

.... واصْرِفَنْ ما نُكّرا   مِنْ كُـلِّ مـا التّـعْريفُ فـيهِ أثَّـرا

يعني: أن كان ما منع صرفه موقوفاً علىٰ التعريف، إذا نُكّر انصرف لذهاب جزء السبب، وذلك فيما المانع من صرفه التعريف مع التأنـيث بـالهاء لفـظاً أو تقديراً، أو مع العجمة أو العدل في (فُعَل)، أو وزن الفعل في غير باب (أحْمَر)، أو مع التركيب، أو زيادة الألف والنون أو ألف الإلحاق، تقول: (رُبَّ طلحةٍ وسعادٍ وإبراهيم وعمرٍ ويزيد وعمرانٍ وأرْطَىٰ لقيتهم)، فتصرف لذهاب الموجب لمنع الصرف.

وما سوىٰ ما ذكر مما لا ينصرف وهو معرفة، نحو ما فيه العلمية مع وزن الفعل في باب أحمر، أو مع صيغة منتهىٰ الجموع، أو مع العدل في (أُخَر) وأسماء العدد، فإنه إذا نُكّر بقي علىٰ منع الصرف ؛ لأنه كان قبل التعريف مـمنوعاً مـن الصرف، فإذا طرأ عليه التنكير أشبه الحال التي كان عليها قبل التـعريف. فـلو سمّيت رجلاً بـ(أحْمَر) لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل، فلو نكرته لم تصرفه أيضاً

قوله: «ومَرّ دهرٌ علىٰ وبار»: أي بالكسر بدون تنوين فهو مبني هنا، وفي آخر البيت معرب ممنوع من الصرف، ولذلك لم ينوّن.

قوله: «بالهاء لفظاً»: كطلحة أو تقديراً كزينب.

قوله: «في غير باب أحمر»: أي ما يعطىٰ الوصفية.

لأصالة الوصفية، ووزن الفعل، وكذا لو سميت بـ (أفْضَل منك)، فلو سميت بـ (أفضَل) بغير (من) ثم نكرته صرفته ؛ لأنه لا يشبه الحال التي كان عليها، إذا كان صفة.

وذهب الأخفش في حواشيه علىٰ الكتاب إلىٰ صرفه نحو (أحْمَر) بعد التنكير. ورجع عنه في كتابه الأوسط.

وذهب أيضاً إلىٰ صرف نحو (شَراحيل) بعد التنكير، واحتجّ عليه بمنع صرف نحو (سراويل) مع أنه مفرد نكرة.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

المنقوص: مِمّا نظيره من الصحيح غير مصروف إن لم يكن علماً، فلا خلاف أنه يجري مجرىٰ (قاضٍ) في الرفع والجر، ومجرىٰ (دَرَاهِم) في النصب، تقول: هذا أُعَيْمٍ ومررت بأُعَيْمٍ ورأيتُ أُعَيْمِيَ، كما تقولُ: هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جواريَ، وإن كان علماً فهو كذلك، تقول في (قاضٍ) اسم امرأة:

قوله: «وكذا لو سميت بأفضل منك»: أي سميت إنساناً بهذه الفقرة (أفضل منك) أي أفضل مع من.

قوله: «إذا كان صفة»: فإنّ (أفعل) التفضيل لا يفارق من.

قوله: «واحتجّ عليه»: أي ردّ عليه.

قوله: «مع أنه مفرد»: ولكن بصورة الجمع.

قوله: «وما يكون منه»: أي من الممنوع من الصرف.

قوله: «مجرىٰ قاض»: أي بحذف حرف العلة مع التعويض عنه بالتنوين، وفي مقام النصب يثبت حرف العلة وتظهر الفتحة.

قوله: «تقول: هذا أعيم»: تصغير أعمىٰ.

هذه قاضٍ ومررت بقاضٍ ورأيت قاضيَ.

وذهب يُونس وعيسىٰ بن عمر والكسائي إلىٰ أن نحو: (قاضٍ) اسم امرأة، يجري مجرىٰ الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون: هذه قاضيَ ورأيت قاضيَ ومررت بقاضيَ. واحتجّوا بنحو قول الشاعر:

قَدْ عجَبت منِّي ومن يُعَيْليا ... لَمَّا رأتْني خلَقاً مُقْلَوْلِيا

وهو عند الخليل وسيبويه محمول علىٰ الضرورة.

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو ٱلْمَنْعِ وَٱلْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

صرف الاسم المستحق لمنع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف. ومنع صرف المستحق للصرف مختلف في جوازه في الضرورة، فأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وأبو علي، ومنعه غيرهم. والحاكم في ذلك استعمال العرب.

قال الكميت:

يَرىٰ الرّاؤونَ بالشفرَاتِ مِنْها ... وقود أبي حُباحِب والظُّبينا

وقال الأخطل:

قوله: «هذه قاضي»: بإثبات الياء بدون تنوين، وقاضي: اسم امرأة بالفرض.

قوله: «يعيليا»: تصغير يعلىٰ، ومحلّ الشاهد أنه مع الجرّ تثبت الياء والألف في يعيليا للإطلاق.

قوله: «أبي حباحب»: محل الشاهد في حباحب فإنّ حكمه الجرّ بالإضافة، ومنعه الشاعر من الصرف وجرّه بالفتحة، والمعروف في حباحب أنّه بضمّ الحاء فلا يوازن (مَفاعِل) مفتوحة الأوّل.

طَلَبَ الأَزارقَ بالكتائِبِ إذْ هَوَتْ   بَشَبيبَ غائِلَةَ النّفوسِ غَدُورُ

وقال ذو الإصبع:

وَمِمَّنْ ولدُوا عامِـ   ـرُ ذُو الطّولِ وَذُو العَرْضِ

وقال الآخر:

فَما كانَ حِصْنٌ ولا حَابسٌ   يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

وقال الآخر:

وقائِلَةٍ ما بالُ دَوْسَرَ بَعْدَنا   صَحَا قَلْبُهُ عَن آلِ لَيْلَىٰ وَعَنْ هِنْدِ

وأنشد ثعلب:

أُؤَمِّلُ أنْ أعِيشَ وأنَّ يَوْمِي   بأوَّلَ أَوْ بأَهْوَنَ أو جُبارِ
أَو التالي دُبارَ فإنْ أفُتْهُ   فمؤْنسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَو شِيارِ

ويجوز أن يصرف ما لا يستحق الصرف للتناسب، كقراءة نافع والكسائي

قوله: «بشبيب»: جرّه بالفتحة مع أنه لا داعي لمنع صرفه.

قوله: «وممّن ولدوا عامرُ ذو الطول»: كان من الحق تنوين عامر وترك التنوين علامة منع الصرف.

قوله: «يفوقان مرداس»: مرداس اسم متمكن من الإعراب، ومنع من الصرف للضرورة.

قوله: «ما بال دوسر»: منعه من الصرف فلم ينوّنه مع أنه لا داعي لمنعه.

قوله: «أؤمّل أن أعيش الخ»: هذان البيتان يشيران لأسماء أيّام الأسبوع عند القدامىٰ، فكلمة أوّل (للأحد)، وأهون (للاثنين)، وجبار (للثلاثاء)، ودبار (للأربعاء)، ومؤنس (للخميس)، وعروبة (للجمعة)، وشيار (للسبت)، والشاهد في دبار حيث لم ينوّن لأجل منع الصرف مع أنه لا داعي له.

قوله تعالىٰ: ﴿ سلاسلاً ﴾ و ﴿ قواريراً ﴾ ، وكقراءة الأعمش قوله تعالىٰ: ﴿ ولا يغوثاً ويعوقاً ﴾ فصرفهما ليناسبا قوله تعالىٰ: ﴿ وَدّاً وسُواعاً ونسراً ﴾ .

قوله: «﴿ سلاسلا ﴾ و ﴿ قواريرا ﴾ »: هما من صيغ منتهىٰ الجموع، ومع ذلك نوّنهما ليتناسبا مع رؤوس بقية الآي في السورة، وهكذا يغوث ويعوق من الممنوعات للعلمية وزنة الفعل ومع ذلك نوّنهما.

إعْرابُ الفِعْل

ارْفَــعْ مُـضَارِعاً إِذَا يُـجَرَّدُ ... مِـنْ نَـاصِبٍ وَجَـازِمٍ كَـتَسْعَدُ

قد تقدم في باب الإعراب أن المعرب من الأفعال هو المضارع الذي لم يباشره نون التوكيد ولا نون الإناث. فأغنىٰ ذلك عن تقييد الفعل المعرف هنا بخلوه عن سبب البناء، فلذلك أطلق العبارة وقال:

ارْفَــعْ مُـضارِعاً إذا يـجَرَّدُ ... مِـنْ نـاصِبٍ وجـازِمٍ كَـتَسْعَدُ

يعني: أنه يجب رفع المضارع المعرب، إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، كقولك: (أنتَ تَسْعَدُ).

والرافع له إذْ ذاكَ إمّا وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإمّا تجريده من النّاصب والجازم وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح؛ لأن قول البصريين: رافع المضارع وقوعه موقع الاسم، لا يخلو إما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعاً هو للاسم بالأصالة، سواء جاز وقوع الاسم فيه، كما في نحو: يَقومُ زيدٌ، أو منع منه الاستعمال، كما في نحو: جَعَلَ زيدٌ

إعراب الفعل

قوله: «فأغنىٰ ذلك»: أي ما سبق القول فيه.

قوله: «وقوعه موقع الاسم»: فيضرب زيد واقع موضع ضارب زيد.

قوله: «كما في نحو يقوم زيد»: حيث يجوز لك أن تقول: زيد يقوم.

يفعَلُ. وإما أن يريدوا به رافع المضارع وقوعه موقعاً هو للاسم مطلقاً.

فإن أرادوا الأول فهو باطلٌ برفع المضارع بعد (لَوْ) وحروف التحضيض؛ لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة.

وإن أرادوا الثاني فهو باطل أيضاً لعدم رفع المضارع بعد (إنْ) الشرطية؛ لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ آسْتَجَارَكَ** ﴾. فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقاً لما كان بعد (إنْ) الشرطية إلّا مرفوعاً، واللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك.

فإن قيل: ما ذكرتموه معارض بأن ما قاله الكوفيون باطل؛ لأن التجريد من الناصب والجازم أمرٌ عدمي، والرفع أمر وجودي، فكيف يصح أن يكون الأمر العدمي علّة لأمر وجودي؟

فجوابه: لا نسلم أنّ التجريد من النّاصب والجازم عدميّ؛ لأنّه عبارة عن استعمال المضارع علىٰ أول أحواله، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به علىٰ صفةٍ ما ليس بعدمي.

قوله: «في نحو: جعل زيد يفعل»: أي شرع يفعل ومعناه شرع في الفعل، فإن جعل زيد لا يستعمل ورائها إلّا الفعل كما في المثال لا الاسم.

قوله: «مطلقاً»: أي جاز وقوع الاسم موقعه أم لم يجز.

قوله: «فإن أرادوا الأوّل»: وهو وقوعه موقعاً للاسم بالأصالة، فهو باطل برفع المضارع بعد (لو) وحروف التحضيض.

قوله: «وإن أرادوا الثاني»: وهو جواز وقوع الاسم في موقعه في الجملة مثل: ﴿ إن أحد من المشركين ﴾، فالاسم بحسب الظاهر واقع بعد أن والمضارع إذا وقع بعدها يجزم ولا يرفع.

قوله: «علىٰ صفة ما»: بتنوين صفة وزيادة (ما).

وَبِــلَنِ ٱنْــصِبْهُ وَكَــيْ كَــذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَٱلَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَانْصِبْ بِهَا وَٱلرَّفْعَ صَحِّحْ وَٱعْتَقِدْ ... تَــخْفِيفَهَا مِــنْ أَنَّ فَــهْوَ مُــطَّرِدْ
وَبَــعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَـمْلاً عَـلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَـمَلَا
وَنَــصَبُوا بِــإِذَنِ ٱلْــمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَٱلْـفِعْلُ بَـعْدُ مُـوصَلَا
أَوْ قَبْلَهُ ٱلْيَمِينُ وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِــنْ بَــعْدِ عَــطْفٍ وَقَــعَا

الأدوات التي تنصب المضارع هي: (لَنْ وكي وأنْ وإذَن).

فأما (لَنْ) فحرف نفي مختصٌّ بالمضارع، ويخلصه للاستقبال وينصبه، كما تنصب (لا) الاسم، وذلك كقولك: لن يَقُومَ زيدٌ ولن يذهبَ عمرٌو، ونحو ذلك.

وأما (كي) فتكون اسماً مُخفّفاً من (كَيْف) فتدخل علىٰ الاسم، والفعل الماضي والمضارع المرفوع، كقول الشاعر:

قوله: «وبلن انصبه»: أي الفعل المضارع، وبكي انصبه أيضاً، وكذا بـ(أن) غير الواقعة بعد علم، وأمّا التي تقع من بعد ظنّ فانصب بها والرفع صحّحه للفعل معها، وحيث ترفع الفعل بعدها فاعتقد أنّها المخففة من الثقيلة. وبعض أهل اللسان أهمل (أن) المصدرية عن العمل حملاً لها علىٰ (ما) اختها وهي المصدرية، وإن كانت (أن) جمعت شرائط العمل.

وكما نصبوا المضارع بـ(لن وكي وأن) المصدرية نصبوا بـ(إذن) المضارع الدّال علىٰ الاستقبال، حيث تقع (إذن) في صدر الكلام، وحيث يكون الفعل غير منفصل عنها إلّا بيمين، ويجوز نصب الفعل ورفعه إذا وقعت (إذن) من بعد عاطف.

قوله: «كما تنصب لا»: النافية الاسم مثل: لا رجل.

كي تَجْنَحُونَ إلىٰ سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قتلاكُم وَلَظَىٰ الهَيْجاءِ تَضْطَرِمُ

وتكون حرفاً، فتدخل علىٰ (مَا) الاستفهامية أو المصدرية، أو علىٰ فعل مضارع منصوب. فإذا دخلت علىٰ (ما) فهي حرف جر، لمساواتها معها للام التعليل معنىً واستعمالاً، وذلك قولهم في السؤال عن العلة: (كَيْمَه)، كما يقولون: (لِمَه)، وكقول الشاعر:

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما يُراد الفَتَىٰ كيمَا يضرُّ ويَنْفَعُ

فجعل (ما) مصدرية، وأدخل عليها (كي) كما تدخل عليها اللام، والمعنىٰ: إنما يراد الفتىٰ للضر والنفع.

وإذا دخلت علىٰ الفعل المضارع فلا يكون ذلك إلّا علىٰ معنىٰ التعليل، كقولك: جئْتُ كَيْ تُحسنَ إليّ، فالوجه أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، ولام الجر قبلها مقدرة، وذلك لكثرة وقوع اللام قبلها كقوله تعالىٰ: ﴿**لِكَيْلا تَأسَوْا علىٰ ما فاتَكُمْ**﴾، وحرف الجر لا يدخل علىٰ مثله، ولا يباشره إلّا في ضرورة قليلة، وإنما يدخل علىٰ اسم: إما صريح أو مؤول به.

فلولا أن (كَيْ) هنا مع الفعل بمنزلة المصدر ما جاز أن تدخل عليها اللام. ويجوز في (كي) مع الفعل إذا كانت مجردة من اللام أن تكون الجارّة، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة، كما ينتصب بعد اللام، بدليل ظهور (أنْ) بعد (كي) في الضرورة، كقول الشاعر:

فَقَالَتْ أكُلَّ الناسِ أصْبَحْتَ مانِحاً لِسانَكَ كَيْما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا

قوله: «كي تجنحون»: أي كيف تجنحون.

قوله: «لمساواتها معها»: أي مع ما.

قوله: «إلّا في ضرورة قليلة»: مثل: ولا للما بهم.

وأما (أنْ) فتكون زائدة ومفسّرة ومصدرية.

فالزائدة: هي التالية لـ (لَمَّا) التوقيتية، كما هي في قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّا أنْ جاءَ البَشيرُ﴾ .

والمفسِّرة: هي الداخلة علىٰ جملة مبيّنة حكاية ما قبلها من دال علىٰ معنىٰ القول بغير حروفه، كالتي في قوله تعالىٰ: ﴿ فأَوْحَينا إلَيْهِ أن اصْنَعِ الفُلْكَ﴾ وفي قوله تعالىٰ: ﴿ وانْطلَقَ المَلأ منهُم أن امْشُوا﴾ ، أي: انطلقت ألسنتهم بهذا القول.

والمصدريّة: هي التي مع الفعل في تأويل مصدر. وتنقسم إلىٰ مُخفّفة من (أنَّ) وناصبة للمضارع، فإن كان العامل فيها من أفعال العلم وجب أن تكون المخففة ، وتعيّن في المضارع بعدها الرفع، إلّا أن يكون العلم في معنىٰ غيره، ولذلك أجاز سيبويه: ما علمت إلّا أن تقومَ (بالنصب)، قال: «لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرىٰ مجرىٰ قولك: أشير عليك أن تفعلَ».

وإن كان العامل في (أنْ) من غير أفعال العلم والظنّ وجب أن تكون غير المخففة، وتعين في المضارع بعدها النصب، كقولك: أريدُ أن تقومَ.

وإن كان العامل فيها من أفعال الظن جاز فيها الأمران، وصحّ في المضارع بعدها النصب والرفع، إلّا أن النصب هو الأكثر، ولذلك اتفق عليه في قوله تعالىٰ: ﴿ أحَسِبَ الناسُ أن يُتْرَكُوا﴾ ، واختلف في قوله تعالىٰ: ﴿ وَحَسِبُوا ألّا تكونَ فِتنة﴾ فقرأ برفع (تكونُ) أبو عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون

قوله: «﴿ فلمّا أنْ جاء البشير﴾ » : أي فلما جاء البشير.

قوله: ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ : بمعنىٰ قلنا.

قوله: «وجب أن تكون المخففة» : أي أن تكون هي المخففة.

بنصبه.

ومن العرب من يُجيز إهمال غير المخففة، حملاً علىٰ (ما) المصدرية، فيرفع المضارع بعدها، كقول الشاعر:

أن تقرآن علىٰ أسماءَ ويحكُما ... مِنِّي السّلامَ وأن لا تُشْعِرا أحَدا

فـ (أن) الأولىٰ والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرىٰ.

ومن إهمالها قراءة بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿لِمَنْ أرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعة﴾، وقول الشاعر:

إذا مِتُّ فادفني إلىٰ جَنْب كَرْمَةٍ ... تُروِّي عِظامي في الْمَماتِ عُرُوقُها

ولا تَدْفِنَنِّي في الفَلاةِ فإنَّني ... أخافُ إذا ما مِتُّ أن لا أذُوقُها

وأما (إذَنْ) فحرف جواب يختصُّ بجملة واقعة جواباً لشرط مُقدّر.

وقد يكون مذكوراً، كقول الشاعر:

لئِنْ عادَ لي عَبْد العَزيزِ بِمِثْلِها ... وأمكَنَني مِنْها إذَنْ لا أقيلُها

وينصب بها المضارع بشرط كونه مستقبلاً، وكون (إذَنْ) مصدرة، والفعل متصل بها أو منفصل بقسم، كقولك لمن قال: أزُورُكَ غداً: إذَنْ أكرمَكَ، وإذن والله أكرمَكَ.

فلو كان المضارع بمعنىٰ الحال وجب رفعه؛ لأنَّ فعل الحال لا يكون إلّا

قوله: «لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها»: هذه الشرطية الظاهرة والمقدرة تكون في نحو قوله لمخاطبه: أزورك، فيقول: إذن أكرمك، فإنّ تقدير هذا القول: إن تزرني أكرمك.

مرفوعاً، وذلك قولك لمن قال: أنا أحبُّك: إذَنْ أصدِّقُك، وكذا لو كانت (إذَنْ) غير مصدرة، فتوسطت بين ذي خبر وخبره، أو بين ذي جواب وجوابه؛ لأنها هناك تشبه الظن المتوسط بين المفعولين فوجب إلغاؤها فيه، كما جاز إلغاء الظن في مثله.

وأما قول الراجز:

لا تَـتْرُكَـنّي فـيهمْ شَـطيرا ... إنّـي إذَنْ أهْـلِكَ أو أطـيرا

فشاذٌّ لا يقاس عليه.

ولو توسطت (إذَنْ) بين عاطف ومعطوف جاز إلغاؤها وإعمالها، وإلغاؤها أجود وبه قرأ القرّاء السبعة في قوله تعالىٰ: ﴿وَإذَنْ لا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إلَّا قَلِيلاً﴾. وفي بعض الشواذ: (إذَنْ لا يَلْبَثُوا) بالنصب علىٰ الإعمال.

ولو كان الفعل منفصلاً من (إذَنْ) بغير قسم، كقولك: إذَنْ أنا أكْرِمُكَ، وجب إلغاؤها؛ لأن غير القسم جزء من الجملة، فلا تقوىٰ (إذَنْ) معه علىٰ العمل فيما بعده، بخلاف القسم، فإنه زائد مؤكد، فلم يمنع الفصل به من النصب هنا، كما لم

قوله: «لأنّ فعل الحال لا يكون إلّا مرفوعاً»: هذه دعوىٰ مجردة.

قوله: «إذن أصدقك»: ولا شكّ أنّه للحال؛ إذ لا معنىٰ للتصديق في المستقبل.

قوله: «بين ذي خبر وخبره»: مثل: زيد إذن أكرمه.

قوله: «أو بين ذي جواب وجوابه»: مثل:

لئن عادَ لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أقيلها

قوله: «فوجب إلغاؤها فيه كما جاز»: هذا التشبيه ليس بصحيح؛ إذ لا معنىٰ لتشبيه الوجوب بالجواز.

قوله: «فشاذّ»: لأنّها توسطت بين (إن) مع اسمها وبين خبرها ـ إنّي إذن أهلِك أو أطيرا ـ.

يمنع من الجر، في قولهم: «إنَّ الشَّاةَ لتجترُّ فتسمعُ صَوْتَ واللهِ رَبِّها»، حكاه أبو عبيدة، وفي قولهم: «هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ» و «اشتريته بواللهِ ألف درهَمٍ» حكاه ابن كيسان عن الكسائي.

وحكىٰ سيبويه عن بعض العرب: إلغاء (إذَنْ) مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس؛ لأنها غير مختصّة.

وإنما أعملها الأكثرون حملاً علىٰ (ظَنّ)؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها علىٰ الجملة وتأخّرها عنها وتوسطها بين جزأيها، كما حملت (ما) علىٰ (لَيْسَ)؛ لأنها مثلها في نفي الحال.

وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

لَا فَأَنَ ٱعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا ... وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

أوْلىٰ نواصب الأفعال بالعمل (أنْ) لاختصاصها بالفعل، وشبهها في اللفظ، والمعنىٰ بما يعمل النصب في الأسماء، وهو (أنْ) المصدرية. فلذلك جاز في (أنْ) دون أخواتها أن تعمل في الفعل مظهرة ومضمرة، فتعمل مضمرة باطّراد بعد ستة أحرف: (لام الجر)، و (أو) بمعنىٰ إلىٰ، أو (إلَّا وحتّىٰ) بمعنىٰ إلىٰ، أو كي،

قوله: «صوت والله ربّها»: أصله صوت ربّها والله، ومثله هذا غلام والله زيد، وأصله غلام زيد والله، وكذلك اشتريته بوالله ألف، أصله بألف والله.

قوله: «لأنها غير مختصة»: أي بالفعل.

قوله: «كما حملت ما»: أي النافية علىٰ (ليس) لأنّها مثلها في نفي الحال، فمعنىٰ ليس زيد قائماً أنه في الحال ليس بقائم.

قوله: «فلذلك جاز في أن»: المصدرية دون أخواتها (لن وإذن وكي).

وفاء الجواب، وواو المصاحبة، والعاطف علىٰ اسم لا يشبه الفعل. ولا تعمل مضمرة فيما سوىٰ ذلك إلّا علىٰ وجه الشذوذ، وسيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالىٰ.

أما لام الجر: (فلأن) مع الفعل بعدها ثلاثة أحوال: وجوب الإظهار، ووجوب الإضمار، وجواز الأمرين.

فيجب الإظهار مع الفعل المقرون بـ (لا)، كقوله تعالىٰ: ﴿**لِئَلّا يَعلَمَ أهْلُ الكِتابِ**﴾.

ويجب الإضمار مع الفعل إذا كانت اللام قبله زائدة، لتوكيد نفي (كان)، كقوله تعالىٰ: ﴿**وَما كانَ الله لِيَظْلِمَهُمْ**﴾، وتسمىٰ لام الجحود.

ويجوز الإضمار والإظهار مع الفعل الواقع بخلاف ذلك سواء كانت اللام للتعليل، كقولك: جئتك لتحسن، وما فعلت ذلك لتغضب، وتسمىٰ لام (كي) أو للعاقبة كقوله تعالىٰ: ﴿**فَالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً**﴾، أو زائدة كقوله تعالىٰ: ﴿**يريد الله لِيُبَيِّنَ لَكُم**﴾.

فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ(أنْ) مضمرة ولو أظهرتها في أمثال ذلك لحسن.

وأما (أو) فقد أشار إلىٰ إضمار (أن) بعدها بقوله:

كَـذَاكَ بَـعْدَ أَوْ إِذَا يَـصْلُحُ فِـي ... مَوْضِعِهَا حَـتَّىٰ أَوِ آلَّا أَنْ خَـفِي

قوله:«كذاك بعد أو» : هذه الكلية بمنزلة العطف علىٰ قوله: سابقاً وبعد نفي كان حتماً أضمرا.

يعني: أنه كما أضمرت (أنْ) الناصبة حتماً، بعد لام الجر المؤكدة لنفي (كان) كذلك تضمر حتماً، وتخفىٰ بعد (أوْ) إذا صلح في مكانها (حتىٰ أو إلّا)، يريد (حتىٰ) التي بمعنىٰ (إلىٰ) لا التي بمعنىٰ (كي).

والحاصل: أنه ينصب المضارع بـ (أن) لازمة الإضمار، بعد (أوْ) بمعنىٰ (إلىٰ) أو (إلّا).

فإن كان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فهي بمعنىٰ (إلىٰ)، وإلَّا فهي بمعنىٰ (إلّا).

مثال الأول قولك: لأنتظرنَّه أو يجيء، تقديره: لأنتظرنه إلىٰ أن يجيء. ونحوه قول الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أدرِكَ المُنىٰ ... فَما انقادَتِ الآمَالُ إلّا لِصابِرِ

ومثال الثاني قولك: لأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يسلَم، تقديره لأقتلن الكافر إلّا أن يسلمَ. ونحوه قول الشاعر:

وكُنْتُ إذا غَمزْتُ قناةَ قَوْمٍ ... كَسَرتُ كُعُوبَها أوْ تَسْتَقيما

وقول الآخر:

لأُجَدِّلَنَّك أو تَمَلَّكَ فِتْيَتِي ... بيدِي صَغارٍ طارفاً وتليدا

فإن قلت: (أو) المذكورة حرف عطف واقع بعد فعل، فكيف نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) مع كون (أنْ) والفعل في تأويل الاسم؟ فكيف صح عطف الاسم علىٰ الفعل؟

قلت: صحَّ ذلك علىٰ تأويل الفعل قبل (أو) بمصدر معمول لكونٍ مقدر.

فإذا قلت: لأنتظرنَّه أو يجيءَ، أو لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلمَ، فهو محمول علىٰ تقدير: ليكونَنَّ انتظار مني أو مجيء منه، وليكونَنَّ قتلٌ مني للكافر أو إسلام منه،

وكذا جميع ما جاء من هذا القبيل.

فإن قلت: فلِمَ نصبوا الفعل بعد (أوْ) حتىٰ احتاجوا إلىٰ هذا التأويل؟

قلت: ليفرّقوا بين (أوْ) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، وبين (أوْ) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فإنهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع علىٰ مثله بـ(أو) في مقام الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرىٰ فقط.

فإذا أرادوا بيان المعنىٰ الأول رفعوا ما بعد (أوْ) فقالوا: أفعل كذا أو أترك، ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك.

وإذا أرادوا بيان المعنىٰ الثاني نصبوا ما بعد (أوْ) فقالوا: لأنتظرنَّه أو يجيءَ ولأقتلنَّ الكافرَ أو يسلمَ، ليؤذن النصب بأن ما قبل (أوْ) ليس مثل ما بعدها في الشك، لكونه محقق الوقوع أو راجحه، فلما احتيج إلىٰ النصب ليعلم هذا المعنىٰ احتيج له إلىٰ عامل، ولم يجز أن تكون (أوْ) لعدم اختصاصها، فتعين أن تكون (أن) مضمرة، واحتيج لتصحيح الإضمار إلىٰ التأويل المذكور.

وأما (حتىٰ) فقد أشار إلىٰ نصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) بقوله:

وَبَعْدَ حَتَّىٰ هٰكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

وَتِلْوَ حَتَّىٰ حَالاً ٱوْ مُؤَوَّلَا ... بِهِ ٱرْفَعَنَّ وَٱنْصِبِ ٱلْمُسْتَقْبَلَا

(حتَّىٰ) حرف غاية، وتأتي في الكلام علىٰ ثلاثة أضرب: عاطفة وابتدائية

قوله: «لعدم اختصاصها» : أي بالفعل.

قوله: «أو مؤولاً به» : أي بالحال.

وجارّة.

فالعاطفة: تعطف بعضاً علىٰ كله، كقولك: أَكَلْتُ السّمكةَ حتَّىٰ رأسَها.

والابتدائية: تدخل علىٰ جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، وقد تكون اسمية كقول الشاعر:

فما زالَتِ القَتْلَىٰ تَمُجُّ دِماءها ... بدجْلَةَ حَتَّىٰ ماءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ

وقد تكون فعلية كقولهم: شَرِبَت الإبلُ حتَّىٰ يجيء البَعيرُ يجرُّ بطنَهُ.

والجارة: تدخل الاسم علىٰ معنىٰ (إلىٰ) والفعل أيضاً علىٰ معنىٰ (إلىٰ)، وقد تدخله علىٰ معنىٰ (كَي)، ويجب حينئذٍ أن تضمر (أنْ) لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(حتىٰ)، ولا يجوز أن تظهر.

فإذا دخلت (حتىٰ) علىٰ الفعل المضارع، فهي إمّا جارة وإمّا ابتدائية، فإن كان الفعل مستقبلاً أو في حكم المستقبل فـ(حتىٰ) حرف جر بمعنىٰ (إلىٰ) أو (كَيْ)، والفعل بعدها لازم النصب بـ(أن) المضمرة، وذلك نحو قولك: لأسيرنَّ حتىٰ تغربَ الشمس، ولأتوبنَّ حتىٰ يُغْفَرَ لي، والمعنىٰ: لأسيرَنَّ إلىٰ أن تغرب الشمس، ولأتوبنَّ كي يغفر لي.

وإن كان الفعل بعد (حتىٰ) حالاً أو في تقدير الحال فهي حرف ابتداء، والفعل بعدها لازم الرفع، لخلوه عن ناصب أو جازم.

فالحال المحقّق: كقولك: سرتُ البارحةَ حتىٰ أدْخُلَها الآن، ومرضَ فُلانٌ حتىٰ لا يَرْجُونَه، وسألتُ عَنْه حتىٰ لا أحتاج إلىٰ سؤال.

قوله: «حتىٰ ماء دجلة أشكل» : هذه الجملة هي الاسمية.

قوله: «حتىٰ لا يرجونه» : أي الآن، وهكذا حتىٰ لا أحتاج إلىٰ سؤال، أي الآن.

والحال المقدّر: أن يكون الفعل قد وقع، فيقدر المخبر به اتصافه بالدخول فيه، فيرفع؛ لأنَّه حال بالنسبة إلىٰ تلك الحال، وقد يقدر اتصافه بـالعزم عـليه، فينصب لأنه مستقبل بالنسبة إلىٰ تلك الحال، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ **وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾ . قرأ نافع بالرفع، والباقون بالنصب.

وأما (فاء الجواب وواو المصاحبة) فقد أشار إلىٰ نصب الفـعل بـعدهما بإضمار (أنْ) بقوله:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

وَٱلْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَلَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ ٱلْجَزَعْ

(أنْ) مبتدأ، و (نَصَبْ) خبره، و (سترها حتم) حال من فاعل (نـصب)، و (بَعْدَ) حال من مفعوله المحذوف، التقدير: أن تنصب الفعل مـضمرة إضـماراً لازماً، وذلك إذا كان الفعل بعد الفاء المجاب بها نفي أو طلب، وهو أمْر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تَمَنٍّ.

فالنفي نحو: ما تَأتينا فتَحدِّثَنا، ونحوه قوله تـعالىٰ: ﴿ **لا يُـقْضىٰ عـلَيْهِمْ فَيَمُوتوا**﴾ . والأمر نحو: زُرْني فَأَزُورَكَ، وكقول الراجز:

يـا نـاقَ سيري عَـنقاً فسيحا ... إلىٰ سُـلَيْمانَ فَـنَسْتَريحا

والنهي نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **ولا تَطْغَوا فيهِ فيَحِلّ**﴾ . والدعاء كقول الشاعر:

رَبِّ وفـقْنِي فـلا أعـدِلَ عَـنْ ... سَنَنِ السّـاعينَ فـي خَـيْرِ سَـنَنْ

قوله: «وبعد»: أي الواقعة في أوّل الرجز ـ وبعد فا جواب ـ.

قوله: «وهو»: أي الطلب.

والاستفهام كقول الآخر:

هَـلْ تَـعْرِفُونَ لُبَـاناتي فأرْجُـو أنْ ... تُقْضىٰ فَيْرتَدُّ بَعْضُ الرّوح في الجَسَدِ

والعرض نحو: ألا تنْزل عنْدنا فتُصِيبَ خَيْراً، وكقول الشاعر:

يا ابْنَ الكرامِ ألا تَدْنُو فَتبْصرَ مـا ... قَدْ حَدَّثوكَ فما راءٍ كَـمَنْ سَـمِعا

والتحضيض نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَوْلا أخَّرْتَـنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ فأصَّدَّقَ﴾.
والتمني نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾، وكـقول الشاعر:

يا لَيْتَ أمَّ خُلَيْدٍ واعَدَتْ فَـوَفَتْ ... وَدامَ لي ولَـهـا عُـمْرٌ فـنصطَحِبا

ولا ينصب الفعل بعد الفاء مسبوقة بغير نفي أو طلب إلّا لضرورة، كـقول الشاعر:

سأتْـرُكُ مَـنزلي لِـبَني تَـميمٍ ... وألْـحَقَ بـالْحِجاز فَأَسْتَرِيحا

أو لتقدّم تَرَجٍّ أو شرط أو جزائه، وسنقف علىٰ التنبيه عليه.

ولا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلّا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون النفي خالصاً من معنىٰ الإثبات.

الثاني: ألّا يكون الطلب اسم فعل ولا بلفظ الخبر، كما قد أشـار إليـهما بقوله:

.... مَحْضَيْنِ ....

قوله: «أو لتقدّم ترجّ»: هو عطف علىٰ قوله إلّا لضرورة.

قوله: «ولا بلفظ الخبر»: أي ولا طلب بصيغة خبر.

ولذلك وجب رفع ما بعد الفاء في نحو: ما أنتَ إلّا تأتينا فتحدِّثُنا، وما تزالُ تأتينا فتحدثُنا، وما قام فيأكل إلّا طعامه، وقول الشاعر:

وَمَـا قـامَ مِـنّا قـائِمٌ فـي نَـدِيِّنا فـيَنْطِقُ إلّا بـالّتي هـيَ أعْـرَفُ

وفي نحو: (صَهْ) فاسكت، وحَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناس.

وأجاز الكسائي نصب ما بعد الفاء في هذين؛ لأنّـه فـي مـعنىٰ: اسكت فاسكت، واكتفِ بالحديث فينامَ الناس.

الشرط الثالث: أن يقصد بالفاء الجزاء والسببية، ولا يكون الفعل بـعدها مبنيّاً علىٰ مبتدأ محذوف.

فلو قصد بالفاء مجرّد العطف أو بالفعل بعدها بناؤه علىٰ محذوف وجب الرفع، فقيل: ما تأتينا فتحدثنا، علىٰ معنىٰ: ما تأتينا فما تحدثُنا، أو ما تأتينا فأنت تحدثُنا، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ أي: فهم يعتذرون.

أما إذا قصد بالفاء معنىٰ السببية، ولا يُنوىٰ مبتدأ، فليس في الفعل بعدها إلّا النصب، نحو: ما تأتينا فتحدثَنا بمعنىٰ: ما تأتينا مـحدثاً، أو مـا تأتـينا فكـيف تحدثنا، فلما أرادوا بيان هذا المعنىٰ نصبوا بـ(أن) مضمرة، علىٰ أنها والفعل في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متأول من الفـعل المـتقدّم، مـعمولاً لكـونٍ محذوف تقديره في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، ما يكون منك إتيان فحديث مني، وفي نحو: زرْني فَأَزُورك، أي: لتكن زيارة منك فزيارة مني، وكذا ما أشبهه.

وجميع المواضع التي ينتصب فيها المـضارع بـإضمار (أنْ) بـعد الفـاء ينتصب فيها بذلك بعد (الواو) إذا قصد بها المصاحبة، وذلك نحو قـوله تـعالىٰ:

قوله: «ما أنت إلّا تأتينا»: فإنّ النّفي هنا اختلّ بسبب إلّا. «وما تزال تأتينا»: فإنّ ماتزال بمعنىٰ الإثبات.

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ وقول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعي وأَدْعُوَ أَنَّ أَندَىٰ ... لِصَوْتٍ أن يُنادِيَ داعِيانِ

وقول الآخر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليْكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ

وقول الآخر:

ألم أكُ جارَكُمْ ويكُونَ بَيْني ... وبَيْنكُمُ المودَّةُ والإخاءُ

وقوله تعالىٰ: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءة حمزة وابن عامر وحفص. وقرأ الباقون: (ونكونُ) بالرفع علىٰ معنىٰ: (ونحنُ نكُونُ).

قال ابن السراج: الواو تنصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء.

وإنّما تكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل علىٰ مصدر الفعل الذي قبلها، كما كان في الفاء، وأضمرت (أنْ)، وتكون الواو في هذا بمعنىٰ (مع) فقط.

ولابد مع هذا الذي ذكره من رعاية ألّا يكون الفعل بعد الواو مبنيّاً علىٰ مبتدأ محذوف؛ لأنّه متىٰ كان كذلك وجب رفعه.

ومن ثَمَّ جاز فيما بعد الواو في نحو: لا تَأْكُل السّمَكَ وتَشْرب اللَّبَن ثلاثة أوجه:

قوله: «أن أندى لصوت»: قال الجوهري: النداء بعد ذهاب الصوت، يقال: فلان أندىٰ صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت.

الجزم: علىٰ التشريك بين الفعلين في النهي.

والنصب: علىٰ النهي عن الجمع.

والرفع: علىٰ ذلك المعنىٰ، ولكن علىٰ تقدير: لا تأكلِ السمَكَ وأنْت تَشْربُ اللبن.

وأمّا العاطف علىٰ اسم لا يشبه الفعل، فقد أشار إلىٰ نصب المضارع بعده بـ(أنْ) جائزة الإضمار، بعدما اعترض بذكر ما يجزم من الجواب عند حذف الفاء، وذكر النصب بعد الفاء في جواب الترجّي في قوله:

وَبَعْدَ غَيْرِ ٱلنَّفْيِ جَزْماً ٱعْتَمِدْ ... إِنْ تُسْقِطِ ٱلْفَا وَٱلْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

وَٱلْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ ٱفْعَلْ فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا

وَٱلْفِعْلُ بَعْدَ ٱلْفَاءِ فِي ٱلرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَىٰ ٱلتَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

وَإِنْ عَلَىٰ ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

يجب في جواب غير النَّفي إذا خلا من الفاء، وقصد الجزاء أن يجزم؛ لأنّه جواب شرطٍ مضمر، دلَّ عليه الطلب المذكور لقربه من الطلب، وشبهه به في

قوله: «في النهي»: أي ولا تشرب اللبن.

قوله: «علىٰ النهي عن الجمع»: أي مع شربك للّبن.

قوله: «بعد ما اعترض بذكر»: أي جاء به بطور جملة اعتراضية.

قوله: «لقربه من الطلب وشبهه به»: يعني كما أنّ القضية الشرطية لا تدلّ علىٰ الوقوع كذلك الطلب لا يدلّ علىٰ الوقوع، بل علىٰ احتمال أن يمتثل المأمور فيقع، وأن لا يمتثل فلا

احتمال الوقوع وعدمه، فيصلح أن يدل علىٰ الشرط، ويجزم بعده الجواب، بخلاف النفي، فإنه يقتضي تحقق عدم الوقوع، كما يقتضي الإيجاب تحقق وجوده، فكما لا يجزم الجواب بعد الموجب، كذلك لا يجزم بعد النفي، وإنما يجزم بعد الأمر، ونحوه من الطلب، كقولك: زُرْني أزُرْكَ، تقديره: زُرْني فإنْ تَزُرْني أزُرْكَ.

وقيل: لا حاجة إلىٰ هذا التقدير، بل الجواب مجزوم بالطلب، لتضمنه معنىٰ حرف الشرط، وهو مشكل؛ لأنَّ معنىٰ الشرط لابد له من فعل شرط، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مضمناً له، مع معنىٰ حرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدراً بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه.

ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم، إلّا إذا كان الشرط المقدّر موافقاً للمطلوب فيصح أن يدل عليه.

وعلامة ذلك أن يصح المعنىٰ بتقدير دخول (إنْ) علىٰ (لا)، نحو: لا تَدْنُ من الأَسَد تَسْلَم، فللنهي هنا جواب مجزوم؛ لأنّ المعنىٰ يصح بقولك: إن لا تدن

يقع.

قوله: «لتضمنه معنىٰ حرف الشرط»: بمعنىٰ إن تزرني.

قوله: «هو الطلب بنفسه»: لأنّ الطلب لا يكون شرطاً.

قوله: «ولا مضمناً له»: أي لفعل الشرط مع معنىٰ حرف الشرط، أي متضمناً للطرفين الشرط وفعل الشرط.

قوله: «من زيادة مخالفة الأصل»: لأنّ هذه التغييرات والتقديرات كلها خلاف الأصل.

قوله: «ولا مقدراً بعده»: أي بعد الطلب بدون حرف الشرط لقبح إظهاره، أي فعل الشرط بدون حرف الشرط.

من الأسد تَسْلَمْ، بخلاف قولك: لا تَدْنُ من الأسد يأكلك، فإن الجزم فيه ممتنع؛ لعدمِ صحة المعنىٰ بقولك: إن لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ.

وأجاز الكسائي: جزم جواب النهي مطلقاً، وما يحتج له به من نحو قول الصحابي: «يا رسول الله لا تَشَرَّفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ»، ومن رواية من روىٰ قوله ﷺ: «مَنْ أكَلَ منْ هذه الشجرة فلا يَقْرَبَ مَسْجِدنا يؤْذنا بريح الثّوم»، فهو مخرج علىٰ الإبدال من فعل النهي لا علىٰ الجواب.

ويساوي فعل الأمر في صحة جزم الجواب بعده بدون الفاء ما دلَّ علىٰ معناه من اسم فعل أو غيره، وإن لم يساوه في صحة النصب مع الفاء، فيقال: نَزَال أنْزِل مَعَكَ، وحَسبُكَ يَنمِ الناسُ، وإن لم يجز: نَزال فانْزل، وحسبُك فينامَ الناسُ إلّا عند الكسائي. وألحق الفراء الرجال بالتمنّي، فجعل له جواباً منصوباً.

ويجب قبوله لثبوته سماعاً، كقراءة حفص عن عاصم قوله تعالىٰ: ﴿لَعَلّي أبْلُغُ الأسْبابَ * أسْبابَ السّمواتِ فأطَّلِعَ إلىٰ إلٰهِ مُوسىٰ﴾، وكقول الراجز:

عَلَّ صُرُوفَ الدّهْرِ أوْ دُولاتِها ... يُدلْننا اللمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

فتستريحَ النَّفْسُ من زَفْراتِها

قوله: «مطلقاً»: أي بدون قيد.

قوله: «لا تشرف يصبك سهم»: فإنّه لا يصح أن يقال: إن لا تشرف يصبك، وإن لا يقرب من مسجدنا يؤذنا، فإنّ ذلك نظير إن لا تدن من الأسد يأكلك في عدم صحة المعنىٰ.

قوله: «علىٰ الإبدال»: أي أنّه بدل.

قوله: «أو غيره»: أي كالخبر الدال علىٰ الطلب.

قوله: «أو دولاتها»: الدولات بالضمّ: الأشياء التي تتداول فتكون لهذا مرّة ولذاك أخرىٰ، وأداله يديله: نصره، واللمّة: هي الشدّة.

وينصب المضارع الواقع بعد عاطف، علىٰ اسم غير شبيه بالفعل، كالواو في قول الشاعر:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقرَّ عَيْني أحَبّ إليَّ من لبْسِ الشُّفُوفِ

أراد: للبس عباءة وأن تقرَّ عيني، فحذف (أنْ) وأبقىٰ عملها، ولو استقام له الوزن، فأثبتها لكان أقيس.

وكالفاء وثم وأو في قول الشاعر:

لَوْلا تَوَقُّع مُعتَرٍّ فأرْضِيَهُ ما كنتُ أوثِرُ إترابأً علىٰ تَرَبِ

وقول الآخر:

إنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثمَّ أعْقِلَهُ كالثّوْرِ يُضْرَبُ لَمّا عافَتِ البَقرُ

وفي قوله تعالىٰ: ﴿أوْ يُرْسِلَ رَسولاً﴾ في قراءة السبعة، إلّا نافعاً، بنصب (يرسل) عطفاً علىٰ (وحياً) والأصل: أنْ يُرْسلَ.

ولو كان المعطوف عليه وصفاً شبيهاً بالفعل لم يجز نصب الفعل المعطوف علىٰ ذلك الوصف، كما قد نبه عليه بقوله:

وإنْ علىٰ اسْم خالِصٍ ....

قوله: «توقّع معتّر»: أي معترض سائل، فأرضيه بالنصب هو محل الشاهد، أي لولا توقع معترض لي بالسؤال وإرادتي إرضاءه ما كنت أوثر أتراباً هو جمع ترب وهو المساوي في السنّ.

قوله: «ثم أعقله»: هو محلّ الشاهد، بمعنىٰ أعطي ديته كالثور يضرب لمّا عافت البقر، يقول: إنّي في قتلي سليكاً لأجل إرضاء بعض الميول، ثم بعد ذلك أعطي ديته مثل الثور الذي يضرب للورود حتىٰ ترد بوروده البقر، علىٰ أنه لا يمتنع عن الورود، إنّما الممتنع البقر نفسها ولكنها لا تضرب اعتزازاً بها دونه هو.

أي: غير مقصود به معنىٰ الفعل.

واحترز بذلك من نحو: (الطائرُ فيَغْضَبُ زيـدٌ الذُّبـاب)، فـإن (يـغضب) معطوف علىٰ اسم الفاعل، ولا يمكن أن ينصب؛ لأنّ اسم الفاعل مؤول بالفعل، لأن التقدير: الذي يطير، فيغضب زيد الذباب.

وقد يقع المضارع موقع المصدر في غير المواضع المذكورة، فيقدر بـ(أن) وقياسه مع ذلك أن يرفع، كقولهم: «تسْمَعَ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراهُ»، تقديره: أن تسمعَ بالمعيدي، وكقول الشاعر:

وَمَـا راعَـني إلَّا يسـيرُ بشُـرْطَةٍ ... وعَـهْدي بـهِ قَـيْناً يَـفُشّ بكِـيرِ

أراد: إلّا أن يسير.

وقد ينصب بـ(أنْ) المضمرة، وهو قليل ضعيف. وقـد أشـار إلىٰ مـجيئه بقوله:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَىٰ ... مَا مَرَّ فَـاقْبَلْ مِـنْهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَىٰ

ومِمّا روي من ذلك قول بعض العرب: «خُذِ اللصّ قبلَ يأخُذَكَ»، وقول الشاعر:

قوله:«فيغضب زيد» : أي منه.

قوله:«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» : يجوز أن يقال: تسمع بنصب الفعل بتقدير أن، ويجوز أن يرفع إذ لا داعي لنصبه، ولكنه لمّا وقع موقع الاسم كان من اللازم تقدير أن المصدرية حتىٰ تحيله بالتأويل إلىٰ مصدر.

قوله:«قبل يأخذك» : أي قبل أن يأخذك بنصب يأخذك.

فَــلَمْ أرَ مِــثْلَها خُــباسَةَ واحــدٍ   ونَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

قال سيبويه: «أراد: بعدما كدت أن أفعله».

قوله: «فلَم أرَ مثلها خباسة واحد»: الخباسة: الغنيمة، أي لم أرَ مثل تلك الغنيمة غنيمة أحد، وكففت نفسي عن التعرض لها بعدما قاربت أن أفعل.

عَوامل الجَزْم

بِـلَا وَلَامٍ طَـالِباً ضَـعْ جَـزْمَا   فِـي ٱلْـفِعْلِ هٰكَـذَا بِـلَمْ وَلَـمَّا
وَٱجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَـهْمَا   أَيٍّ مَـتَىٰ أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا
وَحَـيْثُمَا أَنَّـىٰ وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا   كَـإِنْ وَبَـاقِي ٱلْأَدَوَاتِ أَسْـمَا

الأدوات التي يجزم بها المضارع هي: (اللام ولا) الطلبيتان، و (لَم ولَمّا) أختها، و (إنْ) الشرطية وما في معناها.

أمّا (لام الأمر) فهي اللام المكسورة الداخلة علىٰ المضارع في مقام الأمر والدعاء، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿لِيقضِ علَيْنا رَبُّكَ﴾.

ويختار تسكينها بعد الواو والفاء، ولذلك أجمع القُرّاء عليه فيما سوىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ولْيُوفُوا نُذُورَهُم ولْيَطَّوَّفُوا﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ولْيَتَمَتَّعُوا﴾، ونحوه قوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَستجيبُوا لي وَلْيُؤمنُوا بي﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَتَّقُوا الله ولْيَقُولوا قَوْلاً سديداً﴾.

عوامل الجزم

قوله: «طالباً»: لأنّ كلّاً من (لا) الناهية و (لام) الأمر يدلّ علىٰ الطلب، وطالباً حال من ضمير ضع، وبهذا احترز عن (لا) غير الناهية وغير (لام الأمر).

قوله: «ويختار تسكينها»: أي تسكين (لام الأمر).

وقد تُسكّن بعد (ثم) كقراءة أبي عمرو وغيره قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾.

ودخول هذه اللام علىٰ مضارع الغائب والمتكلم والمخاطب المبني للمفعول كثير، كقوله تعالىٰ: ﴿ولنحمِل خَطاياكُم﴾، وقول النبي ﷺ: «قومُوا فلأُصَلِّ لَكُمْ»، وقولك: لِتُعْنَ بحاجتي ولِتُزْهَ علينا.

ودخولها علىٰ مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل، استغنوا عن ذلك بصيغة (أفْعَل).

ومن دخولها عليه قوله ﷺ: «لتأخذُوْا مصَافَّكُم»، وقراءة أبيّ وأنس قوله تعالىٰ: ﴿فَبذلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾.

ويجوز في الشعر أن تحذف ويبقىٰ جزمها، كقول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا

وكقول الآخر:

فلا تَستَطِلْ منِّي بقائي ومُدَّتِي ... ولَكِنْ يكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصيبُ

التقدير: لتفد نفسك، وليكن للخير منك نصيب.

فأما نحو قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ فالجزم فيه بجواب الأمر، لا باللام المقدرة. والمعنىٰ: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا.

فإن قيل: حمله علىٰ ذلك يستلزم ألّا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك.

قوله: «ولِتُزه علينا»: هو من الزهو؛ لأنّ زهى وعنى لا تستعملان إلّا بصيغة المجهول.

قوله: «محمّد تفد»: أي لتفد ولكن يكن: أي ليكن.

فجوابه من وجهين:

أحدهما: لا نسلم أن الحمل علىٰ ذلك يستلزم أن لا يتخلّف أحد من المقول لهم عن الطاعة؛ لأنَّ الفعل مسند إليهم علىٰ سبيل الإجمال، لا إلىٰ كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقمها أكثرهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتّصل الضمير تقديراً موافقاً لغرض الشارع، وهو انقياد الجمهور.

الثاني: سلمنا أن الحمل علىٰ ذلك يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، لكن لا نسلم أن الواقع بخلاف ذلك، لجواز ألّا يكون المراد بالعباد المقول لهم كل من أظهر الإيمان، ودخل في زمرة أهله، بل خُلَّص المؤمنين ونجباؤهم، وأولئك لا يتخلّف أحد منهم عن الطاعة أصلاً.

وأما (لا) الطلبية فهي الداخلة علىٰ المضارع في مقام النهي أو الدعاء، نحو: ﴿لا تَحزن﴾ و ﴿لا تُؤاخِذنا﴾. وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً، وقد تصحب فعل المتكلم، كقول الشاعر:

إذا ما خَرَجنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدْ   لَها أبداً ما دَامَ فيها الجراضمُ

قوله: «فاتصل الضمير تقديراً موافقاً»: أي مفروضاً فيه الجميع؛ لأنّ غرض الشرع من ذلك هو امتثال الجميع لا البعض دون البعض.

قوله: «لا يتخلّف أحد منهم عن الطاعة أصلاً»: وفي كلا جوابيه تمحّل وفتور واضح، فالحق أنّ جزم يقيموا الصلاة باللام المقدّرة.

قوله: «فلا نعد»: هو محلّ الشاهد.

وكقول الآخر:

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مدامِعُها مُرَدَّفاتٍ علىٰ أعقابِ أَكْوَازِ

وأما (لَمْ) و (لَمّا) أختها فينفيان المضارع، ويقلبان معناه إلىٰ المضيِّ، ولابد في منفيّ (لَمّا) أن يكون متصلاً بالحال.

وقد يحذف ويوقف علىٰ (لَمّا)، كقولهم: (كلا، ولَمَّا)، أي: ولما يكن ذاك.

وقد احترزت بقولي: «ولَمَّا أختها»، أي: أخت (لَمْ) من (لَمّا) الحينيّة نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمّا جاءَ أمْرنا نَجَّيْنا هُوداً ﴾، ومن (لَمّا) بمعنىٰ (إلّا)، نحو: عزمتُ عَلَيْكَ لَمّا فعلْتَ، أيْ إلّا فَعَلْتَ، والمعنىٰ: ما أسألك إلّا فعلَكَ، فإن التي تدخل علىٰ المضارع، وتجزمه هي (لَمّا) النافية لا غير.

وإنّما عملت هي وأخواتها الجزم؛ لأنّها اختصت بالمضارع ودخلت عليه لمعانٍ لا تكون للأسماء، فناسب أن تعمل فيه العمل الخاص بالفعل، وهو الجزم.

وأمّا (إنْ) الشرطية: فهي التي تقتضي في الاستقبال تعليق جملة علىٰ جملة، تُسمّىٰ الأولىٰ منهما شرطاً والثانية جزاء. ومن حقهما أن يكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشرط. فإن كانا مضارعين جزمتهما؛ لأنّها اقتضتهما، فعملت فيهما، وذلك نحو: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمرٌو.

ويساوي (إنْ) في ذلك الأدوات التي في معناها، وهي: (مَنْ) و (ما) و (مَهْما) و (أيّ) و (متىٰ) و (أيّانَ) و (أيْنَ) و (إذْما) و (حيثما) و (أنّىٰ)، كقوله تعالىٰ: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ به ﴾، وكقوله تعالىٰ: ﴿ وما تَفْعَلوا مِنْ خيْرٍ يَعلَمْهُ اللهُ ﴾، وكقوله تعالىٰ: ﴿ مَهْما تأتِنا بهِ من آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها فَمَا نَحْنُ لكَ

قوله: «ربربا»: الربرب: هو القطيع من بقر الوحش.

قوله: «لمعان لا تكون للأسماء»: وهي النفي في المضيّ وفي لمّا قيد الاتصال بالحال.

بمؤمنين﴾، وكقوله تعالىٰ: ﴿أيّاً ما تَدْعُو فَلَهُ الأسْماءُ الحُسْنىٰ﴾.

وكقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخافَةً ... ولكِنْ مَتَىٰ يَستَرْفِدِ القَوْمُ أرْفِدِ

وكقول الآخر:

أيَّانَ نؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيرَنا وإذا ... لَم تُدْرِكِ الأمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا

وكقول الآخر:

صَعدَةٌ نابتَةٌ في حائِرٍ ... أيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

وكقول الآخر:

وإنَّكَ إذْ ما تَأْتِ ما أنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَن إيّاهُ تَأْمُرُ آتِيا

وكقول الآخر:

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقدِّرْ لكَ اللّـ ... ـهُ نَجاحاً في غابِرِ الأزْمانِ

وكقول الآخر:

خَليلَيَّ أنَّىٰ تأتِيانِيَ تأتِيا ... أَخاً غَيرَ ما يُرْضيكُما لا يُحاولُ

وعند النحويين أن (إذْ) في (إذما) مسلوب الدلالة علىٰ معناه الأصلي، مستعمل مع (ما) المزيدة حرفاً بمعنىٰ (إنْ) الشرطية.

وما سوىٰ (إذْما) من الأدوات المذكورة، فأسماء متضمنة معنىٰ (إن) معمولة لفعل الشرط أو الابتداء، لا غير.

قوله: «علىٰ معناه الأصلي»: الذي هو الظرفية بمعنىٰ المضي، مثل: قمت إذ قمت.

قوله: «أو الابتداء»: أي معمولة للابتداء.

فما كان منها اسم زمان أو مكان كـ (مَتىٰ وأيْنَ) ونحو ذلك فهو أبداً في موضع منصوب بفعل الشرط علىٰ الظرفية.

وما كان منها أسماء غير ذلك كـ (مَنْ وما ومَهْما) فهو في موضع مرفوع بالابتداء، إن كان فعل الشرط مشغولاً عنه بالعمل في ضميره كما في نحو: مَنْ يُكْرِمْني أكْرِمْهُ، وما تَأْمُرْ بِهِ أفْعَلْهُ، وإلّا فهو في موضع منصوب بفعل الشرط لفظاً، كما في نحو: مَنْ تَضْرِبْ أضرِبْ، ومَهْما تَصْنَعْ أصْنَعْ مثلَهُ، أو محلّاً كما في نحو: بمَنْ تَمرُرْ أمرُرْ.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام علىٰ أحكام الشرط والجزاء، فقال:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو ٱلْجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ ٱلْجزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ... شَرْطاً لإنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وَتَخْلُفُ ٱلْفَاءَ إِذَا ٱلْمُفَاجَأَهْ ... كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

كل من أدوات الشرط المذكورة يقتضي جملتين: تسمىٰ الأولىٰ منهما

قوله:«من يكرمني أكرمه» : فإن فاعل يكرمني ضمير يرجع لمن.

قوله:«من تضرب» : فمن مفعول لتضرب.

قوله:«أو محلّاً» : عطف علىٰ قوله لفظاً، فإنّ الجارَّ والمجرور مثل: بمن تمرر أمرُرْ منصوبٌ محلّاً علىٰ المفعولية لتمرر.

شرطاً، والثانية جزاء وجواباً أيضاً.

وحق الجملتين أن تكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشرط دون الجزاء، فقد يكون جملة فعلية تارة، واسمية تارة، كما ستقف عليه.

وإذا كان الشرط والجزاء فعليتين، جاز أن يكون فعلاهما مضارعين، وهو الأصل وأن يكونا ماضيين لفظاً، وأن يكون الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، وأن يكون الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً.

فالأول نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾، والثاني نحو قوله تعالىٰ: ﴿وإِنْ عُدْتُمْ عُدْنا﴾، والثالث نحو قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾، والرابع نحو قول الشاعر:

مَنْ يَكِدْني بسَيِّئٍ كنتَ مِنْهُ ... كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

وقول الآخر:

إنْ تَصْرِمُونا وَصَلْناكُمْ وإن تَصِلُوا ... مَلأتُمْ أنْفُسَ الأعداءِ إرْهابا

وأكثر النحويين يخصّون هذا النوع بالضرورة.

وليس بصحيح: بدليل ما رواه البخاري من قول النبي ﷺ: «مَن يَقُمْ لَيْلَةَ القدْر إيماناً واحْتساباً غُفِرَ لَهُ»، ومن قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «إنَّ أبا بَكرٍ رجُلٌ أسيفٌ متىٰ يَقُمْ مَقامَكَ رَقّ».

وما كان ماضياً من شرط أو جواب فهو مجزوم تقديراً.

وأما المضارع فإن كان شرطاً وجب جزمه لفظاً، وكذا إن كان جواباً

قوله: «ماضيين لفظاً»: مستقبلين معنى.

والشرط مضارع.

وإن كان الجواب مضارعاً والشرط ماضٍ، فالجزم مختار والرفع كثير حسن، كقول زهير:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ ... يَقُولُ لا غائبٌ مالِي ولا حَرِمُ

ورفعه عند سيبويه علىٰ تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً. وعند أبي العباس علىٰ تقدير الفاء.

وقد يجيء الجواب مرفوعاً والشرط مضارع، وإليه الإشارة بقوله:

.... ورَفْعُهُ بَعْدَ مضارعٍ وَهَنْ

وذلك نحو قول الشاعر:

يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ ... إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

وقول الآخر:

فَقلتُ تحمَّل فَوقَ طَوْقكَ إنّها ... مُطَبَّعَةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُها

وقراءة طلحة بن سليمان قوله تعالىٰ: ﴿أينما تكُونُوا يُدْرِكُكُم المَوتُ﴾.

واعلم أن الجواب متىٰ صحَّ أن يجعل شرطاً، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً عن قد وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفيّاً بـ(لا أوْ لَمْ)؛ فالأكثر خلوه من الفاء، ويجوز اقترانه بها.

فإن كان مضارعاً رفع، وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿إنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾،

قوله: «وكون الجواب محذوفاً»: بهذا الترتيب يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب مالي ولا حرم.

وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً﴾.

ومتىٰ لم يصلح أن يكون الجواب شرطاً، وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف، أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد، أو منفياً بـ(ما)، أوْ (لَنْ) أو (إنْ) فإنه يجب اقترانه بالفاء، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ البَعْثِ فَإنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿إنْ تَرَنِي أنَا أقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَىٰ رَبِّي أنْ يُؤْتِيَنِي خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأتِي اللهُ بِقَوْمٍ﴾.

فالفاء في هذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطاً واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلّا في ضرورة أو ندور.

فحذفها في الضرورة، كقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكرُها ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلانِ

وكقول الآخر:

وَمَنْ لَم يَزَلْ ينقادُ للغَيِّ والهَوَىٰ ... سَيُلْقَىٰ علىٰ طُولِ السَّلامَةِ نادِما

وحذفها في الندور، كما أخرجه البخاري، من قوله ﷺ لأبي بن كعب: «فإنْ جاء صاحبُها وإلّا استمتعْ بها».

وتقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة، كما في قوله: (كإن تَجُدْ إذا لَنا مُكافأة).

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿وَإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذَا هُمْ

يَـقْنَطُونَ﴾ . وهذا لأن (إذا) المفاجأة لا يبتدأ بها، ولا تقع إلّا بعد ما هو معقب بما بعدها، فأشبهت الفاء، فجاز أن تقوم مقامها.

وَٱلْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ ٱلْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ   بِـالْفَا أَوِ ٱلْـوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَـمِنْ
وَجَزْمٌ ٱوْ نَـصْبٌ لِـفِعْلٍ إِثْـرَ فَـا   أَوْ وَاوٍ ٱنْ بِـالْجُمْلَتَيْنِ ٱكْـتُنِفَا

إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ(الفـاء أو الواو) جاز جزمه عطفاً علىٰ الجواب، ورفعه علىٰ الاستئناف، ونصبه عـلىٰ إضـمار (أنْ).

قال سيبويه: «فإذا انقضىٰ الكلام ثم جئت بـ(ثم) فإن شئت جزمت، وإن شئت رفعت، وكذا (الفاء والواو) إلّا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو».

وبلغنا أن بعضهم قرأ قوله تعالىٰ: ﴿ يُحاسِبْكُمْ بِـهِ الله فَـيَغْفِرَ لِـمَن يَشـاءُ ويُعَذِّبَ مَنْ يَشاء﴾ ، وذكر غير سيبويه أنها قراءة ابن عباس، وقرأ بالرفع عاصم وابن عامر، والجزم باقي السبعة.

وروي بالأوجه الثلاثة (نأخُذ) من قول الشاعر:

فإنْ يَـهْلِكْ أبـو قـابُوسَ يَـهْلِكْ   رَبـيعُ النـاسِ والْـبَلَدُ الحـرامُ
ونأْخـذ بـعدَه بـذَنابِ عَـيْشٍ   أَجَبِّ الظـهرِ لَـيْسَ لهُ سـنَامُ

قوله: «وهذا لأن إذا المفاجئة لا يبتدأ بها»: كما أنّ الفاء لا يبتدأ بها مباشرة.

قوله: «بتثليث قمن»: أي بوجوه ثلاثة: الجزم عطف علىٰ الجـزاء والنـصب بأن مـضمرة والرفع علىٰ الاستقلال.

قوله: «بالجملتين اكتنفا»: أي وقع بين الشرط والجزاء.

وجاز النصب بعد (الفاء والواو) إثر الجـزاء؛ لأنّ مـضمونه غـير مـحقق الوقوع، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

وإذا وقع مضارع بعد (الفاء والواو) بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف علىٰ فعل الشرط، ونصبه بإضمار (أنْ).

قال سيبويه: «وسألْتُ الخليل عن قوله: (إن تأتِني فتُحدِّثَني أحَدِّثْكَ، وإنْ تأتني وتُحَدِّثَني أحَدِّثْكَ، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه».

ومن شواهد النصب قول الشاعر:

ومَن يَقْتَرِبْ منَّا ويَـخْضَعَ نُـؤْوِهِ ... ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أَقامَ ولا هَـضْما

وَٱلشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَٱلْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ ٱلْمَعْنَىٰ فُـهِمْ

إذا تقدم علىٰ الشرط ما هو الجواب في المعنىٰ أغنىٰ ذلك عن ذكره، كما في نحو: أفْعَل كذا إنْ فَعَلْت.

وإذا لم يتقدم علىٰ الشرط ما هو الجواب في المعنىٰ فلابد من ذكره، إلّا إذا دلّ عليه دليل، فإنه حينئذٍ يسوغ حذفه، كما في قوله تـعالىٰ: ﴿**وَإِنْ كَـانَ كَـبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ**﴾ تتمته: فافْعَل، وفي قوله تعالىٰ: ﴿**أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً**﴾ تتمته: ذهبت نفسك عليهم حسرة. فحذفت لدلالة: ﴿**فَلا تَذْهَبْ نَـفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ**﴾، أو تتمته: كمن هداه الله تعالىٰ، منبهاً عليه بقوله تعالىٰ: ﴿**فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ**﴾.

قوله: «بعد الاستفهام»: أي الذي هو غير محقق الوقوع.

وإذا دلَّ علىٰ فعل الشرط دليل فحذفه بدون (أنْ) قليل، وحذفه معها كثير. فمن حذفه بدون (أنْ) قول الشاعر:

فـطلِّقْها فـلَست لَـها بكـفـءٍ ... وإلّا يَـعْلُ مـفرِقَكَ الحُسـامُ

أراد: وإن لا تطلقها يعْلُ مفرقك الحسام. ومثله قول الآخر:

مَتىٰ تُؤخَذُوا قَسراً بِظِنَّةِ عـامِرٍ ... ولا يـنْجُ إلّا فـي الصِّفادِ يَـزيدُ

أراد: متىٰ تُثقَفُوا تُؤخذوا.

ومن حذف الشرط مع (إنْ) قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمْ تَقتلُوهُمْ﴾ ، تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ﴿ ولَكِن الله قَتَلَهُمْ﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿ فالله هُوَ الوَلِيّ﴾ ، تقديره: إن أرادوا وليّاً بحق فالله هو الولي بالحق، لا ولي سواه، وقوله تعالىٰ: ﴿ يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إنَّ أرْضِي وَاسِعَةٌ فَإيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ ، أصله: فإن لم يتأتَّ أن تخلصوا العبادة لي في أرض، فإياي في غيرها فاعبدون.

وقد يحذف الشرط والجزاء، ويكتفىٰ بـ(إنْ) كقول الشاعر:

قالَتْ بَناتُ العَمِّ يـا سَـلْمَىٰ وإنْ ... كـانَ فَـقيراً مُـعْدِماً قـالَتْ وإنْ

أي قالت: وإن كان فقيراً معدماً رضيته.

وَٱحْذِفْ لَدَىٰ ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَـهْوَ مُـلتَزَمْ

قوله: «متىٰ تؤخذوا»: أي متىٰ تثقفوا تؤخذوا.

قوله: «في أرض»: أي معيّنة.

قوله: «ما أخّرت»: من الشرط والقسم.

وَإِنْ تَــوَالَــيَا وقَــبْلُ ذُو خَــبَرْ   فَـالشَّرْطَ رَجِّحْ مُـطْلَقاً بِـلَا حَـذَرْ
وَرُبَّــمَا رُجِّــحَ بَــعْدَ قَسَـمِ   شَــرْطٌ بِـلَا ذِي خَـبَرٍ مُـقَدَّمِ

القَسَم مثل الشرط في احتياجه إلىٰ جواب، إلّا أن جواب القسم مـؤكد بـ(إنَّ) أو اللام أو منفي، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم.

فإذا اجتمع الشرط والقسم اكتفي بجواب أحدهما عن جواب الآخر، فإن لم يتقدم الشرط والقسم ما يحتاج إلىٰ خبر اكتفي بجواب السابق مـنهما عـن جواب صاحبه، فيقال في تقدم الشرط: إنْ تَقُمْ واللهِ أَقُمْ، وإنْ تَقُمْ واللهِ فَلَن أقُومَ، وفي تقدم القسم: واللهِ إنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ، وواللهِ إنْ تَقُمْ ما أَقُومُ.

وإن تقدم علىٰ الشرط والقسم ما يحتاج إلىٰ خبر، رجح اعتبار الشـرط علىٰ اعتبار القسم: تأخر أو تقدم، فيقال: زيْدٌ واللهِ إنْ تَقُمْ يُكرمْكَ، بـالجزم لا غير.

وربما رجح اعتبار الشرط علىٰ القسم السابق، وإن لم يتقدم عليه مخبر عنه، كقول الشاعر:

لَئِنْ مُنيتَ بنا عَـنْ غِبِّ مَـعرَكَـةٍ   لا تُلْفِنا عَن دِمـاءِ القَـومِ نَـنْتَفِلُ

وقول الآخر:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليَومَ صـادِقاً   أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بادِيا
وأرْكَبْ حماراً بَيْنَ سَرْجٍ وفَرْوَةٍ   وأعرِ مِنَ الخاتامِ صُغرىٰ شماليا

قوله: «وإن تواليا»: أي جاء أحدهما عقيب الآخر وكان قبلهما مبتدأ يحتاج إلىٰ خبر.

قوله: «فالشرط رجّح مطلقاً»: تقدّم علىٰ القسم أم تقدّم القسم عليه.

قوله: «لئن منيت»: اللام هنا توطئة للقسم المحذوف، بمعنىٰ والله لئن مُنيت.

قوله: «من الخاتام صُغرىٰ شماليا»: الخاتام: هو الخاتم، وصغرىٰ: هي الخنصر.

فَصْل لَوْ

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلْ ... إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لٰكِنْ قُبِلْ
وَهْيَ فِي ٱلاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لٰكِنَّ لَوْ أَنَّ بِها قَدْ تَقْتَرِنْ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَىٰ ٱلْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَىٰ

(لَوْ) في الكلام علىٰ ضربين: مصدرية وشرطية.

فالمصدرية: هي التي تصلح في موضعها (أنْ) وأكثر ما تقع بعد (ودَّ) أو ما في معناها، كقوله تعالىٰ: ﴿ **يَوَدُّ أحدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ** ﴾ وقد تقدم ذكرها.

وأمَّا الشرطية: فهي للتعليق في الماضي، كما أنّ (إنْ) للتعليق في

فصل لو

قوله: «﴿ **يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة** ﴾»: أي يودّ التعمر ألف سنة.

قوله: «وأمّا الشرطية فهي للتعليق في الماضي»: مثل لو جاءني لجئته، ولازم التعليق في الماضي بلو انتفاء طرفيها ؛ لأنّ الماضي المنصرم إثباتاً ونفياً حيث يعلّق عليه يتبعه ما علّق عليه، ففي النفي نفي وفي الإثبات إثبات. أمّا النفي فكما سلف وكقول الشاعر:

ولو دامت الدولات كانوا كغيرِهم ... رعايا ولكن ما لهنَّ دوامُ

وكقوله:

ولو طارَ ذو حافرٍ قبلها ... لطارت ولكنّه لمْ يطر

المستقبل، ومن ضرورة كون (لَوْ) للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منتفيَ الوقوع؛ لأنّه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك، ولم يكن تعليق في البين، بل إيجاب لإيجاب، لكن (لَوْ) للتعليق لا للإيجاب، فلابدَّ من كون شرطها منتفياً.

وأما جوابها: فإن كان مساوياً للشرط في العموم، كما في قولك: لو كانَت الشمسُ طالعةً كانَ النهارُ موجوداً، فلابد من انتفائه أيضاً، وإن كان أعمَّ من الشرط، كما في قولك: لَوْ كانت الشمس طالعةً كانَ الضَّوْءُ موجوداً، فلابد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط.

ولذلك تسمع النحويين يقولون: «(لَوْ) حرف يدل علىٰ امتناع الشيء لامتناع غيره»، أي: تدل علىٰ امتناع الجواب لامتناع الشرط، ولا يريدون أنها تدل علىٰ امتناع الجواب مطلقاً، لتخلفه في نحو: (لَوْ تَرَكَ العَبْدُ سؤالَ رَبِّهِ لأعْطاهُ)، وإنّما يريدون أنّها تدل علىٰ انتفاء المساوي من جوابها للشرط.

والأولىٰ أن يقال: (لَوْ) حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره، فينبه علىٰ أنّها تقتضي لزوم شيء لشيء، وكون الملزوم منتفياً، ولا

وأمّا الإثبات فكما تقول: لمّا زارني زرته. وقوله في البيت الأوّل: ولكن مالهنّ دوام وفي الثاني: ولكنه لم يطر إبرازٌ لمفهوم ما يدلّ عليه المقرون بلو.

قوله:«ولم يكن تعليق في البين بل إيجاب لإيجاب» : وحيث يوجب شيء لإيجاب آخر يكون ذلك تعليقاً، مثل: لمّا جاءني جئته، ولا يكون معنىٰ محصّل لقوله: لم يكن تعليق في البين.

قوله:«مطلقاً» : أي عاماً أو مساوياً.

قوله:«لو ترك العبد سؤال ربّه لأعطاه» : (لو) هنا ليست ابتدائية، وإنّما هي وصلية محضة، بمعنىٰ أنّ الله يرزق عبده سأله أم لم يسأله وليس في البين تعليق أصلاً.

يتعرض لنفي اللازم مطلقاً ولا لثبوته؛ لأنه غير لازم من معناها.

وذهب بعض النحويين: إلىٰ أن (لَوْ) كما تكون للشرط في الماضي، كذا تكون للشرط في المستقبل، وإليه الإشارة بقوله:

.... ويقلْ إيــلاؤها مســتَقْبَلاً لكِـنْ قُـبلْ

أي: ويقل إيلاء (لَوْ) فعلاً مستقبلاً.

المعنىٰ: وما كان من حقها أن يليها ذلك، لكن ورد بـه السـماع فـوجب قبوله. وعندي أنَّ (لَوْ) لا تكون لغير الشرط في الماضي.

وما تمسكوا به من نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ .

وقول الشاعر:

ولَوْ أنَّ لَـيْلَىٰ الأخـيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَـليَّ ودونـي جَـنْدَلٌ وصَـفائِحُ

لَسلَّمْتُ تَسْلِيمَ البشـاشَةِ أو زَقـا إلَيْها صَدىً مِنْ جانِبِ القَبْرِ صائحُ

لا حجة فيه، لصحة حمله علىٰ المضي.

قوله: «غير لازم من معناها»: بل يلزم من معناها انتفاء ما يخصّ الملزوم من اللازم قضاءً لحق التعليق.

قوله: ﴿ لو تركوا من خلفهم ذرّية ضعافاً خافوا عليهم﴾ : هو من تصوير المستقبل بصورة الماضي، وكذلك قوله:

ولو أنّ ليلىٰ الأخيلية سلّمت عليّ ودوني جندل وصفائح

لسلّمت تسليم البشاشة......

تصويرٌ للمستقبل بصورة الماضي الحاصل.

و (لَوْ) مثل (إنْ) في أنَّ شرطها لا يكون إلّا فعلاً.

وقد شذَّ عند سيبويه كونه مبتدأ مؤلفاً من (أنّ) وصلتها، نحو: لو أنَّكَ جئتَني لأكرَمْتكَ، وشبَّه شذوذ ذلك بانتصاب (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ)، فجعل (أنَّ) بعد (لَوْ) في موضع رفع بالابتداء، وإن كانت لا تدخل علىٰ مبتدأ غيرها، كما أن (غُدْوة) بعد (لَدُن) تنصب، وإن كان غيرها بعدها يجب جرّه.

ومنهم من حمل (أنَّ) بعد (لَوْ) علىٰ أنها فاعل لـ(ثبت) مضمراً، كما أضمر بعد (ما) المصدرية في قولهم: «لا أفْعَلُ ذلكَ ما أنّ في السماء نَجْماً». وهو أقرب في القياس مما ذهب إليه سيبويه.

فإن قلت: فما تصنع بقول الشاعر:

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ ... كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعتِصاري

قلت: قد خرجه أبو علي علىٰ أن تقديره: لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق، فقوله: (هو شرق) جملة اسمية مفسّرة للفعل المضمر.

وأسهل من هذا التخريج عندي أن يحمل البيت علىٰ إضمار (كانَ) الشأنية، وتجعل الجملة المذكورة بعد (لَوْ) خبراً لها، كما فعل مثل ذلك في قول الشاعر:

قوله: «لو أنك جئتني لأكرمتك»: هذا الفاصل وهو قوله: إنّك وجوده كالعدم للمعنىٰ المراد، والأصل لو جئتني لأكرمتك.

قوله: «علىٰ مبتدأ غيرها»: أي غير أنّ وجملتها.

قوله: «بعدها»: أي بعد لدن.

قوله: «ما أنّ في السماء نجما»: أي ما ثبت.

وَنُبِّئْتُ لَيْلَىٰ أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَىٰ شَفِيعُها

وزعم الزمخشري أنّ خبر (أنّ) بعد (لَوْ) لا يكون إلّا فعلاً.

وهو باطل، بنحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾.

وبنحو قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ ... بِعُودِ ثُمامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُها

وقول الآخر:

ولَوْ أَنَّ حَيّاً فائِتُ المَوْتِ فاتَه ... أخو الحَرْبِ فَوْقَ القارحِ العَدَوانِ

ولكون (لَوْ) للتعليق في الماضي غلب دخولها علىٰ الفعل الماضي وهو مبني. فلذلك إذا دخلت علىٰ المضارع لم تعمل فيه شيئاً، ووجب أن يكون بدخولها مصروفاً إلىٰ المضي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾، وقول الشاعر:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَما سَمِعْتُ حَدِيثَها ... خَرُّوا لعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجُودا

ولا يكون جواب (لَوْ) إلّا فعلاً ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بـ(لَمْ)، وقلّما يخلو من (اللام) إن كان مثبتاً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾.

ومن خلوه منها قوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، وإن كان منفيّاً بـ(لَمْ) امتنعت اللام، وإن كان منفيّاً بـ(ما)

قوله: «فهلا نفس ليلىٰ شفيعها»: أي فهلا كان.

قوله: ﴿لو يطيعكم﴾: أي لو أطاعكم في كثير من الأمر لعنتّم، وهكذا قوله: لو يسمعون كما سمعت حديثها: أي لو سمعوا.

جاز لحاقها، والخلو منها، إلّا أن الخلو منها أجود، وبذلك نزل القرآن العظيم، فقال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شاءَ ربُّكَ ما فَعَلُوهُ﴾ .

وقد يستغنىٰ عن جواب (لَوْ) لقرينة، كما يستغنىٰ عن جواب (إنْ)، فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأرْضُ أوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى بَلْ للهِ الأمْرُ جَمِيعاً﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أحَدِهِمْ مِلْءُ الأرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾ .

وندر حذف شرط (لَوْ) وجوابها، كما في قول الشاعر:

إنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدّلالَ فَلَوْ ... في سالِفِ الدَّهْرِ والسّنينَ الخَوَالي

قال أبو الحسن الأخفش: «أراد فلو كان في سالفِ الدهر لكان كذا وكذا».

قوله:«﴿ ولو أنّ قرآناً سيّرت به الجبال﴾ » : الخ: أي لأمكن ذلك وحصل.

قوله:«﴿ ولو افتدىٰ به﴾ » : أي لن يقبل منه.

أمّاولولاوَلَوما

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

وَحَذْفُ ذِي ٱلْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَدْ نُبِذَا

(أمّا) حرفُ تفصيلٍ مؤوّل بمَهْما يكن من شيء؛ لأنه قائم مقام حرف شرط وفعل شرط، ولابد بعده من ذكر جملة هي جواب له، ولابد فيها من ذكر الفاء، إلّا في ضرورة كقول الشاعر:

فأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلَكِنَّ سَيْراً في عِراضِ الْمَواكِبِ

أو في ندور نحو ما خَرَّج البخاري من قوله ﷺ: «أَمَّا بَعْد: ما بالُ رجال يَشْتَرطونَ شروطاً لَيْسَتْ في كِتابِ الله».

أو فيما حُذف منه القول، وأقيم حكايته مقامه، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ، أي: فيقال لهم: أكفرتم؟

وما سوىٰ ذلك: فذكر الفاء بعد (أمَّا) فيه لازم، نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقائِمٌ. والأصل أن يقال: أَمَّا فَزَيْدٌ قائمٌ، فتجعل الفاء في صدر الجواب، كما مع غير

أمّا ولولا ولوما

قوله: «فأمّا القتال لا قتال لديكم» : والأصل أن يقول: فلا قتال لديكم.

قوله: «أمّا بعد: ما بال رجال» : أي فما بال رجال.

قوله: ﴿ أكفرتم ﴾ : هو مقول القول.

(أمَّا) من أدوات الشرط، ولكن خُولف هذا الأصل مع (أمَّا) فراراً من قبحه، لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه، ففصلوا بين (أمَّا) والفاء بجزء من الجواب. وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله:

.... وَفَـا لِتِلْوِ تِـلْوِها ....

فإن كان الجواب شرطياً فصل بجملة الشرط، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُـقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾، التقدير: مهما يكن من شيءٍ فإن كان المتوفىٰ من المقرّبين، فجزاؤه روح وريحان وجنة نعيم. ثم قدم الشرط علىٰ الفاء، فالتقىٰ فاءان، فحذفت الثانية منهما حملاً علىٰ أكثر الحذفين نظائر.

وإن كان جواب (أمَّا) غير شرطي، ففصل بمبتدأ نحو: أمَّا زيدٌ فَقَائِمٌ، أو خبر نحو: أمّا قائمٌ فزيدٌ، أو معمول فعل أو شبهه، أو معمول مفسر به نحو: أمّا زيدٌ فاضرب، وأمَّا زيدٌ فأنا ضاربٌ، وأمَّا عمراً فأعرِضْ عنه.

ولا يفصل بين (أمَّا) والفاء بفعل؛ لأنّ (أمَّا) قائمة مقام حرف شرط وفعل

قوله: «ثم قدّم الشرط» : وهو كان المتوفىٰ من المقربين علىٰ الفاء الداخلة علىٰ (إن) الشرطية التي تعتبر بما معها جواباً لمهما يكن من شيء، ومنظوره من تقديمه جعله هو الفاصل بين (أمّا) وبين فروح وريحان، فيتصور حينذاك فاءان الأولىٰ هي التي كانت داخلة علىٰ (إن) الشرطية، حيث قلنا في التقدير: فإن كان المتوفىٰ من المقرّبين، والثانية هي الداخلة علىٰ (جزاؤه روح وريحان)، (فحذفت الثانية منهما حملاً علىٰ أكثر الحذفين نظائر)، يعني أنّ ثاني المتلاقيين هو الذي يحذف في كل مقام.

قوله: «أو شبهه» : أي شبه فعل أو معمولي مفسّر به نحو: أمّا عمراً فأعرض عنه، تقديره مهما يكن من شيء فجاوز عمراً وأعرض عنه، فقولنا: وأعرض عنه فسّر عمراً أنّه معمول لنظيره.

شرط، فلو وليها فعل ؛ لتوهم أنه فعل الشرط، ولم يعلم بقيامها مقامه.

وإذا وليها اسم بعده الفاء كان في ذلك تنبيه علىٰ ما قصد من كون ما وليها مع ما بعده جواباً.

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ ٱلِابْتِدَا ... إذَا ٱمْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

وَبِهِمَا ٱلتَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا ٱلْفِعْلَا

وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

لـ (لولا ولوما) استعمالان: أحدهما يدلان فيه علىٰ امتناع شيءٍ لثبوت غيره، وهذا أراد بقوله:

.... إذا امْتناعاً بوجُودٍ عَقَدا

أي: إذا عقدا، وربطا امتناعَ شيءٍ بوجود غيره ولازما بينهما.

وتقتضيان حينئذٍ مبتدأ ملتزماً حذف خبره وجوباً في الغالب، وجواباً مصدراً بفعل ماض أو مضارع مجزوم بـ (لَمْ).

فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً، وإن كان منفياً تجرّد منها غالباً،

قوله:«من كون ماوليها» : أي ولي (أمّا) مع ما بعده جواباً للشرط المقدر، فإذا قلت: أمّا زيد فقائم فهذا المذكور كله جواب، والشرط محذوف بتقدير مهما يكن من شيء فزيد قائم.

قوله:«للولا ولوما استعمالان» : هذا التعبير فيه إيهام ؛ فإنّ (لولا) الامتناعية غير (لولا) التحضيضية ماهيةً وحقيقةً وإن اشتركا في صورة اللفظ، ويكشف ذلك أن لا ربط لقولنا: لولا زيد لزرتك بقولنا: لولا قمت حاثّاً وموبّخاً.

وإذا دلَّ علىٰ الجواب دليل جاز حذفه كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ .

والاستعمال الآخر: يدلان فيه علىٰ التحضيض، ويختصان بالأفعال، كقوله تعالىٰ: ﴿ لَوْلا أنْزِلَ عَلَيْنا المَلائِكَةُ ﴾ ، وكقوله تعالىٰ: ﴿ لَوْما تَأْتِينا بالملائِكَةِ ﴾ .

ويشاركهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: (هَلّا وألّا وألا).

وقد يلي حرف التحضيض اسم عامل فيه فعل مؤخر، نحو: هَلّا زيداً ضَرَبَت، أو مضمر كقول الشاعر:

أَلْآن بعدَ لجاجتي تَلْحُونني ... هَلّا التَّقدّمُ والقُلُوبُ صِحاحُ

أي: هلّا كان التقدم باللحىٰ إذ القلوب صحاح، وكقول الآخر:

أتَيْتَ بعبدِ الله في القَدِّ مُوثَقاً ... فَهلّا سَعِيداً ذا الخِيانَةِ وَالْغَدْرِ

أي: فَهلّا أسرت سعيداً. وكقول الآخر:

تَعُدّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدكُمْ ... بَني ضَوْطَرَىٰ لَوْلا الكميَّ الْمُقَنَّعا

أي: لولا تعدون عقر الكمي أو قتله، فحذف مع الفعل المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر، فيقدر المضمر كان الشّأنية، كقول الشاعر:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَىٰ أرْسَلَتْ بشفاعَةٍ ... إلَيَّ فَهلّا نَفْسُ لَيلَىٰ شفيعُها

أي: فهلّا كان الأمر والشأن نفس ليلىٰ شفيعها.

قوله: ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته ﴾ : أي لكنتم في عذاب.

الإخبار بالذي والألف واللام

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ عَنِ ٱلَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ ٱسْتَقَرْ

الإخبار بالذي والألف واللام

قوله: «ما قيل أخبر عنه بالذي خبر»: يعني إذا قيل لك: أخبر عن زيد من قول من قال: ضربت زيداً، فقل الذي ضربته زيد، فهنا عندنا خبران: اصطلاحي ومعنوي، فإن قولك: الذي ضربته زيد اسم الموصول فيه مبتدأ في قواعد النحو لكنه خبر في المعنىٰ عن زيد، فتقدير أبيات الرجز هكذا: الذي يقال لك أخبر عنه بلفظ (الذي) هو في الواقع خبر والمخبر عنه في الواقع هو اسم الموصول، فما قيل مبتدأ خبره قوله خبر، وهذا الخبر خبر عن اسم الموصول الذي استقرّ مبتدأ قبل، فإعراب قولنا: الذي هو مضروب لي زيد الذي مبتدأ وما بعده صلة وعائد وزيد خبره، وما سوىٰ هذين ـ المبتدأ والخبر ـ فوسّطه بينهما ليكون صلة الموصول والعائد في الصلة يحتل مكان الاسم الذي أخّرته وجعلته خبراً لكلمة (الذي)، فقولنا: الذي ضربته زيد مأخذه ضربت زيداً، وليس اسم الموصول مختصّاً بالذي المفرد، بل يكون باللذين والذين والتي واللتين واللاتي، نحو: اللذانِ ضربتهما الزيدانِ، والذين ضربتهم الزيدون، والتي ضربتها هند، واللتان ضربتهما الهندان، واللاتي ضربتهن الهندات، والمأخذ في ذلك ضربت الزيدينِ تثنية، وضربت الزيدينَ جمعاً، وضربت هنداً، وضربت الهندين، وضربت الهندات. وكما ترىٰ أنّ الضمائر العائدة علىٰ أسماء الموصول احتلّت مكان الأسماء الظاهرة التي أخّرتها وجعلتها أخباراً لأسماء الموصول، وهذا

هو معنىٰ قوله: «مراعياً وفاق المثبت».
وبعد هذا فالمخبر عنه في هذا الباب في لبّ الواقع هو المجعول في آخر الكلام خبراً عن اسم الموصول حال كونه مبتدأً، فالباءُ في قولهم: الإخبار بالذي باءُ السببية، أي الإخبار بسبب جعل الذي مبتدأً، فإذا قلت لمخاطبك: أخبر عن زيد من قولك: زيد منطلق فالمعنىٰ أخبر عن مسمّىٰ زيد، بسبب التعبير عن المسمّىٰ بعد الإتيان بضمير زيد بعبارة الذي موصولاً بالجملة بعده، وجعل لفظ زيد خبراً، ولذلك يقال في الجواب: الذي هو منطلق زيد. وكثيراً ما يصار إلىٰ هذا الإخبار لإفادة الاختصاص أو تقوّي الحكم أو تشويق السامع بالمجيء بالمبتدأ اسم موصول أو إجابة الممتحن، فإذا أردت أن تُخبر عن اسمٍ في الجملة أخّرته إلىٰ عجز الجملة، وإن كان ضميراً متصلاً فصلته وصيّرت ماعداه صلةً للذي أو أخوات الذي واضعاً مكان المؤخذ ضميراً مطابقاً عائداً علىٰ الموصول ؛ يخلف الاسم المؤخر فيما كان له من الإعراب، فإن كان مفعولاً له أو ظرفاً متصرفاً قرن الضمير باللام في المفعول له وبفي في الظرف. تقول في الإخبار عن زيد من نحو: ضربت زيداً: الذي ضربته زيد، وعن تاء الضمير: الذي ضربت زيداً أنا، فتأتي باسم الموصول مبتدأ وتؤخّر ما تريد الإخبار عنه وتجعله خبراً عن الموصول، وتجعل ما بينهما صلةً فيها ضمير مطابق للموصول موضوع في مكان الاسم المؤخر. وتقول في الإخبار عن رغبة المفعول له من نحو: جئت رغبةً فيك: الذي جئت له رغبة فيك، وعن يوم الجمعة من نحو: صمت يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة، وإنما تظهر اللام في المفعول له وفي الظرف حيث يقوم مقام المفعول له الضمير ومقام الظرف الضمير أيضاً ؛ لأنّ الضمائر تردّ معها الأشياء إلىٰ أصولها، فالمفعول له يرجع للامه المشعرة به والظرف يرجع لفي الذي هو في تقديرها ؛ إذ لم تقوَ الضمائر قوّة الأسماء الظاهرة التي حيث يؤتىٰ بها مفعولات لأجلها لا يؤتىٰ معها باللام وحيث يؤتىٰ بها ظروفاً لا يؤتىٰ معها بفي.

إذا عرفت هذا فاعلم أن ليس كل اسم يجوز أن يُخبر عنه، بل لا يصح الإخبار عن الاسم في الكلام إلّا بسبعة شروط:

(الأوّل): جواز التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الاستفهام، فلا يخبر عن (أيّهم) من قولك: أيّهم في الدار ؛ لأنّك تقول حينئذٍ: الذي هو في الدار أيّهم فتؤخّر ما التزمت العربُ تقديمَهُ.

(الثاني): جواز تعريفه فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنّهما ملازمان للتنكير، فلا يصحّ جعل المضمر مكانهما ؛ لأنّه ملازم للتعريف، فلا يقال في جاء زيد ضاحكاً: الذي جاء زيد إيّاه ضاحك إن صحّت هذه الصياغة معنى، فإنك تنصب الضميرَ المنفصل علىٰ الحال الملازمة للتنكير وهو لا يجوز. وهكذا لا يجوز في ملكت تسعين نعجة: التي ملكت تسعين إيّاها نعجة.

(الثالث): جواز الاستغناء عنه بأجنبيّ، فالذي يستغنىٰ عنه بأجنبي أن تقول مكان ضربتُ زيداً: ضربتُ عمراً، فتبدل زيداً بعمرٍو وتصوغ منه الإخبار بالذي. وأمّا إذا لم يستغنَ عنه بأجنبي فلا تجوز صياغته في هذا الباب، فلا يخبر عن ضميرٍ عائد إلىٰ اسم في الجملة كالهاء من نحو: زيد ضربته، فإنك لا تتمكن أن تستغني عن (الهاء) بأجنبي، فلا تقول: زيد ضربت عمراً، فإذا قلت: زيد ضربته لم تستطع أن تقول: الذي زيد ضربته هو ؛ فإن هو يعود إلىٰ (الهاء) من ضربته فيبقىٰ الموصول بلا عائد، وإذا قلت: إنني أُعيده علىٰ زيد وعلىٰ الذي لزم منه عود ضمير واحد إلىٰ شيئين وذلك لا يجوز. ولو كان الضمير عائداً إلىٰ اسم من جملة أخرىٰ جازَ الإخبار عنه كقولك في الإخبار عن (الهاء) من لقيته في نحو: جاء زيد ولقيته: الذي لقيته هو.

(الرابع): جواز الاستغناء عنه بمضمر، فلا يخبر عن موصوف دون صفته ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن مضاف دون المضاف إليه، فلا يخبر عن عمرو وحده، أي بدون صفته من نحو: سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، بل مع صفته نحو:

الذي سرّ أبا زيد قرب منه (وضمير منه يعود للذي) عمرو الكريم، ولا عن القرب وحده بدون معموله، بل مع معموله نحو: الذي سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، ولا عن الأب وحده، أي بدون المضاف إليه، بل مع المضاف إليه نحو: الذي سرّه قرب من عمرو الكريم أبو زيد.

(الخامس): جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عمّا لازمَ الظرفية، أي أنّه غير متصرف، كعند ولدي وذاتَ مرّة.

(السادس): جواز وروده مثبتاً، فلا يخبر عمّا لازم النّفي نحو: أحد وديّار وعريب ؛ حيث لا يقال: إلّا ما من ديّار واحد وعريب لئلّا يخرج عمّا لزمه من الاستعمال منفياً.

(السابع): أن يكون ما يوصف به من جملة خبرية لا طلبية أو من جملتين في حكم جملة واحدة، فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية مثل: اضرب زيداً، فلا يقال: الذي اضربه (بصيغة فعل الأمر) زيد ؛ لأنَّ الصلة المعرفة لاسم الموصول إنّما تعرّفه بعهديّتها ولا عهدَ في سوىٰ الإخبار، كما لا يخبر عن اسم في إحدىٰ جملتين مستقلتين ليس في الأخرىٰ منها ضمير ذلك الاسم ولا بين الجملتين عطف بالفاء، وإنّما يخبر عنه إذا كان بخلاف ذلك، فيخبر عن الاسم إذا كان من جملةٍ واحدةٍ خبرية، كما مرّ من قولنا: ضربت زيداً، أو من إحدىٰ جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو: إن قام زيد قام عمرو، فتقول في الإخبار عن زيد: الذي إن قام قام عمرو زيد، وتقول في الإخبار عن عمرو: الذي إن قام زيد قام عمرو.

ويخبر عن الاسم إذا كان من إحدىٰ جملتين مستقلتين حيث يكون في الأخرىٰ منهما ضمير الاسم أو كان بينهما عطف بالفاء، فالأول كالمتنازع فيه من نحو: ضربني وضربت زيداً ونحو: أكرمني وأكرمته عمرو، فتقول في الإخبار عن زيد: الذي ضربني وضربته زيد وفي الإخبار عن عمرو: الذي أكرمني وأكرمته عمرو.

الثاني كأحد المرفوعين من نحو: يطير الذباب فيغضب زيد، فتقول في الإخبار عن الذّباب: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، وفي الإخبار عن زيد: الذي يطير الذباب فيغضب زيد. وإنّما اكتفىٰ بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما ؛ لأنَّ ما في الفاء من معنىٰ السببية نزّلهما منزلة الشرط والجزاء، فجاز ذلك جواز أن تصوغ من المادة شرطاً وجزاء، فتقول: الذي إن يطر يغضب زيد الذباب، ولو كان العطف بالواو لا الفاء امتنع الإخبار إلّا أن يذكر الضمير في الجملة الخالية منه، فلا يجوز الذي يطير ويغضب زيد الذباب ؛ لأنّ الواو العاطفة للتشريك وليس فيها معنىٰ السببية كالفاء، فلا يعطف علىٰ الصلة ما لا يصلح أن يكون بنفسه صلة ؛ لخلوّه من العائد الرابط، فلا يعطف علىٰ الصلة جملة خالية من ضمير الموصول، بل جملة مشتملة عليه نحو: الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب.

ثم إذا أُريد الإخبار عن اسم وكان من جملة اسمية مثل: زيد قائم تعيّن الإخبار عنه بالذي أو أحد فروعه، فتقول: الذي هو قائم زيد، وإن كان من جملةٍ فعلية مثل: ضربت زيداً جاز الإخبار عنه بالذي ـ كما تقدّم سابقاً ـ وبالألف واللام، وذلك إذا كان الفعل متصرفاً مثبتاً مثل: ضرب وقامَ وقعدَ، فلا يخبر بالألف واللام عن معمول (نِعمَ وبئسَ وما زال وما انفك) ؛ لأنّ نعمَ وبئسَ جامدانِ ومازالَ وما انفكَّ منفيان، بل يخبر عن مثل معمول وقىٰ لأنّ هذا الفعل متصرف يصاغ منه اسم الفاعل فيقال الواقي، فتقول في الإخبار عن الفاعل: الواقي البطل الله، وفي الإخبار عن المفعول: الواقيه الله البطل، ولك أن تحذف (الهاء) من الواقيه لظهوره.

ولا فرق في الإخبار بين (الذي) و (الألف واللام) إلّا في وجوب ردّ الفعل مع الألف واللام إلىٰ لفظ اسم الفاعل أو المفعول ؛ لامتناع وصل (أل) بغير الصفة إلّا فيما لا اعتداد به كما تقدّم في قوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته أو الحمار اليجدّع.

ثم صلة الألف واللام إن رفعت ظاهراً مثل: ضارب زيد عمراً فهي معه بمنزلة الفعل

وَمَـا سِـوَاهُـمَا فَوَسِّطْهُ صِـلَهْ ... عَائِدُهَا خَـلَفُ مُـعْطِي ٱلتَّكْـمِلَهْ

نَـحْوُ ٱلَّـذِي ضَـرَبْتُهُ زَيْـدٌ فَـذَا ... ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ ٱلْمَأْخَذَا

وَبِـــاللَّذَيْنِ وَٱلَّـــذِينَ وَٱلَّـــتِي ... أَخْـبِرْ مُـرَاعِـياً وِفَـاقَ ٱلْـمُثْبَتِ

المخبر عنه في هذا الباب هو المجعول في آخر الجملة خبراً عن الموصول مبتدأ.

فالباء في قولهم: «الإخبار بالذي» باء السببية، لا باء التعدية، لدخـولها علىٰ المخبر عنه حقيقة. فإذا قلت: أَخْبِرْ عن زيْـد، مـن قـولك: زيـدٌ مـنطلقٌ، فالمعنىٰ: أخْبر عن مُسمَّىٰ زيدٍ بواسطة التـعبير عـنه، بـعد إضـماره بـ (الذي)

كما تقول: ضرب زيد عمراً، ففي مقام الإخبار عن المفعول تقول: الضاربه زيد عمرو والذي ضربه زيد عمرو، وإن رفعت الصفة مضمراً، فـإن كـان للألف واللام وجب استتاره، وإن كان لغير الألف واللام وجب بروزه ؛ لأنَّ الصفة متىٰ جرت علىٰ غير ما هي له امتنع أن ترفع ضميراً مستتراً والفعل مثلها في ذلك كما تقرؤه في الأمثلة، تقول في الإخبار عن التاء للمتكلم من نحو: بلّغت من الزيدين إلىٰ العمرين رسالة: المبلّغ من الزيدين إلىٰ العمرين رسالة أنا، كما تقول: الذي بلغ من الزيدين إلىٰ العـمرين رسالة أنا، وعن الزيدين تقول: المبلغ أنا منهما إلىٰ العمرين رسالة الزيدانِ واللذان بلّغت منهما إلىٰ العمرين رسالة الزيدان، وعن العمرين تقول: المبلغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العمرون والذين بلغتهم من الزيدين رسالة العمرون، وعن الرسالة تقول: المبلّغها أنا من الزيدين إلىٰ العمرين رسالة والتي بلّغتها من الزيدين إلىٰ العـمرين رسالة، فتأتي بضمير الرفع في المثالين الأولين مسـتتراً لأنّـه ضـمير الألف واللام والذي فلم يبرز ؛ لأنّ رافعه جارٍ علىٰ ما هو له، وفي الأمثلة الأخر تأتي به بارزاً ؛ لأنّه ضمير غير الألف واللام والذي فوجب بروزه تصحيحاً للمعنىٰ ؛ إذ بدون ذلك يفسد.

موصولاً بالجملة، وجعل لفظ (زيد) خبراً. وذلك يقال في الجواب: الذي هُوَ مُنْطَلَقٌ زيْدٌ.

وكثيراً ما يصار إلىٰ هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوّي الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن.

فإذا أردت أن تخبر عن اسم في الجملة أخّرته إلىٰ العجز، وإن كان ضميراً متصلاً فصلته وصيّرت ما عداه صلة للّذي أو شبهه، واضعاً مكان المؤخّر ضميراً مطابقاً عائداً علىٰ الموصول يخلف المؤخر فيما كان له من الإعراب.

فإن كان مفعولاً له أو ظرفاً متصرفاً، قرن الضمير بـ(اللام) أو (في). تقول في الإخبار عن (زيد): من نحو ضَرَبْتُ زيداً: الذي ضربْتُهُ زيد، وعن التاء: الَّذي ضَرَبَ زيداً أنا، فتأتي بالموصول مبتدأ، وتؤخر ما تريد الإخبار عنه، وتجعله خبراً عن الموصول، وتجعل ما بينهما صلة، فيها ضمير مطابق للموصول، موضوع في مكان الاسم المؤخر المعبر عنه في النظم بـ(مُعْطي التَّكْمِلة)، أي: الذي كان به تكميل الكلام، قبل تركيب الإخبار.

وتقول في الإخبار عن (رغبة) من نحو: جئتُ رَغْبةً فيكَ: الذي جئت له رغبةً فيك، وعن يوم الجمعة من نحو: صمتُ يومَ الجمعة: الذي صمت فيه يومَ الجُمعة، فتفعل فيهما كما فعلت فيما قبل، ثم تقرن ضمير ما كان مفعولاً له بـ(اللام)، وضمير ما كان ظرفاً بـ(في) لأن الضمائر ترد معها الأشياء إلىٰ أصولها ؛ إذ لم تقو قوة الأسماء الظاهرة، ولم تتضمن ما تضمّنته.

وإذا كان المخبر عنه في هذا الباب مثنىٰ، أو مجموعاً علىٰ حدة، أو مؤنّثاً جيء بالموصول علىٰ وفقه لوجوب مطابقة المبتدأ خبره.

تقول في الإخبار عن الزيدَين من نحو: بَلَّغَ الزيدان العَمْرِيْن رسالة: اللذانِ بلغا العَمْرِيْنَ رسالةً الزيدان، وعن العَمْرِيْنَ: الذين بلّغهم الزيدان رسالةً

العَمْرُون، وعن (الرسالة): التي بلّغها الزيدان العَمْرِين رسالةً.

وإذا عرفت هذا فاعلم أن ليس كل اسم يجوز أن يخبر عنه، بل لا يصح الإخبار عن اسم في الكلام إلّا بسبعة شروط، وقد نبَّه علىٰ أربعة منها بقوله:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا ٱلْغِنَىٰ عَنْهُ بِأَجنَبِيٍّ أَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

الشرط الأول: جواز التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام، كضمير الشأن واسم الاستفهام؛ لامتناع تأخير ما التزمت العرب تقديمه، ووجوب تأخير الخبر في هذا الباب.

الثاني: جواز تعريفه، فلا يخبر عن الحال والتمييز؛ لأنهما ملازمان التنكير، فلا يصح جعل المضمر مكانهما لأنّه ملازم للتعريف.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضمير عائد إلىٰ اسم في الجملة كالهاء من نحو: زَيْدٌ ضَرَبْته، ومن نحو: زيدٌ ضَرَبَ غلامَه؛ لأنه لو أخبر عنها لخلفها مثلها في العود إلىٰ ما كانت تعود إليه فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد، وإما عود ضمير واحد إلىٰ شيئين، وكلاهما محال.

ولو كان الضمير عائداً إلىٰ اسم من جملة أخرىٰ جاز الإخبار عنه، كقولك في الإخبار عن الهاء من (لقيته) في نحو: جاء زيد ولقيته: الذي لقيته هو.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر، فلا يخبر عن موصوف دون صفته، ولا عن مصدر عامل دون معموله، ولا عن مضاف دون مضاف إليه، فلا يخبر عن عمرو وحده من نحو: سرَّ أبا زيدٍ قربٌ من عمرو الكريم، بل مع صفته نحو: الذي سرَّ أبا زيد قرب منه عمرو الكريم، ولا عن القرب وحده، بل مع معموله

نحو: الذي سرَّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، ولا عن الأب وحده، بل مع المضاف إليه نحو: الذي سرَّه قرب من عمرو الكريم أبو زيد.

الخامس: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عَمّا لازم الظرفية كـ(عند ولدىٰ وذات مرة).

السادس: جواز وروده مثبتاً، فلا يخبر عن نحو: (أحَدٍ، ودَيَّار، وعَريب) لئلاّ يخرج عما ألزمه من الاستعمال في النفي.

السابع: أن يكون بعض ما يوصف به جملة خبرية، أو جملتين في حكم واحدة، فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، ولا في إحدىٰ جملتين مستقلتين ليس في الأخرىٰ منهما ضمير ذلك الاسم، ولا بين الجملتين عطف بالفاء، وإنما يخبر عنه إذا كان بخلاف ذلك. فيخبر عن الاسم إذا كان من جملة واحدة خبرية كما مَرَّ، أو من إحدىٰ جملتين غير مستقلتين، كالشرط والجزاء، نحو: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو.

وتقول في الإخبار عن زيد: الذي إنْ قامَ قامَ عمْرٌو زَيْدٌ، وعن عمرو: الذي إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرو.

ويخبر عن الاسم أيضاً، إذا كان من إحدىٰ جملتين مستقلتين، إذا كان في الأخرىٰ منهما ضمير الاسم، أو كان بينهما عطف بالفاء.

فالأول: كالمتنازع فيه، من نحو: ضَرَبَني، وضَرَبْتُ زيداً، ونحو: أكْرَمَني، وأكْرَمْتُهُ عمْرو. تقول في الإخبار عن زيدٍ: الذي ضربني وضربته زيد، وعن عمرو: الذي أكرمني وأكرمتُهُ عَمْرٌو.

الثاني: كأحد المرفوعين، من نحو: يَطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ، تقول في الاخبار عن الذباب: الذي يَطيرُ، فيغضبُ زيدٌ الذُّباب، وعن زيد: الذي يطير الذُّباب فيغضب زيدٌ.

ويكتفىٰ بضميرٍ واحد في الجملتين الموصول بهما؛ لأنّ ما في الفاء من معنىٰ السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء، فجاز ذلك جواز قولك: الذي إن يَطِرْ يَغْضَب زيدٌ الذُّباب.

ولو كان العطف بالواو امتنع الإخبار، إلّا إذا ذُكِرَ الضمير لا يجوز: الذي يطير ويغضب زيدٌ الذُّباب؛ لأنّ الواو للتشريك، وليس فيها معنىٰ السببية كالفاء، فلا يعطف علىٰ الصلة ما لا يصلح أن يكون صلة، فلا يعطف علىٰ الصلة جملة خالية من ضمير الموصول، بل جملة مشتملة عليه، نحو: الذي يطير ويغضبُ منهُ زيدٌ الذُّبابُ.

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ ٱلْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ ... كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَىٰ ٱللهُ ٱلْبَطَلْ
وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيْرَ غَيْرِهَا أُبِيْنَ وَٱنفَصَلْ

إذا أُريد الإخبار عن اسم، وكان من جملة اسمية تعيّن الإخبار عنه بالذي أو أحد فروعه. فإن كان من جملة فعلية جاز الإخبار عنه بذلك، وبالألف واللام أيضاً.

هذا إن صحَّ أن يبنىٰ من الفعل صفة توصل بها الألف واللام، وذلك إذا كان الفعل متصرفاً مثبتاً فلا يخبر بالألف واللام عن معمول، نحو: (نعْم وبئْسَ وما زال وما انفك)، بل عن معمول، نحو: (وقىٰ) من قولك: وَقَىٰ اللهُ البَطَل، تقول في الإخبار عن الفاعل: الواقي البطلَ اللهُ، وعن المفعول: الواقيهِ اللهُ البطلُ، ولك أن تحذف الهاء. ولا فرق في الإخبار بين الذي والألف واللام إلّا في وجوب ردِّ الفعل مع الألف واللام إلىٰ لفظ اسم الفاعل أو المفعول؛ لامتناع وصلها بغير الصفة، إلّا فيما لا اعتداد به.

ثم صلة الألف واللام، إن رفعت ظاهراً فهي معه بمنزلة الفعل، وإن رفعت مضمراً فإن كان للألف واللام وجب استتاره، وإن كان لغير الألف واللام وجب بروزه؛ لما عرفت أن الصفة متىٰ جرت علىٰ غير ما هي له امتنع أن ترفع ضميراً مستتراً، بخلاف الفعل.

تقول في الإخبار عن التاء من نحو: بلغتُ من الزيدَين إلىٰ العَمْرِين رسالة: المبلغ من الزيدين إلىٰ العمْرِين رسالة أنا، وعن الزيدين: المبلغ أنا منهما إلىٰ العَمْرِين رسالةً الزيدان، وعن العَمْرِين: المبلغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العَمْرُون، وعن الرسالة: المبلغُها أنا من الزيدين إلىٰ العَمْرِين رسالة. فتأتي بضمير الرفع في المثال الأول مستتراً؛ لأنه ضمير الألف واللام، فلم يبرز؛ لأنَّ رافعه جارٍ علىٰ ما هو له، وفي الأمثلة الأخر بارزاً؛ لأنه ضمير غير الألف واللام، فوجب بروزه؛ لأنّ رافعه جارٍ علىٰ غير ما هو له، لأنّه جارٍ علىٰ الألف واللام، وهو في المعنىٰ للمخبر عنه، ولا فرق في ذلك بين ضمير الحاضر، وضمير الغائب.

تقول في الإخبار بالألف واللام عن الضمير في ضرب جاريته من قولنا: زيدٌ ضَرَبَ جاريَتَهُ: الضَّاربُ جاريَتُهُ هُوَ، وعن الجارية: زيدٌ الضَّاربُها هُوَ جاريَتَهُ.

العَدد

ثَــلَاثَةً بِــالتَّاءِ قُــلْ لِـلْعَشَرهْ ... فِــي عَــدِّ مَا آحَادُهُ مُـذَكَّـرَهْ
فِي ٱلضِّدِّ جَرِّدْ وَٱلْمُمَيِّزَ ٱجْـرُرِ ... جَـمْعاً بِـلَفْظِ قِـلَّةٍ فِـي ٱلأَكْـثَرِ

يستعمل العدد من ثلاثة إلىٰ عشرة بالتاء إن كان واحد المعدود مـذكراً، وبتركها إن كان مؤنثاً، نحو: عندي ثلاثةٌ من العبيد وثلاث منَ الإماء.

وكان حق هذه الأعداد أن تستعمل بالتاء مطلقاً؛ لأنّ مسمّاها جـموع، والجموع غالب عليها التأنيث، ولكن أرادوا التـفريق بـين المـذكر والمـؤنث، فجاؤوا بعدد المذكر لكونه أصلاً بالتاء علىٰ القياس، وبعدد المؤنث بغير التـاء للتفريق.

ثم المميز لهذا العدد: إن كان اسم جنس كالغنم، أو اسم جمع كقوم جـرَّ بـ(مِنْ)، نحو: ثلاثٌ منَ الغنم، وقد يضاف إليه العدد، نحو: ثلاث ذَوْدٍ، و ﴿ تسعَةُ رَهْطٍ﴾ ، وإن كان غير ذلك أضيف العدد إليه مجموعاً، ما لم يكن مئة.

العدد

قوله:«لأنّ مسمّاها جموع» : فإن محتوىٰ الثلاثة فما فوقها محتوىٰ الجمع وهو الدلالة علىٰ ما فوق اثنين.

قوله:«القياس» : أي في الجموع التي يغلب عليها التأنيث.

قوله:«وإن كان غير ذلك» : أي لا اسم جنس ولا اسم جمع.

فإن أهمل جمع المميز علىٰ مثال قلة جيء به جمع كثرة، نحو: ثلاثة دراهِم، وخمس جَوارٍ. وإن لم يهمل جيء به في الغالب جمع قلة، نحو: ثلاثة أجبلٍ وخمسُ آكُمٍ.

وقد يجاء به جمع كثرة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ مع مجيء الأقراء.

وإن كان المميز مئة أفردت في الأعرف تخفيفاً لثقلها بالتأنيث والاحتياج إلىٰ مميز بعدها، فيقال: ثلاث مئة، وقد يقال: ثلاث مئات وثلاث مئين. قال الشاعر:

ثلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَىٰ بها ... ردَائي وجَلَّتْ عن وجوهِ الأهائِمِ

وقد ينصب مميز هذا العدد، نحو قول بعضهم: خَمسة أثْواباً، ولا يشركه في جر المميز الواحد والاثنان استغناء بإفراد المميز وتثنيته، إلّا في الضرورة، كقول الشاعر:

كأَنَّ خُصْيَيْهِ مِن التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنتَا حَنْظَلِ

قوله: «فإن أهمل جمع المميّز علىٰ مثال قلّة»: اي لم يؤت به علىٰ مثال قلّة، وسيأتي أنّ جمع القلّة ما كان علىٰ وزن أفعِلة بكسر العين وأفعُل بضمّها وفِعلة بكسر الفاء وسكون العين وأفعال.

قوله: «مع مجيء الأقراء»: وهو وزن أفعال وهو من جموع القلّة.

قوله: «والاحتياج إلىٰ مميّز بعدها»: أي بعد المئة كما يقال ثلاث مئة عبد فهذه الاستطالة تدعو إلىٰ التخفف في اللفظ.

قوله: «خمسة أثواباً»: بتنوين خمسة حتىٰ ينتصب أثواباً علىٰ التمييز.

قوله: «ثنتا حنظل»: الشاهد فيه وحذفت نون ثنتان للإضافة.

وإذ قد عرفت أن مميز العدد المذكور علىٰ ضربين: مجرور بـ(مِنْ) ومضاف إليه، فاعلم أن المميز المضاف إليه، إما أن يكون اسماً أو صفة.

فإن كان اسماً: فاعتبار التذكير فيه والتأنيث في الغالب بلَفْظِه لا بمعناه، ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنىٰ، فيقال: ثلاثةُ أشْخُصٍ، وثلاثُ أعيُن، والمراد بالأول نسوة وبالثاني رجال اعتباراً للفظ.

ولو اتصل بالكلام ما يقوي المعنىٰ جاز اعتبار اللفظ واعتبار المعنىٰ، ومنه قول الشاعر:

فَكانَ مجَنِّي دُونَ مَن كُنْت أتَّقِي ... ثلاثُ شُخوصٍ كَاعِبانِ ومُعْصِرُ

وقول الآخر:

وإنَّ كِلاباً هذِهِ عَشْرُ أبْطُنٍ ... وأنْتَ بريءٌ من قَبائِلِها العَشْرِ

وقد يغلب المعنىٰ وإن لم يكن في الكلام ما يقويه، كقولهم: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، ولكن كثر استعمالها مُراداً بها إنسان، فجعل عددها بالتاء، قال الشاعر:

ثلاثَةُ أنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ ... لَقَدْ جارَ الزّمانُ علىٰ عيالِي

وحكىٰ يونس: «أن رؤبة قال: ثلاثُ أنفُس، فأسقط التاء مراعاة للفظ».

وإن كان المميز صفة فاعتبار التذكير فيه والتأنيث بلفظ موصوفها المنوي، لا بلفظها، فيقال: ثلاثَة رَبَعات، إذا قصد رجال، وثلاثة دوابّ، إذا قصد ذكور، لأن الدابة صفة في الأصل، فالاعتبار بموصوفها، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿**مَنْ جاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمْثالِها**﴾، المعنىٰ: فله عشر حسنات أمثالها.

وأما المميز المجرور بـ(مِنْ) فاعتبار التذكير فيه والتأنيث باللفظ، ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة علىٰ المعنىٰ. تقول: عندي ثلاثٌ من الغنَم بحذف

التاء، لأنَّ الغنم مؤنث، وتقول: عندي ثلاثُ من البقر، وثلاثةٌ من البَقَر بالوجهين؛ لأنَّ في البقر لغتين: التذكير والتأنيث.

فلو فصل المميز بصفة دالة علىٰ المعنىٰ وجب اعتباره، نحو: عندي ثلاثةُ ذُكُور منَ البَطّ. ولا أثر للوصف المتأخر، نحو: ثلاثٌ من البطِّ ذُكُور.

وَمِـائَةً وَٱلأَلْـفَ لِـلْفَرْدِ أَضِـفْ　　　وَمِـائَةٌ بِـالْجَمْعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

تضاف المائة والألف إلىٰ المعدود بهما: مفرداً نحو مائة دينار وألفُ درهم، وقد تضاف المائة إلىٰ جمع، كقراءة حمزة والكسائي قوله تعالىٰ: ﴿ **وَلَبثوا في كَهْفِهِمْ ثلاثَ مائةِ سنينَ** ﴾ ، وإليه الإشارة بقوله:

....　　　ومـائة بـالجمعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

وقد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب في قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا عـاشَ الفـتَىٰ مـائَتَيْنِ عـاماً　　　فَــقَدْ ذَهَبَ اللَّـــذاذَةُ والْــفَتاءُ

فلا يقاس عليه.

وَأَحَـدَ ٱذْكُـرْ وَصِـلَنْهُ بِـعَشَرْ　　　مُـرَكِّـباً قَـاصِدَ مَـعْدُودٍ ذَكَـرْ

وَقُلْ لَدَىٰ ٱلتَّأْنِيثِ إِحْدَىٰ عَشْرَهْ　　　وَٱلشِّينُ فِيهَا عَـنْ تَـمِيمٍ كَسْـرَهْ

وَمَــعَ غَـيرِ أَحَـدٍ وَإِحْـدَىٰ　　　مَا مَعْهُمَا فَـعَلْتَ فَـافْعَلْ قَـصْدَا

وَلِـــثلَاثَةٍ وَتِسْــعَةٍ وَمَــا　　　بَـــيْنَهُمَا إِنْ رُكِّــبَا مَــا قُــدِّمَا

قوله: «مائتين عاماً» : وحيث يضاف يقال: مائتي عام، فلما جاء بنون التثنية كان ملزماً بنصب التمييز.

وَأَوْلِ عَشْـرَةَ ٱثْـنَتَيْ وَعَشْـرَا إِثْـنَيْ إِذَا أُنْـثَىٰ تَشَـا أَوْ ذَكَـرَا

حاصل هذه الأبيات بيان أن العشرة تُركّب مع ما دونها، فيقال في التذكير: أحدَ عَشَر، واثْنا عشَر وثلاثَةَ عشَر، إلىٰ تسْعَةَ عشر، وفي التأنيث: إحْدَىٰ عَشْرة واثْنتا عشْرة وثلاث عشْرة، إلىٰ تسع عشْرة، بإسكان الشين، علىٰ لغة أهل الحجاز، وكسرها علىٰ لغة بني تميم.

فيجري أول الجزءين علىٰ ما كان له قبل التركيب من المجيء في التذكير بثلاثة وما فوقها مؤنثة، وبما دونهامذكراً، وفي التأنيث بثلاث وما فوقها مذكرة، وبما دونها مؤنثاً، ويجري الثاني من الجزءين علىٰ العكس مما كان له قبل التركيب، فأسقطوا تاءه في التذكير، وأثبتوها في التأنيث.

وإنما لم يقولوا في التذكير ثلاثَةَ عشرة، كراهية الجمع بين علامتين بلفظ واحد فيما هما كشيءٍ واحد، ولا في التأنيث ثلاث عشر، كراهة إخلاء المؤنث من علامة، لا محذور في لحاقها.

وَٱلْيَا لِغَيْرِ ٱلرَّفْعِ وَٱرْفَعْ بِـالْأَلِفْ وَٱلْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

كل عدد مركب فجزآه مبنيان علىٰ الفتح، إلّا اثنا واثنتا.

أما بناء الصدر منهما، فلتنزله منزلة صدر الاسم، وأما بناء العجز فلتضمنه معنىٰ الحرف ؛ لأنّ الأصل في نحو: خَمْسةَ عشَر: خَمْسَةَ وعَشَر، كما تقول: خَمْسَة وَعُشرون فلما تركبا ذهبت الواو من اللفظ، وتضمن معناها ثاني الجزءين، فبني علىٰ الفتح.

قوله: «وبما دونها»: أي دون الثلاثة حيث يقال: واحد واثنان بالتذكير للمذكر وبالتأنيث للمؤنث، فيقال: واحد واثنان من الرجال وواحدة واثنتان من النساء.

وإنما لم يُبْنَ المركب علىٰ السكون؛ لأن له أصلاً في التمكّن، ولا علىٰ حركة غير الفتح، لكونه مستطالاً بالتركيب، فأوثر بأخف الحركات.

وأمَّا اثنا واثنتا فيستصحب إعرابهما في التركيب، فيكونان بألف في الرفع، نحو: جاءني اثنا عَشَر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، وبياء في النصب والجر، نحو: رأيْتُ اثْنَي عشَرَ رَجلاً، ومررتُ باثْنَتي عشْرةَ امرأةً.

وإنَّما أعرب اثنا واثنتا من بين صدور المركبات، لوقوع العجز منهما موقع النون، فكما كان الإعراب مع النون ثابتاً ثبت مع الواقع موقعها.

فإن قلت: كيف صحَّ وقوع العجز من هذا موقع النون، فأعرب صدره، وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره؟

قلت: صح ذلك في اثنا عشر؛ لأنّ ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنان، لما علمت أن التركيب متأخر عن الإفراد، والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم.

ولم يصح ذلك في نحو: خَمْسَةَ عشَر؛ لأنَّ ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخراً عن ثبوت التنوين في خَمْسَةَ، بل متقدماً عليه؛ لأنّ تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة علىٰ الإعراب المقارن للتنوين، والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر.

وَمَيِّزِ ٱلْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِيْنَ حِينَا
وَمَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

قوله: «موقع النون»: أي من التثنية ؛ لأنّ اثنتين واثنين ألفاظ مثنيات.

وَإِنْ أُضِـيفَ عَـدَدٌ مُـرَكَّبُ   يَـبْقَ ٱلْبِنَا وَعَـجزٌ قَـدْ يُـعْرَبُ

من أسماء العدد (العِشرون) وأخواتها إلىٰ (التسعين)، وتستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ويذكر معها النيِّف متقدماً، كقولك في التذكير: ثلاثَة وعِشرون، وفي التأنيث خَمْسَ وأربَعُون.

وتميز هي والأعداد المركبة بمفرد منصوب، نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَحَدَ عشَر كَوْكَباً﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَواعَدْنا مُوسىٰ ثلاثينَ لَيْلَةً﴾.

وقد تميز بجمع صادق علىٰ الواحد منها، فيقال: عندي عشرونَ دَراهِم، علىٰ معنىٰ عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْباطاً أُمَماً﴾، المعنىٰ ـ والله أعلم ـ: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة، كل فرقة منهم أسباط.

وقد يضاف العدد إلىٰ مستحق المعدود، فيستغنىٰ عن التمييز، نحو: هذه عشرو زيدٍ، يفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة، إلّا اثني عشرَ، فيقال: أحدَ عشركَ، وثلاثةَ عشرك ولا يقال: اثنا عشركَ؛ لأنَّ (عشر) من اثني عشر بمنزلة نون اثنين، فلا تجامع الإضافة ولا يقال: اثْناك؛ لئلّا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

وإذا أضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره، وفي عجزه أيضاً، إلّا علىٰ لغة.

قوله: «هذه عشرو زيد»: والأصل في ذلك هذه عشرون لزيد، فلمّا أضيف عشرون حذفت منها النون وزيد هو مستحق المعدود.

قوله: «ولا يقال: اثناك»: بحذف عشر حيث يكون المقصود اثنا عشر؛ لئلّا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب مع العشر.

قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: خَمْسَةَ عشرك، وهي لغة رديئة».

وعند الكوفيين أن العدد المركب إذا أضيف أعرب صدره بما تقتضيه العوامل وجُرَّ عجزه بالإضافة، نحو: هذه خمسة عشرك، وخذ خمسةَ عشرك، وأعط من خمسة عشرك.

وحكىٰ الفراء عن أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: «ما فعلت خمسة عشرك».

والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة، كما يستصحب مع الألف واللام، بإجماع.

وَصُغْ مِنِ ٱثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَىٰ ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا
وَٱخْتِمْهُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَىٰ ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا
وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ ٱلَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ ٱلأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا

يصاغ من اثنين فما فوقه إلىٰ عشرة موازن (فاعِل) مجرداً عن التاء في التذكير ومتّصلاً بها في التأنيث؛ لأن مدلوله مفرد ، فلم يسلك به سبيل ما اشتق

قوله: «كما يستصحب»: أي البناء مع دخول الألف واللام علىٰ المبني، حيث يقال: جاء الخمسةَ عشرَ بفتح الخمسة والعشر بناءً حتىٰ مع دخول (أل).

قوله: «موازن فاعل»: فيقال ثاني وثالث وهكذا.

قوله: «لأنّ مدلوله مفرد»: فإن معنىٰ ثاني غير اثنين فاثنان يفيد التعدد، وأمّا ثاني فلا يفيده فلم يسلك به في التأنيث والتذكير سبيل ما اشتق منه وهو اثنان ثلاثة أربعة إلىٰ عشرة، فإن ثلاثة وما بعدها تذكر للمؤنث وتؤنث للمذكر، فيقال: ثلاث إماء وثلاثة

منه، بل سبيل الصفات المفردة، من نحو: ضارب وضاربة، ويستعمل علىٰ ضربين: مفرد وغير مفرد.

فالمفرد نحو: ثانٍ وثانية، إلىٰ عاشر وعاشرة، وغير المفرد: إمَّا أن يستعمل مع ما اشتق منه، كثان مع اثنين، وإمَّا أن يستعمل مع ما يليه ما اشتق منه كثالث مع اثنين.

فالمستعمل مع ما اشتق منه يجب إضافته، فيقال في التذكير: ثاني اثنين، وفي التأنيث: ثانية اثنتين، إلىٰ عاشِر عشرة، وعاشِرَة عشر، والمراد: أحدَ اثنين، وإحْدَىٰ اثنَتَين، وأحدَ عشرَة وإحدىٰ عشَر.

والمستعمل مع ما يليه ما اشتق منه: يجوز أن يضاف، وأن ينوّن، وينصب ما يليه فيقال: هذا رابعُ ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً، وهذه رابعَة ثلاث ورابعةٌ ثلاثاً؛ لأنّ المراد: هذا جاعل ثلاثةً أربعةً فعومل معاملة ما هو بمعناه، ولأنَّه اسم فاعل حقيقة فإنه يقال: ثلَّثْتُ الرجلَيْن: إذا انضممت إليهما، فصرتم ثلاثة، وكذلك رَبَّعْتُ الثلاثة، إلىٰ عَشَّرْتُ التِّسْعة.

فـ(فاعل) هذا مساو لـ(جاعل) في المعنىٰ، والتفريع علىٰ فعل، فجرىٰ مجراه في العمل، بخلاف (فاعل) المراد به واحد مما أضيف إليه، فإنّه ليس في معنىٰ ما يعمل، ولا مفرغاً علىٰ فعل، فالتزمت إضافته، كما التزمت إضافة ما اشتق منه.

رجال.

قوله: «والتفريع علىٰ فعل»: بصيغة الفعل وإن (ثالث اثنين) اسم فاعل بمعنىٰ جاعل يعمل عمل الفعل بلا تجوّز.

قوله: «إضافة ما اشتق منه»: أي العدد من ثلاثة إلىٰ عشرة، فإنّه يُضاف إلىٰ تمييزه.

وقد نبه علىٰ استعمال فاعل المشتق من اسم العدد بالمعنيين المذكورين، فأشار إلىٰ الاستعمال الأول بقوله:

وإن تُـرِدْ بَـعْض الذي مِـنْهُ بُـنِي ... تُـضِفْ إلَـيْهِ مِـثْل بَـعْضٍ بَـيِّنِ

أي: وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوق واحداً من الذي اشتق منه، فأضف إليه مثله في اللفظ، وهو ما اشتق منه.

وأشار إلىٰ الاستعمال الثاني بقوله:

وَإنْ تُرِدْ جَـعْلَ الأَقَـلِّ مِـثْلَ مَـا ... فَوْقُ فحكْمَ جـاعِلٍ لَـهُ احْكُـما

معناه: وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوق أنه جعل ما هو أقل عدداً مما اشتق منه مساوياً له، فاحكم لذلك المصوغ بحكم (جاعل) من معناه، وجواز أن يليه مفعوله منصوباً به تارة ومجروراً به أخرىٰ.

ويفهم من ذلك: أنَّ الذي يكون مفعولاً للمصوغ للمعنىٰ المذكور هو اسم ما يليه المشتق منه؛ لأنَّه هو الذي يصح أن يساويه بزيادة واحد.

وَإِنْ أَرَدْتَ مِـثْلَ ثَـانِي ٱثْنَيْنِ ... مُـرَكَّـباً فَـجِىءْ بِـتَرْكِـيبَيْنِ

أَوْ فَـاعِلاً بِـحَالَتَيْهِ أَضِـفِ ... إِلَـىٰ مُـرَكَّبٍ بِمَا تَـنْوِي يَـفِي

وَشَاعَ ٱلِاسْتِغْنَا بِـحَادِي عَشَـرَا ... وَنَـحْوِهِ وَقَـبْلَ عِشْـرِينَ ٱذْكُـرَا

وَبَابِهِ ٱلْـفَاعِلَ مِـنْ لَـفْظِ ٱلْـعَدَدْ ... بِـحَالَتَيْهِ قَـبْلَ وَاوٍ يُـعْتَمَدْ

صدر العدد المركب مثل غيره من العدد المفرد في جواز صوغ (فاعل)

قوله: «صدر العدد المركّب»: مثل ثلاثة عشر يكون مثل غيره من العدد المفرد ثلاثة من غير إضافة عشرة في جواز صوغ موازن فاعل منه، ولكن لا من كل وجه ثبت

منه، ولكن لا من كل وجه، فإنَّه لا يبنىٰ من صدر المركب (فاعل) للدلالة علىٰ جعل ما يليه ما اشتق الفاعل منه مساوياً له، وإنَّما يبنىٰ (فاعل) من صدر المركب، للدلالة علىٰ واحد من العدد الذي اشتقَّ من صدره، لا غير.

للفاعل من ثلاثة المفرد وأخواته، فإنّه لا يبنىٰ من صدر المركب فاعل للدلالة علىٰ جعل ما يليه ما اشتقّ الفاعل منه مساوياً له، فقد كان معنىٰ ثالث اثنين أنه صيّر الاثنين مع نفسه ثلاثة، وهذا لا يتأتىٰ في مثل ثلاثة عشر، فلا يقال: رابع ثلاثة عشر؛ إذ لا معنىٰ في مثل هذا المركب لأن يقال: صيّر الثلاثة عشر بنفسه أربعة، وإنّما يُبنىٰ فاعل من صدر المركب للدلالة علىٰ واحد من العدد الذي اشتقّ من صدره لا غير، وفي استعماله ثلاثة أوجه:

(أحدها): وهو الأصل أن يجاء بتركيبين صدر أوّلهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجز كلا المركبين كلمة عشر في التذكير وعشرة في التأنيث، فيقال في التذكير: هذا الرجل ثاني عشر اثني عشر فقيهاً، يعني أنّه هو أحد الاثني عشر فقيهاً، وهكذا ثالث عشر ثلاثة عشر أديباً، وفي التأنيث: هذه ثانية عشرة اثنتي عشرة متأدبة، وهكذا تأتي بأربع كلمات مبنية كل كلمتين بتركيب أولاهن مع الثانية والثالثة مع الرابعة وأوّل كل من المركبين مضاف إلىٰ الثاني إضافة فاعل إلىٰ ما اشتقّ منه.

(ثانيها): أن يقتصر علىٰ صدر المركب الأوّل فيعرب ويضاف إلىٰ المركب الثاني باقياً علىٰ بنائه، فيقال: ثاني اثني عشر وثانية اثنتي عشرة.

(ثالثها): أن يقتصر علىٰ المركب الأول باقياً بناء صدره، فيقال: حادي عشر وثاني عشر. ثم لا يخفىٰ أن حادي مقلوب واحد فإنّ (الحاء) في حادي متقدمة علىٰ (الألف) والألف في واحد متقدمة علىٰ (الحاء)، ولا يستعمل حادي وحادية إلّا مع عشر ومع عشرين وأخواته، فيقال: حادي عشر وحادي وعشرون وحادي وتسعون وهكذا.

وفي استعماله ثلاثة أوجه:

أحدهاوهو الأصل: أن يجاء بتركيبين: صدر أولهما (فاعل) في التذكير و (فاعلة) في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجز المركبين (عشر) في التذكير و (عشرة) في التأنيث، فيقال في التذكير: ثاني عشَر اثْني عشر، وثالث عشر ثلاثَة عشر، وفي التأنيث: ثانية عشرة اثنتي عشرة، وثالثة عشرة ثلاث عشرة، إلىٰ تاسع عشر تسعة عشر، وتاسعة عشرة تسع عشرة: بأربع كلمات مبنية للتركيب: أولاهن مع الثانية، وثالثتهن مع الرابعة، وأول المركبين مضاف إلىٰ الثاني إضافة (فاعل) إلىٰ ما اشتق منه.

الاستعمال الثاني: أن يقتصر علىٰ صدر المركب الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلىٰ المركب الثاني، باقياً بناؤه، فيقال: ثاني اثْنَيْ عشر، وثالث ثلاثَة عشر، وثانية اثنتي عشرة، وثالثة ثلاث عشرة.

الاستعمال الثالث: أن يقتصر علىٰ المركب الأول باقياً بناء صدره، وبعض العرب يعربه.

حكىٰ ذلك ابن السكيت وابن كيسان رحمهما الله.

ولما أراد الشيخ بيان هذا الاستعمال الثالث قال:

وشاعَ الاستِغْنا بحادِي عشَرا ونحوِهِ ....

فمثل بـ(حادِي عشر) ولم يمثل بثاني عشر، ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه علىٰ ما التزموه، حين صاغوا أحداً وإحدىٰ علىٰ (فاعِلٍ وفاعِلةٍ) من القلب، وجعل الفاء بعد اللام، فقالوا: «حادِي عشر وحادية عشرة»، والأصل واحد وواحدة.

ولا يستعمل حادٍ وحادية إلّا مع عشرة أو مع عشرين، وأخواته، فيقال:

حادٍ وعُشرون، وحادِية وعشرون، إلىٰ حادٍ وتسعين، وحادية وتسعين، كما يقال: ثانٍ وعشرونَ وثالث وعشرون، ورابعةَ وثلاثون، ونحو ذلك.

وقد تضمّن التنبيه علىٰ هذا كله قوله:

.... وقَبْلَ عشرينَ اذْكُرا

وبابِهِ الفاعِلَ من لَفْظِ العَدَدْ بحالَتَيْهِ قَبْلَ واوٍ يُعْتَمَدْ

وحالتاه: كونه علىٰ (فاعِل) في التذكير، وعلىٰ (فاعِلَة) في التأنيث.

كَمْ وكأيِّنْ وكَذا

مَيِّزْ فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
وَأَجِزَ آنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ ... أَوْ مِئَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

(كَمْ) اسم لجواز كونها مبتدأ ومفعولاً، ومجرورة بالإضافة إليها، أو بدخول حرف الجر عليها.

وهي اسم لعدد مبهم المقدار والجنس، ولابد لها من مميّز مذكور، وقد يحذف للعلم به، كما في قولك: كَمْ صُمْتَ؟ وَكَمْ سِرْتَ؟ وكَمْ لَقِيْتَ؟ التقدير: كم يَوْماً صُمْتَ؟ وكم فَرْسَخاً سِرْتَ؟ وكم رجلاً لَقِيْتَ؟

وتنقسم (كَم) إلىٰ استفهامية وخبرية، مقصود بها الكناية عن التكثير، ولكليهما صدر الكلام.

كم وكأيّن وكذا

قوله: «كم اسم لجواز كونها مبتدأ»: فإنّه يجوز في قولنا: كم مالك أن نجعل (كم) مبتدأ في تقدير التخصيص المقارب للتعريف، ولكن الأعرف فيها أن تكون خبراً ومالك ونظائره مبتدآت متأخرة، كما يجوز أن تكون مفعولاً به في مثل كم عبداً ملكت، ومجرورة بالإضافة إليها إضافة في اللفظ، كما يقال: تمييز (كم) الخبرية مجرور أو مجرورة بدخول حرف الجرّ عليها كما نقول: بكم اشتريت.

أمّا (كمْ) الاستفهامية: فإن لم يدخل عليها حرف جر، فمميزها مفرد منصوب، حملاً علىٰ مميز العدد المركب وما جرىٰ مجراه، إذ كانت فرعاً علىٰ (كَمْ) الخبرية، كما أن العدد المركب فرع علىٰ المفرد.

وعلىٰ هذا نبه بقوله:

مَيِّزْ في الاسْتِفْهام كَـمْ بِـمِثْلِ مـا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ....

فإنَّ عشرين وأخواته جارٍ مجرىٰ العدد المركب في إفراد مميزه ونصبه، لكونه في المعنىٰ مثله، فإنَّ عشرين في معنىٰ عشرة وعشرة، وإن ثلاثين في معنىٰ ثلاث عشَرات.

وإن دخل علىٰ (كَم) الاستفهامية حرف جرٍّ جاز في مميزها النصب والجر، فيقال: بكَمْ دِرْهماً اشتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ وبِكَمْ درهمٍ اشْتَرَيْتَ؟

فالنصب: لأنّ (كَم) استفهامية، وهي محمولة علىٰ العدد المركب في نصب التمييز. والجر: بـ(مِن) مضمرة، لا بإضافة (كَمْ) إليه، خلافاً لبعضهم.

والدليل علىٰ ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ (كمْ) الاستفهامية لا تصلح أن تعمل الجر؛ لأنّها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه.

الثاني: أنَّ الجر بعد (كمْ) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول

قوله: «إذ كانت فرعاً علىٰ (كم) الخبرية»: وإنّ الأصل في (كم) هو كونها خبريةً لا استفهامية، وفيه نظر فليست إحداهما فرعاً عن الأخرىٰ، بل الاستفهام والخبر معنيان لها متكافئان لكثرة استعمالها في كل من المعنيين.

قوله: «لكونه»: أي العدد المفرد من عشرين وأخواته مثل المركب في معناه، فإن عشرين في معناه عشرة وعشرة.

حرف الجر علىٰ (كم).

فاشتراط ذلك دليل علىٰ أن الجر بـ (منْ) مضمرة، لكون حرف الجر الداخل علىٰ (كمْ) عوضاً عن اللفظ بها.

وأمَّا (كمْ) الخبرية فمميزها مجرور مجموع تارة، ومفرد أخرىٰ؛ لأنَّها بمنزلة عدد مفرد يضاف إلىٰ مميزه، وهو علىٰ ضربين:

أحدهما: يضاف إلىٰ جمع.

والآخر: يضاف إلىٰ مفرد.

فاستعملت بالوجهين: إجراء لها مجرىٰ الضربين، فيقال: كَمْ رجالٍ صحبت، كما يقال: عَشَرَةَ رجالٍ صَحِبْت، وكم امرأة رأَيْتَ، كما يقال: مئةُ امرأةٍ رأيْتُ.

وقد تجري بنو تميم (كمْ) الخبرية مجرىٰ (كمْ) الاستفهامية، فينصبون مميزها، وإن كان جمعاً، ومنه قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَريرُ وَخالَةً فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشاري

ويروىٰ بالجر علىٰ اللغة المشهورة، وبالرفع علىٰ حذف المميز، ورفع عمة بالابتداء، وجعل (كم) نصباً علىٰ المصدرية .

قوله: «عوضاً عن اللفظ بها»: وهذا ادعاء مجرّد وليس ما ساقه من كلام بمستلزم لما ادّعاه.

قوله: «وهو علىٰ ضربين»: أي العدد المضاف إلىٰ تمييزه ضربان: ضرب يضاف إلىٰ جمع كثلاثة إلىٰ عشرة، وضرب يضاف إلىٰ مفرد كمئة وألف.

قوله: «ورفع عمّة بالابتداء»: وإنّ الخبر محذوف أي لك.

قوله: «وجعل كم نصباً علىٰ المصدرية»: بمعنىٰ كثيراً.

فصل

ويفصل في السعة بين (كمْ) الاستفهامية، ومميزها بالظرف وشبهه، نحو: كَمْ عندَكَ غلاماً؟ وكم لك جاريةً؟

ولا يجوز مثل ذلك في العدد المركب، وما جرىٰ مجراه، إلّا في الضرورة، كقول الشاعر:

يُــذَكِّـرُنيكِ حَــنينُ العَجُول ... ونـوحُ الحـمامَةِ تَـدْعُو هَـدِيلا

عَـلىٰ أنَّـني بَـعْدَ مـا قَـدْ مَـضىٰ ... ثـلاثونَ لِـلْهَجرِ حَـوْلاً كَـمِيلا

ولا يفصل بين (كم) الخبرية ومميزها، إلّا في الضرورة، فيجوز لأجـلها الفصل بينهما بالظرف وشبهه، وبالجملة.

فإذا فصل بالظرف وشبهه اختير نصب المميز، وجاز أيضاً جره.

فمن نصبه قول الشاعر:

تَـــؤُمُّ سِـــناناً وَكَـــمْ دونَـــهُ ... مِـنَ الأرْضِ مُـحْدَوْدِباً غـارُها

ومن جره قول الآخر:

كَمْ في بني سَعْدِ بْـنِ بكـرٍ سـيِّدٍ ... ضَـخْمِ الدَّسـيعةِ مـاجدٍ نَـفَّاعِ

قوله: «ثلاثون للهجر حولاً»: الفاصل هو قوله: للهجر بين ثلاثين وحولاً.

قوله: «وكم دونه من الأرض محدودبا»: محدودباً تمييز (كم) الخبرية، وهو ـ كما ترىٰ ـ منصوب.

قوله: «كم في بني سعد بن بكرٍ سيّدٍ»: سيّد تمييز (كم)، وهو ـ كما ترىٰ ـ مجرور.

وقول الآخر:

كَـمْ بـجُودٍ مُـقْرِفٍ نـالَ العُـلا ... وكَـرِيمٍ بُـخْلُهُ قَـدْ وَضَـعَهْ

وإذا فصل بالجملة وجب نصب المميز، كما في قول الشاعر:

كَمْ نالَني منْهُمْ فَضْلاً عَـلىٰ عَـدَمٍ ... إذْ لا أكادُ مـنَ الإقْـتار أجْـتَمِلُ

كَكَـمْ كَأَيِّـنْ وَكَـذَا وَيَـنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

(كأيِّنْ وكذا) مثل (كَمْ) الخبرية في الدلالة علىٰ تكثير العدد، وفي الافتقار إلىٰ مميز، لكن مميز (كم) مجرور كما سبق، ومميز (كأيِّنْ) منصوب، نحو: كأيِّن رجلاً رأيتُ، وكذا مميز (كذا)، نحو: رأيتُ كذا رجلاً.

وأكثر ما يقع مميز (كأيِّنْ) مجروراً بـ (منْ)، كقوله تعالىٰ: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِـنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّـيُّونَ**﴾، وكقوله تـعالىٰ: ﴿**وَكَأَيِّـنْ مِـنْ آيَـةٍ فِـي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾. و (كأين) مثل (كم) في لزومها صدر الكلام، بخلاف (كذا) فلذلك يقال: رأيت كذا وكذا رجُلاً، وعندي كذا وكذا دِرْهماً، ولا يجوز مثل ذلك فـي (كأيِّنْ).

قوله: «كم بجودٍ مقرف»: مقرف تمييز (كم) الخبرية.

قوله: «كم نالني منهم فضلا»: فضلاً تمييز (كم) المفصولة بجملة.

قوله: «ككم»: أي الخبرية كأيّن وكذا غايته ان تمييز كأيّن وكذا منصوب، وقد يجرّ بمن فيجوز لك أن تقول: كأيّن رجلاً رأيت وكأيّن من رجل رأيت وكذا رجلاً رأيت وكذا من رجل رأيت.

الحكاية

اِحْكِ بِأَيٍّ مَـا لِـمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي ٱلْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَـصِلْ

وَوَقْفاً آحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَٱلنُّونَ حَـرِّكْ مُـطْلَقاً وَأَشْـبِعَنْ

وَقُـلْ مَـنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِـي ... إِلْـفَانِ بِـابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَـعْدِلِ

وَقُلْ لِـمَنْ قَـالَ أَتَتْ بِـنْتٌ مَـنَهْ ... وَٱلنُّونُ قَبْلَ تَـا ٱلْـمُثَنَّىٰ مُسْكَـنَهْ

وَٱلْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ ٱلتَّا وَٱلأَلِـفْ ... بِـمَنْ بِـإِثْرِ ذَا بِـنِسْوَةٍ كَـلِفْ

وَقُـلْ مَـنُونَ وَمَـنِينَ مُسْكِـنَا ... إِنْ قِـيلَ جَـا قَـوْمٌ لِـقَوْمٍ فُـطَنَا

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَـخْتَلِفْ ... وَنَـادِرٌ مَـنُونَ فِـي نَـظْمٍ عُـرِفْ

وَٱلْـعَلَمَ آحْكِـيَنَّهُ مِـنْ بَـعْدِ مَـنْ ... إِنْ عَرِيَتْ مِـنْ عَـاطِفٍ بِـهَا آقْـتَرَنْ

إنْ سُئِل بـ (أيّ) عن مذكور منكر حكي فيها وصلاً ووقفاً ما للمسؤول عنه

الحكاية

قوله: «إن سُئل بأيّ عن مذكور»: في لسان المتكلم نكرة حكى في (أيّ) وصلاً كقولك لمن قال: رأيت رجلاً: أيّا يا هذا ووقفاً كقولك: أيّا: ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه كبنين أو صالح لوصفه كأبناء، فكما تقول: ايّين في بنين تقول: أيّين في أبناء لأنّه صالح أن يوصف بجمع صحيح، حيث يجوز أن يقال: أبناء صالحون، كقولك لمن قال: رأيت رجلاً وامرأة وغلامين

من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع تصحيح، موجود فيه، أو صالح لوصفه، كقولك لمن قال: رأيتُ رجُلاً وامرأة، وغُلامَيْن وجارَتين، وبَنينَ وبَنات: أيّاً وأيَّةً، وأيَّيْن وأيَّتَيْنِ، وأيِّنَ وأيَّاتٍ.

وإن سئل عنه بـ(مَنْ) حُكِيَ في لفظها في الوَقْفِ خاصة ما له من الحركات بإشباع، وما له من تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، فتقول لمن قال: جاءني رجُلٌ: (مَنُو)، ولمن قال: رأيْتُ رجلاً: (مَنا)، ولمن قال: مرَرْتُ برجلٍ: (مَنِيَ).

وتقول لمن قال: لَقِيَني رَجُلانِ: (مَنَان)، ولمن قال: رأيْتُ رَجُلَين: (منين) بالألف في حكاية المثنىٰ المرفوع، وبالياء في حكاية المثنىٰ المنصوب.

ولما أراد بيان هذه المسألة، ولم يستقم له في الوزن أن يمثل بـ(منان ومنين) مسكني النون مثل بهما محركي النون للضرورة، ثمَّ نبّه علىٰ ما يلزم في الاستعمال من إسكان النون بقوله:

وجارتين وبنين أو أبناء وبنات: أيّا وأيّة وأيّين وأيّتين وأيّين وأيّات. وإن سئل عن المذكور النكرة بمن حُكي في لفظها في الوقف خاصة ما له من الحركات بإشباع وما له من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، فتقول لمن قال: جاءني رجل: منو بضم النون مشبعة بما يؤدي بضمّها إلىٰ واو، ولمن قال: رأيت رجلاً: منا، ولمن قال: مررت برجل: مني، وتقول لمن قال: لقيني رجلان: منان، ولمن قال: رأيت رجلين: منين بالألف في حكاية المثنىٰ المرفوع بالياء في حكاية المنصوب والمجرور، وتقول لمن قال: رأيت امرأة: منه بهاء سكت أو: منت بالتاء بفتح ما قبلها، ثم قلبها هاء وبقاء ما قبل التاء ساكناً وسلامتها من الانقلاب، وتقول لمن قال: رأيت امرأتين: منتين بإسكان النون أو فتحها والإسكان أجود وأكثر، وتقول لمن قال: رأيت نسوة: منات، ولمن قال: جاء رجال: منون، ولمن قال: مررت برجال: منين، فإن وصلت قلت من يا فتىٰ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً.

وَقُـلْ مَـنانِ وَمَـنَيْنِ بَـعْدَ لي ... إلْـفانِ بـابْنَيْنِ وَسَكِّـنْ تَـعْدِلِ

وتقول لمن قال: رأيتُ امرأة: (مَنَهْ)، أوْ (مَنَتْ) بفتح ما قبل التاء في أحد الوجهين، ثم قلبها هاء، وببقاء ما قبل التاء ساكناً في الوجه الآخر وسلامتها، وتقول لمن قال: رأيْتُ امرأتَيْن: (مَنْتَيْن أو مَنَتَيْن) بإسكان النون أو فتحها، كما في الإفراد، والإسكان أجود وأكثر.

وقد نبه علىٰ ذلك بقوله:

.... والنُّونُ قَبْلَ تـا المُـثَنَّىٰ مُسْكَـنَهْ

والفتحُ نَزْرٌ.......................... ... .

وتقول لمن قال: رأيتُ نِسْوةً: (مَنات)، ولمن قال: جاءَ رجالٌ: (مَـنُون)، ولمن قال: مَرَرْتُ برجالٍ: (مَنين).

فإن وصلت قلت: مَنْ يا فَتَىٰ فـي الإفْـرادِ والتـثنية والجـمع، والتـذكير والتأنيث، ولذلك قال:

وإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَـنْ لا يَـختلِفْ ... .

فأما قول الشاعر:

أَتَـوْا نـاري فـقُلْتُ مَـنُونَ أنـتمْ ... فَقَالُوا الجِنَّ قُـلتُ عِـمُوا ظَـلاما

ففيه علىٰ ندوره شذوذ من وجهين:

أحدهما: أنه حُكي مقدراً، غير مذكور.

والثاني: أنّه أثبت العلامة في الوصل، وحقها ألّا تثبت إلّا في الوقف.

قوله: «أنّه حُكي مقدراً غير مذكور»: تقديره أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت: منون أنتم، وهذا المطوي يشعر به نفس قوله: أتوا ناري.

وإذا سُئل بـ(مَنْ) عن عَلَم مذكور، فجيء به بعد (مَنْ) غير مقرونة بعاطف، فأهل الحجاز يحكون فيه إعراب الأول، رفعاً لتوهم أن المسؤول عنه غير المذكور، فيحركونه بالضم إن كان الأول مرفوعاً، وبالفتح إن كان منصوباً، وبالكسر إن كان مجروراً، فيقولون لمن قال: جاءَ زيدٌ: مَنْ زيدٌ؟ ولمن قال: رأيْتُ زيداً: مَنْ زيْداً؟ ولمن قال: مررتُ بزيدٍ: مَنْ زَيْدٍ؟

وأمَّا غير الحجازيين فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد (مَنْ) مرفوعاً؛ لأنّه مبتدأ، خبره (مَنْ) أو خبر مبتدؤه (منْ).

فلو اقترنت (مَنْ) بعاطف، كما في قولك لمن قال: مَرَرْتُ بزيدٍ: وَمَنْ زيْدٌ؟ تعين الرفع عند جميع العرب. ولا يحكىٰ غير العَلَم.

وأجاز يونس حكاية كل معرفة، فيقول لمن قال: رأيتُ غُلامَ زيدٍ: مَنْ غُلام زَيد؟ ولمن قال: مررت بغلام زيد: من غلام زيد؟

قال شيخنا رحمه الله: «ولا أعلم له موافقاً».

وفي حكاية العلم: معطوفاً أو معطوفاً عليه غير علم خلاف.

فمنهم من منع ذلك، ومنهم من أجازه، فتقول لمن قال: رأيتُ سعيداً وابنه: مَنْ سعيداً وابنهُ؟ ولمن قال: رأيتُ غُلامَ زيدٍ وعَمْراً: مَنْ غلامَ زيدٍ وعمراً؟

وإذا وصف العلم بابن حكي بصفته، كقولك لمن قال: مررْتُ بزيد بن عَمرٍو: مَنْ زيد بن عَمْرو؟

فإن وصف بغير ذلك لم يجز أن يحكىٰ بصفته، بل إن حكي حكي بدونها. وربما حكي المضمر بـ(مَنْ) كما يحكىٰ المنكر، فيقال: (مَنين) لمن قال: مررْتُ

قوله: «فإن وصف بغير ذلك»: بأن قيل: مررت بزيد الطويل لم يجز أن يحكىٰ بصفته، بل إن حكي حُكي بدونها بأن يقال: من زيد.

بِهِم. و: (مَنُون) لمن قال: ذهَبُوا.

ومن العرب من يحكي الاسم النكرة مجردة من (أيّ)، ومنه قول بعضهم: «ليس بقرشيّاً»، رادّاً علىٰ من قال: «إنَّ في الدَّار قرَشيّاً»، أو نحو ذلك.

ومثله قول من قال: «دَعْنا من تمرتان».

فأما قول الشاعر:

فأجَبْتَ قائِلَ كَيْفَ أنتَ بصالِحٌ ... حَتَّىٰ مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادي

فليس من هذا القبيل؛ لأنّه من حكاية الجمل، لا من حكاية المفرد، لأنه جواب للاستفهام، وجواب الاستفهام لا يكون إلّا جملة. فـ(صالح) علىٰ هذا: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فأجبت قائل: كيفَ أنتَ، بأنا صالحٌ، ثم حذف المبتدأ وبقي خبره، علىٰ ما يستحقه من الرفع.

ولا يجوز أن يقال: بـ(صالحاً)، كما لا يجوز أن يقال: (زيداً) لمن قال: من في الدار؟ وإنما يقال: زيدٌ، بالرفع، لأنه مبتدأ محذوف الخبر.

ويروىٰ فأجبت قائل: كَيْفَ أنتَ؟ بصالحٍ؛ بالجر؛ علىٰ قصد حكاية الاسم المفرد. كأنه قال: فأجبت قائل: كيفَ أنتَ؟ بهذه اللفظة.

قوله: «قول من قال: دعنا من تمرتان»: لمن قال: عندي تمرتان.

التأنيث

عَـلَامَةُ ٱلتَّأْنِـيثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا ٱلتَّـا كَـالْكَتِفْ

وَيُـعْرَفُ ٱلتَّـقْدِيرُ بِـالضَّمِيرِ ... وَنَـحْوِهِ كَـالرَّدِّ فِـي ٱلتَّـصْغِيرِ

وَلَا تَـلِـي فَـارِقَةً فَـعُولَا ... أَصْـلاً وَلَا ٱلْـمِفْعَالَ وَٱلْـمِفْعِيْلَا

كَـذَاكَ مِـفْعَلٌ وَمَـا تَـلِيهِ ... تَا ٱلْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِـيهِ

وَمِـنْ فَـعِيْلٍ كَـقَتِيلٍ إِنْ تَـبِعْ ... مَـوْصُوفَهُ غَـالِباً ٱلتَّـا تَـمْتَنِعْ

كل اسم فلا يخلو أن يكون موضوعاً علىٰ التذكير أو التأنيث، والتذكير هو الأصل، فلذلك استغنىٰ عن علامة، بخلاف التأنيث، فإنه فرع فافتقر إلىٰ علامة، وهي: تاء، أو ألف مقصورة أو ممدودة، والتاء أكثر استعمالاً من الألف، فلذلك قد يستغنىٰ بتقديرها في بعض الأسماء عن الإظهار، كما في نحو: يَد وعَيْن وكتف.

ويستدل علىٰ تأنيث ما لا علامة فيه بتأنيث الضمير العائد عليه، نحو: الْكَتِفُ نهشتها، وبما أشبه ذلك، كالإشارة إليه بـ(ذي) وما في معناها، نحو: هذه كَتِفٌ، وكتأنيث نعته وخبره، نحو: الكَتِفُ المَشْوِيَّةُ لَذِيذَةٌ، ويد زيدٍ مَبْسُوطَةٌ،

التأنيث

قوله: «والتذكير هو الأصل»: إمّا باعتبار انخلاق الأنثىٰ من الذكر في بادىء الخلقة، وإمّا لأبّهة الفحولة.

وكتجريد عدده من التاء، نحو: ثلاثَ أيْدٍ، وكردّ التاء إليه في التصغير كيُدَيَّة.

واعلم أنَّ الأصل في الغرض من زيادة هذه التاء في الأسماء هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، نحو: مُسْلم ومُسْلمَة، وظريف وظريفة، وهو في الأسماء قليل، نحو: رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، وامْرِئٍ وامرأة، وغلامٌ وغُلامَة، وإنسان وإنسانة.

وتكثر زيادة التاء، لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات، نحو: تَمْر، وتَمْرَة، ونَخْل ونَخْلَة، وشَجَر وشجرة.

وقد تُزاد لتمييز الجنس من الواحد، نحو: جبأة وجبء، وكمْأة وكَمْء، ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات، نحو: جَرّ وجَرَّة، ولَبن ولَبنة، وقلنسٍ وقَلَنْسُوَة، وسفين وسفينَة، وللتعويض عن ياء النسب، نحو: أَشْعَثي وأشاعِثَة، وأَزْرقي وأزارقَة، ومُهَلَّبي ومَهالبة، وللدلالة علىٰ التعريب، نحو: كيلجة وكيالجة، وموزج وموازجة، وللمبالغة، نحو: عَلَّامة ونسَّابة ورَاويَة، ولتأكيد

قوله: «كيُدَيَّة»: تصغير يَد.

قوله: «في الصفات»: أي الأسماء القائمة بوصف، فإن (مسلم) هو الرجل اللابس لوصف الإسلام.

قوله: «في المخلوقات»: أي في الأمور الطبيعية، وما لا دخل للصنعة فيه مثل: تَمْر وتمرة، فالتاء هنا تميّز الواحد، وقد تميّز الجنس كما في نحو: جبأة، وهي الكمأة الحمراء والكمأة هي البيضاء.

قوله: «نحو: أشْعثي وأشاعِثَة»: فلما حُذفت ياء النسب من الجمع عُوّضت بالتاء.

قوله: «علىٰ التعريب»: من اللغة غير العربية والكيلجة: مقدار من الكيل معروف، والموزج: الخفّ، فالتاء في كيلجة وموازجة للدلالة علىٰ أن هذه الكلمات أعجمية.

التأنيث، كَنَعْجة، وللتعويض كزَنادِقَة، وجَحاجَحَة وعِدَة وزِنَة، والأصل زَناديق وجَحاجِيح ووَعَد ووَزْن.

وقد تكون التاء لازمةً فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كـرَبعة، وفيما يختصّ بالمذكر أيضاً كبهْمة للشجاع.

وقد لا تلحق التاء صفة المؤنث استغناء عنها، أو اتساعاً.

أمّا ما يستغني عن التاء فما كان من الصفات مختصّاً بالمؤنث، ولم يقصد به قصد فعله: من إفادة الحدوث، نحو: حائِض وطـامِث، بـمعنىٰ ذات أهـلية للحيض والطمث، دون تعرض لوجود الفعل. فلو قصد أنه تجدد لها الحيض أو الطمث في أحد الأزمنة؛ لحقت التاء. فقيل: حائضة وطامثة.

وأما ما اتسع فيه فلم تلحقه التاء لتمييز مؤنثه من المذكر فيما كـان مـن الصفات المشار إليها بقوله:

قوله: «ولتأكيد التأنيث كنعجة»: وناقة وحِجارة وصقورة، فإنّ مادة نعجة وناقة لا تستعمل في المذكر من هذه الحيوانات، وأمّا حجر فجمعه حِـجار، وصَـقَر جـمعه صـقور، فإضافة التاء تفيد تأكيد التأنيث.

قوله: «وللتعويض»: عمّا يفوت ما يقتضيه وزن الجمع، فإن زنديقاً يلزم أن يكون جمعه زناديق، فعدل عن ذلك إلىٰ زنادقة تخففاً في اللفظ، وجحجاح وهو السيد زِنة جمعه جَحاجيح فعدل إلىٰ جحاجحة، وعِدة أصلها من الوعد فحذفت فاء الكلمة وعوضت بالتاء، وهكذا زِنة مأخوذة من الوزن، وهكذا سنة محذوفة اللام أصلها سنه بالهاء أو بالواو فعوضت بالتاء.

قوله: «كربعة»: تقال للمعتدل القامة من الرجال والنساء.

قوله: «حائض وطامث»: فإنّ الحيض والطمث من الصفات المختصة بالنساء وبالأحرىٰ بالإناث.

وَلا تَـــلي فـــارِقَةً فَـعُولا ....

(الأبيات الثلاثة).

وحاصلها: أن ما كان من الصفات علىٰ (فَعوْل) بمعنىٰ (فـاعِل) كـصَبور وشكور، أو علىٰ (مِفْعال) كَمِهزار، أو علىٰ (مِفْعِيل) كَمِعْطِير، أو (مِفعَل) كمِغشَم، أو (فَعيل) بمعنىٰ (مَفْعول) غير مجرد عن الوصفية كجَريح وقتيل، فلا تلحقه التاء للفرق بين التأنيث والتذكير إلّا فيما شذَّ من نحو: عَدوّ وعَدُوَّة، وميقان وميقانَة، ومِسْكين ومِسْكينة. ومن العرب من يقول: «امرأة مسكين» علىٰ القياس، حكاه سيبويه.

وتلحقه التاء للمبالغة، ولذلك تدخل علىٰ المذكر والمؤنث، نحو: رجُـل مَلُولَة وفَرُوقَة ، وامرأة مَلُولَة وَفَرُوقَة، وقالوا: «رجل مِقْدامة» للبطل، ومِغْرابـة للذي يغرب بماشيته عن الناس في المرعىٰ.

وإن كان (فَعُول) بمعنىٰ (مَفْعُول) فقد تلحقه التاء للتأنيث، ولذلك احترز منه بقوله:

وَلا تَـــلِي فـــارِقَةً فَـعُولا أَصْلاً ....

أي: بمعنىٰ (فاعِل) لأنه أكثر من (فَعُول) بمعنىٰ (مَفْعول)، فهو أصـل له، وذلك نحو قولهم: «رَكُوبة» بمعنىٰ مَرْكُوبة و «رَغُـوثة» بـمعنىٰ مَـرغُوثة، أي:

قوله: «كمِغشَم»: أي جريء لا يبالي، كما يقال: ظالم غاشم.

قوله: «عدوّ»: فإنه علىٰ وزن فعول.

قوله: «ميقان»: مفعال من أيقن إيقاناً، ومعناه هنا سريع التيقن، كما يقال: قـطّاع فـيمن يسرع إليه القطع.

قوله: «فروقة»: أي كثير الخوف.

مرضوعة.

وإن كان (فَعيل) بمعنىٰ (مَفْعول) مجرّداً عن الوصفية يجري مجرىٰ الأسماء في كونه غيرَ جارٍ علىٰ موصوف لحقته التاء، نحو: ذبيحة ونَطيحة، وأكيلَة السبع، ولا تلحقه التاء إذا كان باقياً علىٰ الوصفية.

ويفهم هذا كله من قوله:

كَذاكَ مِفعَلٌ وما تَليهِ ....

ومن قوله:

ومن فَعيلٍ كَقَتيل ....

(البيت).

والمراد بما تليه (فَعيل) الذي كقَتيل.

وقد يُشبّه (فَعيل) بمعنىٰ (فاعل) بـ(فَعيل) بمعنىٰ (مَفْعُول) كَعظْم رَميم وامرأة قَريب.

وقد يشبّه (فَعيل) بمعنىٰ (مَفعول) بـ(فعيل) بمعنىٰ (فاعل) كَخَصْلَة ذميمة، وفعْلَة حَميدة.

قوله: «مجرداً عن الوصفية»: يعني أنه لم يسق وصفاً لغيره، بل جيء به كاسم من الأسماء المستقلة.

قوله: «إذا كان باقياً علىٰ الوصفية»: كأن يقال: شاة ذبيح.

قوله: «والمراد بما تليه»: التاء هو فعيل الذي كقتيل المجرد عن الوصفية فإنّه تلحقه التاء، أمّا فعيل المعتمد علىٰ موصوفه ففي الغالب لا تلحقه التاء، مثل: عظم رميم وامرأة قريب، وقد تلحقه مثل خصلة ذميمة وفعلة حميدة.

وَأَلِـــفُ ٱلتَّأْنِـيثِ ذَاتُ قَـصْرِ   وَذَاتُ مَـدٍّ نَـحْوُ أُنْـثَىٰ ٱلْـغُرِّ
وَٱلِاشْـتِهَارُ فِـي مَـبَانِي ٱلأُولَـىٰ   يُـبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَـىٰ وَٱلطُّـولَىٰ
وَمَـرَطَىٰ وَوَزْنُ فَـعْلَىٰ جَـمْعَا   أَوْ مَـصْدَراً أَوْ صِـفَةً كَشَبْعَىٰ
وَكَـحُبَارَىٰ سُـمَّهَى سِبَطْرَىٰ   ذِكْـرَىٰ وَحِـثِّيثَىٰ مَـعَ ٱلْكُـفُرَّىٰ
كَـذَاكَ خُـلَّيْطَىٰ مَـعَ ٱلشُّـقَّارَىٰ   وَٱعْـزُ لِـغَيْرِ هَـٰذِهِ ٱسْـتِنْدَارَا

ألف التأنيث علىٰ ضربين: مقصورة وممدودة:

فالمقصورة نحو: حُبْلَىٰ وَسَكْرَىٰ.

والممدودة نحو: غَرَّاء وَحَمْراء.

ولا يخلو الآخر من كل مقصور أو ممدود، أن يكون ألفاً أصلية أو زائدة للتأنيث أو للإلحاق أو للتكثير.

فإن لم يسبقها أكثر من أصلين فهي أصلية، كَعَصاً، ورَحَىٰ، وكِساء، وبناء، وإن سبقها أكثر من أصلين فهي زائدة للتأنيث، إن منعت الاسم من الصرف، وإلّا فهي زائدة للإلحاق، كعَلْقَىٰ: لنبت، وحَبَرْكَىٰ: للذي طال ظهره وقصرت رجلاه، وعِلْباء وقُوباء، أو للتكثير، كَقَبَعْثَرَىٰ.

ولألفي التأنيث أوزان يعرفان بها. فللمقصورة أوزان مشهورة، وأُخَر مستندرة. فمن أوزانها المشهورة:

قوله: «علباء وقوباء»: العلباء: عصبة العنق، والقوباء: داء معروف، وأصلهما علباي وقوباي، فأبدل حرف الإلحاق وهو الياء فيهما إلىٰ همزة فصارتا علباء وقوباء.

(فُعَلَىٰ)نحو: أُرَبَىٰ للدَّاهية، وأُدَمَىٰ وشُعَبىٰ موضعان.

و (فُعْلَىٰ) اسماً كَبُهْمَىٰ، أو صفة كَحُبْلَىٰ والطُّولىٰ، أوْ مَصْدَراً كَرُجْعىٰ.

و (فَعَلَىٰ) اسماً: كَبَرَدَىٰ، أو مصدراً كَمَرَطَىٰ، أو صفة كَحَيَدَىٰ.

و (فَعْلَىٰ) جَمْعاً كَصَرْعَىٰ، أو مصدراً كَدَعْوَىٰ، أو صفة كسَكْرىٰ وشَبْعَىٰ، فإن كان (فَعْلَىٰ) اسماً كأَرْطَىٰ وعَلْقَىٰ ففي ألفه وجهان .

ومنها: (فُعالىٰ) كَحُبارىٰ، وَسُمانىٰ.

و (فُعَّلَىٰ) كسُمَّهَىٰ، وهو الباطل.

و (فِعَلَّىٰ) كسِبَطْرَىٰ ودِفَقَّىٰ لضربين من المشي.

قوله: «فمن أوزانها المشهورة: فُعَلىٰ»: بضمّ الأوّل وفتح الثاني.

قوله: «وفُعْلىٰ»: بضمّ الأوّل وسكون الثاني كبُهْمىٰ اسم لنبت.

قوله: «وفَعَلىٰ»: بفتح الأوّل والثاني كبَرَدىٰ لنهر بدمشق، ومَرَطى: مصدر قولك: مرطت الناقة أسرعت، وحَيَدى يقال: حمار حيَدَى لنشاطه.

قوله: «وفَعْلىٰ»: بفتح الأوّل وسكون الثاني.

قوله: «كأَرْطَى وعَلْقى ففي ألفه وجهان»: والوجهان هما كون الألف للتأنيث، وكونها للإلحاق فمع الصرف تكون للإلحاق، ومع عدمه تكون للتأنيث، والأرطى: شجر، والعلقى: نبت.

قوله: «ومنها فُعالىٰ»: بضمّ أوّله كحُبارىٰ وسُمانىٰ لطائرين.

قوله: «وفُعَّلىٰ»: بضمّ الأوّل وتشديد الثاني مفتوحاً.

قوله: «وفِعَلّىٰ»: بكسر الأوّل وفتح الثاني وسكون الثالث مع التشديد، مثل: سِبطرى ودِفقّىٰ لضربين من المشي.

و (فِعْلَىٰ) مصْدراً كَذِكْرىٰ، أوْ جمَعاً كَظِرْبَىٰ وحِجْلَىٰ.

و (فِعِّيلَىٰ) كحِثِّيثىٰ وخِصِّيصَىٰ.

و (فُعُلَّىٰ) كَكُفُرَّىٰ: لوعاء الطّلع، وحُذُرَّىٰ وبُذُرَّىٰ: من الحذر والتبذير.

و (فُعَّيْلىٰ) كخُلَّيْطىٰ للاختلاط، وقُبَّيطَىٰ: للناطف.

و (فُعَّالىٰ) كشُقَّارَىٰ لنبت.

ومنها: ما لم ينبه عليه، نحو: (فَعَنْلَىٰ) كَقَرَنْبَىٰ.

و (فَوْعَلَىٰ) كَخَوْزَلَىٰ.

و (فَعْلَوَىٰ) كهَرْنَوَىٰ: لنبت.

و (فَيْعُولىٰ) كفَيْضُوضَىٰ.

و (فُعَلايا) كبُرَحايَا .

و (أَفْعُلاوَىٰ) كَأَرْبُعَاوَىٰ: لضرب من مشي الأرنب.

قوله: «وفِعْلىٰ»: بكسر الأوّل وسكون الثاني، كذكرىٰ وظربىٰ: جمع ظربان دويبة تشبه الهرّة منتنة الريح، ومنه المثل «فسا بينهم الظربان»، وحجلىٰ: جمع حجلة الطائر المعروف.

قوله: «وفِعِّيلى»: بكسر الأوّل والثاني مشدّداً، نحو: حِثّيثي مصدر حثَّ.

قوله: «وفُعُلّىٰ»: بضمّ الأوّل والثاني وتشديد الثالث.

قوله: «فُعَّيلىٰ»: بضم الأوّل وفتح الثاني مشدّداً كقُبَّيطى للناطف، وهو نوع من الحلوىٰ.

قوله: «وفُعَّالى»: بضمّ الأوّل وتشديد الثاني مفتوحاً كشُقَّارى اسم لنبت. هذا والخوزلى: ضرب من المشي.

قوله: «كبُرَحايا»: وهي كلمة تعجيب.

و (فعْلوتَىٰ) كرِهْبُوتَىٰ.

و (فَعْلَلُولىٰ) كَحَنْدَقُوقَىٰ.

و (فَعَّيَلَىٰ) كَهَبَّيَخَىٰ.

و (يَفْعَلَّىٰ) كَيَهْيَرَّىٰ.

و (مفعَلَّىٰ) كمكوَرَّىٰ: للعظيم الأرنبة.

و (فِعْلِلَّىٰ) كَشِفْصِلَّىٰ.

و (فَعَلَيَّا) كمَرَحَيَّا.

و (فَعْلَلايَا) كَبَرْدَرايَا.

و (فَوَعالَىٰ) كحَوَلايَا.

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ ... مُثُلَّثَ ٱلْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ
ثُمَّ فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا ... وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا
وَمُطْلَقَ ٱلْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا ... مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة: فمنها ما نَبّه عليه في هذه الأبيات،

قوله: «كرِهْبوتى»: وهي الرهبة.

قوله: «كحندقُوقى»: اسم لنبت.

قوله: «كهبّيخى»: مشية بتبختر.

قوله: «كيَهْيَرَّى»: كلمة تقال للباطل.

قوله: «كشِفْصلَّى»: محصول نبت.

قوله: «مرحيّاً»: وهو المرح وشدّة الفرح والنشاط، وبردرايا وحولايا: أسماء أمكنة.

ومنها ما لم ينبه عليه.

أما الأول: فوزن (فَعْلاء)اسماً كصَحْراء، ومصدراً كَرغْباء، وجمعاً في المعنىٰ كَطَرْفاء، وصفة (لأفْعَل) كحمراء، ولغيره كدِيْمَة هطْلاء.

ووزن (أفْعُلاء وأفْعَلاء وأفْعِلاء) كقولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أرْبُعاء وأرْبَعاء وأرْبِعاء، والأرْبُعاء أيضاً جمع رَبيع، وهو النهر الصغير، والأرْبُعاء هو: عمود الخيمة.

ووزن: (فَعْلَلاء) كعقْرَباء: لمكان.

و (فِعَالاء) كقصَاصَاء: للقصاص.

و (فُعْلُلاء) كقرفصاء.

ووزن (فَاعُولاء) كَعَاشُوراء.

ووزن (فَاعِلاء) كقَاصِعاء.

قوله:«فَعْلَاء» : بفتح الأوّل وسكون الثاني وفتح الثالث والطرفاء اسم جنس للوقود المعروف.

قوله:«ولغيره» : أي لغير أفعل كديمة هطلاء، فإنه لا يقال: سحاب أهطل وإنّما يقال: هطّال.

قوله:«ووزن أفْعُلاء» : بضم العين وأفعَلاء بفتحها وأفعِلاء بكسرها، والأُرْبُعاء بضم الهمزة والباء: جمع ربيع وهو النهر الصغير.

قوله:«فَعْللاء» : بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام.

قوله:«فِعَالاء» : بكسر الفاء وفتح العين.

قوله:«فُعْلُلاء» : بضم الفاء وسكون العين وضمّ اللام.

قوله:«فَاعولاء» : بفتح الفاء وضمّ العين.

قوله:«فاعِلاء» : بفتح الفاء وكسر العين، كقاصعاء وهو أحد بابي حجرة اليربوع.

ووزن (فِعْلِياء) ككِبْرِيَاء.

ووزن (مفْعُولاء) كمشيُوخاء.

ووزن (فَعالاء) كبَرَاساء، يقال: ما أدري من أي البَرَاساء هو؟ وأي الْبَرَنْساء هو؟ أي: أي الناس هو؟

ووزن (فَعِيلاء)، نحو: قَرِيثَاء وكَرِيثاء: نوعان من البسر.

ووزن (فَعُولاء) كدَبُوقاء.

ووزن (فَعَلاء) كجَنَفَاء: اسم مكان.

ووزن (فِعَلاء) كسِيَراء.

ووزن (فُعَلاء) كخُيَلاء.

وأما الثاني: فنحو: (فَعْيَلاء) كدَيْكَساء: للقطيع من الغنم،

قوله: «فِعْلياء»: بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام.

قوله: «مفْعُولاء»: هو على زنة مفعول ممدوداً كمشيوخاء لجماعة الشيوخ.

قوله: «فَعَالاء»: بفتح الفاء والعين.

قوله: «فَعِيلاء»: بفتح الفاء وكسر العين.

قوله: «فَعولاء»: بفتح الفاء كدبوقاء للعذرة.

قوله: «فَعَلاء»: بفتح الأوّل والثاني.

قوله: «فِعَلاء»: بكسر الأوّل وفتح الثاني كسيراء، وهو ثوب مخطط يعمل من السقزّ.

قوله: «فُعَلاء»: بضمّ الأوّل وفتح الثاني.

قوله: «وأمّا الثاني»: أي الذي لم ينبّه عليه.

قوله: «فَعْيَلاء»: بفتح الأوّل وسكون الثاني وفتح الثالث.

(و تَفْعُلاء) كتَرْكُضاء: لضرب من المشي، و (فُعَيْلَياء) كمُزَيْقَياء: اسم ملك باليمن، و (فُعْلَلاء) كَسُلْحَفاء، و (فعلِيَّاء) كزكريَّاء، و (فَعَيلاء) كخَصَيْصاء، و (فُعَالِلاء) كجُخادِياء: لجرادة كبيرة خضراء.

قوله: «تَفْعُلاء»: بفتح الأوّل وسكون الثاني وضمّ الثالث.

قوله: «فُعَيلياء»: بضم الأوّل وفتح الثاني.

قوله: «فعليّاء»: علىٰ زنة زكريّاء.

قوله: «فَعَيلاء»: بفتح الأوّل والثاني.

قوله: «فُعَالِلاء»: بضمّ الأوّل وكسر اللام الأولىٰ.

المقصور والممدود

إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ ٱلطَّرَفْ ... فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيْرِهِ ٱلْمُعَلِّ ٱلآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ ٱلدُّمَىٰ

وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

كَمَصْدَرِ ٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَىٰ وَكَارْتَأَىٰ

المقصور: هو الاسم المتمكّن الذي حرف إعرابه ألف لازمة، نحو: الفتىٰ والعَصا والرَّحىٰ، بخلاف نحو: إذا، ورأيت أخَا زيْدٍ، مما ليس متمكناً، أو ألفه غير لازمة.

والممدود: هو الاسم المتمكن، الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، نحو: كِساء ورداء وحمراء، بخلاف نحو: آء وشاء وراء، مما ألفه بدل من أصل؛ لأنه لا يسمىٰ ممدوداً.

المقصور والممدود

قوله: «المقصور هو الاسم المتمكن»: أي من الإعراب.

قوله: «بخلاف نحو إذا، ورأيت أخا زيدٍ»: فإن إذا ملازمة للظرفية، وأخا غير لازمة الألف إلّا في حالة النصب.

والقصر في الأسماء علىٰ ضربين: قياسي وسَمَاعي، وكذلك المد.

فالقصر القياسي: في كل معتل، له نظير من الصحيح، مطّرد فتح ما قبل آخره كمرىً: جمع مِرْية، ومدىً: جمع مُدْية، فإن نظيرهما من الصحيح قِربة وقِرَب، وقُربة وقُرَب، وكذا اسم المفعول مما زاد علىٰ ثلاثة أحرف، نحو: معطىٰ ومقتنىٰ، فإن نظيرهما من الصحيح مكرَم ومحتَرم، وكذا مصدر (فَعِل) اللازم كَعَمِيَ عمىً، وجوِيَ جوىً، فإن نظيرهما من الصحيح: دَنِفَ دَنَفاً، وأسِفَ أسَفاً.

وأمّا المدُّ القياسي: ففي كل معتل له نظير من الصحيح، مطرد زيادة ألف قبل آخره، كمصدر ما أوله همزة وصل، كـارْعَوَىٰ ارْعِواء، وارتأَىٰ ارْتِئاء، واستَقْصَىٰ اسْتِقْصاء، فإن نظائرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واقتدَرَ اقتِداراً، واستخرجَ استخراجاً، وكذا مصدر (أفعل) ، نحو: أعطىٰ إعطاء، فإن نظيره من الصحيح: أكْرَمَ إكْراماً، وكذا مصدر (فَعَل) دالاًّ علىٰ صوت أو مرض، كالرُّغاء والثُّغاء والمشاء، فإن نظائرها من الصحيح: البغَام والصُّراخ والدُّوار.

قوله: «مرى جمع مِرية»: وهي المماراة والجدل، ومدى: جمع مدية، وهي السكّين، والقِربة: وعاء الماء وجمعها قرب، والقُربة: ما توجب التقرب وجمعها قرب بضم القاف.

قوله: «وكذا مصدر فَعِل اللازم»: بفتح الفاء وكسر العين كعَمِي عمى وجَوِي جوى فإنهما فعلاً ومصدراً، مثل: دنف دنفاً وأسف أسفاً وفرح فرحاً.

قوله: «وكذا مصدر أفعل»: كأكرم نحو: أعطىٰ إعطاء، فإن أعطىٰ وأكرم متوازنان فعلاً ومصدراً.

قوله: «وكذا مصدر فَعَل»: بفتحتين دالاً علىٰ صوت أو مرض، كرغىٰ رغاءً وثغىٰ ثغاء ومشىٰ بطنه مشاء، فإنّها نظائر لبغم بغاماً وصرخ صراخاً ودار دواراً (من دوار الرأس لا الدوران حول الشيء).

وَٱلْعَادِمُ ٱلنَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

وَقَصْرُ ذِي ٱلْمَدِّ ٱضْطِرَاراً مُجْمَعُ   عَلَيْهِ وَٱلْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي، وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعي أيضاً.

فمن المقصور سماعاً، الفتىٰ: واحد الفتيان، والسَّنا: الضوء، والثرىٰ: التراب، والحِجا: العقل.

ومن الممدود سماعاً: الفَتَاء: حداثة السنّ، والسَّناء: الشرف، والثراء: كثرة المال، والحِذاء: النعل.

ولا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة، وإنما الخلاف في جواز مدِّ المقصور، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، محتجّين بنحو قول الشاعر:

يا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شيشَاءِ   يَنْشَبُ في الْمَسْعلِ واللَّهاءِ

فمد اللهاء اضطراراً، وهو واجب القصر، لأنه نظير: حصىً وقطا.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا ٱلَّذِي ٱلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ ٱلْفَتَىٰ ... وَٱلْجَامِدُ ٱلَّذِي أُمِيلَ كَمَتَىٰ
فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً ٱلأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

قوله: «آخر مقصور»: عندما تريد أن تثنيه اجعل هذا الآخر الذي هو ألف ياءً، وجعله بمعنىٰ قلبه إن زاد المقصور عن ثلاثة حروف ياء كان أصل ألف القصر أم واواً، لأنّنا نجد الفعل فيه يردّ إلىٰ الياء، نحو: ألهيت في حال أنه من اللهو، فالرباعي نحو: حبلىٰ مثناه حبليان، والخماسي مصطفىٰ مصطفيان، والسداسي مستدعى مستدعيان، والسّباعي أربعاوي أربعاويان. وكذا يثنّىٰ بالياء الذي أصله الياء ولو كان ثلاثياً كالفتىٰ، قال تعالىٰ: ﴿ودخل معه السجن فتيان﴾ ، وكذا الجامد الذي يفقد الأصل الاشتقاقي حتىٰ يعلم ما أصل ألفه، لكن ينطق بألفه ممالة إلىٰ الياء فإنّه يثنىٰ بقلب ألفه ياء، فمتىٰ إذا سمّي بها وأريد تثنيتها قيل: متيان، وفي غير الصور المذكورة تقلب ألف المقصور واواً كأن تكون ألفه ثالثة حروفه وبدلاً من واو كعصا وقفا، فإنّه يقال في التثنية: عصوان وقفوان، وكأن تكون غير مبدلة وغير ممالة نحو: ألا التنبيهية حيث يسمّىٰ بها فيقال في التثنية: ألوان.

الاسم المتمكن: ينقسم إلىٰ: صحيح ومنقوص ومقصور وممدود.

فإذا ثُنّي الصحيح أو المنقوص لحقته العلامة من غير تغيير، كقولك في نحو غُلام وجارية وقاض: غُلامان وجاريتان وقاضيان.

وإذا ثني المقصور وجب تغيير ألفه، فتقلب ياءً إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثةً، بدلاً من الياء، أو جهل أصلها، وأميلت.

فالرابعة: كقولك في نحو معطىٰ ومغزىٰ: معطيَان ومغزيَان، فتقلب الألف ياء، لكونها رابعة، وإن كانت واواً في الأصل، لأنهما من عطَا يعْطُو وغزَا يَغزُو.

والثالثة المبدلة عن ياء: كقولك في نحو فتىً ورَحىً: فتيان، ورحَيان.

والثالثة المجهولة الأصل التي أميلت كـ (متىٰ) فلو سُمّي به ثم ثني لقيل فيه: (مَتَيان).

وتقلب في التثنية ألف المقصور واواً، فيما لم تقلب فيه ياء، وذلك إذا كانت ألفه ثالثة، بدلاً من الواو، كقولك في قَفا وعصا: قَفَوان وعصَوان، أو مجهولة الأصل، ولم تمل كـ (إلى) فلو سميت به ثم ثنيت، لقلت فيه: إلوان، وقوله:

.... وأوْلِها ما كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

يعني: من العلامة المذكورة في باب الإعراب للتثنية، وهي ألف ونون مكسورة في الرفع، وياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة في الجر والنصب.

قوله: «إلىٰ صحيح»: كرجل ومنقوص كقاضي ومقصور كفتىٰ وممدود كصحراء.

قوله: «وأولها»: يعني الألف المقلوبة إلىٰ ياء أو واو علامة التثنية من ألف ونون في الرفع وياء ونون في الجرّ والنصب.

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ اَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَىٰ نَقْلٍ قُصِرْ

الممدود علىٰ أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة أو أصلية، والزائدة: إما للتأنيث، نحو: حمراء وصحراء، وإمّا للإلحاق، كعِلباء وقُوباء، والأصلية: إما بدل، نحو: كِساء، ورِداء، وحَيَاء، وإما غير بدل، نحو: قُرّاء وَوُضّاء.

فإذا ثُنّي الممدود قلبت همزته واواً، إن كانت للتأنيث، نحو: حمراوان وصحراوان.

فإن كانت للإلحاق، أو بدلاً من أصل جاز القلبُ والإبقاء، والقلب في ذي الإلحاق أجود، والآخر بالعكس: فعلْباوان وقُوبَاوان، أجود من عِلْباءان وقوباءانِ، ونحو: كساءان وحياءان، أجود من كساوان وحياوان.

وإن كانت همزة الممدود أصلاً غير بدل وجب فيها الإبقاء، نحو: قرّاءان ووضّاءان، هذا هو المعروف في كلامهم.

وربما قيل: قرّاوان وحمراءان وحمرايان، وربما حذفت هي والألف قبلها

قوله: «وما كصحراء»: ممّا أبدلت همزته عن ألف التأنيث بواو ثنّيا، فيقال: صحراوان ونحو: علباء ممّا همزته بدل عن حرف الإلحاق؛ لأنّ أصله علباي وكساء ممّا همزته بدل من أصل هو واو، فإن أصله كساو وحياء ممّا أصل همزته ياء فإنّ أصله كما يقال حياي، فهذه يجوز أن تثنىٰ كما هي فيقال: علباءانِ وكساءانِ وحياءانِ، ويجوز بالواو فيقال: علباوان وكساوان وحياوان، وغير ما ذكر من هذه الضوابط فأجر تثنيته علىٰ ما هو لفظه بالفعل، نحو: قرّاء ووضّاء كلاهما علىٰ وزن رمّان، والقرّاء هو الناسك والوضّاء الوضيء الوجه فتقول: قراءان ووضاءان.

مما جاوز الخمسة، كقول بعضهم: «قاصِعان»، والقياس: قاصِعَاوان، وربما حذفت ألف المقصور خامسة فصاعداً، من نحو قول بعضهم في: خَوْزَلَي: خَوْزَلان، والقياس: خَوْزَلَيان.

وإلىٰ هذا ونحوه أشار بقوله:

.... وما شَذَّ علَىٰ نَقْلٍ قُصِرْ

وَٱحْذِفْ مِنَ ٱلْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَىٰ حَدِّ ٱلْمُثَنَّىٰ مَا بِهِ تَكَمَّلَا
وَٱلْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
فَالأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي ٱلتَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي ٱلتَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

الجمع الذي علىٰ حدّ المثنىٰ هو جمع المذكر السالم.

فإذا جمع الاسم هذا الجمع: فإن كان صحيحاً أو مَمْدوداً، فحكمه في لحاق علامة الجمع حكمه في لحاق علامة التثنية.

وإن كان منقوصاً حذف آخره، وقُلبت الكسرة التي قبله ضمة في الرفع، نحو: جاءَ القاضُون، أصله: القاضِيُون، فاستثقلت الضمة علىٰ الياء المكسور ما قبلها، فحذفت فالتقىٰ ساكنانِ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأبدلت الكسرة التي قبلها في الرفع ضمة، لتسلم الواو، فصار القاضُون.

وإن كان مقصوراً حذف آخره، ووليت علامة الجمع الفتحة التي كانت قبل

قوله: «أصله القاضِيُون»: بضمّ ياء النقص فاستثقلت الضمة علىٰ الياء المكسور ما قبلها، فحذفت الضمّة فالتقت الياء الساكنة والواو التي مثلها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وأبدلت الكسرة التي قبلها في الرفع ضمةً لتسلم الواو، فصار القاضون.

الآخر، لتدل علىٰ المحذوف، فيقال: جاء المصطَفَوْن، ورأيت المصطَفَيْن، والأصل: المصطَفاون والمصطفاين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ووليت الواو والياء الفتحة، التي كانت قبل الألف، ولم يبدلوا الفتحة في نحو هذا بمجانس العلامة، كما فعلوا في المنقوص لخفة الفتحة.

وعن الكوفيين: أنَّ ما ألفه زائدة فحكمه حكم المنقوص، وأجازوا في جمع: مُوسىٰ: مُوسَوْن ومُوسُون، بناء علىٰ جواز كونه مُفْعَلاً من: أوسيتُ رأسَه: أي حلقته، وكونه فُعْلىٰ من: ماسَ رأسَهُ مُوسىٰ إذا حلقه.

وإذا جمع الاسم بالألف والتاء فحكمه في لحاق علامة الجمع به حكم ما لحقه علامة التثنية، إلّا أنَّ ما فيه هاء التأنيث تحذف منه عند تصحيح ما هي فيه، كقولك في نحو: مُسْلِمَة ومؤمِنَة: مُسْلمات ومُؤْمِنات.

فإن كان قبل تاء التأنيث همزة بعد ألف زائدة، جاز فيها القلب والإبقاء، إن كانت بدلاً من أصل، ووجب فيها التصحيح إن كانت أصلاً غير بدل، فتقول في نحو: نَبَاءة : نَباءات ونَباوات، وفي نحو: وَضاءَة: وضَاءات، بالتصحيح لا غير.

قوله: «فيقال: جاء المصطفَون»: بفتح الفاء لتكون الفتحة شعاراً علىٰ ألف القصر المحذوفة، والأصل المصطفىٰ مع الواو والنون أو الياء والنون، وألف القصر مع علامة الجمع حروف ساكنة، فحذفت الألف وبقيت الفتحة السابقة عليها لخفتها وشعاراً عليها.

قوله: «موسُون»: أي بضم ما قبل الواو بناء علىٰ جواز كون موسىٰ مفعلاً وكونه فعلىٰ، وهذان البناءان إنما يعطيان كونه من المزيد أو المجرد ولا دخل لهما في أصل ملاك الباب، وهو جواز ضم وفتح ما قبل الواو في الجمع حيث تكون ألف المقصور زائدة أو محتملة الزيادة.

قوله: «في نحو: نباءة»: هذه الهمزة أصلها واو، فقد قال الجوهري: النبوّة والنباوة ما ارتفع من الأرض.

وإن كان قبل التاء ألف قلبت في الجمع بالألف والتاء واواً، إن كانت ثالثة، بدلاً منها، نحو: قطاة وقطوات، وياء إن كانت ثالثة بدلاً منها نحو: فتاة وفتيات، أو رابعة مطلقاً، نحو: معطاة ومعطيات.

وَٱلسَّالِمَ ٱلْعَيْنِ ٱلثُّلَاثِيَّ ٱسْماً أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
إِنْ سَاكِنَ ٱلْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا ... مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
وَسَكِّنِ ٱلتَّالِيَ غَيْرَ ٱلْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا
وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحوِ ذِرْوَهْ ... وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ
وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَىٰ

إذا جمع بالألف والتاء الثلاثي الساكن العين: مؤنثاً بالهاء، أو مجرداً منها،

قوله: «قطاة»: ألف قطاة بدل من واو ولذلك في مقام الجمع ترجع إليها، فيقال: قطوات، كما أن ألف فتاة بدل من ياء فترجع إليها عند الجمع فيقال: فتيات.

قوله: «أو رابعة مطلقاً»: يعني أنّ الألف إذا كانت رابعة الحروف، فسواء كانت بدلاً عن واو أو ياء فإنّها تُقلب ياءً، نحو: معطاة ومعطيات مع أن المادة مأخوذة من عطا يعطو.

قوله: «إذا جمع بالألف والتاء الثلاثي»: فهو أنواع ولكل نوع حكم، فالساكن العين سواء اتصل بالهاء أم تجرّد منها، فإن كان أوّله مفتوحاً مثل: تَمْرة وجب فتح عينه أيضاً عندما يجمع بشرط كونه اسماً صحيح العين، فيقال في جمع تَمْرة: تَمَرات بفتحات، وهكذا يقال: دعدات في جمع دعد. فلو كان صفة لا اسماً أو كان معتلَّ العين ولو بالإدغام وجب في مقام الجمع سكون الوسط الذي كان في المفرد، نحو: صعبة وصَعْبات بسكون العين، وجوزة وهو المعتل يقال فيه: جَوْزات بالسكون أيضاً، كما يقال في بَيْضة: بَيْضَات وكرّة وهو المضاعف: كرّات.

فإن كان أوله مفتوحاً وجب فتح عينه بشرط كونه اسماً صحيح العين، نحو: تَمْرة وتَمَرات، ودَعْد ودَعدَات.

فلو كان صفة، أو معتلَّ العين، ولو بالإدغام وجب بقاء السكون، نحو: صَعْبَة وصَعْبات، وجَوْزَة وجوزات، وبَيْضة وبَيْضات، وكرَّة وكرَّات. وإن كان أوله مكسوراً، أو مضموماً جاز في عينه الإتباع لحركة الفاء والسكون والفتح، بشرط كونه اسماً صحيح العين، وليست لامه واواً بعد كسرة، ولا ياء بعد ضمة، وذلك نحو: سِدْرَة وسِدِرات وسِدْرات وسِدَرات، وهندٍ وهِنِداتٍ وهنْدات وهَنَدَات، وغُرْفَةٍ وغُرُفاتٍ وغُرْفاتٍ وغُرَفاتٍ، وجملٍ وجُملاتٍ وجمْلاتٍ وجَمَلاتٍ.

فلو كان صفة تعين الإسكان، نحو: نِضْوة ونِضْواتٍ، وكذا لو كان معتل العين، نحو: بَيْعَةٍ وبَيْعاتٍ، وعِدّةٍ وعدّاتٍ، وسومةٍ وسوماتٍ، وعُدَّةٍ وعُدَّاتٍ.

وإن كان أوّله مكسوراً أو مضموماً جاز في عينه عند جمعه تبعية حركة الفاء، كما يجوز السكون، وكما يجوز الفتح بشرط كونه اسماً صحيح العين وليست لامه واواً بعد كسرة، مثل: ذِرْوة ولا ياء بعد ضمّة مثل: زُبْية.

والذي ليس من هذه المستثنيات هو نحو: سِدْرة بكسر السين فإن جمعه يجوز أن يكون سِدِرات بكسرتين وسِدْرات بكسر فسكون وسِدَرات بكسر ففتح.

وما أوّله ضمّة مثل: غُرفة فإن جمعه يجوز أن يكون غُرُفات بضمتين وغُرْفات بضم فسكون وغُرَفات بضمّ ففتح. فلو لم يكن اسماً بل كان صفة تعيّن في ثاني جمعه السكون نحو: نضوة ونُضْوات. وكذا لو كان معتل العين، مثل: بَيْعة وبَيْعات. ولو كانت لامه واواً بعد كسرة كذِرْوة الجبل أو ياء بعد ضمّة كزُبْية الأسد امتنع في جمعه الإتباع وجاز الإسكان والفتح نحو: ذِرْوات بسكون الراء وذِرَوات بفتحها، وهكذا زُبْيات بالسكون وزُبَيات بالفتح.

ولو كانت لامه واواً بعد كسرة كَذِرْوة، أو ياء بعد ضمة كزُبية امتنع في الجمع الإتباع، وجاز الإسكان والفتح، نحو: ذِرْواتٍ، وذِرَواتٍ، وزُبْياتٍ، وزُبَياتٍ.

وما جاء من هذا الباب علىٰ غير ما ذكر فنادراً وضرورة، أو لغة قوم من العرب.

فمن النادر قولهم: عَيْرة وعَيَرات، بالفتح، لأنه مثل: بَيْعَة وبَيْعات، فحقه الإسكان لا غير، ومنه قول بعضهم: جِرْوَة وجِروات، بالإتباع، لأنّه نظير ذِرْوة، فحقه الإسكان أو الفتح، ومنه قول بعضهم: كهْلَة وكَهَلات، بالفتح؛ لأنّه نظير صَعْبَة وصَعْبات، فحقه الإسكان، ليس إلّا.

ومن الضرورة قول الراجز:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتَها يُدلْنَنا اللَّمة مِنْ لَماتها

فَتستريحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْراتِها

والقياس من (زَفَراتِها) إلّا أنه سكن لإقامة الوزن.

قوله: «عَيْرة»: بالياء مؤنثة العير مثل بيعة، فإنّهم يفتحون الياء من جمعه وحقّه الإسكان كما في بَيْعات.

قوله: «جروة»: مؤنث جرو فهو نظير ذِرْوة ممّا يمتنع في جمعه الإتباع، لكنهم في جرِوات يكسرون الراء تبعاً للجيم.

قوله: «كهلة»: مؤنث كهل صفة مثل صعبة، ومن حق جمعه الإسكان وهم يقولون: كَهَلات بفتحات.

قوله: «زَفْراتها»: بسكون الفاء وهو مثل تمرة في كونه اسماً، فيجب أن يكون جمعه بفتحات مثل تَمَرات.

ومما جاء علىٰ لغة قوم من العرب فتح هذيل العين المعتلة من نحو: بَيْضَة وجَوْزَة، فيقولون: بَيَضات وجَوَزات، قال شاعرهم:

أَخُـــو بَـــيَضاتٍ رائِـحٌ مُـتَأَوِّبُ رَفِـيقٌ بـمَسْحِ المَـنْكَبَيْنِ سَـبُوحُ

قوله: «بيضة وجوزة»: من المعتل بالياء والواو ومن حقّه السكون، وهـم يـفتحون فـي بَيَضات وجَوَزات.

جمع التكسير

أَفْــعِلَةٌ أَفْــعُلُ ثُــمَّ فِــعْلَهْ ... ثُــمَّتَ أَفْــعالٌ جُــمُوعُ قِــلَّهْ

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْـعاً يَـفِي ... كَأَرْجُلٍ وَٱلْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

جمع التكسير علىٰ ضربين: جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القـلة: مـدلوله

جمع التكسير

قوله: «جمع قلة وجمع كثرة»: هذا الاصطلاح لا ضامن له إلّا الاعتبار المحض ونـفس استعمال كلّ منهما في موضع الآخر بلا قرينة سوىٰ الزعم دليل ما قلناه. نعم، الجمع حقيقة في الثلاثة فما زاد وإن كان في اصطلاح الشرع قد يطلق لفظ الجماعة علىٰ الاثنين، ثمّ موازين الجموع المذكورة للكثرة والقلّة روعي فيها جانب الأكثرية لا الضابطة القطعية. فجموع القلة علىٰ ما ذكره الراجز أربعة:

(١) أفْعِلة بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام، كأسلحة جمع سلاح.

(٢) أفْعُل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضمّ العين، مثل: أفلس جمع فلس.

(٣) فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، مثل: فتية جمع فتىٰ.

(٤) أفْعَال: بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين بعدها ألف ولام مثل: أفراس جمع فرس.

فأفْعُل: بفتح الهمزة وسكون الفاء وضمّ العين مقياس جمع لاسم علىٰ (فَعْل بـفتح فسكون مع صحة عينه)، نحو: كلب وأكلب وظبي وأظب ودلو وأدل، وأصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والياء كسرة والواو يـاء وحـذفت الأصـلية فـي أظـبي

بطريق الحقيقة الثلاثة فما فوقها إلىٰ العشرة، وجمع الكثرة: مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلىٰ غير نهاية. ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة أربعة: (أفْعِلَة وأفعُلُ وفِعْلة وأفْعَال) كأَسْلِحة وأفْلُس

والمنقلبة في أدلو تخفيفاً. وشذَّ نحو: عين وأعين ؛ لأنّه معتلّ العين وثوب وأثوب كذلك.

و (أفعل) أيضاً مقياس لاسم مؤنث رباعي بمدّة قبل آخره كعناق وأعنق وذراع وأذرع ويمين ومدّته هي ياء وسطه وجمعه أيمن.

و (أفعال): بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين بعدها ألف ولام مقياس يطّرد في كل اسم ثلاثي ليس علىٰ (فَعْل) بفتح فسكون ممّا هو صحيح العين ولا علىٰ (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين، (والذي هو ليس علىٰ فعل صحيح العين ولا علىٰ فعل هو نحو: ثوب وسيف لأنهما معتلا الوسط وإن كانا علىٰ وزن فعل)، وجمع ثَوْب أثواب وسيف أسياف. وممّا هو ليس علىٰ وزن فعل ولا فعل جمل وعضد وعنب وغير ذلك، وجمع ما ذكرناه أجمال وأعضاد وأعناب.

وأمّا (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين فقد يجيء علىٰ وزن أفعال بقلّة مثل: رُطَب وأرطاب، ولكن الغالب مجيؤه علىٰ وزن فعلان بكسر فسكون.

وأفْعِلة: بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام لاسم مذكر رباعي بمَدّة قبل آخره نحو: قَذَال وأقذلة وطعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة، ومدّة طعام الألف ورغيف الياء وعمود الواو، والتزم (أفْعِلة) في جمع (فَعَال) بفتحتين و (فِعَال) بكسر ففتح من المضاعف أو المعتل اللام. فالمضاعف بتاء وأبتّة وزمام وأزمّة، والمعتلّ اللام قباء وأقبية وفناء وأفنية.

وفِعْلة: بكسر فسكون ففتح لم يطّرد في شيء من الأبنية إلّا في نحو: فتى وفتية وغلام وغلمة وصبي وصبية وجملة سوىٰ ذلك. وهذه هي مقاييس جموع القلة.

وفِتية وأفْراس.

وما سوىٰ هذه الأربعة من أبنية التكسير فهو جمع كثرة. وقد يستغنىٰ ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة.

فالأول: كرجل وأرْجُل، وعنُق وأعْناق، وقَتَب وأقْتَاب، وفُؤاد وأفْئِدة.

والثاني: كَصَفاة وصُفِيّ، ورَجُل ورجال، وقلْب وقُلُوب، وصُرَد وصِرْدان.

لِفَعْلٍ ٱسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ ... وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْماً ٱيْضاً يُجْعَلُ

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَٱلذِّرَاعِ فِي ... مَدٍّ وَتأْنِيثٍ وَعَدِّ ٱلأَحْرُفِ

(أفْعُلُ) لاسم علىٰ (فَعْلٍ) صحيح العين، نحو: كَلْبٍ وأكْلُبٍ، وكَعْبٍ وأكْعُبٍ، وظَبْيٍ وأظْبٍ، ودَلْوٍ وأدْلٍ.

وقالوا: عَبْدٌ وأعبُدٌ، وإن كان صفة لغلبة الاسمية. وشذ نحو: عَيْن وأعْين، وثَوْب وأثوُبٌ.

و (أفْعُلٌ) أيضاً لاسم مؤنث رباعي بمدة قبل آخره، كَعَناق وأعْنُق، وذِراع وأذْرُع، وعُقاب وأعْقب، ويَمين وأيْمُن.

وشذَّ من المذكر نحو: شِهاب وأشهُب، وغراب وأغْرُب.

قوله: «كصفاة»: وهي الصخرة الملساء.

قوله: «وصفيّ»: أصل صُفِي الذي هو جمع صفاة صُفِوي علىٰ وزن فعيل، ولثقل الواو الساكنة المكسور ما قبلها المتعقبة بالياء قُلبت الواو ياءً وأدغمت بالياء التي بعدها، فصارت صُفِيّ بضمّ الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء.

قوله: «عناق»: بفتح العين المهملة وهي أُنثىٰ المعز.

وَغَـيْرُ مَـا أَفْـعُلُ فِـيهِ مُـطَّرِدْ   مِنَ آلثُّلَاثِي آسْـماً بِأَفْـعَالٍ يَـرِدْ
وَغَـالِباً أَغْـنَاهُمُ فِـعْلَانُ   فِـي فُـعَلٍ كَـقَوْلِهِمْ صِـرْدَانُ

(أفْعال) لكل اسم ثلاثي، ليس علىٰ (فُعْل) مما هو صحيح العين، ولا علىٰ (فَعْل) وذلك نحو: ثوب وأثْواب، وسيْف وأسياف، وجمل وأجْمال، ونمر وأنْمار، وعَضد وأعْضاد، وحمل وأحْمال، وعنب وأعْناب، وإبل وآبال، وقفل وأقْفال، وطُنُب وأطْناب.

فَأما (فَعْلٌ) مما هو صحيح العين فجمعه علىٰ (أفْعال) شاذٌ، نحو: فَرْخ وأفْراخ، وزَنْد وأزْناد.

وأما (فُعَل) فجاء بعضه علىٰ (أفْعال) كَرُطَب وأرْطاب، والغالب مجيؤه علىٰ (فِعْلان)، نحو: صُرَد وصِرْدان، ونُغَرٍ ونِغْران.

فِي آسْمٍ مُـذَكَّـرٍ رُبَـاعِيٍّ بِـمَدْ   ثَـالِثٍ آفْـعِلَةُ عَـنْهُمُ آطَّـرَدْ
وَآلْـزَمْهُ فِـي فَـعَالٍ آوْ فِـعَالِ   مُـصَاحِبَيْ تَـضْعِيْفٍ آوْ إِعْـلَالِ

(أفْعِلة) لاسم مذكر رباعي بمدّة قبل آخره، نحو: قَذال وأقْذِلة، وطَعام وأطْعِمة، وحِمار وأحْمِرة، وغُراب وأغْرِبة، ورَغِيف وأرْغِفة، وعَمُود وأعْمِدة.

والتزم (أفْعِلة) في جمع (فَعال) و (فِعال) من المضاعف أو المعتل، فلم

قوله: «صرد وصردان»: وهو بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

قوله: «نغر ونغران»: بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة وهو طير كالعصافير حمر المناقير.

يجمع علىٰ غيره، فالمضاعف نحو: بَتات وأبِتَّة، وزِمام وأزِمَّة، وإمـام وأئِـمَّة، والمعتل اللّام نحو: قَباء وأقْبِية، وقِناء وأقْنِية، وإناء وآنِية.

فُــعْلٌ لِـنَحْوِ أَحْــمَرٍ وَحَــمْرَا ... وَفِــعْلَةٌ جَــمْعاً بِــنَقْلٍ يُـدْرَىٰ

من أمثلة جمع الكثرة: (فعْلٌ) وهو مطردٌ في كل وصف علىٰ (أفْعَل) مقابل

قوله: «فالمضاعف نحو: بتات»: مضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جـنس واحـد والبتات متاع البيت.

قوله: «من أمثلة جمع الكثرة»: وقد ذكر لها ثلاثة وعشرون مقياساً بالترتيب الذي تقرؤه:

(١) فُعْل: بضم فسكون وهو مطّرد في كل وصف علىٰ (أَفْعَل) كأحمر مقابل حمراء. أو وصف علىٰ فعلاء مقابل أفعل كحمراء مقابل أحمر تحقيقاً كما مرّ أو تقديراً كأكمر عظيم الحشفة في مقابل كمراء التقديرية، يعني أنّه لو فرض في الأنثىٰ وجود هـذا العضو بهذا الوصف لقيل في حقها: كمراء، وهكذا لو فرض في الذكر وجود عـورة المرأة بوصف العفل لقيل في حقه: أعفل كما قيل في حقها: عفلاء. واختصّت المرأة بوصف عجزاء لعظم العجيزة، والرجل بوصف آلي لعظم الألية، والأصل ءالي عـلىٰ وزن (أفعل) بهمزتين ولام مفتوحة وياء، فانقلبت الهمزة الثانية لسكونها ألفاً وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وجمع كل من أحمر وحمراء المحققين (فُعْل)، وكذلك أكمر وكمراء التقديرية وعفلاء وأعفل التقديري كُمْر وعفل، وهكذا آلي وعجزاء أُلْي وعُجْز، كل ذلك علىٰ وزن (فُعْل) بضم فسكون.

(٢) فُعُل: بضمتين في كل اسم رباعي بمدّة قبل آخره مع صحّة لامه وعـدم كـونه مضاعفاً حيث تكون مدّته ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، فحمار يجمع علىٰ حُمُر وأتان علىٰ أُتُن وقضيب علىٰ قضب وعمود علىٰ عمد. وأمّا المضاعف لوجود المتجانسين فيه إن كانت مدّته ألفاً كعنان (الفرس)، فجمعه علىٰ (فُعُل) نحو:

غُنُن نادر، وإن كانت مدته غير ألف ففعل فيه مطّرد مثل: سرير وسُرُر وغفور وغفر.

(٣) فُعَل: بضم ففتح في كل اسم علىٰ (فُعْلَة) بضم فسكون ففتح وللفعلىٰ أنثىٰ الأفعل. فالأول قُرْبة وقُرَب وغرفة وغرف، والثاني كالكبرىٰ والكُبَر، وحيث إنَّ بهمة من الأوصاف لا الأسماء شَذَّ جمعها علىٰ بُهَم، كما شذَّ جمع رؤيا علىٰ رؤى ؛ لأنّ رؤيا لا مذكر لها. وأمّا شذوذ نوبة وقربة ولحية وحلية فلأنها ليست مضمومة الأوائل كما هو الشرط.

(٤) فِعَل: بكسر ففتح في الاسم يكون علىٰ فعلة، نحو: كسرة وكِسَر وحجة وحِجَج.

(٥) فُعَلَة: بضم ففتحتين وهو مطرد في وصف علىٰ فاعل معتل اللام لمذكر عاقل، كرامي ورُمَاة وقاضي وقضاة.

(٦) فَعَلَة: بفتحات: وهو مطّرد في كل وصف علىٰ فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل، نحو: كامل وكَمَلَة وبارّ وبَرَرَة وساحر وسحرة.

(٧) فَعْلَىٰ: بفتح فسكون ففتح وهو لوصف علىٰ (فَعِيل) بمعنىٰ مفعول دالّ علىٰ هلك أو توجع كقتيل وقَتْلَىٰ وجريح وجرحىٰ، ويحمل عليه ما يشبهه في المعنىٰ من فعيل بمعنىٰ فاعل كمريض ومَرْضَىٰ، ومن (فَعِل) بفتح فكسر كزمن زمنىٰ وفاعل مثل: هالك وهَلكىٰ، و (فعيل) كميت ومَوْتَىٰ، و (أفْعَل) وفعلان كأحمق وحمقىٰ وسكران وسكرىٰ.

(٨) فِعَلَة: بكسر الفاء وفتح العين واللام: وهو للاسم علىٰ فعل بضم فسكون صحيح اللام، نحو: قرط وقِرَطَة ويحفظ في كل اسم علىٰ فعل بكسر فسكون كقرد وقِرَدَة، وفعل بفتح فسكون نحو: غرد وغردة والغرد نوع من الكمأة.

(٩) فُعَّل: بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة: وهو مقيس في وصف صحيح اللام علىٰ (فاعِل) أو (فاعِلة) فضارب وضاربة جمعهما ضُرَّب وصائم وصائمة جمعهما صُوَّم.

---

(١٠) فُعّال: بضمّ الفاء وتشديد العين المفتوحة، وهو مقيس في وصف صحيح اللام علىٰ (فاعِل)، فيقال: صائم وصوّام وقائم وقوّام، وندر (فُعَّل) و (فعّال) في المعتلّ اللام من فاعل أو فاعلة، نحو: غازي وغزيّ وعافي وعفيّ.

(١١) فِعَال: بكسر الفاء وفتح العين بعدها ألف ولام، وهو مطّرد في كل (فَعْل) بفتح فسكون و (فَعْلة) كذلك بفتح فسكون اسمين كانا أم وصفين، نحو: كعب وكِعَاب وقصعة وقِصَاع، وقلّ فيما عينُهُ ياء مثل: ضَيْف وضياف، وكذا فيما فاؤه ياء نحو: يَعْر ويِعَار، واليعر: هو الجدي يربط في زبية الأسد، و (فِعَال) مطّرد في (فَعَل) بفتحتين و (فَعَلة) كذلك ما لم تعتل لامهما أو يضاعفا، ومثال غير معتل اللام والمضاعف جبل وجِبَال وجمل وجِمَال ورَقَبة ورِقَاب وثمرة وثمار. ويطّرد فِعَال في (فِعْل) بكسر فسكون و (فُعْل) بضم فسكون، فالأول كذِئْب ذِئَاب، والثاني مثل: رُمْح ورِمَاح، ويطرد فِعَال أيضاً في (فعل) بمعنىٰ فاعل مذكراً ومؤنثاً كظراف في جمع ظريف وظريفة. وكثر (فِعَال) في فعلان وصفاً وفي صيغة أُنثييه وهما فعلىٰ وفعلانة، مثل غضاب في جمع غضبان وغضبىٰ وخماص في جمع خمصان وخمصانة، وفعال أيضاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من (فَعِيل) و (فَعِيلة) وصفين كطويل وطويلة وجمعهما طوال.

(١٢) فُعُول: بضمّتين وهو مطرد في كل اسم ثلاثي علىٰ (فَعِل) بفتح فكسر، نحو: كَبِد وكُبُود. واطّرد فعول أيضاً في اسم علىٰ (فِعْل) بكسر فسكون كفلْس وفُلُوس، وفي (فَعَل) كأَسَد وأُسُود، وفي (فُعْل) بضم فسكون كجُنْد وجُنُود. فإن كان (فُعْل) المضموم الأوّل الساكن الثاني مضاعفاً أو معتلّ العين أو اللام لم يجمع علىٰ (فُعُول) إلّا بندرة، مثل: خصّ وخُصُوص ونُؤيٌ ونُئِيٌ.

(١٣) فِعْلان: بكسر فسكون، وهو مطّرد في كل اسم علىٰ (فُعَال) بضم ففتح كغُلَام وغِلْمَان، أو علىٰ (فَعَل) بفتحتين نحو: صَرَد وصِرْدَان. ويطّرد (فِعْلان) أيضاً في جمع

ما عينه واو من (فُعْل) بضم فسكون مثل: عُوْد وعِيْدَان و (فَعْل) بفتح فسكون كقَاع وقِيْعَان.

(١٤) فُعْلان: بضم فسكون، وهو مقيس في كل اسم علىٰ (فَعْل) بفتح فسكون كظَهْر وظُهْران، أو (فَعِيل) كقَضِيب وقُضْبان و (فَعَل) بفتحتين غير معتل العين كذَكَر وذُكْران.

(١٥) فُعَلاء: بضم ففتح، وهو مقيس في (فَعِيل) صفة لمذكر عاقل بمعنىٰ فاعل غير مضاف ولا معتل اللام نحو: ظَرِيف وظُرَفاء.

(١٦) أَفْعِلاء: بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وينوب عن (فعلاء) في المضاعف والمعتل، نحو: شَدِيد وأشداء ووليّ وأوْلِياء الأوّل مضاعف والثاني معتلّ.

(١٧) فَوَاعِل: بفتح الفاء والواو وكسر العين بعد الألف، وهو لاسم علىٰ (فَوَاعِل) نحو: جَوْهَر وجَوَاهِر، أو علىٰ (فاعَل) بفتح العين كطابَع وطوابع، أو علىٰ (فَاعِلاء) كقاصِعاء وقَواصِع. و (فَواعِل) أيضاً لوصف علىٰ (فَاعِل) إن كان لمؤنث عاقل، نحو: حائِض وحوائض وطامِث وطوامث، أو كان لمذكر من غير العقلاء كصاهِل وصواهل. فإن كان الوصف علىٰ (فَاعِل) لمذكرٍ عاقل لم يجمع علىٰ (فَواعِل) إلّا ما شَذَّ من قولهم: فارِس وفوارس. و (فواعِل) أيضاً لـ (فَاعِلَة) مطلقاً نحو: صاحِبة وصواحب وناصِية ونواصي.

(١٨) فَعَائِل: بفتحتين ورائهما ألف وهمزة مكسورة تعقبها لام، وهو لكل رباعي بمَدَّة ـ ألفاً كانت أم غيرها ـ قبل آخره مؤنثاً بالتاء أو مجرداً منها، كسَحَابة وسَحَائِب وصحيفة وصَحَائِف وحلوبة وحلائب وشمال وشمائل.

(١٩ و ٢٠) فَعَالِي بفتحتين وكسر اللام و (فَعَالَي) بفتحتها ويشتركان فيما كان علىٰ فعلاء اسماً كصحراء فتقول: صَحَارِي وصَحَارَىٰ بياء وألف أو صفة كعذراء فتقول: عذاري بالياء وعذارىٰ بالألف. وهناك اختصاصات كما ذكر في الشرح.

(فَعْلاء) أو علىٰ (فَعْلاء) مقابل (أفْعَل) تحقيقاً، نحو: أحْمَر وحُمْر وحَمْراءُ وحُمْرٍ، أو تقديراً، كأكْمَر وكُمْرٍ، وآلي وأُليٍّ، وعَفْلاء وعُفْلٍ، وعَجزاء وعُجْزٍ.

---

(٢١) فَعَالِيّ: بفتح الفاء والعين بعدها ألف ولام مكسورة ملحقة بياء مشدّدة، وهو لكل ثلاثي آخره ياء مشدّدة غير متجددة للنسب، نحو: كُرسيّ وكَرَاسِيّ، وبردي وبراديّ، ولا يقال: بَصرِيّ وبَصاريّ.

(٢٢ و ٢٣) فَعَالِل: بفتحتين وكسر اللام الأولىٰ، وهو كلُّ جمعٍ ثالثه ألف بعدها حرفان، وهذا المقياس يُجمع عليه كل رباعي مجرد كـجَعْفَر وجَعَافِر، وزبرج وزبارج.

ولـ(فَعَالِل) شبه يجمع عليه كلّ رباعي بزيادة الإلحاق كجَوْهَر وجَوَاهِر، وصيرف وصَيَارِف.

وأمّا الخماسي فإن كان مجرّداً جُمع في القياس علىٰ (فَعَالِل) بحذف آخره، نحو: سَفَرْجَل وسَفَارِج، ويجوز حذف رابعه إن كان ممّا يزاد كنون خَدَرْنَق، أو من مخرج ما يُزاد كدال فَرَزْدَق، فتقول: خَدارِق وفَرَازِق، ويجوز أن تقول: خَدَارِن وفَرَازِد.

وإن كان الخماسي مزيداً فيه حرف حُذف ما لم يكن حرفَ مدّ قبل الآخر، نحو: سِبَطْرىٰ وسَبَاطِر، والذي حرف مدّ قبل آخره يجمع علىٰ فَعَالِيل، نحو: قِرْطاس وقَرَاطِيس، وقنديل وقَنَادِيل، وعصفور وعصافير.

ثم نعود إلىٰ توضيح وتتميم ما للشارح من عبارات من أوّل هذا الباب (جمع التكسير) إلىٰ هنا.

قوله: «أكمر»: وهو عظيم الكمرة بفتح الكاف وسكون الميم وهي حشفة الذكر.

قوله: «آلي»: بهمزة ممدودة ثم ألف بعد لام، أي كبير الألية والأصل ءالي بهمزتين الأولىٰ متحركة والثانية ساكنة وياء بعد اللام؛ فقلبت الهمزة الثانية ألفاً، وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: «عفلاء»: والعَفَل: بفتح العين والفاء شيء يجتمع في قُبل المرأة.

ومن أمثلة القلة: (فِعْلة) ولم يطرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ في نحو: ولَد ووِلْدَة، وفتىً وفِتية، وشَيْخ وشِيخَة، وثور وثِيرة، وغُلام وغِلْمة، وشجاع وشِجْعَة، وغزال وغِزْلة، وصَبي وصِبْيَة، وخَصِي وخِصْية، وثَني وثِنْية، والثَّنِي: هو الثاني في السيادة.

وَفُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالاً فَقَدْ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ ... وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ
وَنَحْوِ كُبْرَىٰ وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَىٰ فُعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (فُعُل) وهو مطرد في كل اسم رباعي بمَدّة قبل آخره، بشرط كونه صحيح اللام، وغير مضاعف أيضاً، إن كانت المدة ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، وذلك نحو: قَذالٍ وقُذُلٍ، وأَتانٍ وأُتُنٍ، وحِمار وحُمُرٍ، وذِراعٍ وذُرُعٍ، وقِرادٍ وقُرُدٍ، وكُراع وكُرُع، وقَضيب وقُضُب، وعَمُود وعُمُد، وقلوص وقُلُص.

وأما المضاعف: فإن كانت مَدَّته ألفاً فجمعه علىٰ (فُعُلٍ) نادر، نحو: عنان وعنن وحجاج وحجج، وإن كانت مَدَّته غير ألف ففعلٌ فيه مطرد، نحو: سَرير وسُرُر، وذَلُول وذُلُل.

واطرد (فُعُل) أيضاً في (فَعُول) بمعنىٰ فاعل، نحو: صبُور وصُبُر، وفَتُول وفُتُل، وغَفُور وغُفُر.

قوله: «ثور وثيرة»: أصله ثورة بكسر الثاء فَقُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قوله: «إن كانت المدة ألفاً»: هذا قيد للمضاعف فقط، لا أنّه قيد للاسم الرباعي الممدود ما قبل آخره بطور مطلق، فالمدّة بألف مثل: قذال وبياء مثل: قضيب وبواو مثل: عمود.

وما جاء علىٰ (فِعْلٍ) من غير ما ذكر فمحفوظ، نحو: نَمر ونُمُر، وخَشن وخُشُن، ونَذير ونُذُر، وصحيفَة وصُحُف.

ومن أمثلة جمع الكثرة (فِعْلٌ) وهو لاسم علىٰ (فِعْلَة) و (لِـلْفُعْلىٰ) أنـثىٰ الأفْعَل.

فالأول نحو: قُربة وقُرَب، وغُرْفة وغُرَف.

والثاني: كالكُبرىٰ والكُبَر، والصُّغْرىٰ والصُّغَر.

وشذَّ نحو: بهْمَة وبُهَم، ورُؤيا ورُؤىً، ونَوْبَة ونُوَب، وقَرْية وقُرىً، ولِحْيَة ولِحىً، وحِليَة وحِلىً. وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله:

.... وقَدْ يـجيءُ جـمعُهُ عـلىٰ فُـعَلْ

وشذّ أيضاً نحو: تخمَة وتُخَم، بخلاف نحو: رُطبة ورُطَب، مـما لم يـلزم

قوله: «نَمر ونُمر»: فإن مفرده ثلاثي وفاقد للمدّ، ولو أنّنا أنّثنا النّمر وقلنا: نمرة لتكون اللفظة رباعية لكانت أيضاً فاقدة للمدّ. وأمّا نذير فإنّه وإن كان رباعياً ومـمدود مـا قـبل الآخر، فإنّه وصف لا اسم محض. وأمّا صحيفة فمدّها سابق علىٰ ما قبل الآخر.

قوله: «وشذّ نحو: بهمة وبهم»: لأنّه وصف لا اسم محض ورؤيا ليست أُنثىٰ أفعل ونَـوبة مفتوحة الأوّل والكلام في مضمومته ومثله قرية. وأمّا الحِلبة فـهي بكسـر الحـاء وكذلك اللحية.

قوله: «نحو: تخمة وتخم»: يقال: تَخِمَ: علىٰ وزن فرح تَخَماً بفتحات إذا ثقل عليه الأكل، فالتخمة إن كانت مصدراً للمرة فهي ليست علىٰ وزن غُرْفَة حتىٰ تجمع علىٰ تُخَم، وقوله: «بخلاف نحو: رُطْبة ورطب» : لايريد به إلاّ أن يبيّن أن رطباً ليس جمعاً، وإنّما هو اسم جنس وإن جاء علىٰ ميزان الباب، أمّا تخم فهو لملازمته التأنيث جمع وإن كان من حيث مقياس المفرد الذي يجمع علىٰ فُعل كغرف فاقداً له.

التأنيث.

ومن أمثلة جمع الكثرة (فِعَل) وهو لاسم علىٰ (فِعْلَة)، نحو: كِسْرة وكِسَر، وحِجّة وحِجَج، ومِرْية ومِرىً.

ويحفظ (فِعَل) في سوىٰ ما ذكر، نحو: حاجة وحِوَج، وذِكْرىٰ وذِكَر، وقَصْعَة وقِصَع، وذِرْبة وذِرَب، وهِدْمة وهِدَم، والهدم: الثوب الخلق.

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُوْ ٱطِّرَادٍ فُعَلَهْ ... وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلَة): وهو مطرد في وصف علىٰ (فاعل) معتل اللام لمذكر عاقل، كرامٍ ورُماة، وقاضٍ وقُضاة.

ومنها: (فَعَلَة): وهو مطرد في كل وصف علىٰ (فاعِل) صحيح اللام لمذكر عاقل، نحو: كامِل وكَمَلَة، وسافِر وسَفَرَة، وبارّ وبَرَرَة، وساحِر وسَحَرَة. وقد استغنىٰ عن القيود المذكورة بالتمثيل بـ(رام) و (كامِل).

فَعْلَىٰ لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ ... وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة (فَعْلَىٰ) وهو لوصف علىٰ (فَعيل) بمعنىٰ (مَفْعُول)

قوله: «قَصْعة»: بفتح القاف وسكون الصاد تجمع علىٰ فِعل بكسر ففتح خارج القياس؛ لأنّ هذا المفرد ـ كما عرفت ـ مفتوح الأوّل لا مكسوره كما هو الشرط.

قوله: «ذِرْبة وذِرَب»: حيث يقال: امرأة ذربة ونساء ذرب، والذِّرْبة: الحديدة اللسان بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وهي وصف لا اسم خالص، وكذلك الهدم بكسر فسكون وصف للثوب بأنّه بالي.

دال علىٰ هلك أو توجع، كقتيل وقَتْلَىٰ، وجـريح وجَـرْحَىٰ، وأسـير وأسْـرَىٰ، ويحمل عليه ما أشْبَهَهُ في المعنىٰ، من (فَعِيل) بمعنىٰ (فاعِل) كمَريض ومَرْضَىٰ، ومن (فَعِل) كَزَمِن، وزَمْنَىٰ، و (فاعِل) نحو: هالِك وهَـلْكَىٰ، و (فَـيْعِل) كـمَيِّت ومَوْتىٰ، و (أفْعَل وفَعْلان) نحو: أحْمَق وحَمْقَىٰ، وسكران وسَكْرَىٰ.

لِـفُعْلٍ آسْـماً صَحَّ لَاماً فِـعَلَهْ ۝ وَٱلْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفَـعْلٍ قَـلَّلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة (فِعَلَة): وهو لفعل: اسماً صحيح اللام نـحو: قُـرْط وقِرَطَة، ودُرْج ودِرَجَة، وكُوز وكِوَزَة، ودُب ودِبَبَة.

ويحفظ في كل اسم علىٰ (فِعْل أوْ فَعْلٍ). فالأول نحو: قِرْد وقِرَدَة، والثاني نحو: غَرْد وغِرَدَة.

كما يحفظ في غير ذلك، كقولهم لضـد الأنـثىٰ: ذَكَـر وذِكَـرَة، وقـولهم: هادِر وهُدَرَة.

وَفُـعَّلٌ لِـفَاعِلٍ وَفَـاعِلَهْ ۝ وَصْـفَيْن نَـحْوُ عَـاذِلٍ وَعَـاذِلَهْ
وَمِـثْلُهُ ٱلْـفُعَّالُ فِـيمَا ذُكِّـرَا ۝ وَذَانِ فِـي ٱلْـمُعَلِّ لَاماً نَـدَرَا

من أمثلة جمع الكثرة (فُعَّل): وهو مقيس في وصف صحيح اللام عـلىٰ

قوله: «درج»: بضم فسكون وهو وعاء المغازل وهي آلات الغزل.

قوله: «غرد»: بفتح فسكون وحكىٰ جماعة كسر الغين وهو نوع من الكمأة، وقد أشرنا إليه سابقاً.

قوله: «هادر»: وهو الرجل الذي لا يعتد به.

(فاعل) أو (فاعِلة)، نحو: ضارب وضرَّب وضاربَة وضُرَّب، وصائم وصوَّم وصائمة وصُوَّم.

ومنها (فُعَّال): وهو مقيس في وصف صحيح اللام علىٰ (فاعِل)، نحو: صائم وصُوَّام، وقائم وقُوَّام.

وندر في (فاعلة) كقول الشاعر:

أبْصارُهُنَّ إلىٰ الشُّبَّانِ مائلَةٌ ... وَقَدْ أرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

يعني جمع صادَّة.

وندر أيضاً (فُعَّلٍ وفُعَّال) في المعتل اللام من (فاعِلٍ أو فاعِلَة)، نحو: غازٍ وغَزّيً، وعافٍ وعُفّيً، وقالوا: غُزَّاء في جمع غازٍ، وسُرَّاء في جمع سارٍ.

وندر أيضاً نحو: خريدة وخرَّد، ونُفَساء ونُفَّس، ورَجُل أعزل ورجال عُزَّل.

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ ٱلْيَا مِنْهُمَا

وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ

أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو ٱلتَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً ٱطَّرَدْ

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَىٰ فَعْلَانَا ... أَوِ ٱنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَىٰ فُعْلَانَا

قوله: «وندر أيضاً نحو: خريدة وخرّد» : لأنّ خريدة ليست علىٰ وزن فاعلة، وكذلك نفساء، كما أن أعزل ليس علىٰ وزن فاعل، والخريدة: وصف للمرأة الحسناء، والأعزل: هو الذي لا سلاح معه.

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَٱلْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

من أمثلة جمع الكثرة (فِعال): وهو مطرد في كل (فَعْل وَفَعْلَة) اسمين كانا أو وصفين، نحو: كَعْب وكِعاب، وثَوْب وثياب، وصَعْب وصِعاب، وقَصْعَة وقِصاع، وخَدْلَة وخِدال.

وقل فيما عينه ياء نحو: ضَيْف وضِياف، وكذا فيما فاؤه ياء، نحو: يَعْر ويعار.

و (فِعال) أيضاً مطرد في (فَعْل وفَعْلَة) ما لم تعتل لامهما، أو يضاعفا، وذلك نحو: جبَل وجِبال، وجَمَل وجِمال، ورَقَبة ورِقاب، وثَمَرَة وثِمار.

وفي (فِعْل وفُعْل) نحو: ذئب وذِئاب، وقِدْح وقِداح، ودُهْن ودِهان، ورُمح ورماح.

وفي (فعيل) بمعنىٰ (فاعل) وفي مؤنثه كظِراف، وكِرام، في جمع: ظريف وظريفة، وكريم وكريمة.

وكثر (فِعال) في (فَعْلان) وصفاً، وفي أنثييه وهما (فُعْلىٰ وفَعْلانة) وفي (فُعلان) وصفاً، وفي أنثاه، وذلك نحو: غِضاب ونِدام، وخِماص، في جمع: غَضْبان وغَضْبَىٰ، ونَدْمان ونَدْمانَة، وخُمُصان وَخُمْصانَة.

ولم يجاوز (فِعال) إلىٰ غيره فيما عينه واو ولامه صحيحة من (فَعِيل وفَعِيلة) وصفين، نحو: طِوال في جمع طَويل وطويلة.

ويحفظ في نحو: قائِم، ورَاع، وآمٍّ، وقائمة، وراعية، وأعجف، وجواد،

قوله: «خدلة»: بخاء معجمة ودال مهملة وهي الممتلئة الساقين والذراعين.

قوله: «يعر»: بفتح فسكون هو الجدي يربط في الزبية للأسد كما تقدم آنفاً.

قوله: «ويحفظ في نحو قائم الخ»: لأنّ ما ذكره ليس مذكره علىٰ وزن فعيل ولا مؤنثه علىٰ

وخيّر، وقَلوص، وبطحاء.

وَبِـــفُعُولٍ فَــعِلٌ نَــحْوُ كَـبِدْ ... يُــخَصُّ غَــالِباً كَـذَاكَ يَـطَّرِدْ
فِي فِعْلٍ آسْماً مُطْلَقَ آلْفَاوَفَـعَلْ ... لَــهُ وَلِــلفُعَالُ فِــعْلَانٌ حَـصَلْ
وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَـاعٍ مَـعَ مَـا ... ضَــاهَاهُمَا وَقَـلَّ فِـي غَـيْرِهِمَا

من أمثلة جمع الكثرة (فُعُول): وهو مطرد في كل اسم ثلاثي علىٰ (فَعِل)، نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور، ووَعِل ووُعُول، ولا يكـادون يـتجاوزون فـي الكثرة جمع (فَعِل) علىٰ (فُعُول) إلىٰ جمعه علىٰ (فِعال)، فإن جاء منه شيء عدّ نادِراً.

واطرد (فُعُول) أيضاً في اسم علىٰ (فَعْل أو فِـعْل أو فُـعْل) نـحو: كَـعْب وكُعُوب، وفَلْس وفُلُوس، وحِمْل وحُمُول، وضِرْسٌ وضُروس، وجُنْدٌ وجُـنُود، وبُرْدٌ وبُرُود.

فإن كان (فُعْل) مضاعفاً، أو معتل العين أو اللام لم يجمع علىٰ (فُعُول) إلّا ما ندر من نحو: خُصّ وخُصوص، ونُؤْيٌ ونُئِيٌّ. ويحفظ (فُـعُول) فـي (فـعل)، ولذلك قال:

.... وَفَـعَلْ ... لَــهُ ....

فعيلة، ولذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

قوله: «مطلق الفا»: أي يستوي في فائه الفتح مثل: كعب، والكسر مثل: ضرس، والضـم مثل: جند.

قوله: «نحو: خصّ»: وهو البيت الصغير من القصب.

يعني له (فُعُول) ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه، وذلك نحو: أَسَد، وأُسُود، وشَجَن وشُجُون، ونَدْب ونُدُوب، وذَكَر وذكور، وسَأَق وسُؤوق، ويحفظ أيضاً في نحو: شاهِد وصالٍ، وباكٍ، فيقال: شُهُود، وصُليّ، وبُكُيّ.

ومن أبنية جمع الكثرة (فِعْلان): وهو مطرد في كل اسم علىٰ (فُعال) كَغُلام وغِلْمان، وغُراب وغِرْبان، أو علىٰ (فُعَل) كما تقدم التنبيه عليه قبل ذلك، وذلك نحو: صُرَد وصِرْدان، ونُغَر ونِغْران، وجُرَذ وجُرْذان.

ويطرد (فِعْلان) أيضاً في جمع ما عينه واو من (فُعْل أو فَعل)، نحو: عُود وعيدان، وكُوز وكِيزان، ونون ونينان، وتاج وتيجان، وخَال وخِيلان، وقاع وقِيعان.

وقل (فعلان) في غير ما ذكر، فقالوا: خَرَب وخِرْبان، وأخ وإخوان، وغَزال وغِزْلان، وصِنْو وصِنْوان، وصِوار وصِيْران، وظَلِيم وظِلْمان، وخروف وخِرْفان، وحائط وحيطان، وقِنْو وقِنْوان. فهذه وأمثالها مما يحفظ، ولا يقاس عليه.

وَفَعْلاً آسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ ... غَيْرَ مُعَلِّ آلْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلْ

من أبنية جمع الكثرة (فُعلان): وهو مقيس في كل اسم علىٰ (فَعْل أو فَعِيل

قوله: «خرب» : بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى.

قوله: «الصنو» : إذا خرجت نخلتان أو أكثر من أصل واحد فكل واحدة منها صنو.

قوله: «صوار» : بكسر الصاد قطيع بقر الوحش.

قوله: «ظليم» : ذكر بقر النعام.

قوله: «قنو» : بالكسر والضمّ العذق.

أو فَعَل) صحيح العين، نحو: ظَهْر وظُهران، وبَطْن وبُطْنان، وخشن وخُشْنان، وقضيبٌ وقُضْبان، وكثيب وكُثبان، ورَغِيف ورُغْفان، وذكر وذُكْران، وجذْع وجُذْعان، وجَمَل وجُمْلان.

وقلَّ في (فاعِل) كَراكِبٍ وركبان، وفي (أفْعَل) كأسود وسُودان، وأعْمَىٰ وعُمْيان، وفي (فِعال) كَزِقاق وزِقَّان.

وحكىٰ سيبويه عن بعضهم: «حُوار وحُوران»، وأكثرهم يقولون: «حِوار وحِيْران». وقال قوم: «حِوار» بالكسر ولا يتجاوزون في بناء الكثرة (فُعْلاناً).

وَلِكَرِيْم وَبَخِيلٍ فُعَلَا   كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي ٱلْمُعَلْ   لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

من أبنية جمع الكثرة (فُعَلاء): وهو مقيس في (فَعيل) صفة لمذكر عاقل، بمعنىٰ (فاعِل) غير مضاعف، ولا معتل اللام، نحو: ظريف وظُرَفاء، وكريم وكرَماء.

وكثر فيما دلَّ علىٰ مدح، كعاقِل وعُقلاء، وصالِح وصُلَحاء، وشاعِر وشعراء، وإلىٰ ذا الإشارة بقوله:

.... لما ضاهاهما.................

يعني: أن نحو: عاقل وصالح وشاعر، مشابه لنحو: بخيل، وكريم في الدلالة علىٰ معنى هو كالغريزة، فهو كالنائب عن (فعيل) فلهذا جرىٰ مجراه.

ويحفظ (فُعَلاء) في نحو: جَبان وجُبَناء، وخليفَة وخُلَفاء، وسَمْح وسُمَحاء،

قوله:«حوار» : بضم الحاء وتخفيف الواو ولد الناقة.

ووَدُودٌ وَوُدَداء، ورَسُولٌ ورُسَلاء.

ومن أبنية جمع الكثرة (أفعِلاء): وينوب عن (فعْلاء) في المضاعف والمعتل، نحو: شديد وأشدَّاء، ووَلِيّ وأوْلياء، وغَنِيّ وأغنِياء.

ونبه بقوله:

.... وغَيْرُ ذاكَ قَلْ

علىٰ نحو: نصيب وأنْصِباء، وصدِيق وأصْدِقاء، وهَيِّن وأهْوناء؟ وما أشبه ذلك.

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشَذَّ فِي ٱلْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

من أبنية جمع الكثرة (فَوَاعِل): وهو لاسم علىٰ (فَوْعَل)، نحو: جَوْهَر وجواهِر، وكَوْثَر وكَوَاثِر، أو علىٰ (فاعَل)، نحو: طابَع وطوابع، وقالَب وقوالِب، أو علىٰ (فاعِلاء)، نحو: قاصِعاء وقواصِع، وراهِطاء ورَوَاهِط، أو علىٰ (فاعِل)، نحو: كاهِل وكَواهِل، وجائز وجوائز، و (فواعِل) أيضاً لوصف علىٰ (فاعِل) إن كان لمؤنث عاقل، نحو: حائض وحوائض، وطامِث وطوامِث، أو لمذكر مما لا يعقل، نحو: صاهِل وصواهِل، وناعِق ونواعِق.

قوله: «علىٰ نحو: نصيب» : فإنّ نصيباً وصديقاً وهيّناً ليست بمضاعفة اللام ولا معتلّتها.

قوله: «وفاعل» : بفتح الفاء والعين كقالب.

قوله: « كاهل» : أي اسم غير صفة.

قوله: «وصاهل» : أي صفة مذكر غير عاقل.

فإن كان الوصف علىٰ (فاعِل) لمذكر عاقل لم يجمع علىٰ (فَواعل) إلّا ما شذّ من نحو قولهم: فارس وفَوارس، وسابق وسوابق، وناكِس ونواكِس، وداجِن ودَواجن.

و (فواعِل) أيضاً لـ (فاعِلة) مطلقاً، نحو: صاحِبَة وصواحِب، وفاطمَة وفواطِم، وناصِيَة ونَوَاصٍ.

ولم يجئ (فواعِل) لغير ما ذكر، إلّا فيما شذّ نحو: حاجَة وحوائج، ودُخان ودَوَاخِن.

وَبِـفَعَائِلَ ٱجْـمَعَنْ فَـعَالَهْ ... وَشِـبْهَهُ ذَا تَـاءٍ آوْ مُـزَالَـهْ

من أبنية جمع الكثرة (فَعَائِل): وهو لكل رباعي بِمَدَّةٍ قبل آخره، مؤنثاً بالتاء نحو: سَحابَة وسحائب، ورسالة ورسائِل، وكُناسَة وكَنائِس، وصحيفَة وصحائِف، وحلُوبَة وحَلائِب، أو مجرداً منها نحو: شَمال وشمائل، وعُقاب وعقائِب، وعَجُوز وعجائز، وهو من (فَعِيل) عزيز، ولا يكاد يعثر عليه.

قوله:«سابق وسوابق وناكس ونواكس وداجن ودواجن» : عقيب قوله: فإن كان الوصف علىٰ فاعل لمذكر عاقل لم يجمع علىٰ فواعل منظور فيه ؛ لأنّ ما ذكره من الأمثلة المذكورة لا اختصاص له بالعقلاء كما هو واضح.

قوله:«لفاعلة مطلقاً» : بمعنىٰ أيّ شيء كان محتواها بعد أن تحفظ الصيغة، ولذلك شَذَّ حاجة وحوائج ودخان ودواخن ؛ لأنّه ليس علىٰ الشرط.

قوله:«وهو من فعيل عزيز ولا يكاد يعثر عليه» : قال في شرح الكافية: «وأمّا فعائل جمع فعيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضىٰ القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة».

وَبِالْفَعَالِي وَٱلْفَعَالَىٰ جُمِعا   صَحْرَاءُ وَٱلْعَذْرَاءُ وَٱلقَيْسَ ٱتْبَعَا

من أبنية جمع الكثرة: (فَعَالٍ وفَعَالَىٰ)، فـ(فعال) مختص بنحو: مَومَاة ومَوَامٍ، وسِعْلاة وسَعَالٍ.

وربما كان لاسم علىٰ (فِعْلِية) أوْ (فَعْلُوةَ)، نحو: هِبْرِيَة وهَبار، وعَرْقوة وعَرَاقٍ، وربما حذف أول زائديه، من نحو: حَبَنْطىٰ وَحبَاط، وقَلَنْسُوة وقَلاس، فلو حذف ثاني الزائدين جاء علىٰ مثال (فَعَالِل)، نحو: حَبانِط، وقَلانِس.

ويشترك (فَعال وفَعَالَىٰ) فما كان علىٰ فعلاء اسماً: كصحراء وصحارٍ وصحارىٰ، أوْ صفة: كَعَذراء وعَذارٍ وعذارىٰ.

وكذلك يشترك (فَعَالٍ وَفَعالىٰ) فيما آخره ألف مقصورة للتأنيث، أو للإلحاق، نحو: حبلىٰ وحبالٍ وحبالىٰ، وذِفْرىٰ وذَفارٍ وذَفارىٰ.

وَٱجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ   جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ ٱلْعَرَبْ

قوله:«هبرية» : بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء وفتح الياء: ما طار من زغب القطن وما تناثر من القصب والبردي.

قوله:«عرقوة» : بفتح العين وسكون الراء وضم القاف وهي: الخشبة المعترضة علىٰ رأس الدلو.

قوله:«حَبَنْطَى» : زائداه النون والألف وهو: بفتح الطاء العظيم البطن، وزيد فيه الحرفان ليلتحق بسفرجل.

قوله:«ذِفرى» : بكسر الذال وسكون الفاء الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن.

من أبنية جمع الكثرة (فعاليّ): وهو لكل ثلاثي آخره ياء مشددة، غير متجدِّدة للنسب، نحو: كُرْسيّ وكَراسيّ، وبَـرْدِيّ وبَـرَادِيّ، ولا يـقال: بَـصْرِيّ وبَصاريّ.

فعلىٰ هذا (أناسيّ) ليس جمعاً لإنْسيٍّ، وإنما هو جـمع إنسـان، وأصـله (أناسيْن) فأبدلت النون ياء، كما قالوا: ظِرْبان وظرابي. ومن العرب من يـقول: أناسين، وظرابين، علىٰ الأصل.

ولو كان (أناسي) جمع إنسيّ لقيل فـي نـحو: جـنّيّ، وتُـركيّ: جـنانيّ، وتراكيّ، وهذا لا يقوله أحد.

وَبِـــفَعَالِلَ وَشِـــبْهِهِ ٱنْـــطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ ٱلثَّلَاثَةِ ٱرْتَقىٰ

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَىٰ وَمِنْ خُمَاسِي ... جُـرِّدَ ٱلْآخِـرَ ٱنْـفِ بِـالْقِيَاسِ

وَٱلرَّابِـعُ ٱلشَّـبِيهُ بِـالْمَزِيدِ قَـدْ ... يُحْذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ ٱلْـعَدَدْ

وَزَائِدَ ٱلْعَادِي ٱلرُّبَاعِي ٱحْـذِفْهُ مَـا ... لَـمْ يَكُ لِـيْناً إِثْـرُهُ ٱللَّـذْ خُـتِمَا

من أبنية جمع الكثرة (فَعالِلَ) وشبهه: وهو كل جـمع ثـالثه ألف بـعدها حرفان، فـ(فَعالِل) يجمع عليه كل رباعي مـجرد، كـجَعْفَر وجـعافِر، وزِبْـرِج وزَبارِج، وبُرْثُن وبَراثِن.

قوله: «في نحو جنّي»: لأنّه مثل إنسيّ فلو جازَ جمع إنسي علىٰ أناسي لجاز جمع جنّي علىٰ جناني، وهذا لا يقوله أحد.

قوله: «من غير ما مضىٰ»: ممّا دخل في الأوزان السابقة ومن خماسي مجرد أنف الآخر منه حين تجمعه.

قوله: «وزائد العادي الرباعي»: أي الذي يتعدّىٰ الأربعة ويتجاوزها.

وأما شبه (فَعالِل) فيجمع عليه كل رباعي بزيادة الإلحاق كجَوْهَر وجَواهِر، وصيرف وصَيارف، وعَلْقىٰ وعلاقٍ، أو لغير الإلحاق، إن لم يكن ما هي فيه من باب الكبرىٰ والصغرىٰ، ولا من باب أحمر وحمراء، وسكرىٰ، ولا من باب ساحر، ورامٍ، وصائم، مما تقدم التنبيه علىٰ مثال جمعه، ولم يذكر أنه جمع علىٰ شبه (فعالل)، وذلك نحو: مَسْجد ومَساجِد، وإصْبَع وأصابع، وسُلّم وسَلالِم.

وأما الخماسي: فإن كان مجرّداً جُمع في القياس علىٰ (فعالِل) بحذف آخره، نحو: سَفرْجَل وسفارج، ويجوز حذف رابعه إن كان مما يزاد، كنُون (خَدَرْنَق) أو من مخرج ما يزاد، كدال (فَرَزْدَق)، فلك أن تقول: خَدارق، وفرازق، والأجود خدارن، وفَرازد.

وإن كان الخماسي مزيداً فيه حرف حذف، ما لم يكن حرف مدٍّ قبل الآخر، وذلك نحو: سِبطْرَىٰ وسبَاطر، وفَدَوْكَس وفَداكِس، ومدحْرج

قوله: «وذلك نحو: مسجد ومساجد الخ»: ذلك إشارة إلىٰ واجد الملاك مما لم يدخل في الأوزان السابقة الذكر.

قوله: «خدرنق»: وهو العنكبوت، ونون خدرنق ليس المنظور أنّها في هذا المثال زائدة، ولكن المنظور ممّا يؤتىٰ بها زائدة في جملة من الكلمات، فالكلام علىٰ النون بما هي لا علىٰ نون خدرنق بنفسها.

قوله: «أو من مخرج ما يزاد كدال فرزدق»: فإنّ الدّال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة كالنون.

قوله: «سِبَطْرى»: هي المشية فيها تبختر وليس فيها حرف مدّ قبل الآخر.

قوله: «فدوكس»: بفتح الفاء والدال وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين وهو الأسد والرجل الشديد، كذلك ليس قبل آخره حرف مدّ.

ودَحارج.

وما قبل آخره حرف مدٍّ يجمع علىٰ (فَعَالِيل)، نحو: قِرْطاس وقَرَاطِيس، وقِنْدِيل وقَنَادِيل، وعُصْفُور وعَصافير، وإلىٰ ذا الإشارة بقوله:

.... مـــا   لَـمْ يكُ لِـيْناً إثـرهُ اللّـذْ خُـتِما

وَٱلسِّيْنَ وَٱلتَّا مِنْ كَـمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إِذْ بِنيِنَا ٱلْـجَمْعِ بَـقَاهُمَا مُـخِلْ
وَٱلْـمِيمُ أَوْلىٰ مِـنْ سِـوَاهُ بِـالْبَقَا   وَٱلْـهَمْزُ وَٱلْـيَا مِـثْلُهُ إِنْ سَـبَقَا
وَٱلْيَاءَ لَاٱلْوَاوَ ٱحْذِفِ اْنْ جَمَعْتَ مَا   كَـحَيْزَبُونٍ فَـهْوَ حُكْـمٌ حُـتِمَا
وَخَـيَّرُوا فِـي زَائِـدَيْ سَـرَنْدَى   وَكُـلِّ مـا ضَـاهَاهُ كَـالْعَلَنْدَىٰ

نهاية ما يرتقي إليه بناء الجمع أن يكون علىٰ مثال (فَعالِل أو فَعاليل).

فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد المثالين حذف، فإن تأتىٰ بحذف بعض، وإبقاء بعض أُبقي ما له مزية، فإن ثبت التكـافؤ فـالحاذف مخير. فعلىٰ هذا تقول في جمع (مُسْتَدْعٍ): مَداعٍ، فتحذف السين والتاء، وتبقي الميم؛ لأنها مصدرة ومتجددة، للدلالة علىٰ معنىٰ.

وتقول في أَلَنْدَد ويَلَنْدَد: ألادّ ويَلادّ ، فتحذف النون، وتبقي الهمزة مـن

قوله: «لأنّها مصدّرة»: أي واقعة في صدر الكلمة ومتجددة للدلالة علىٰ معنىٰ هو اسم الفاعلية أو المفعولية في الزائد علىٰ الثلاثي.

قوله: «الندد ويلندد»: بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونهما وهما بمعنىٰ الندّ ؛ أي الشديد الخصومة.

قوله: «ألادّ ويلادّ»: أصلهما الادد ويلادد فأدغم الدّالان.

أَلَنْدَد والياء من يَلَنْدَد؛ لتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين علىٰ معنىٰ، بخلاف النّون، فإنها في موضع لا تدل فيه علىٰ معنىٰ أصلاً. وإلىٰ هـذه المسألة الإشارة بقوله:

.... والهـمزُ والْـيا مـثلُه إنْ سَبَقا

وتقول في (استخراج): تَخاريج، فتؤثر التاء بـالبقاء عـلىٰ السـين؛ لأن بقاءها لا يخرج إلىٰ عدم النظير، لأن تخارِيج كتماثِيل بـخلاف السـين، فـإن بقاءها مع حذف التاء يخرج إلىٰ عدم النظير؛ لأنَّ (سـفاعيل) ليس فـي كـلام العرب.

وتقول في (حَيزَبُون): حزَابين، فحذفت الياء، وأبقيت الواو، فقلبت ياءً، لسكونها، وانكسار ما قبلها، وأوثرت الواو بالبقاء ؛ لأنـها لو حـذفت لم يـغن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنّ بقاء الياء مفوت لصيغة منتهىٰ الجموع.

وتقول في نحو: (نيْدُلان) وهو الكابوس: نَدالين بـحذف اليـاء، وقـلب الألف علىٰ ما تقدم.

قوله: «دالين علىٰ معنى»: هو التكلم والغيبة في الفعل المضارع، بخلاف النون فإنّها فـي الندد ويلندد في موضع منهما لا يدلّ فيه علىٰ معنى لوقوعها ثاني الحروف، وينقض ذلك بنون منكسر فإنّها تدل علىٰ معنى هو المطاوعة.

قوله: «فقلبت»: أي الواو ياء.

قوله: «لأن بقاء الياء»: مع حذف الواو مفوّت لصيغة منتهىٰ الجموع ؛ لأنّك لو حذفت الواو وقلت: حيازين لفاتت صيغة منتهىٰ الجموع، بخلاف ما لو حذفت الياء وأبقيت الواو مقلوبة إلىٰ ياء فإنّك تقول حينئذٍ: حزابين، والحيزبون هي العجوز.

قوله: «وقلب الألف»: أي إلىٰ ياء.

وتقول في نحو: (حُطائِط): حُطَئِط، فتحذف الألف وتبقي الهمزة؛ لأنّ لها مزيةً على الألف بالتحريك.

وتقول في نحو: (مَرْمَرِيْس): مَرارِيس بحذف الميم وإبقاء الراء؛ لأنّ بقاءها لا يوهم الأصلية بخلاف الميم؛ لأنّه لو قيل في جمعه: مراميس لظن أنه (فَعَاليل) لا (فَعَافِيل).

ولو لم يكن لأحد الزائدين مزية فالحاذف مخير، فتقول في نحو: (حَبَنْطَىٰ) : حَبانِط بحذف الألف، وحَباط بحذف النون. وتقول في (كَوَأْلَل) : كوائِل بحذف اللام وإبقاء الواو، ولك أن تقول: (كآلل) بحذف الواو؛ لأنّهما زائدتان زيدتا معاً للإلحاق، وكل منهما متحرك، وليس في تخصيصه بالحذف ضرر.

وهكذا (علَنْدَىٰ) ونحوه، تقول فيه: علانِد، وإن شئت: عَلاد.

ولو كان أحد الزائدين مماثلاً للأصل، والآخر بخلاف ذلك أوثر مماثل الأصل بالبقاء كقولك في (عَفَنْجَج) : عفاجِج دون عَفانج.

ولو كان غير مماثل الأصل ميماً مصدرة أوثر عند سيبويه بالبقاء، فتقول في (مُقْعَنْسِس) : مقاعِس.

قوله: «حطائط»: في الصحاح «رجل حطائط بالضمّ، أي صغير».

قوله: «مرمريس»: من أوصاف الداهية ومعناه أنها شديدة.

قوله: «حَبَنطى»: قال الجوهري: «القصير البطن».

قوله: «كَوَأْلَل»: قال الجوهري: «هو القصير».

قوله: «عفنجج»: قال الجوهري: «هو الضخم الأحمق».

قوله: «مقعنسس»: أي متأخر إلىٰ خلف، وهو خروج الصدر ودخول الظهر، وبعبارة أخرىٰ

وخالف المبرّد: فحذف الميم وأبقىٰ السين لأنها بإزاء أصل، فقال: قعاسس.

أحدب من صدره.

قوله: «لأنها بإزاء أصل»: أي لأنّها تضاهي السين الأصلية من المجرد (قعس)، ومماثل الأصل يؤثر بالبقاء كما اعترف به الشارح وغيره.

التَّصْغير

فُـــعَيْلاً ٱجْـعَلِ ٱلثُّـلاثيَّ إِذَا صَـغَّرْتَهُ نَـحْوُ قُـذَيٍّ فِـي قَـذَىٰ

التصغير

التصغير في اللغة: هو تقليل حجم الشيء وهو في الماديّات واضح كجبيل في مقابل جبل، وفي المعنويات نوعاً يراد به التحقير نحو: سبيع في مقابل أنه ليس بعظيم ولا بمتعارف، وقد يستعمل للتعزيز والتحبيب كما تصنع الأمّهات في تـصغير أسـماء أبنائهن. وكل اسم متمكن قصد تصغيره فلابدّ من ضمّ أوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، والثلاثي لا يغيّر بأكثر من ذلك، وإن كان رباعياً فصاعداً كُسِر ما بعد الياء فيجيء مثال التصغير علىٰ (فُعَيل) كقولك في فلس: فليس وفي قذى قذيّ، وعلىٰ (فُعَيْعِل) كقولك في جعفر: جُعَيْفِر وفي درهم: دريهم، وعلىٰ (فُعَيْعِيل) كقولك فـي عصفور: عُصَيْفِير.

فالصيغ المتداولة للتصغير ثلاث: (١) فُعَيل (٢) فُعَيْعِل (٣) فُعَيْعِيل.

ويتوصل في التصغير إلىٰ صيغة (فُعَيْعِل) و (فُعَيْعِيل) بما يُتَوصّل به في التكسير إلىٰ (فعالل) و (فعاليل)، فيقال في تصغير نحو: سفرجل ومسـتدع وألـندد واسـتخراج وحيزبون، سُفَيْرِج علىٰ زنة (فُعَيْعِل)، وكذلك مـديع وأليـد وتـخيريج وحـزيبين، فتحذف في التصغير ما حذفت في جمع التكسير، وتقول في حبنطى حُبَيط عـلىٰ وزن (فُعَيل) ويجوز حُبَيْنِطِ علىٰ وزن (فُعَيْعِل)، ويجوز أن يعوّض مما حذف فـي التصغير أو التكسير بياء قبل الآخر، فيقال في تصغير سفرجل: سُفَيْرِج وفي تكسيره سَفَارِيج، وفي حبنطى: حُبَيْنِيط تصغيراً وحَبَانِيط جمع تكسير.

فُـعَيْعِلٌ مَـعَ فُـعَيْعِيلٍ لِـمَا   فَـاقَ كَـجَعْلِ دِرْهَـمٍ دُرَيْـهِمَا
وَمَا بِـهِ لِـمُنْتَهَىٰ ٱلْجَمْعِ وُصِـلْ   بِـهِ إِلَـىٰ أَمْـثِلَةِ ٱلتَّـصْغِيرِ صِـلْ
وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ ٱلطَّـرَفْ   إِنْ كَانَ بَعْضُ ٱلاسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ
وَحَـائِدٌ عَـنِ ٱلْـقِيَاسِ كُـلُّ مَـا   خَالَفَ فِي ٱلْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

كل اسم متمكن قصد تصغيره، فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، فإن كان ثلاثيّاً لم يغير بأكثر من ذلك.

وإن كان رباعياً فصاعداً كسر ما بعد الياء، فيجيء مثال التصغير علىٰ (فُعَيْل)، كقولك في فَلْسٍ: فُلَيْسٍ، وفي قَذَىٰ: قُذَيّ، وعلىٰ (فُعَيْعِل)، كقولك في جَعْفر: جُعَيْفِر، وفي دِرْهَمٍ: دُرَيْهِم، وعلىٰ (فُعَيْعِيل)، كقولك في عُصْفُور: عُصَيْفِير.

ويتوصل في التصغير إلىٰ (فُعَيْعِل) و (فُعَيْعِيل) بما يتوصل به في التكسير إلىٰ (فَعَالِل) و (فَعاليل)، فيقال في تصغير نحو: سَفَرْجَل ومُستَدْعٍ وألَنْدَد واسْتخراج وحَيزَبُون: سُفَيرِج ومُدَيْعٍ وأُلَيْد وتُخَيْريج وحُزَيْبين ؛ فتحذف في التصغير نفس ما حذفت في الجمع.

وتقول في حَبَنْطىٰ: حُبَيْط، وإن شئت: حُبَيْنِط.

ويجوز أن يعوض مما حذف في التصغير أو التكسير بياء قبل الآخر، فيقال في سفرجل: سُفَيْريج وسفاريج، وفي حَبَنْطَىٰ: حُبَيْنيط وحبَانيط.

وقد يجيء التصغير والتكسير علىٰ غير بناء واحده فيحفظ ولا يقاس عليه، وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله:

وحَـائِدٌ عَـنِ القِياسِ كُـلُّ مـا   خالَفَ في الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِما

فمما خولف به القياس في التصغير قولهم في المغرب: مُغيْرِبان، وفي العشاء: عُشَيان، وفي عشيَّة: عُشَيْشِيَة، وفي إنسان: أُنَيْسيان، وفي بَنُون: أُبَيْنُون، وفي ليلة: لُيَيْلِيَة، وفي رجُل: رُوَيْجل، وفي صبية: أُصَيْبِيَة، وفي غلمة: أُغيلِمة.

ومما خولف به القياس في التكسير، فجاء علىٰ غير لفظ واحده قولهم: رَهْط وأراهِط، وباطل وأباطيل، وكُراع وأكارع، وحديث وأحاديث، وعَرُوض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع، ومكان وأمكُن، فهذا وأمثاله لا يقاس عليه.

لِتِلْوِ يَا ٱلتَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتِهِ ٱلْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ

إن كان ما بعد ياء التصغير حرف إعراب جرىٰ بمقتضىٰ العوامل، وإن لم

قوله: «في المغرب: مُغَيْرِبان»: وقياسُهُ مُغَيْرِب، وفي العشاء عُشَيان، وقياسه عشيّة، وفي عشيّة عشيشية، وقياسه عشيّة بحذف إحدىٰ الياءين من عشية لتوالي الأمثال وإدغام ياء التصغير في الأخرىٰ، وفي إنسان أُنَيْسان، وقياسه أُنَيْسِين إن اعتبر جمعه علىٰ أناسين وأُنَيْسَان إن لم يعتبر، وفي بَنُون أُبَيْنون وقياسه بُنَيّون، وفي ليلة لُيَيْلية وقياسه لُيَيْلة، وفي رجل رُوَيْجِل وقياسه رُجَيْل، وفي صِبْية جمع صبي أُصَيْبية وقياسه صُبَيّة، وفي غلمة جمع غلام أُغَيْلِمَة وقياسه غُلَيْمه.

قوله: «رَهْط وأراهط»: وقياسه رُهُوط، وباطِل وأباطيل وقياسه بَواطِل، وحديث وأحاديث وقياسه أحدثة؛ لأنّه اسم رباعي مذكر ممدود الحرف الثالث، نظير: رَغِيف وأرغفة، وكُراع بضم الكاف وهو مستدقّ الساق وقياسه كرعان، وقَطِع بفتح القاف وقياسه قطعان، وعَرُوض بفتح العين قياسه عرائض، كعجوز وعجائز ومكان قياسه أمكنة.

قوله: «حرف إعراب»: كلام رجيل فإنّه حرف إعراب يظهر عليه أثره بضمة في الرفع

يكن حرف إعراب وَجَبَ كسره إن لم تله تاء التأنيث أو ألفه المقصورة أو الممدودة أو ألف (أفعال) جمعاً. وعلىٰ هذا نَبّه بقوله:

.... سَبقْ ....

أو ألف (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَىٰ).

فإن وليه شيء من ذلك وجب فتحه، فيقال في نحو: تَمرَة وحُبْلىٰ وحمراء وأجْمال وسكران: تُمَيرة وحُبَيْلىٰ وحُمَيْراء وأُجَيْمال وسُكَيران، وتقول في نحو سرحان: سريحين ؛ لأنَّه ليس من باب سكران فقالوا: سُرَيحين، كقولهم في الجمع: سَراحين، ولم يقولوا: سُكَيْرين؛ لأنَّهم لم يقولوا في الجمع: سكارين.

وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

وفتحة في النصب وكسرة في الجرّ، إن لم يكن ما بعد ياء التصغير حرف إعراب وجب كسره، مثل: فاء جُعَيْفِر إن لم تلِ هذا الحرف الواقع بعد ياء التصغير تاء تأنيث، مثل: تُمَيْرَة، أو ألفه المقصورة مثل: حُبيلَىٰ، أو الممدودة مثل: حميراء، أو ألف صيغة (أفعال) جمعاً مثل: أجيمال، وعلىٰ كون (أفعال) جمعاً وله سابقة ذكر في جمع التكسير نَبّه بقوله: سبق.

وبعض يرىٰ أن معنىٰ قول الماتن: «كذاك ما مدّة أفعال سبق» بهذا الترتيب: كذاك انحتم فتح ما سبق وتقدّم علىٰ مدّة (أفعال) من الحروف، وهي العين في (أفْعَال) والميم في أجْمَال، كذاك انحتم فتح ما يقع بعد ياء التصغير إذا كان وراءه ألف (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلىٰ) كسكران وسَكْرىٰ، فتقول: سُكَيْرَان، وتقول في سرحان وسلطان: سُرَيْحِين وسُلَيْطِين ؛ لأنَّهم يجمعونها علىٰ سراحين وسلاطين، ولم يقولوا في تصغير سكران: سُكَيْرِين ؛ لأنَّهم لم يقولوا في الجمع: سكارين، بل سُكَارَىٰ.

قوله: «وألف التأنيث حيث مُدّا»: ذكر الماتن في هذه الأرجوزة الأربعة تسعة موارد تعتبر

كَـذَا ٱلْـمَزِيدُ آخِـراً لِلنَّسَبِ وَعَـجُزُ ٱلْـمُضَافِ وَٱلْـمُرَكَّبِ
وَهٰكَـذَا زِيَـادَتَا فَـعْلَانَا مِـنْ بَـعْدِ أَرْبَـعٍ كَـزَعْفَرَانَـا
وَقَـدِّرِ ٱنْـفِصَالَ مَـا دَلَّ عَـلَىٰ تَـثْنِيَةٍ أَوْ جَـمْعِ تَـصْحِيحٍ جَـلَا

لا يعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة ؛ فلا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بأصلين، كقولك في جُخْدُباء: جُخَيْدِباء، لأنها بمنزلة كلمة منفصلة.

ومثل ألف التأنيث الممدودة في ذلك تاء التأنيث وزيادة النسب وعجز المركب، والألف والنون المزيدتان بعد أربعة فصاعداً، وعلامة التثنية وعلامة

كأنّها غير ملحوقة بشيء، فيراعىٰ في تصغيرها ذواتها لا إلحاقاتها:

(١) ألف التأنيث الممدودة كحمراء.

(٢) تاء التأنيث كحنظلة.

(٣) الملحوق بياء النسب كعبقريّ.

(٤) عجز المضاف كعبد الله.

(٥) المركب تركيب مزج كبعلبك.

(٦) ما دلّ علىٰ تثنية كمسلمين.

(٧) ما دلّ علىٰ جمع تصحيح مذكر كمسلمين.

(٨) ما دلّ علىٰ جمع مؤنث كمسلمات.

(٩) والألف والنون المزيدتان بعد أربعة حروف فصاعداً كزعفران.

فحيث يراد تصغير هذه الموارد يُراعىٰ الملحوق بما هو، فيقال: حُمَيْراء وحُنَيْظِلَة وعُبَيْقِري وعُبَيْد الله وبُعَيْلَبكّ ومُسيلِمين تثنية وجمعاً مذكراً، ومسيلمات مؤنثاً وزعيفران.

قوله: «جُخَيْدباء» : الجخدباء: مؤنث الجخدب ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، والجندب: ضرب من الجراد.

جمع التصحيح، فيقال في نحو: حَنْظَلَة وَعبْقَرِيّ وبَعْلَبَك وَزَعْفَران ومُسْلِمين ومُسْلِمات: حُنَيْظِلَة وعُبَيْقِرِيّ وبُعَيلَبكّ وَزُعَيْفِران ومُسَيْلمين ومسَيْلمات.

وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ ذُو ٱلْقَصْرِ مَتَىٰ ... زَادَ عَلَىٰ أَرْبَعةٍ لَنْ يَثْبُتَا

وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَىٰ خَيِّرِ ... بَيْنَ ٱلْحُبَيْرَىٰ فَادْرِ وَٱلْحُبَيِّرِ

ألف التأنيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من الممدودة، لعدم إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف في التصغير ألف التأنيث المقصورة؛ خامسة فصاعداً، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال (فُعَيْعِل وفُعَيْعيل) وذلك قولك في نحو: قَرْقَرَىٰ ولغَّيزَىٰ: قُرَيْقِر ولُغَيْغِيز.

فإن كانت خامسة، وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث، وجاز عكسه، كقولهم في حُبارىٰ: حُبَيرىٰ وَحُبَيِّر.

وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِياً لِيْناً قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

وَٱلأَلِفُ ٱلثَّانِي ٱلْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاواً كَذَا مَا ٱلأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

يرد إلىٰ أصله في التصغير ما كان ثانياً من حرف لين مبدل من غير همزة

قوله: «عبقري»: نسبة إلىٰ عبقر، تزعم العرب أنّه اسم بلد الجن، فينسبون إليه كل شيء عجيب.

قوله: «قَرْقرى»: بقافين وراءين اسم موضع.

قوله: «لغَّيزَى»: بتشديد الغين مثل اللغز، وهو تعمية المراد.

تلي همزة كآدم، فيقال في نحو: قِيْمَة ودِيْمَة: قُوَيْمَة ودُوَيْمَة، لأنهما من القـوام والدوام، ويقال في نحو: مُوقن ومُوسِر: مُبَيقِن ومُـيَيْسِر، لأنـهما مـن اليـقين واليُسر.

وقالوا في عيد: عُيَيْد، وكان القياس: عُوَيد؛ لأنَّه من عادَ يَـعُود، ولكـن قالوا: عُيَيْد، فلم يردوه إلىٰ الأصل حملاً علىٰ قولهم في الجمع: أعياد .

وما ثانيه ألف: فإن كانت بدل غير همزة ردت إليه، كقولك في نحو: باب: بُوَيْب، وفي ناب: نيَيْب.

وإن كانت زائدة أو بدل همزة قلبت واواً، كقولك في ضارب: ضُوَيْرِب، وآدم: أُوَيْدم، وكذا إن كانت الألف مجهولة الأصل، نحو: صاب وصُوَيْب، وعاج وعُوَيْج، والتكسير جارٍ فيما ذكرنا مجرىٰ التصغير، وذلك قولك: باب وأبواب، وناب وأنياب، وضاربة وضوارب، وآدَم وأوادِم.

وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ فِي ٱلتَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَـحْوِ غَـيْرَ ٱلتَّـاءِ ثَـالِثاً كَـمَا

يصغر ما حذف منه أصل: إن كان متحركاً ثنائيّاً مجرداً أو مؤنّثاً بالتاء، برد

قوله: «كآدم»: أصله ءءدم فلا يردّ إلىٰ الهمزة في تصغيره، بل تقلب ألفه واواً.

قوله: «من القوام والدوام»: فياء قيمة وديمة أصلها واو.

قوله: «مبيقن ومييسر»: كل كلمة منهما بياءين إحداهما للتصغير والأخرىٰ الأصل الذي انقلب عنه الواو فيهما.

قوله: «في الجمع: أعياد»: وإنّما التزموا ذلك حذراً من التباسه بتصغير العود، وجمعه حيث يصغّر علىٰ عُوَيْد ويجمع علىٰ أعواد.

المحذوف، فيقال في نحو: دم ويد: دُمَيّ ويُدَيَّة، وفي شَفَة وسنَة وعِدَة: شُفَيْهَة وسُنيَّة ووُعَيْدَة، وفي عِضة: عضيَّة وعُضَيْهَة.

ولو كان المنقوص علىٰ ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث صغر علىٰ لفظه، تقول: هذا شاكٍ السلاحَ، فإذا صغرته قلت: هذا شُوَيّك، ولا ترد المحذوف؛ لأنّ مثال: فُعَيِّل ممكن بدونه، فلم يحتج إلىٰ الرد بخلاف ما هو علىٰ حرفين.

فلو سميت بـ(ماء) ثم صغرته، قلت: مُوَيّ، بتكميل مثال فعيّل. وإلىٰ هذا الإشارة بقوله:

.... كَـــما ....

وَمَــنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَىٰ   بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي ٱلْمِعْطَفَا

من التصغير نوع يسمىٰ تصغير الترخيم: وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة رُد إلىٰ (فُعَيْل)، وإن كانت أصوله أربعة رُد إلىٰ (فُعَيْعِل).

وإن كانت الأصول ثلاثة، والمسمّىٰ مؤنث لحقت التاء، فيقال في المِعْطَف: عُطَيف، وفي أسْوَد وحامِد ومَحْمُود: سُوَيْد وحُمَيْد، ويقال في قِرْطاس

قوله:«دُمَيّ»: هو تصغير دم الذي أصله دمىٰ فلما صغّر رجع الأصل وأدغم بياء التصغير.

قوله:«عدة»: هي من الوعد محذوفة فاء الكلمة ترجع في التصغير، فيقال: وعيدة.

قوله:«عضة»: عضة وأخواتها تقدم القول عليها في جمع المذكر السالم.

قوله:«شاكٍ السلاح»: يقال أصله شاوك فحذفت الواو علىٰ غير القياس.

قوله:«مُوَيّ»: الحق أن يقال: مويه؛ لأنّ أصله موه.

قوله:«إلىٰ فعيل»: أوّل صيغة من صيغ التصغير.

وعُصْفُور: قرَيطِس وعُصَيْفر، ويقال في سَوْداء وحُبْلىٰ: سُوَيْدَة وحُبَيْلَة، ويقال في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْه وسُمَيْع، نص علىٰ ذلك سيبويه رحمه الله.

وَٱخْتِمْ بِتَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُـؤَنَّثٍ عَـارٍ ثُـلَاثيٍّ كَسِـنْ

مَـا لَـمْ يَكُـنْ بِـالتَّا يُـرَىٰ ذَا لَـبْسِ ... كَشَـجَرٍ وَبَـقَرٍ وَخَـمْسِ

وَشَـذَّ تَـرْكٌ دُونَ لَـبْس وَنَـدَرْ ... لِـحَاقُ تَـا فِـيمَا ثُـلَاثِيّاً كَـثَرْ

إذا كان الاسم المؤنث العاري من علامة التأنيث ثلاثيّاً في الحال كـدار وسنّ، أو في الأصل كيد صُغِّر بلحاق التاء، فقيل: دُوَيْـرة وسُـنَيْنَة ويُـدَيَّة، ولا يستغنىٰ عن هذه التاء في غير شذوذ إلّا عند خوف اللبس.

فمما شذَّ قولهم: ذَوْد وذُوَيْد، وحَرْب وحُرَيب، وقَوْس وقُوَيْس، وعرب وعريب، ودِرْع ودُرَيْع، ونَعْل ونُعَيْل، ومما ترك تأنيثه خوف اللبس قولك: شجر وشجَيْر، وبقر وبُقَيْر، وخَمْس وخُمَيْس.

فهذا وأمثاله لا تلحقه التاء في التصغير لئلّا يلتبس بغيره، فإنك لو قـلت: شُجَيْرة وبُقيرة وخُمَيْسة لظن أنها تصغير شجرة وبقَرة وخـمْسة ؛ المـعدود بـه مذكر.

وكما شَذَّ عدم التاء في تصغير الثلاثي من نحو: دِرْع، وحَرْب، كذلك شذ لحاق التاء في بعض ما زاد علىٰ الثلاثة، وذلك قولهم: «ورَاء وَوُرَيْـئَة، وأمـام

قوله:«ثلاثياً في الحال» : أي فعلاً هو ثلاثي كسنّ بنون مشدّدة، أو في الأصل هو ثلاثي كيد أصله يدي.

قوله:«خُمَيْس» : فلا يقال: شُجَيْرة وبقيرة وخميسة.

قوله:«المعدود به مذكر» : أمّا المعدود به مؤنث فيجرد من التاء كخمس إماء.

وأُمَيْمَة، وقُدَّام وقُدَيْدِيمَة». وإلىٰ ذلك أشار بقوله:

.... ونَدَرْ   لحَاقُ تَا فيما ثُلاثيّاً كَثَرْ

أي: فاقه في الكثرة.

وَصَغَّرُوا شُذُوذاً ٱلَّذِي ٱلَّتِي   وَذَا مَعَ ٱلْفُرُوعِ مِنْها تَا وَتِي

التصغير: من جملة التصاريف في الاسم، فلا يدخل علىٰ غير المتمكن منها، إلّا (ذا والذي) وفروعهما، فإنها لما شابهت الأسماء المتمكنة بكونها: توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها، لكن علىٰ وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها علىٰ ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة، فقيل في (الذي والتي): اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا، وفي (ذا وتا): ذَيَّا وتيَّا، والأصل: ذُيَيّا وتُيَيَّا، بثلاث ياءات: الأولىٰ عين الكلمة، والثالثة لامها، والوسطىٰ ياء التصغير، فاستثقل ثلاث ياءات فقصد التخفيف، بحذف واحدة، فلم تحذف ياء التصغير لدلالتها علىٰ معنىٰ، ولا الثالثة لحاجة الألف إلىٰ فتح ما قبلها، فتعين حذف الأولىٰ، ويقال في (ذاكَ): ذَيَّاك، وفي (ذلك): ذيَّالِك، قال الراجز:

أوْ تَحلِفي بربِّكِ العَلِيِّ   إنِّي أبو ذيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ويقال في تصغير (الذين): اللذيون، وفي (اللائين): اللويئون، وفي الجر

قوله: «عوّض من ضمّه»: أي الذي يستدعيه التصغير في أوّل الكلمة.

قوله: «في زيادة ياء ساكنة»: أي للتصغير فتدغم حيث تلتقي بياء الكلمة.

قوله: «ذيّا وتيّا»: بتشديد الياء.

قوله: «اللذيون»: هذا مبنيٌّ علىٰ لغة من جمع بالواو والنون رفعاً واللذيين بالياء والنون

والنصب: اللذيين، واللويين، وتقول في تصغير (اللائي واللاتي): اللويَّا واللويتا واللتيات. فاللويتا تصغير اللاتي علىٰ لفظه، واللتيات رد اللاتي إلىٰ واحده، ثم تصغيره، وجمعه.

نصباً وجرّاً، وهي لغة ضعيفة كما تقدم في باب اسم الموصول.

قوله: «في تصغير اللائي واللاتي اللويّا واللويتا واللتيات»: بناءً علىٰ النظام الذي أسلفه أن يقال في تصغير اللائي بالهمزة: اللائيّا مشدّداً واللاتيّا كذلك، لكنهم قلبوا الهمزة من اللائي واواً وحذفوا الألف قبلها فصارت اللويّا، وفعلوا ذلك مع إبقاء التاء في اللاتي واللتيات رداً للّاتي إلىٰ المفرد التي، ثم تصغير التي اللتيا، ثم جمع اللتيا باللتيات، وصغروا من أسماء الإشارة ذواتا فقالوا: ذيّا وتيّا بتشديد الياء، وفي التثنية ذيّـان وتيّان، وقالوا في أولا بالقصر: أوليا وبالمدّ: أولياء.

النَّسب

يَاءً كَيَا ٱلْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ ٱحْذِفْ وَتَا   تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ
لِشِبْهِهَا ٱلْمُلْحَقِ وَٱلأَصْلِيِّ مَا   لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَىٰ
وَٱلأَلِفَ ٱلْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ   كَذَاكَ يَا ٱلْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ
وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ
وَأَوْلِ ذَا ٱلْقَلْبِ ٱنْفِتَاحاً وَفَعِلْ   وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَفِعِلْ
وَقِيلَ فِي ٱلْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ   وَٱخْتِيْرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

إذا قصد إضافة الرجل إلىٰ أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعل حرف إعرابه ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها، وذلك هو النسب.

النسب

قوله: «وذلك»: أي جعل حرف إعرابه ياء مشدّدة مكسوراً ما قبلها هو النسب، فيقال في أحمد: أحمديّ فياء النسب هي التي تكون حرف الإعراب، فإن كان آخر الاسم ياءً كياء النّسب في التشديد بشرط المجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حذفت وجعلت ياء النسب موضعها، فيقال في النّسب إلىٰ الشافعيّ: شافعيّ أيضاً، ويتميز المنسوب

فيقال في أحْمَد: أحْمَدِيّ، فإن كان آخر الاسم ياء كياء النسب في

عن المنسوب إليه بالسياق ومجرىٰ الحديث، وفي النسب إلىٰ مرميّ مرميّ كذلك، وقد يقال: مرموي تفرقةً بين الأصل والزائد عليه. ويحذف في النّسب أيضاً ما في الاسم من تاء التأنيث كقولك في النسبة إلىٰ مكة: مكّي وإلىٰ فاطمة فاطميّ.
وإذا نُسِبَ إلىٰ المقصور فإن كانت ألفه زائدةً للتأنيث وجب حذفها إن كانت خامسة فصاعداً، كحبارى وحباريّ، ورابعة متحركاً ثاني ما هي فيه كجمزى وجمزيّ.
وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه جاز فيه الحذف وقلبها واواً مباشرةً للّام أو مفصولة بألف، كقولك في النّسب إلىٰ حُبلىٰ: حُبليّ وحبلوي وحبلاوي.
وإن كانت الألف خامسة كحبركى وحبركيّ، وفي جواز الحذف والقلب إلىٰ الواو بغير فصل بالألف إن كانت رابعة، فيقال في النّسب إلىٰ علقى: علقيّ وعلقوي.
وإن كانت الألف المقصورة بدلاً من أصل فإن كانت ثالثة قُلبت واواً، كفتى وفتويّ وعصا وعصوي، وإن كانت رابعة قلبت واواً أيضاً، وربّما حذفت فيقال في ملهى: ملهويّ، وقد يقال: ملهيّ.
وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحذف، كمصطفىٰ ومصطفيّ.
وإذا نُسب إلىٰ المنقوص قلبت ياؤه واواً وفُتِح ما قبلها إن كانت ثالثة، نحو: شج وشجويّ.
وإن كانت رابعة حذفت كقاضٍ وقاضيّ. وقد تقلب واواً ويفتح ما قبلها، فيقال: قاضوي.
وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحذف كمعتدٍ ومعتديّ ومستعلٍ ومستعليّ.
وإذا نُسِبَ إلىٰ شيء ما قبل آخره مكسور، فإن كانت الكسرة مسبوقة بحرف وجب في النسب جعل الكسرة فتحة، فيقال في نمر: نمريّ.
وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز وجهان، فيقال في تَغْلب: تغلبيّ بفتح اللام وكسرها.

التشديد، والمجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حُذفت وجعلت ياء النسب موضعها، فيقال في النسب إلىٰ الشافعيّ: شافعيّ، وفي النسب إلىٰ مَرْمَىٰ: مَرْميّ، وقد يقال: مَرْمَوِيّ، تفرقة بين الأصل والزائد، وسيأتي ذكره.

وتحذف في النسب أيضاً ما في الاسم من تاء التأنيث، كقولك في مكَّةَ: مَكِّي.

وإذا نسب إلىٰ المقصور: فإن كانت ألفه زائدة للتأنيث وجب حذفها إن كانت خامسة فصاعداً، كَحُبارىٰ وحُباريّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجَمزَىٰ وجَمَزِيّ.

وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه جاز فيه الحذف وقلبها واواً مباشرة للام أو مفصولة بألف، كقولك في النسب إلىٰ حُبْلىٰ: حُبْليّ وحُبْلَويّ وحُبلاوي، والأول هو المختار.

وإن كانت الألف المقصورة زائدة للإلحاق فهي كألف التأنيث في وجوب الحذف إن كانت خامسة كَحَبَركَىٰ وحَبَركيّ، وفي جواز الحذف والقلب إلىٰ الواو بغير فصل بالألف إن كانت رابعة، فيقال في النسب إلىٰ عَلْقَىٰ: عَلْقِيّ وعَلْقَويّ، إلّا أن الثاني أجود، بخلاف مثله في ألف التأنيث.

وإن كانت الألف المقصورة بدلاً من أصل: فإن كانت ثالثة قلبت واواً كفتىٰ وفتوي، وعصا وعصويّ، وإن كانت رابعة قلبت واواً أيضاً؛ وربما حذفت فيقال في مَلْهَىٰ: مَلْهَوِيّ وقد يقال: مَلْهيّ.

وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحذف كمُصْطَفىٰ ومُصْطَفيّ.

قوله: «جمزى»: يقال: حمار جَمْزيّ، أي سريع.

قوله: «حبركى»: هو القراد.

وإذا نسب إلىٰ المنقوص قلبت ياؤه واواً وفتح ما قبلها إن كانت ثـالثة، نحو: شَج وشَجَويّ، وإن كانت رابعة حذفت كقاضٍ وقاضيّ، وقـد تـقلب واواً ويفتح ماً قَبْلَها، فيقال قاضَوِيّ، قال الشاعر:

وَكَيْفَ لَنا بالشُّرْبِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنا   دَراهِـمُ عِـنْدَ الحَـانَوِيِّ ولا نَـقْدُ

وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحـذف كـمعتدٍ ومُـعتدِيّ، ومسـتَعْلٍ ومُسْتَعْلي، وفهم هذا كله من النظم المذكور ظاهر.

وإذا نسب إلىٰ ما قـبل آخـره مكسـور: فـإن كـانت الكسـرة مسـبوقة بحرف وجب في النسب التخفيف بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نِمْر وَدُئِل وإبْل: نَمَريّ ودُئَليّ وإبَليّ، وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز وجهان: فيقال في تَغْلب: تَغْلَبِيّ وتَغْلِبِيّ.

قوله:

وَقِيلَ في المَـرْميّ ....

(البيت).

قياس النسب إلىٰ مَرْمِيّ ونحوه؛ مما آخره ياء مدغمة في مثلها مسبوقة بأكثر من حرفين أن تحذف الياءان وتلحق ياء النسب مكانهما، ولا فرق فـي ذلك بين أن تكون الياءان زائدتين أو إحداهما أصلاً.

ومن العرب من يحذف الياءين إذا كانتا زائدتين، فيقول في النسب إلىٰ كُرْسِي: كُرْسيّ كما يفعل غيره.

قوله: «الحانويّ»: حانة الخمّار دكّانه، وليست الحانة اسماً منقوصاً كما هو سياق الشاهد.

نعم، جعل الشاعر النسبة إليها (حانويّ).

قوله: «مسبوقة بحرف»: مثل حيّ.

وإذا كانت إحداهما أصلاً قلبها واواً، وحذف الزائدة، فيقول في النسب إلىٰ مَرْمِي: مَرْمَوِيّ، كما يقول في قاضٍ: قاضَوِيّ. وهذه لغة قليلة. والمختار خلافها، ولذلك أطلق الكلام أولاً حيث يقول:

ومثلَهُ مِمَّا حواهُ احْذِف وتا تأنيثٍ ....

(البيت).

ثم أعقبه بهذا البيت تنبيهاً علىٰ اللغة المذكورة.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَٱرْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

إذا نسب إلىٰ ما آخره ياء مشددة؛ فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة، فصاعداً.

فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم في النسب شيء، ولكن يفتح ثانيه، ويعامل معاملة المقصور الثلاثي.

وإن كان ثانيه واواً في الأصل ردّ إلىٰ أصله، وذلك قولك في النسب إلىٰ حيّ: حَيَوِيّ، وإلىٰ طيّ: طَوَوِيّ، لأنه من طَوَيْتُ.

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بحرفين حذف في النسب أولىٰ الياءين، وقلبت الثانية واواً وفتح ما قبلها، وإن كان مكسوراً، فيقال في قصي وعلي: قصوي وعلوي، وقد يقال: قصيّيّ.

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذف الياءين

قوله: «بهذا البيت»: أي الرجز اللاحق.

قوله: «وقد يقال قصيّيّ»: أي بياءين مشدّدتين.

مطلقاً، إلّا علىٰ لغة، كما سبق.

وَعَلَمَ ٱلتَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ
وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

يحذف من المنسوب ما فيه علامة تثنية أو جمع تصحيح، فيقال فيمن اسمه زيدان معرباً بالحروف: زَيْديّ، ومن أجراه مجرىٰ حَمْدان، قال: زَيْدانيّ.

وعلامة جمع التصحيح كعلامة التثنية، فيقال في عَرَفات ونَصيبين: عَرَفي ونَصيبَي، ومن قال: هذه نصيبين؛ فجعل النون حرف الإعراب قال في النسب: نَصيبينِيّ بغير حذف.

وإذا وقع قبل الحرف المكسور من أجل ياء النسب ياء مكسورة، مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك في طيِّب: طيْبيّ. وقياس النسب إلىٰ طيِّئ أن يقال: طَيْئيّ، ولكن تركوا فيه القياس فقالوا: طائيّ، بإبدال الياء ألفاً.

فإن كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، فيقال في النسب إلىٰ

قوله: «وجب حذف الياءين مطلقاً»: أي سواء كان في البين قلب أم لا، ومثاله النسبة إلىٰ الشافعي بقولنا: شافعي، والتمييز بين المنسوب والمنسوب إليه يكون بمجرىٰ الحديث.

قوله: «إلّا علىٰ لغة»: كما يقال في النسب إلىٰ مرميّ: مرمويّ.

قوله: «كقولك في طيّب طيبيّ»: يعني في مقام النسب تكون الياء السابقة في المثال علىٰ الباء الملحوقة بياء النسب مخففة ساكنة، وهكذا يقال: طَيْئيّ بسكون الياء الأولىٰ في النسبة إلىٰ طيّىء.

هَبَيَّخ: هَبيَّخيّ، وكذا لو كانت المكسورة مفصولة نحو: مهييم، تصغير مهيام، فالنسب إليه مهييميّ؛ لأنّ التخفيف بفصل المدِّ بمنزلة التخفيف بالفتح.

وَفَـــعَلِيٌّ فِـــي فَـــعِيلَةَ ٱلْـتُزِمْ ... وَفُـــعَلِيٌّ فِـــي فُـــعَيْلَةَ حُـتِمْ
وَأَلْـــحَقُوا مُـــعَلَّ لَامٍ عَـــرِيَا ... مِـــنَ ٱلْـمِثَالَيْنِ بِـمَا ٱلتَّـا أُولِـيَا
وَتَـــمَّمُوا مَـــا كَـــانَ كَـالطَّوِيْلَهْ ... وَهٰكَـــذَا مَـــا كَـــانَ كَـــالْجَلِيْلَهْ

يقال في النسب إلىٰ (فَعِيلة): فَعَلِيٌّ بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن معتلَّ العين ولا مضاعفاً، وذلك نحو قولهم في حنيفة: حَنَفِيّ. وشذَّ نحو قولهم في السليقة: سَلِيقيّ، وفي عميرة كَلْب : عِمَيْرِيّ.

وأما نحو طوِيلة وجَلِيلَة ؛ مما هو معتل العين، أو مضاعف فلا تُحذف ياؤه في النسب، بل يجيء علىٰ فَعِيليّ، نحو: طَوِيليّ وجَلِيلي؛ لأنّهم استثقلوا فكَّ التضعيف ، وتصحيح الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها.

قوله: «هبيّخ»: بفتح الياء المشدّدة.

قوله: «مهييّم»: علىٰ زنة (مُفْعَيِّل) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين وكسر الياء المشدّدة، فالنسبة إليه مُهَيِّميّ بلا حذف شيء.

قوله: «وفَعَلِيّ»: بفتح الفاء والعين وكسر اللام، كحنفيّ في النسبة إلىٰ ما هو (فَعِيلة) بفتح الفاء وكسر العين كحَنِيفة اسم قبيلة، وشَذَّ في النسبة إليه مراعاة أصله بأن يقال في سليقة: سليقي.

قوله: «عميرة كلب»: اسم قبيلة.

قوله: «لأنهم استثقلوا فكّ التضعيف»: بلا فاصل بأن يقال: جللي، وهكذا استثقلوا تصحيح الواو بقلبها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها بأن يقولوا: طالي في النسبة إلىٰ طويلة

ويقال في (فُعَيْلَة): فُعَلِيّ بحذف الياء إن لم يكن مضاعفاً، وذلك نحو قولهم في جُهَينة: جُهَنِيّ، وشذَّ نحو قولهم في رُدَينة: رُدَيْنِيّ. وأمّا نحو قَليلة، مما هو مضاعف، فإنما يُنسب إليه علىٰ لفظِهِ، فيقال: قَليليّ، كما يقال: جَليليّ. و (فَعُولَة) في هذا الباب ملحقة بفَعيلة، كقولهم في شَنُوءة: شَنَئِيّ.

قوله:

وألْـحَقُوا مُـعَلَّ لامٍ عَـرِيا ....

(البيت).

معناه: أن ما كان علىٰ (فَعِيل أو فُعَيْل) بغير تاء، فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها ؛ فإن كان صحيح اللام فالمطرد في النسب إليه ألّا يحذف منه شيء، وذلك نحو قولهم في عَقيل وعُقيل: عَقيلي وعُقَيلي.

وشذَّ نحو قولهم في ثَقيف: ثَقفيّ ، وفي هَذِيل: هُذَلِيّ.

وإن كان معتل اللام فهو كالمؤنث في وجوب حذف يائه ، وفتح ما قبلها

وجليلة، بل يبقىٰ المنسوب علىٰ رسله وتُحذف منه التاء، فيقولون: طَوِيليّ وجَلِيليّ.

قوله: «ويقال في فُعَيلة»: بضمّ الفاء وفتح العين كردينة رديني بثبوت النون.

قوله: «وفعولة»: بفتح فضمّ في هذا الباب، أي النّسب مُلحق بفعيلة كحنيفة السابقة الذكر، كقولهم في شنوءة شَنَئِيّ كحنفي بحذف الواو.

قوله: «ما كان علىٰ فَعِيل أو فُعَيْل»: الأوّل بفتح فكسر والثاني بضم ففتح.

قوله: «في عَقِيل»: بفتح العين وكسر القاف وعُقَيل بضم العين وفتح القاف.

قوله: «ثَقفي»: بل الحق أن يقال: ثَقِيفيّ وفي هَذِيل هُذَيلي لا هُذَلِيّ.

قوله: «في وجوب حذف يائه»: أي الأولىٰ من المشدّدة في عَديّ وقُصَيّ وقلب الثانية واواً.

إن كان مكسوراً، فيقال في عَديّ وقُصَي: عَدَويّ وقُصَوِي، كما يقال في أمية: أُمَوي.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي ٱلنَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ

حكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً كقولك في صَحْراء: صَحْراويّ، وإن كانت زائدة للإلحاق، أو بدلاً من أصْل جاز فيها أن تسلم، وأن تقلب واواً، فيقال في نحو عِلْباء: عِلْبائيّ وعِلْباويّ، وفي نحو كساء: كِسائي وكِساويّ، وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم، فيقال في نحو قُرّاء: قرّائي بالتصحيح، لا غير.

وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ٱبْ ... أَوْ مَا لَهُ ٱلتَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

فِيمَا سِوَىٰ هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ ٱلأَشْهَلِ

الاسم المركب: إما جملة في الأصل، كَتَأبطَ شرًّا، وإما مركب تركيب مزج كَبَعْلَبَكَ، وإما مضاف كامرئ القيس.

قوله: «حكمها في التثنية»: فجميع ما يحكم علىٰ صحراء وأمثالها من حيث كونها ممدودة بهمزة في مقام صياغة المثنّىٰ منها يحكم به عليها في مقام النسب إليها، ففي النسب يقال: صَحْراويّ، وفي التثنية: صحراوان.

قوله: «قُرّاء»: بضمّ الأوّل وتشديد الثاني هو المتنسك.

فإذا نسب إلىٰ ما هو جملة في الأصل حذف عجزه، فيقال في بَرْق نَحرُهُ: بَرَقيّ، وفي تأَبَّطَ شَرَّا: تأبَّطيّ. وإذا نسب إلىٰ مركب تركيب مزج حذف عجزه أيضاً، فيقال في بَعْلَبك: بعَلِيّ، وفي مَعْدي كرب: مَعْدي ومَعْدَوي.

وقد يبنىٰ من جزئي المركب اسم علىٰ (فَعْلَل) وينسب إليه كقولهم في حَضْرَمَوْت: حَضْرَميّ، وفي عَبْد شَمْس: عَبْشَميّ، وفي تَيْم اللَّات: تَيْمَليّ.

وإذا نسب إلىٰ مضاف: فإن كان صدره معرفاً بعجزه أو كان كنية حذف صدره، ونسب إلىٰ عجزه، كقولك في غُلام زَيْد وابن الزُّبَير وأبي بكر: زَيْدِيّ وزُبَيْريّ وبَكرِيّ.

وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز ولا كان كنية حذف عجزه، ونسب إلىٰ صدره، كقولك في امرئ القيس: امْرئي ومَرَئي.

فإن خيف لبس من حذف العجز نسب إليه وحذف الصدر، كقولهم في عبد

قوله: «حذف عجزه»: لا يخفىٰ في مثل تأبَّطَ شرَّا وغيره ممّا يبحث عنه في هذا الفصل أنَّ من اللازم في مقام صياغة النسبة مراعاة إشعارها بالأصل المنسوب إليه، وأنَّ كل ما يفوت به ذلك فهو باطل.

قوله: «كقولك في غلام زيد»: حيث يكون هذا التركيب كالأعلام بالغلبة في شهرة الانصراف إلىٰ شخص خاص من بين الناس، وإلّا فالتمثيل به وبنظائره فاسدٌ. وعلىٰ ذلك تستوي النسبة إلىٰ الصدر، فتقول: غلامي وإلىٰ العجز، فتقول: زيدي، حيث يستوي الإشعار بالمقصود، وإلّا فالمتعين ما يكون به الإشعار.

قوله: «وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز»: لا مفهوم لهذه العبارة مع التمثيل بامرىء القيس، فإنّ امرأ يكتسب بإضافته إلىٰ القيس تعريفاً، كما هو مقتضىٰ الصناعة حتىٰ لو كان المراد بالقيس الجنس. نعم، لا يكتسب الصدر في هذا المركب معروفية إذا لم يكن المضاف إليه معروفاً بشيء خاص هو كالعلم الواضح في تشخيصه.

الأشهل وعبد مناف: أشْهَليّ ومَنافِي.

وَٱجْبُرْ بِـرَدِّ ٱللَّامِ مَـا مِـنْهُ حُـذِفْ ... جَـــوَازاً إِنْ لَـمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

فِي جَمْعَيِ ٱلتَّصْحِيحِ أَوْ فِي ٱلتَّثْنِيَهْ ... وَحَـــقُّ مَـجْبُورٍ بِـهٰذِي تَـوْفِيَهْ

وَبِأَخٍ أُخْـــتاً وَبِـــابْنٍ بِـــنْتَا ... أَلْـحِقْ وَيُـونُسٌ أَبَـىٰ حَـذفَ ٱلتَّـا

وَضَـــاعِفِ ٱلثَّـــانِيَ مِـنْ ثُـنَائِي ... ثَـــانِيهِ ذُو لِـــيْنٍ كَـلَا وَلَائِـي

وَإِنْ يَكُـنْ كَشِـيَةٍ مَـا ٱلْـفَا عَـدِمْ ... فَـــجَبْرُهُ وَفَـــتْحُ عَــيْنِهِ ٱلْـتُزِمْ

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام، وكان مستحقّاً لردِّ المحذوف في التثنية، كأخ وأب، أو في الجمع بالألف والتاء، كأخْت وعضَة؛ وجب ردّ المحذوف، كقولك: أخَوَيَّ وأبَوَيّ وعضَوَيَّ.

فإن لم يجبر المحذوف اللام في تثنية، ولا جمع بالألف والتاء جاز في النسب إليه ردّ المحذوف وتركه، فيقال في عدٍ ويدٍ وابنٍ: عَدِيّ وعَدَويّ، ويَدِيّ ويَدَويّ، وابنِيّ وبَنَوِيّ.

وإن كان المحذوف اللام معتلَّ العين وجب جبره في النسب، كما يجب

قوله: «أشهليّ ومنافي»: لمعروفية هذين الاسمين، بخلاف لفظة عبد فإنّها مبهمة جلية الإبهام.

قوله: «كأخ وأب»: حيث يقال في تثنيتهما: أخوان وأبوان، ويقال في جمع أخت وعضة: أخوات وعضوات.

قوله: «ابنيّ»: في النسبة إلىٰ ابن، وأمّا حيث تحذف الهمزة من ابن التي جيء بها عوضاً عن الواو المحذوفة، فيقال: بنويّ.

جبر أب ونحوه، فيقال في شاه: شاهيّ، ويقال في النسب إلىٰ أخْت وبنت: أخويّ وبنويّ، كما ينسب إلىٰ مذكرهما. هذا مذهب سيبويه والخليل. وأما يونس فيقول: أختِيّ وبنتِيّ.

وتقول في (كلتا) علىٰ مذهب سيبويه: كَلَوِيّ، وعلىٰ مذهب يونس: كِلْتِي، وكلتَوِيّ.

وإذا نسب إلىٰ ثنائي لا ثالث له: فإن كان الثاني حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه، فيقال في كَمْ: كَمّي وكميّ، وإن كان حرفاً معتلاً وجب تضعيفه، فيقال في لو: لويّ، أصله: لَوَوِيّ.

وإن كان الحرف المعتل ألفاً ضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، كقولك في (لا) اسم رجل: لائِي، ويجوز قلب الهمزة واواً، فيقال: لاوِيّ.

وإذا نسب إلىٰ المحذوف الفاء، فإن كان صحيح اللام لم يرد المحذوف، فيقال في عِدّة وصفة: عِدِيّ وصفيّ، وإن كان معتلَّ اللام وجب الردّ.

ومذهب سيبويه: ألّا يرد عين المحذوف إلىٰ السكون، إن كان أصلها السكون، بل تفتح، وتعامل معاملة المقصور.

ومذهب الأخفش: أن يرد عين المحذوف إلىٰ سكونها، إن كانت ساكنة، فيقال في (شية) علىٰ مذهب سيبويه: وِشَوِيّ، وعلىٰ مذهب الأخفش: وشِيّ.

قوله: «في شاه»: مفرد الشياه.

قوله: «وأمّا يونس فيقول: أختيّ وبنتي»: وهو أوضح طريقة من مذهب سيبويه.

قوله: «لوّيّ»: بتشديد الواو.

قوله: «فيقال في شية»: الشية: أصلها الوشي وهو تخطيط وتنقيط وتطريز المنسوج ونظيره.

قوله: «وشويّ»: بفتح الشين نسبة إلىٰ الوشي.

وَٱلْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ
وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ ... فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ ٱلْيَا فَقُبِلْ
وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَىٰ ٱلَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ ٱقْتُصِرَا

إذا نسب إلىٰ جمع باقٍ علىٰ جمعيته جيء بواحده، ونسب إليه، كقولك في النسب إلىٰ الفرائض: فرَضيّ، وإلىٰ الحمس: أحمسي.

وإن زال الجمع عن جمعيته بنقله إلىٰ العلمية نسب إليه علىٰ لفظه، كأنْماريّ، وكذا إن كان باقياً علىٰ جمعيته وجرىٰ مجرىٰ العلم كأنصاريّ، وإلىٰ أغمار وأنصار، ونحوهما الإشارة بقوله:

.... إنْ لَمْ يُشابهْ واحِداً بالوَضْعِ

وكذا إن كان جمعاً أهمل واحده كـ(عبادِيد) فالنسب إليه: عَبادِيدِيّ.

ويستغنىٰ غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم علىٰ (فاعِل) بمعنىٰ صاحب كذا، نحو: تامِر ولابِن وكاسٍ: بمعنىٰ صاحب تَمْر ولَبَن وكُسْوَة.

قوله:«إلىٰ الفرائض» : جمع فريضة (فَعِيلة) وقد تقدم أن النّسبة إليها (فَعَليّ) بفتحتين (فَرَضيّ).

قوله:«وإلىٰ الحمس» : مفرده أحمس وهو الشجاع، والحمس: اسم لقريش وكنانة.

قوله:«كأنماريّ» : اسم قبيلة وإن كان في أصله جمعاً ؛ لأنّه جمع نمر أحد السباع المعروفة.

قوله:« كأنصاري» : في النسبة إلىٰ الأنصار المخصوص هذا الاسم بالأوس والخزرج المناصرين لرسول الله.

قوله:«أهمل واحده» : أي لا واحد له في لسان الناس.

قوله:«في النسب عن يائه» : أي عن ياء النسب.

وببنائه علىٰ (فعَّال) في الحِرَفِ، نحو: بقَّال وحدَّاد وبزَّاز.

وقد يبنىٰ (فعَّال) بمعنىٰ صاحب كذا، كقول امرئ القيس:

وَلَيْسَ بِذي رُمْحٍ فَيَطْعُنُني بِهِ   وَلَيْسَ بذي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: وليس بذي نبل. وعلىٰ هذا حمل المحققون قوله تعالىٰ: ﴿ **وَما رَبُّكَ بظَلَّامٍ للْعَبِيد** ﴾ ، أي: ليس بذي ظلم.

وقد يُستغنىٰ عن ياء النسب بـ (فَعِل) بمعنىٰ صاحب كذا، كقولهم رجل طَعِم ولَبِس وعَمِل: بمعنىٰ ذي طعام وذي لباس وذي عمل.

أنشد سيبويه:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولكنِّي نَهِرْ   لا أدْلُجُ اللَّيْلَ ولَكنْ أبتكِرْ

أراد: ولكني نهاريّ، أي: عامل بالنهار.

وقالوا لبياع العطر وبياع البتوت، وهي الأكسية: عطَّار وعطري، وبتات وبتي.

وما جاء من المنسوب مخالفاً لما يقتضيه القياس فهو من شواذ النّسب التي تحفظ ولا يقاس عليها، وبعضه أشذّ من بعض.

فمن ذلك قولهم في النسب إلىٰ البصرة: بِصْرِي ، وإلىٰ الدَّهْر: دُهْرِيّ، وإلىٰ مَرْو: مَرْوَزِيّ، وإلىٰ الرَّي: رَازِيّ، وإلىٰ جَلُولاء وحَروراء: جلولِيّ وحروريّ ،

قوله:«علىٰ فَعَّال» : بتضعيف العين وفتح الفاء.

قوله:«بفعل» : بفتح الفاء وكسر العين.

قوله:«بِصْري» : بكسر الباء ودُهْري بضم الدال.

قوله:«جلوليّ وحروريّ» : والقياس جلولاوي وحروراوي بقلب همزة المدّ واواً.

وإلىٰ صَنْعاء وبَهْراء: صَنْعانِي وبَهرَانيّ، وإلىٰ البحرين: بحرانيّ، وإلىٰ أمية: أمَوِيّ، وإلىٰ البادِية: بَدَويّ، وإلىٰ إبل الطلح: إبل طلاحِيَّة. ومنه قولهم: رَقْبانيّ وجُمَّانيّ ولِحْيانيّ: لعظيم الرقَبَة والجُمَّة واللِّحية.

قوله: «صنعاني وبهراني»: أي بإبدال همزة صنعاء وبهراء نوناً بلا مقياس.

قوله: «وإلىٰ البحرين»: بصيغة التثنية بَحْرانِيّ بالألف، ومقياسه بَحْرِيّ لحذف علامة التثنية في مقام النسبة. نعم، من أجرىٰ المثنّىٰ مجرىٰ حمدان العلمي قال: بحرانيّ.

قوله: «وإلىٰ أميّة أمَوي»: أي بفتح الهمزة في المنسوب والقياس ضمّ همزته.

قوله: «وإلىٰ البادية بدوي»: وقياسه بادوي، وأمّا بدويّ فهو نسبة إلىٰ البدو.

قوله: «إبل الطلح»: الطلح شجر عظام، وكذلك ا لطلاح وإبل طلاحِيّة هي التي ترعىٰ هذا الشجر، والنسبة إلىٰ الطلح طلحي وإلىٰ الطلاح طلاحي كل منسوب واللفظ الذي نسب إليه.

قوله: «ومنه قولهم: رَقْباني وجُمّاني ولِحْيانيّ لعظيم الرقبة والجُمّة واللحية»: في حال أنّه لا منشأ لهذه النسبة إلّا بالتركيب الوصفي، كطويل الرقبة كبير الجمّة عظيم اللحية.

الوَقْف

تَـنْوِيناً ٱثْـرَ فَـتْحٍ ٱجْـعَلْ أَلِـفَا ... وَقْـفاً وَتِـلْوَ غَـيْرِ فَتْحٍ ٱحْـذِفَا

وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِـوَىٰ ٱضْـطِرَارِ ... صِلَةَ غَـيْرِ ٱلْـفَتْحِ فِـي ٱلإِضْـمارِ

وَأَشْـبَهَتْ إِذَنْ مُـنَوَّناً نُـصِبْ ... فَأَلِـفاً فِـي ٱلْـوَقْفِ نُـونُها قُـلِبْ

الوقف

قوله: «تنويناً اثر فتح اجعل ألفا»: الوقف: هو قطع النُّطق عند آخر الكلمة.

والاسم المنصرف المتمكن إذا أريد الوقف علىٰ حركته، فإن كانت فتحة وُقِفَ عليه بالألف وحذف التنوين، فيقال: رأيت زيدا. وإذا كانت ضمّةً أو كسرة وقف علىٰ الحركة نفسها بدون تنوين، فيقال: جاء زيد بضمة مجردة ومررت بزيد بكسرة مجردة أيضاً.

قوله: «صلة غير الفتح في الاضمار»: المراد بالإضمار هو الضمير البارز فهاء الضمير، حيث تكون مضمومة مثل: رأيته أو مكسورة مثل: مررت به يوقف عليها بالسكون، وحيث تكون مفتوحة لأنّها ضمير مؤنث مثل: هند رأيتها أو مررت بها يوقف علىٰ فتحتها ولا تحذف حتىٰ لا يكون التباس.

قوله: «فألفا في الوقف نونها قلب»: إذا الجوابية إذا وقف عليها وقف بالألف كالوقف في المنصوب، يقول لك صديقك: أزورك، فتقول له واقفاً: أكرمك إذا بالألف من غير تنوين.

وَحَذْفُ يَاالْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَىٰ مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

في الوقف علىٰ الاسم المنون ثلاث لغات: أعلاها وأكثرها ما نَبَّه عليه وهو: أن يوقف علىٰ المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفاً، وعلىٰ غيرهما بالسكون وحذف التنوين بلا بدل.

والمراد بالمنصوب: ما فتحتُهُ فتحة إعراب، نحو: رأيْتُ زيداً. والمراد بالمفتوح: ما فتحته لغير الإعراب نحو: إيهاً، وَوَيْهاً، وشبهوا (إذنْ) بمنون، فأبدلوا نونه في الوقف ألفاً.

واللغة الثانية: لغة ربيعة ؛ وهي أن يوقف علىٰ المنوَّن كله بالحذف والإسكان، نحو: هذا زَيْد، ومررت بزَيد، ورأيت زَيْد. ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر:

ألا حَبذا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثِها ... لَقَدْ تَركَتْ قَلبي بها هائماً دَنِفْ

واللغة الثالثة لغة الأزد: وهي أن يوقف علىٰ المنوَّن بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله ، نحو: هذا زَيْدُو، ومررتُ بزَيْدي، ورَأيْتُ زَيْدا.

قوله: «وحذف يا المنقوص ذي التنوين»: وهو غير المقرون بأن كالقاضي ما لم يكن في حالة نصب أولىٰ من ثبوتها، فيقال: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ وقفاً وفي حالة نصبه يوقف عليه بالألف، فيقال: رأيت قاضيا.

قوله: «وغير ذي التنوين»: وهو المقرون بأل بالعكس يعني ثبوت الياء فيه أولىٰ من حذفها، فتقول في الحالات الثلاث وقفاً: القاضي بالياء الساكنة، وقد يقال: هذا القاض ومررت بالقاض وقفاً علىٰ الضاد.

قوله: «بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله»: فالآخر المفتوح يوقف عليه بالألف

وإذا وقف علىٰ هاء الضمير، فإن كانت مضمومة نحو: رأيتُهُ، أو مكسورة نحو: مررت بهِ حُذفت صلتها ووقف علىٰ الهاء ساكنة إلّا في الضرورة. وإن كانت مفتوحة نحو: هنْدُ رأيتها وقف علىٰ الألف، ولم تحذف.

وإذا وقف علىٰ المنقوص المنوّن: فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف، نحو: رأيتُ قاضياً، وإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلّا أن يكون محذوف العين أو الفاء، فيقال: هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير قوله تعالىٰ: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادِي﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ وَما لَهُمْ من دُونِهِ مِنْ والي﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا عِنْدَ الله باقي﴾ .

فإن كان المنقوص محذوف العين كـ(مُرٍ) اسم فاعل من (أرْأىٰ) أو محذوف الفاء كـ(يَفٍ) علماً لم يوقف عليه إلّا بالرد. وعلىٰ هذا نبه بقوله:

.... وَفي نحوِ مُرٍ لزومُ رَدِّ الْيا اقتفِي

وإذا وقف علىٰ المنقوص غير المنون: فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة نحو: رأيتُ القاضي، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز فيه إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجود نحو: هذا القاضي، ومرَرْتُ بالقاضي، وقد يقال: هذا القاضْ، ومررت بالقاضْ.

وَغَيْرَ هَا ٱلتَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ ٱلتَّحَرُّكِ

والمضموم بالواو والمكسور بالياء.

قوله: «فإن كان المنقوص محذوف العين»: كـ(مُرٍ) اصله أرأى يرئي فهو مرئي (اسم فاعل) حذفت همزته بعد نقل حركتها للراء قبلها، فإذا وقف عليه لزم ردّ الياء فيقال: مري، ومثله (يَفي) مضارع (وفىٰ) حيث يسمّىٰ به.

أَوْ أَشْمِمِ ٱلضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا

مُحَرَّكاً أَوْ حَرَكَاتٍ ٱنْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَىٰ ٱلْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا

وَٱلنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي ٱلْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

في الوقف علىٰ المتحرك خمسة أوجه: الإسكان والروم والإشمام والتضعيف والنقل .

قوله: «في الوقف علىٰ المتحرك خمسة أوجه: الإسكان»: وهو عدم الحركة وفقد رائحتها، والإسكان يجوز علىٰ كل متحرك الآخر في الوقف سواء كان الآخر هاء تأنيث أم غيرها، نحو: فاطمه وجعفر بإسكان الهاء والراء.

قوله: «والروم»: الروم: هو مصدر رام يروم روماً، وهو قصد الحركة بأن تأتي بها مع إضعاف صوتها، فيكون في البين تحرك خفيف لا معتدل كإظهار بعض الشيء من ضمة هذا جعفر في مقام الوقف أيضاً، والروم يتمشّىٰ في الحركات الثلاث وفي كل متحرك الآخر إلّا ما آخره هاء التأنيث، فإنَّ الوقف عليه وجهاً واحداً هو السكون.

قوله: «والإشمام»: هو ضمّ الشفتين مع بعض انفراج بينهما، يخرج منه النفس بعد الإسكان في المرفوع والمضموم بناء للإشارة إلىٰ الضمة بضمِّ الشفتين، فإنّ الضمّ المزبور إشعار بها لمن يتوجّه إلىٰ هيئة فم الناطق ولو لم يخرج منه صوت بها. ومعنىٰ الإشمام هو إعطاء الحرف الآخر رائحة الضمّة وإشمامه إيّاها، ولا إشمام في غير الضمة من الحركات بخلاف الروم.

قوله: «والتضعيف»: أي الوقوف علىٰ الحرف الآخر مظهراً للتضعيف حالة الوقف، كقولك: جعفر بنوع من تشديد راء جعفر، وإنّما يوقف علىٰ الحرف الآخر بالتضعيف حيث لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك كما مثّلنا.

قوله: «والنقل»: أي يوقف علىٰ الآخر بنقل حركته إلىٰ ما قبله إن كان ما قبله ساكناً في

نفسه وكان الحرف الآخر همزة، أو كانت حركة الآخر، ولو لم يكن همزة، ضمة غير مسبوقة بكسرة أو كسرة غير مسبوقة بضمّة، مثال ذلك قولك في نحو الردء (بمعنىٰ المساعد والمعين) والبطء (وهو التريث): هذا الردء بكسر الراء علىٰ الأصل وضمٍّ الدال الساكنة في أصلها بنقل ضمة الهمزة إليها وسكون الهمزة لنقل ضمتها منها إلىٰ ما قبلها كما قرأت. وتقول: رأيتُ الرِّدأ بكسر الراء وفتح الدال وسكون الهمزة، ومررت بالردء بكسر الراء والدال وسكون الهمزة.

وتقول في غير ما آخره همزة ناقلاً ضمّة آخره إلىٰ ما قبله أو كسرته إلىٰ ما قبله كذلك: هذا عَمُرو بفتح العين وضمّ الميم بنقل الضمّة من الراء الحرف الآخر إليها، وقد كانت ساكنة في نفسها، وإسكان راء عمرو لنقل حركتها كما تقول: مررت بعَمِرو بفتح العين وكسر الميم بنقل الكسرة من الراء إليها وإسكان الراء.

ولا يجوز النقل إلىٰ ساكن لا يقبل الحركة كالألف والياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها، نحو: زمان ممّا قبل آخره ألف، وقضيب ممّا قبل آخره ياء مكسور ما قبلها، وخروف ممّا قبل الآخر واو مضموم ما قبلها.

ولا يجوز نقل الفتحة من غير الهمزة حيث يكون هو الآخر عند البصريين. وحُكي عن الكوفيين إجازة ذلك، نحو: رأيت البُرَد بضمّ الباء علىٰ أصلها وفتح الراء بنقل الفتحة إليها من الدال وإسكان الدال للوقف ونقل الحركة. (والبرد هو ما يوضع علىٰ الأكتاف من الثياب).

ولا يجوز أن ينقل من غير الهمزة ضمّة مسبوقة بكسرة أو كسرة مسبوقة بضمة، فلا يقال: هذا عِلُم بكسر العين وضم اللام بالنقل من الميم وإسكان الميم، (وهو العلم المقابل للجهل)، كما لا يقال: ارتديتُ بِبُرِد بضم الباء علىٰ الأصل وكسر الراء بالنقل وإسكان الدال ؛ لعدم وجود صيغة (فِعُل) بكسر فضمّ ولا (فُعِل) بضم فكسر.

أمّا في ما آخره همزة فلا مانع، فيقال: هذا رِدُء بكسر فضم، وعجبتُ من البُطِء بضم

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلّا بالإسكان.

وإن كان غير هاء التأنيث جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل، وجاز أن يوقف عليه بالروم، وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في الحركات الثلاث خلافاً للفراء في امتناعه من الفتحة، وجاز أن يوقف عليه بالإشمام إن كانت حركته ضمّة.

والمراد بالإشمام: الإشارة بالشفتين إلىٰ الحركة حال سكون الحرف.

وجاز أن يوقف عليه بالتضعيف، بشرط ألّا يكون همزة ولا حرف علّةٍ، وأن يكون قبله متحرك، نحو: جَعْفَر ودِرْهَم وضارب.

وجاز أن يوقف عليه بنقل الحركة إلىٰ ما قبله إن كان ساكناً قابلاً للحركة وكان الآخر همزة، أو كانت الحركة ضمة غير مسبوقة بكسرة، أو كسرة غير مسبوقة بضمة، وذلك قولك في نحو: الردء والبطء: هذا الردُء ورأيت الردأ ومررت بالرديء، وهذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطيء، وفي نحو: عمرو، وعلم، وبرد: هذا عَمُرْو ومررت بعَمِرْو وهذا بُرُدْ، ومررت بعِلِمْ، ولا يجوز النقل إلىٰ ساكن لا يقبل الحركة كالألف والياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها، نحو: زَمان وقضيب وخَرُوف. ولا يجوز نقل الفتحة من غير الهمزة عند البصريين.

وحكي عن الكوفيين إجازة ذلك نحو: رأيت البُرَدْ، ولا يجوز أن ينقل من غير الهمزة ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يقال: هذا عِلُمْ ولا مررت ببُرِدْ، لعدم فِعُلٍ وَفُعِلٍ في الكلام. وإلىٰ هذا الإشارة بقوله:

والنَّـقْلُ إنْ يُـعْدَمْ نَـظيرٌ مُـمْتَنِعْ وذاكَ في المَـهموز لَـيْسَ يَـمْتَنِعْ

فكسر. (الردء هو المعين والبطؤ هو التريّث).

واعلم أن في النُّطق بالهمزة الساكنة عسراً، ولذلك أجمعت العرب علىٰ التخفيف في نحو: آمنْتُ، أُومنُ إيماناً.

وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب، فمن أجل ذلك اغتفر في الوقف علىٰ ما آخره همزة بعد ساكن ما لا يجوز في غير الهمز من نقل الفتحة، نحو: جنيت الكمء، ورأيت الخبء، ومن نقل الضمة إلىٰ ساكن بعد كسرة،

قوله: «نحو: آمنت»: أصله ءءمنت بهمزة متحركة في الأوّل وساكنة في الثاني وتخفيف ذلك جعلهما مدّة.

قوله: «ما لا يجوز في غير الهمز من نقل الفتحة نحو: جنيت الكمأ ورأيت الخبأ»: فتنقل فتحة الهمزة الإعرابية إلىٰ ما قبلها، فتصير الكمأ بفتحتين وسكون الهمزة. والخبأ بكسر الخاء وفتح الباء وسكون الهمزة، ومن نقل الضمّة إلىٰ ساكن بعد كسرة، نحو: هذا الردء بكسر الراء وضم الدال وسكون الهمزة، ومن نقل الكسرة إلىٰ ساكن بعد ضمّة، نحو: عجبت من البطأ بضمّ الباء وكسر الطاء وسكون الهمزة.

وبعض بني تميم يفرّون من هذا النقل إلىٰ إتباع العين للفاء، فيقولون: هذا الرديء بكسر الراء علىٰ الأصل والدال علىٰ الإتباع، وعجبت من البطؤ بضم الباء علىٰ الأصل والطاء علىٰ الإتباع.

وبعضهم ينقل ويبدل الهمزة بمجانس الحركة، فيقولون: هذا الردو بكسر الراء علىٰ الأصل وضمِّ الدال للنقل وقلب الهمزة واواً ؛ لتجانس الضمة السابقة عليها، وعجبت من البطي بضم الباء علىٰ الأصل وكسر الطاء علىٰ النقل وقلب الهمزة ياء ؛ لتجانس الكسرة السابقة عليها.

وبعضهم يتبع العين للفاء ويبدل الهمزة بمجانس الحركة. فيقول: هذا الردي بكسر الراء علىٰ الأصل والدال للإتباع وقلب الهمزة ياء ؛ لتجانس الكسرة السابقة عليها، وعجبت من البطو بضم الباء علىٰ الأصل وضمّ الطاء للإتباع وقلب الهمزة واواً ؛ لتجانس الضمة السابقة عليها.

نحو: هذا الرِّدُؤُ، ومن نقل الكسرة إلىٰ ساكن بعد ضمة، نحو: مررت بالبُطِىءْ.

وبعض بني تميم يفرون من هذا النقل إلىٰ الإتباع، فيقولون: هذا الرِّدِئُ، ومن البُطُؤ، وبعضهم ينقل ويبدل الهمزة بمجانس الحركة، فيقولون: هـذا الردو ومن البطي. وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بمجانس الحركة فيقول: هذا الردي ومن البطو.

فِي ٱلْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ ٱلِاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَىٰ وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ ٱنْتَمَىٰ

تاء تأنيث الاسم مخرج للتاء التي تلحق الفعل نحو: قامت، وإن لم يكن بساكن صحَّ وصل مخرج لتاء نحو: بنْت، وأخْت، ومدخل لنحو: تمرة ومُسْلِمة وفتاة ومَوْماة ، مما قبل تائه متحرك أو ألف، فهذا النوع تقلب تاؤه هاءً في الوقف.

وقد يفعل ذلك بتاء تصحيح المؤنث وما أشبهها ، كقول بعضهم: «دفن

قوله: «في الوقف تاء تأنيث الاسم»: أي بخلاف تاء التأنيث الساكنة التي من اختصاصها دخولها علىٰ الأفعال، فإنّها يُنطق بها وصلاً ووقفاً كما هي.

قوله: «إن لم يكن بساكن صحّ»: أي من الإعلال كبنت وأخت، فإنَّه لا يجوز قلب هذه التاء ولا حذفها.

قوله: «ومدخل لنحو: تمرة»: أي ممّا قبل تائه متحرك.

قوله: «وفتاة وموماة»: أي مما قبل تائه ألف فهذا النوع وسابقه تقلب تاؤه هاءً في الوقف.

قوله: «بتاء تصحيح المؤنث وما أشبهها»: فتصحيح المؤنث مثل بنات ومكرمات وشبهها ما لا مفرد له كأولات، أو ما فيه تقدير تأنيث كهيهات، فإنّه يوقف عليها بالتاء كثيراً

الْبناه من المَكرماه» يريد: دفنُ البناتِ من المكرماتِ.

ومثل هذه التاء تاء (هَيْهات وأولات)، فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيراً، وبالهاء أيضاً.

وقد نَبّه علىٰ أن منهم من يقف علىٰ التاء من نحو: مسلمة بالإسكان من غير قلب بقوله:

.... وغَيْرُ ذَيْنِ بـالْعَكْسِ انْـتَمَىٰ

أي: وغير جمع التصحيح والذي ضاهاه يوقف عليه في الأكثر بقلب تائه هاء، وقد يوقف عليه بالتاء من غير قلب، كما وقف نافع وابن عامر وحمزة في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **شجرت الزقوم** ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ **وامرأة نوح** ﴾.

وَقِفْ بِهَا ٱلسَّكْتِ عَلَىٰ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَلْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وبالهاء أيضاً، فكثيراً ما يقال: بنات ومكرمات، وقد يقال: بناه ومكرماه، ومنهم من يقف علىٰ التاء من نحو: مسلمة بالإسكان من دون أن يقلبها هاءً، كقول بعضهم: يا أهل سورة البقرة، فأجابه من قال: لا أحفظ منها ولا آيت.

قوله:«وقف بها السكت» : هو مخفف (هاء) السكت بالهمزة علىٰ الفعل المعتل الآخر بحذف آخره، والمعتلّ هو نظير أعطىٰ يعطي أعط، فتقول مع (هاء) السكت: أعطه، وليست الهاء في مثل هذا ضميرَ مفعولٍ، وليس إلحاق (هاء) السكت بالفعل المعتل المحذوف آخره حتمياً إلّا إذا بقى علىٰ حرفٍ واحد كَعِ بعينٍ مكسورة من وعىٰ يعي، أو علىٰ حرفين أحدهما زائدٌ للمضارعة، مثل: لَمْ يَعِ فتقول حينذاك: عِه ولم يعه.

وقف أيضاً بهاء السكت علىٰ ما الاستفهامية إذا وقعت مجرورة بحرف جرّ، نحو ﴿ **عمّ يتساءلون** ﴾ أو بالإضافة مثل: مجيء مَ جئتَ؟ بمعنىٰ علىٰ أيّ نحو جئت؟

واحترز بالاستفهامية عن غيرها من شرطية أو موصولة أو مصدرية، فلا يحذف ألف شيء من ذلك.

والوقف بهاء السكت علىٰ الاستفهامية إنّما يكون واجباً إذا جرّت بالإضافة، كما تقول: اقتضىٰ هذا الأمر منك اقتضاء مه، بمعنىٰ اقتضاه منك أيّ نحو من الاقتضاء.

وقيل في سرّ ذلك: إنّ الجارّ الحرفي كالجزء من مجروره، بخلاف الجارّ الاسمي ـ وهو المضاف ـ لا يحسب كالجزء من المضاف إليه، فلما بقيت علىٰ حرفٍ واحد حيث يقال: مَ أُلحقت بالهاء تعزيزاً لها.

ووصل هاء السكت مجاز بكل ملازم للبناء كقولك في الوقف علىٰ هو وهي وكيف: هوه وهيه وكيفه. أمّا وصلها بغير دائم البناء كاسم لا النافية للجنس والمنادىٰ المبني علىٰ الضمّ أو أمثال قبل وبعد، حيث تقطع عن الإضافة لفظاً وينوىٰ معناها أو العدد المركب كخمسة عشر ـ فشاذٌ، ولهذا حكم علىٰ قوله:

يا ربّ يومٍ لي لا أظلّله ‏ ‏ ‏ ‏ أرمض من تحت وأضحىٰ من عله

بالشذوذ ؛ لأنّه ألحق (هاء) السكت بفعل المضارع ـ أظلّله ـ وبعل ـ من أخوات قبل وبعد. ورُبّما أُعطِي ما هو موصول بما بعده ما للوقف من هاء السكت، فقد قرىء ﴿ لم يتسنّه وانظر إلىٰ حمارك﴾ ، فالهاء في ﴿ لم يتسنه﴾ للوقف والفعل بدونها لم يتسن، أي لم يتغير مع أنّه قد وصله بقوله: ﴿ وانظر إلىٰ حمارك﴾ ، وهكذا قرىء ﴿ فبهداهم اقتده قل لا أسألكم عليه﴾ ، فهاء اقتده هاء سكتٍ مع أنّه موصول بقوله: ﴿ قل لا أسألكم عليه﴾ .

وكثر إعطاء الموصول بغيره ما هو من خصائص الوقف، ومنه قول الراجز:

لقد خشيت أن ارىٰ جدبا ‏ ‏ ‏ ‏ مثل الحريق وافق القصّبا

فإنّك قد قرأت أنّ من حالات الوقف علىٰ المتحرك تضعيفهُ بأن تقول: أرىٰ جدب بتضعيف الباء. (والجدب: هو مقابل الخصب)، لكن حيث تلحق الباء ألف الإطلاق

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

وَمَا فِي ٱلاِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا ٱنْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَىٰ

وَوَصْلَ ذِي ٱلْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا ... أُدِيْمَ شَذَّ فِي ٱلْمُدَامِ ٱسْتُحْسِنَا

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ ٱلْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا

من خواص الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً: كلم يُعْطِه ولم يَرْمه، أو وقفاً: كأعْطِه وارْمِه، وبعد (ما) الاستفهامية المجرورة كقولك في: علامَ فعلت: علامَه؟ وفي مجيء مَ جئتَ: مَجيءَ مَه؟ وفي اقتضاءَ مَ اقتضىٰ زَيْدٌ: اقتضاء مه؟

وتجب هذه الهاء في الوقف علىٰ الفعل، الذي بقي علىٰ حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كقولك في: قِ زيداً ولا تَقِ عمراً، قِهْ ولا تَقِهْ، وفي الوقف علىٰ (ما) الاستفهامية المجرورة بالإضافة، كما في اقتضاء مَ اقتضىٰ زيد، فإن كانت (ما) مجرورة بحرف جاز أن يوقف عليها بالهاء ودونها والوقف بالهاء أجود، وتلحق هذه الهاء جوازاً في الوقف علىٰ كل محرك حركة بناء، لا تشبه إعراباً، فلا تلحق ما حركته إعرابية، ولا ما كانت حركته عارضة كاسم لا،

كما في الرجز المذكور فلا مجال للوقف عليها، فلا مجال لتضعيفها والراجز قد ضعّفها، وكذلك القول في القصّبا وهو النبات المعروف.

قوله: «جزماً كلم يُعطه ولم يَرمه»: أي في حالة الوقف، وأمّا مع الوصل فلا مجال لها، إذاً فلا معنىٰ لقوله: «أو وقفا كأعطه وارمه» بعد قوله: «من خواص الوقف...» الخ.

قوله: «أحدهما زائد»: لأنَّ حرف المضارعة زائدٌ وليس أصيلاً في الكلمة.

والمنادىٰ المضموم، والعدد المركب.

ولا تلحق الفعل الماضي، وإن كانت حركته لازمة لشبهه بالمضارع، وأما قول الراجز:

يـــا رُبَّ يَــوْمٍ لي لا أُظَــلَّلُهْ   أُرْمَضُ من تَحْتُ وأُضْحَىٰ مِنْ عَـلُهْ

فشاذ. وعلىٰ مثله نبه بقوله:

ووصــلُها بــغيْرِ تــحريكٍ بِنا   أُدِيْـمَ شَـذّ ....

ثمَّ نَبّه علىٰ جوازها في الوقف علىٰ المبني بناء لازماً، لا يشبه العارض بقوله:

.... فــي المُــدامِ استُحْسِنا

وقد يعطىٰ في النثر الوصل حكم الوقف كقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَتَسنَّهْ وانْظُرْ إلىٰ حِمارِكَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿فبهُداهُمُ اقْتدِه﴾، ﴿قل لا أسألُكم عـليْه﴾ فـي قراءة غير حمزة والكسائي.

وكثر مثل ذلك في النظم، ومنه قول الراجز:

لَــقَدْ خَشــيتُ أنْ أرَىٰ جَــدَبّا   مِــثْلَ الحَـرِيقِ وافـقَ القَـصَبّا

فأعطىٰ الباء في الوصل بحرف الإطلاق من التضعيف ما كان يعطيها في الوقف عليها.

قوله:«لشبهه بالمضارع» : لم يبيّن جهة الشبه بينهما، فإن كانت هي الفعلية فإن فعل الأمر مثلهما فيها و (هاء) السكت تدخله، وهكذا الفعل المضارع المعتل الآخر إذا بـقي علىٰ حرفين، مثل: لم يَعِ ولم يَقِ فإنّها تدخله.

الإمالَة

أَلْأَلِفَ ٱلْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَـرَفْ   أَمِلْ كَذَا ٱلْوَاقِعُ مِنْهُ ٱلْـيَا خَـلَفْ

الإمالة

وتسمّىٰ البطح لما فيها من بطح الفتحة إلىٰ الكسر، أي إمالتها إليه، وحقيقتها أن يُنْحَىٰ بالفتحة نحو الكسرة، والغرض الأصليُّ منها هو التناسب فإنّك إذا قلت: عايد كان لفظك بالفتحة والألف تصعّداً واستعلاءً باللسان إلىٰ فوق وبالكسرة انحداراً وتسفلاً، فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرفٌ من الكسرة وصارت الأصوات من نمطٍ واحد.

قوله:«الألف المبدل من يا في طرف» : الكلمة سواء كانت اسماً كالهدىٰ أم فعلاً كهدى.

واحترز بوقوعها طرفاً عن الكائنة عيناً للكلمة، فإن كانت عين فعل كالألف في دان أُمِيلَتْ، وإن كانت عين اسم كالألف في ناب لم تمل علىٰ خلاف ذلك.

قوله:«أمِل» : أي انحُ بالألف نحوَ الياء وبالفتحة نحو الكسرة.

دُونَ مَـــزِيدٍ أَوْ شُـــذُوذٍوَلِـمَا   تَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ مَـا ٱلْـهَا عَـدِمَا

الإمالة: هي أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة. ولها أسباب:

منها: أن تكون الألف بدلاً من ياء أو صائرة إلىٰ اليـاء دون شـذوذ ولا زيادة؛ مع تطرفها لفظاً أو تقديراً.

قوله: «كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ» : ومراده بذلك إمالة الألف إذا كانت صائرَة إلىٰ الياء لا بسبب زيادة، كقولهم في تصغير قفا: قفي، فإنَّ أصله المصغّر قفيو علىٰ زِنة (فُعَيْل)، فاجتمعت الواو والياء الساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت قفي، وجمع تكسير القفا قفيّ، وأصله قفوّ بواو مشددة فـقلبت الواو الأخيرة ياءً كراهة اجتماع واوين فصارت قفوي، فاجتمعت الواو الساكنة بـالياء فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة ؛ لأجل الياء وضمّة القاف كسرة أيضاً لإتباع كسرة الفاء.

واحترز بقوله: «أو شذوذ» من قلب الألف ياء في الإضافة إلىٰ ياء المتكلم في لغة هذيل، فإنّهم يقولون في عصا وقفاً عند الإضافة لياء المتكلم: عصيّ وقفيّ، وغيرهم يقول: عصاي وقفاي. والفاقد لهذين الاحترازين الواجد للشرط هـو نـحو: مـلهى ومغزى من كل ذي ألف زائدةٍ علىٰ ثلاثة أحرف متطرفة، ونحو: حُبلىٰ وسكرىٰ من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنّها تُمال لأنّها تؤول إلىٰ الياء في التثنية والجمع، فيقال: ملهيان وملاهي ومغزيان ومغازي وحبليان وحبليات وسكريين وسكريات.

قوله: «ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما» : تقديره ويثبت للألف المبدلة من الياء أو الصائرة إليها التي تليها (هاء) التأنيث، مثل: فتاة حكم ما عدم الهاء ممّا تقدم القول عنه من هدىٰ وملهى وحبلىٰ، وحكم ما عدم الهاء هو جواز إمالته، فكذلك حكم ما تليه (ها) التأنيث كفتاة.

فالتي هي بدل من ياء، كألف (الهُدَىٰ وهَدَىٰ وفتاة ونواة).

والصائر إلىٰ الياء، كألف (المغزَىٰ وحُبْلَىٰ).

واحترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلىٰ الياء في الإضافة إلىٰ ياء المتكلم، نحو: (قَفَيَّ وهَوَيَّ).

واحترز بنفي الزيادة من نحو قولهم في التصغير: (قُفَيّ) وفي التكسير: (قِفِيّ وهوِيَّ).

واحترز بالتطرف من الكائنة عيناً، فإن فيها تفصيلاً بيَّنه بقوله:

وَهٰكَـذَا بَـدَلُ عَـيْنِ ٱلْـفِعْلِ إنْ   يَؤُلْ إِلَىٰ فِلْتُ كَمَاضِي خَـفْ وَدِنْ

من أسباب الإمالة أن تكون الألف بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلىٰ تاء الضمير بائيّاً كان كبان أو واويّاً كخافٍ، فإنك تقول فيهما: بنت وخفت، فيصيران في اللفظ علىٰ وزن (فِلْت) والأصل (فعلت) فحذفت العين، وحركت الفاء بحركتها.

فهذا ونحوه تجوز إمالته، بخلاف نحو: (حال يَحُول، وتابَ يتُوب) مما

قوله:«كألف الهُدىٰ» : وهو اسم، وهَدَى: وهو فعل، وألف فتاة مبدلة من ياء لقولهم في الجمع: فتيات، ونواة مأخوذة من النيّة.

قوله:«وهكذا بدل عين الفعل إن   يؤل إلىٰ فِلتُ كماضي خف ودن» : وهو خاف ودان، وأصلهما خوفت ودينت، فلمّا تحرك الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين؛ ونقلت كسرة الواو والياء التي كانت عليهما إلىٰ فاء الفعل عندما أسند إلىٰ تاء الضمير، فيقال: دنت وخفت علىٰ زنة ملت فألف خافَ ودانَ تُمال.

قوله:«بائياً كان كبان» : هو من البين والبينونة.

تُضمُّ فاؤه حين يسند إلىٰ تاء الضمير، فيصير في اللفظ علىٰ وزن (قُلْتُ) نحو: حُلْتُ، وتُبْتُ.

كَذَاكَ تَالِي ٱلْيَاءِ وَٱلْفَصْلُ ٱغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

قوله: «ممّا تضمّ فاؤه حين يسند إلىٰ تاء الضمير» : فيقال: حُلت بضم الحاء وتبت بضم التاء فهما ليسا علىٰ وزن (فِلت) بكسر الفاء، بل (فُلت) بضمّها وشرط الباب كسرها، وإنّما جازت الإمالة في نحو: بنت وخفت لا في نحو: حلت وتبت مراعاةً للكسرة في الأولين دون الآخرين ولو في بعض أحوالهما، وستقرأ أنّ الكسرة بالإجمال من أسباب تصحيح وتجويز الإمالة.

قوله: «كذاك تالي الياء والفصل اغتفر بحرف أو مع ها» : أي تجوز إمالة الألف التي تتلو ياء بلا فاصل كبيان، أو بفاصل حرف واحد كيسار، أو بحرفين أحدهما هاء كبيتها فإن الفاصل بعد الياء التاء والهاء، وهكذا (أدر جيبها) من قولك لصاحبك: (أدر جيب الجبّة)، فلو لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة بعد الياء عن الألف، وإنّما اغتفر البعد مع الهاء لخفّتها.

قوله: «كذاك ما يليه كسر» : أي تمال الألف التي يليها كسر نحو: عالم أو وقعت الألف بعد حرف يلي كسرة نحو: كتاب، فالكاف مكسورة والتاء فاصل واحد عن الألف، أو بعد حرفين وليا كسرة وأوّلهما ساكن كشملال، وهي النّاقة الخفيفة، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو: (يريد أن يضربها)، فالفاصل بين كسرة الراء والألف حرفان متحركان هما الباء والهاء، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو: (هذان درهماك)، فالفاصل الراء والهاء والميم. هذا ومن أسباب الإمالة وقوع الألف قبل الياء كبايع.

كَسْراً وَفَصْلُ ٱلْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

من أسباب الإمالة: وقوع الألف قبل الياء كـ (بايع)، أو بعدها متصلة كـ (بيان)، أو منفصلة بحرف كـ (يسار) و (ضربت يداه)، أو بحرفين: أحدهما هاء كـ (بيْتها) و (أدِرْ جَيْبَها). فلو لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة، لبعد الياء. وإنما اغتفروا البعد مع الهاء، لخفائها.

ومن أسباب الإمالة: تقدّم الألف علىٰ كسرة تليها، نحو: (عالِم)، أو تأخرها عنها بحرف، نحو: (كِتاب وعماد) أو بحرفين: أولهما ساكن كـ (شِمْلال)، أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء، نحو: (يريد أن يَضْرِبَها) و (هذِهِ دِرْهَماك).

وقد يمنع الإمالة لوجود الكسرة أو الياء حرف الاستعلاء. وقد بيّن الأمر في ذلك بقوله:

وَحَرْفُ ٱلِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ آوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا
إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ آثْرَ ٱلْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ
وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَراً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ راً كَغَارِماً لَا أَجْفُو
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَٱلْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

إذا كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من حروف الاستعلاء وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين،

قوله: «حروف الاستعلاء»: وهي الحروف التي يتقاضىٰ النطق بها رفع اللسان إلىٰ اللّهاة.

والقاف ؛ وكان حرف الاستعلاء متصلاً كـ(ساخِط، وخاطِب، وحاظِل، وناقِف) أو مفصولاً بحرف كـ(نافخ ، وفارط ، وناعِق، وبالِغ) أو حرفين: كـ(مناشيط ، ومواثيق) منع حرف الاستعلاء الإمالة وغلب سببها ، وكذا الراء المضمومة أو المفتوحة ، نحو: (هذا عِذار) و (هذان عِذَاران) فلا تجوز الإمالة في نحو هذا، كما لا تجوز في نحو: (ساخِط، وخاطِب)، بخلاف ما لو كانت الراء مكسورة، علىٰ ما سيأتيك بيانه.

ومثل الراء غير المكسورة في كفِّ سبب الإمالة حرف الاستعلاء المتقدم علىٰ الألف ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة أو بعد راء مكسورة، وذلك نحو: (صالِح، وطالِب، وظالِم، وغالِب، وصحائف، وقبائل، وصُمادِح ،

قوله: «متصلا كساخط»: فإن الخاء وهي حرف الاستعلاء متّصلة بالألف، وهكذا أخواتها البواقي.

قوله: «حاظل»: أي بالظاء هو المانع.

قوله: «ناقف»: ناقف الحنظل هو الذي يشقّه.

قوله: «كنافخ»: فإن الفاء فاصلة بين الخاء حرف الاستعلاء والألف.

قوله: «فارط»: والفارط هو السابق إلىٰ الماء.

قوله: «أو حرفين كمناشيط»: فإن الشين والياء حرفان فاصلان بين الألف والطاء.

قوله: «وغلب سببها»: بنصب سببها علىٰ المفعولية.

قوله: «وكذا الراء المضمومة أو المفتوحة»: فالمضمومة نحو: هذا عذار برفع الراء علىٰ الخبرية والمفتوحة هذان عذاران بفتح الراء قبل ألف التثنية.

قوله: «وذلك»: أي حرف الاستعلاء المتقدم علىٰ الألف غير المكسور في نفسه، ولا هو ساكن واقع بعد كسرة أو بعد راء مكسورة، نحو: صالح فالصاد هنا ليست مكسورة.

قوله: «صمادح»: اسم علميّ.

وضَبارِم)، بخلاف نحو: (طِلاب، وغِلاب) مما حرف الاستعلاء منه مكسور، وبخلاف نحو: (إصْلاح، ومِطْواع) مما حرف الاستعلاء منه ساكن إثر كسرة، فإن أكثر أهل الإمالة يعامله معاملة ما حرف الاستعلاء منه مكسور فيميله.

ومنهم من لا يميله، كما لو كان المستعلىٰ متحركاً بغير الكسر، وبخلاف نحو: ﴿أبصارِهِم﴾ و ﴿دار القرارِ﴾ مما بعد الألف منه راء مكسورة فإنه يمال، ولا أثر لحرف الاستعلاء فيه.

وقد نَبَّه علىٰ هذا، وعلىٰ أنه لا أثر في كفّ الإمالة للراء المكسورة ولا للراء غير المكسورة مع الراء المكسورة بقوله:

وكــفُّ مُســتَعْلٍ ورأ يــنكَفُّ بكسْــرِ رأ كــغارِماً لا أجْــفُو

فعلم أنه يمال نحو: غارِم و ﴿دار القرارِ﴾ لأجل كسرة الراء.

وإذا كان هذا النحو يمال لأجل كسرة الراء مع وجود المقتضىٰ لترك الإمالة، فبالحري أن يُمال نحو: ﴿حِمارِكَ﴾ مما لا مقتضىً فيه لتركها.

ومن هنا يعلم ما تقدم قبل؛ من أن شرط كون الراء كافة لسبب الإمالة أن تكون مضمومة أو مفتوحة كما تقدم ذكره.

وإذا انفصل سبب الإمالة فلا أثر له، بخلاف سبب المنع منها فإنه قد يؤثر منفصلاً، فيقال: (أتىٰ أحمد) بالإمالة،

قوله: «ضبارم»: بالضمّ الشديد الخلف من الأسد.

قوله: «﴿دار القرار﴾»: الشاهد في القرار فإن الراء بعد الألف مكسورة لأنّها حرف إعراب المضاف إليه وهو القرار والمضاف هو الدار.

قوله: «مع وجود المقتضى لترك الإمالة»: وهو الغين في غارم والقاف في ﴿دار القرار﴾.

قوله: «أتىٰ أحمد»: بما أنّ ألف أتىٰ أصلها ياء من الإتيان، فسبب إمالتها معها غير منفصل

و (أتىٰ قاسم) بترك الإمالة. وإلىٰ هذا أشار بقوله:

ولا تــمل لسَـبَـبٍ لم يـتَصِلْ ....

(البيت).

وَقَــدْ أَمَــالُوا لِـتَنَاسُبٍ بِـلَا ... دَاعٍ سِــوَاهُ كَــعِمَادًا وَتَـلَا

وَلَا تُـمِلْ مَـا لَـمْ يَـنَلْ تَـمَكُّنَا ... دُونَ سَـمَاعٍ غَـيْرَهَا وَغَـيْرَ نَـا

وَٱلْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ ... أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ ٱلْكُلَفْ

عنها، بخلاف ألف سابور للياء قبلها في قولنا: رأيت يدي سابور ؛ فإنّ الياء السابقة علىٰ ألف سابور من كلمة منفصلة فلا تكون سبباً لتجويز الإمالة في كلمة أخرىٰ.

قوله: «وأتىٰ قاسم»: فترك الإمالة في ألف أتىٰ للقاف بعدها ولو من كلمة ثانية منفصلة عنها.

قوله: «وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه»: أي سوىٰ التناسب المراد ما بين ألف عماد الواقع بعد الميم، حيث يمال للكسرة السابقة عليه الواقعة علىٰ العين والألف الواقع بعد الدال في حال النصب، حيث يقال: رأيت عماداً بالألف من غير تنوين، فإنّ الإمالة في الألف بعد الدال من عماد لا داعيَ لها سوىٰ إرادة التناسب بين الألفين ؛ الأولىٰ الواجدة للسبب والثانية الفاقدة له.

قوله: «وتلا»: من قوله تعالىٰ ﴿ والقمر إذا تلاها ﴾ ، فإنّها إنّما أُميلتْ لمناسبة ما بعدها ممّا ألفه عن ياء، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ والنهار إذا جلّاها ﴾ ، فإنّ ألف جلّاها أصلها عن الياء كما هو جليّ، وكذلك إمالة ألف ﴿ والضحىٰ والليل إذا سجىٰ ﴾ للتناسب مع ما بعدها ـ قلا ـ والأولىٰ، فإنّ الألف في هذين عن ياء فهما سبب الإمالة. أمّا الضحىٰ فأصله واويّ ؛ لأنّه من الضحوة، وكذلك سجىٰ واويّ يقال: سجا يسجو سجوّا إذا سكن، فلا سبب لهما في الإمالة إلّا مراعاة أخواتهما المذكورات.

كَذَا ٱلَّذِي تَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ فِـي ۝ وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْرَ أَلِـفِ

قد تمال الألف طلباً للتناسب، كإمالة ثاني الألفين في نحو: (مغزانا، ورأيت عمادا)، وكإمالة الألفين في قوله تعالىٰ: ﴿ **والضُّحىٰ * والليْل إذا سَجىٰ** ﴾ ليشاكل التلفظ بهما ما بعدهما.

ثمّ إنّ الإمالة لم تطرد فيما لم يتمكن إلاّ في أَلِفَيْ (نا ، وها)، نحو: (مرّ بنا، ونظر إلينا، ومرَّ بها ونظرَ إليها، ويريد أن يَضْرِبَها).

وقد جروا علىٰ القياس في ترك إمالة (إلاّ، وإمّا، وإلىٰ، وعلىٰ، ولَدَىٰ).

ومما أميل علىٰ غير القياس (أنّىٰ، ومَتَىٰ، وبَلَىٰ، ولا) في قولهم: (إمّا لا).

قوله: «في نحو: مغزانا»: فألف مغزىٰ في التثنية تقلب ياء حيث يقال: مغزيان، وهو الذي أجاز فيها الإمالة. أمّا ألف (نا) إن أُميلت فللتناسب مع ما قبلها.

قوله: «نا و ها»: فإنّ (نا) و (ها) مبنيّان لا متمكنان.

قوله: «إلّا وإمّا وإلىٰ وعلىٰ ولدىٰ»: فإنّها غير متمكنة، ولذلك كان ترك إمالتها طبقاً للقياس، أمّا الحروف منها فمبنيّة، وأمّا لدىٰ فظرف ملازم للظرفية وليس متمكناً من الإعراب.

قوله: «وممّا أميل علىٰ غير القياس أنّىٰ ومتىٰ وبلىٰ ولا في قولهم: (إمّا لا)»: (أنّىٰ) و (متىٰ) اسما استفهام، وليس معهما من ملاكات الإمالة شيء. وأمّا (بلىٰ) فحرف جواب، و (لا) حرف جواب أيضاً، وقوله: (لا) في قولهم: «إمّا لا» لا يريد بها الجوابية ؛ لأنّ الجوابية تستقلّ بنفسها في الذكر، وإنّما أراد لفظ (لا) بما هو، وحيث تكون (لا) كذلك لا يؤتىٰ بها مفردة، ولذلك ساق معها (إمّا) التفصيلية حيث يقال: «إمّا لا» فتكون حرف نهي أو نفي وجواب مثلاً. و (لا) بأية سمة كانت لا تخرج عن الحرفية، وإذا كانت كذلك لم تكن مورداً للإمالة.

ومما أميل على غير القياس (را) وما أشبهها من فواتح السور، وكذلك (الحجاج علماً والباب، والمال، والناس). فهذا ونحوه مسموع فيه الإمالة، ولا يقاس عليه.

قوله:

والفتح قبلَ كَسْرِ راءٍ فـي طَـرَفْ ....

(البيت).

بيان لأنه من الإمالة المطردة إمالة كل فتحة وليها راء مكسورة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ تَرمي بشَرَرٍ كالقَصْرِ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ غَير أولِي الضرَرِ﴾.

ومن الإمالة المطّردة أيضاً كل فتحة وليتها تاء منقلبة للوقف هاء، إلّا أن إمالة هذه مخصوصة بالوقف، وإمالة التي تليها راء مكسورة جائزة في الوصل والوقف. وقد نَبّه علىٰ الفرق بين المسألتين بقوله:

كَذا الذي تَليه هـا التأنـيثِ فـي وَقْفٍ ....

فخصَّ الإمالة قبل علامة التأنيث بالوقف.

قوله: «وممّا أميل علىٰ غير القياس (را) وما أشبهها من فواتح السور»: لأنها بالأسر حروف مقطعة ولا حظّ للإمالة في الحروف.

قوله: «وكذلك الحجاج علماً»: لا داعي للإمالة في الحجاج عَلَماً كان أم غير علم، ولا أرىٰ لتقييده بالعلمية داعياً.

قوله: «والباب والمال والناس»: فإنّها من الواوي يقال: أبواب وأموال والناس إن كان من النوسان وهو التحرك كان مثلها واوياً.

قوله: ﴿ ترمي بشرر﴾ : فالراء الأولىٰ مفتوحة وقد تعقبتها الثانية المكسورة، وكذلك الراء الأولىٰ بالنسبة إلىٰ الثانية من قوله تعالىٰ: ﴿ غير أولي الضرر﴾.

فعلم أنها لا تجوز في الوصل، وأن إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة تجوز في الوصل والوقف؛ لأنه مطلق غير مقيد بحال.

التَّصْريف

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ ٱلصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

تصريف الكلمة: هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنىٰ، كتغيير المفرد إلىٰ التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلىٰ بناء اسم الفعل واسم الفاعل والمفعول.

ولهذا التغيير أحكام: كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها يسمىٰ علم التصريف.

فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

ومتعلقه من الكلم: الأسماء التي لا تشبه الحروف والأفعال؛ لأنهما اللذان يعرض فيهما التغيير المستتبع لتلك الأحكام.

وأما الحروف، وشبهها فلا تعلّق لعلم التصريف بها؛ لعدم قبولها لذلك التغيير.

وَلَيْسَ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَىٰ ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

يعني: أن ما كان علىٰ حرف واحدٍ أو حرفين فلا يقبل التصريف إلّا أن يكون مغيّراً بالحذف.

فيفهم من هذا: أن أقل ما تُبنىٰ عليه الأسماء المتمكنة والأفعال في أصل الوضع ثلاثة أحرف لأنه أعدل الأبنية، لا خفيف خفيف، ولا ثقيل ثقيل،

ولانقسامه علىٰ المراتب الثلاثة: المبتدأ والمنتهىٰ والوسط بالسوية، ولصلاحيته لتكثير الصور المحتاج إليها في باب التنويع. وقد يعرض لبعضها النقص، فيبقىٰ علىٰ حرفين كـ (يَد ودَم) في الأسماء، و (قُلْ، وبِعْ) في الأفعال، أو علىٰ حرف واحد، نحو: (مُ الله لأفعَلنَّ)، و (قِ زيداً) ولا يخرجها ذلك عن قبول التصريف.

وَمُنْتَهَىٰ ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

الاسم ينقسم إلىٰ: مجرّد من الزوائد، وإلىٰ مزيد فيه، وهو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً، كما ستعرفه.

والاسم المجرد: إما ثلاثي وإما رُباعيّ وإما خماسي، فالتجاوز عن الثلاثة إلىٰ ما فوق لكونه أصلح منها لتكثير الصور في باب التأليف.

التصريف

قوله: «ولانقسامه علىٰ المراتب الثلاثة المبتدأ والمنتهىٰ والوسط بالسوية»: لأنّ الثلاثي كما هو شعار عنوانه ثلاثة أحرف فاء الكلمة وعينها ولامها وكلّ منها حرف واحد.

قوله: «نحو: مُ الله لأفعلنَّ وقِ زيداً»: الميم المضمومة مخففة أيمن الله وقِ من الوقاية.

قوله: «وهو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً»: أمّا ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً فكتاء احتذىٰ؛ لأنّك تقول: حذا حذوه، فيعلم من سقوط التاء أنّها زائدة في احتذىٰ، كما أنّ الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط، وسيأتي البحث عن ذلك.

قوله: «فالتجاوز عن الثلاثة إلىٰ ما فوق»: قوله: فالتجاوز مبتدأ خبره إلىٰ ما فوق بما سيق معه من علّة بقوله: لكونه أصلح منها لتكثير الصور في باب التأليف.

والاقتصار علىٰ الخمسة لتكون علىٰ قدر احتمال نقصانها زيادتها.

وأما الاسم المزيد فيه: فقد يبلغ بالزيادة سبعة أحرف، إن لم يكن خماسيَّ الأصول، وذلك نحو: احميرَار واشهيبَاب واحْرنْجام.

ولم يزد في الخماسي إلّا حرف مدٍّ قبل الآخر كَعنْدَليب وعَضْرفوط ودِلعمَاظ، أو بعده مجرداً أو بهاء التأنيث كقَبَعْثَرىٰ وقَبَعْثَراة. ولا يتجاوز الاسم سبعة أحرف إلّا بهاء التأنيث أو نحوها.

وَغَيْرَ آخِرِ ٱلثُّلَاثِي ٱفْتَحْ وَضُمْ ... وَٱكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمْ

قوله: «والاقتصار علىٰ الخمسة» : مبتدأ خبره محذوف تقديره إنّما هو لتكون زيادتها علىٰ قدر احتمال نقصانها، ولا تنقص الخمسة عن الثلاثة التي هي أدنىٰ ما يمكن أن يكون عليه الاسم في الأعم الأغلب، فيكون احتمال زيادتها حد الأكثر حرفين، ومقصوده بذلك توجيه كلام أبيه حيث جعل منتهىٰ الاسم خمسة أحرف في التجرد وسبعة أحرف في منتهىٰ الزيادة.

قوله: «وذلك نحو: احميرار» : مصدر احمّارَّ، واشهيباب: مصدر اشهابّ بالتشديد فيهما، أي صار احمرَّ واشهبَّ، واحرنجام: مصدر احرنجمت الإبل أي اجتمعت.

قوله: «ولم يزد في الخماسي» : الأصول إلّا حرف مدّ قبل الآخر أو بعده مجرّداً من (هاء) التأنيث أو مشفوعاً بها، فالمدّ قبل الآخر مع التجرّد عن الهاء مثل: عندليب، والياء هو المدّ، وعضرفوط: وهو العظاءة الذكر والمدّ هو الواو ودلعماظ ومدّها الألف. والمدّ بعد الآخر مع التجرد عن الهاء مثل: قبعثرىٰ، وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه، ومع الهاء مثل: قبعثراة.

قوله: «وغير آخر الثلاثي افتح وضمّ ... واكسر وزد تسكين ثانيه تعم» : الثلاثي كما هي سمته لا يزيد على ثلاثة أحرف، أمّا حرفه الأخير فهو حرف إعراب، وأما أوّله فالذي

لا عبرة بالآخر في وزن الكلمة؛ لأنّه حرف الإعراب، وإنما العبرة بما سواه، فلذلك قال لما أراد ذكر أبنية الاسم الثلاثي المجرد:

وَغَيْرَ آخرِ الثلاثي افْتَحْ وضُمْ واكْسِرْ ....

أي: تأتي بفتح الأول والثاني وضمهما وكسرهما كيفما اتفق.

يتصور فيه الحركات الثلاث ولا يتصور السكون في ابتداء الكلمة، وأمّا ثانيه فيجوز فيه فضلاً عن تصوير الحركات الثلاث تسكينه أيضاً، وحاصل ضرب الحالات الثلاث من أوّله في الحالات الأربع من ثانيه اثنتا عشرة صورة.

قوله:«كيفما اتفق»: إشارة إلىٰ تناوب الفتح والضمّ والكسر علىٰ الحرف الأول والثاني من حروف الثلاثي، ومحصول هذه الحالات تسعة:

(١) مفتوح الأول والثاني نحو: فرس.

(٢) مكسور الأول والثاني نحو: إبل.

(٣) مضموم الأوّل والثاني نحو: عنق.

(٤) مفتوح الأوّل مكسور الثاني نحو: كبد.

(٥) مفتوح الأوّل مضموم الثاني نحو: عضد.

(٦) مكسور الأوّل مفتوح الثاني نحو: عنب.

(٧) مكسور الأول مضموم الثاني، وهو الذي أهمل من الأوزان الاثني عشر لاستثقالهم الانتقال من كسر إلىٰ ضمّ.

(٨) مضموم الأول مفتوح الثاني نحو: صرد.

(٩) مضموم الأول مكسور الثاني نحو: دئل: اسم لدويبة وقبيلة. وبالنسبة إلىٰ سكون الثاني مع فتح الأول نحو: كعب وكسره علم وضمّه نحو: قفل. تبلغ الصور ـ كما أسلفناه ـ اثنتي عشرة صورة، واحدة أهملت وهي مكسورة الفاء مضمومة العين، وثانية شذّت وندرت وهي مضمومة الفاء مكسورة العين، والعشر الباقية متداولة كثيرة.

فشمل ذلك تسعة أمثلة: مفتوح الأول مفتوح الثاني أو مكسوره أو مضمومه نحو: فَرَس، وكَبِد، وعَضُد، ومضموم الأول مفتوح الثاني أو مكسوره أو مضمومه نحو: صُرَد، ودُئِل، وعُنُق، ومكسور الأول مفتوح الثاني أو مكسوره أو مضمومه نحو: عِنَب، وإبِل، وفِعُل، ثم قال:

.... وزدْ تَسكيْنَ ثانيه تَعمْ

أي: وزد علىٰ تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم نحو: كَعْب وعِلْم وقُفْل، تعم القسمة الممكنة في بناء الثلاثي وهي اثنا عشر بناء:

واحد منها مهمل وهو (فِعُل)؛ لأنَّ الكسرة ثقيلة والضمّة أثقل منها، فكرهوا الانتقال من مستثقل إلىٰ أثقل منه.

وواحد شاذ نادر وهو (فُعِل) كقولهم: (دُئِل) لدويبة، و (وُعِل) لغة في الوَعِل و (رُئم) للسَّتْهِ، ونبّه علىٰ هذا، فقال:

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَٱلْعَكْسُ يَقِلْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

يقول: إنما قلَّ (فُعِل) في الأسماء، مع أنّه أخف من (فِعُل)؛ لأنّهم قصدوا به الدلالة علىٰ فعل ما لم يسمّ فاعله، ثم نَبّهوا علىٰ أن رفضه في الأسماء ليس لمانع فيه باستعمال ما شذَّ.

قوله: «وفعل»: أي بكسر الفاء وضمّ العين أهمل استعماله من بين الاثنتي عشرة صورة، والعكس وهو فعل بضم فكسر يقلّ في استعمالهم، وإنّما قلّ ليكون هذا الوزن شعار المبنيّ للمجهول من الأفعال.

وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ ٱلثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحوَ ضُمِنْ

الفعل علىٰ ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، وكلاهما ينقسم إلىٰ مجرد ومزيد فيه، والمجرد: إما ثلاثي، وإما رباعي.

فللثلاثي المبني للفاعل ثلاثة أمثلة:

(فَعَل) بفتح الأول والثاني كـ(ضَرَب). و (فَعِلَ) بفتح الأول وكسر الثاني، كـ(شَرِب). و (فَعُل) بفتح الأول وضم الثاني، كـ(ظَرُف).

وللمبني للمفعول بناء واحد وهو (فُعِلَ) بضم الأول وكسر الثاني كـ(ضُمِنَ، وحُمِدَ).

ولما أخذ في ذكر أبنية فعل الفاعل من الثلاثي المجرد تعرض لحركة عينه ولم يتعرّض لحركة فائه، ففهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة؛ لأنّ الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

قوله:«وافتح وضمّ واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو: ضمن» : يعتبر المصنف أنّ المبنيَّ للمجهول أصلٌ برأسه في قبال المبنيّ للمعلوم، وأنّ المبنيَّ للمجهول صيغته الوحيدة (فُعِل) بضم فكسر، وأمّا المبنيّ للمعلوم فعين كلمته إمّا مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، ولم يتعرض لفاء الكلمة ففهم أنّها ذات حالة واحدة وأنّها الفتحة ؛ لأنّها أخفُ من الضمة والكسرة، فمفتوح الأوّل والثاني نحو: قعد، ومفتوح الأوّل مكسور الثاني نحو: فرح، ومفتوح الأوّل مضموم الثاني نحو: ظرف، وصيغة المبنيّ للمجهول ضمن.

وَمُنتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا

التصريف في الفعل أكثر منه في الاسم، فلذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد فيه ستة.

فأمّا الرّباعيّ المجرد فله ثلاثة أبنية: واحد لماضي المبني للفاعل نحو: دَحرج، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو: دُحْرِج، وواحد للأمر نحو: دَحْرِج.

وأما المزيد فيه: فالثلاثي الأصول منه يبلغ بالزيادة:

أربعة: كـ(أكرَمَ، وضَارَبَ، وجَهْوَرَ، وسَلْقاه: إذا ألقاه علىٰ قفاه).

وخمسة: كـ(انْطَلَقَ، واقتَدَرَ، وتَعَلَّمَ، وتغَافَلَ، وتَسَلْقَىٰ: مطاوع سَلْقَىٰ).

وستة: نحو (استَخرَجَ، واقعَنْسَسَ، واحْمارَّ).

وهكذا الرباعي الأصول يبلغ بالزيادة:

خمسة نحو: تَدَحرجَ.

وستة نحو: احرَنْجَمَ واقْشَعَرَّ، وسيأتي طريق العلم بالزيادة.

قوله:«ومنتهاه» : أي منتهىٰ الفعل المتأصل في حروفه أربعة لا يزيد عليها كما لا يزيد المزيد منه عن ستة أحرف.

قوله:«ضارب» : أي من باب المفاعلة.

قوله:«وسلقاه» : أصل الفعل سلقىٰ إذا ألقاه علىٰ قفاه، وتسلقىٰ مطاوع سلقىٰ.

قوله:«احرنجم» : أي اجتمع.

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ … وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلَا … فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا
كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ وَمَا … غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ ٱلنَّقْصِ ٱنْتَمَىٰ

أبنية الاسم المجرّد الرباعي ستة:

(فَعْلَل) بفتح الأول والثالث: كـ(جَعْفَر).

و (فِعْلِل) بكسر الأول والثالث: كـ(زِبْرِج) وهو السحاب الرقيق، ومن أسماء الذهب أيضاً.

و (فِعْلَل) بكسر الأول وفتح الثالث: كـ(دِرْهَم).

و (فُعْلُل) بضم الأول والثالث: كـ(دُمْلُج).

و (فِعَلّ) بكسر الأول وفتح الثاني: كـ(فِطَحْل)، قيل: هو اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة.

و (فُعْلَلٌ) بضم الأول وفتح الثالث: كـ(طُحْلَب)، ولم يذكره سيبويه، لكن

قوله:«ستة: فعلل بفتح الأول والثالث» : وسكون الثاني نحو: جعفر.

قوله:«فِعْلِل بكسر الأوّل والثالث» : وسكون الثاني نحو: زبرج.

قوله:«فِعلَل بكسر الأوّل وفتح الثالث» : وسكون الثاني نحو: درهم.

قوله:«فُعْلُل بضم الأوّل والثالث» : وسكون الثاني نحو: دملج.

قوله:«فِعَلّ بكسر الأوّل وفتح الثاني» : وتضعيف اللام نحو: قمطر وهو وعاء الكتب، وفطحل.

قوله:«فُعْلَل بضمّ الأوّل وفتح الثالث» : وسكون الثاني كطحلب.

حكاه الأخفش والكوفيون، فوجب قبوله.

ولعلَّ سيبويه إنما أهمله؛ لأنّه عنده مخفف من (فُعْلُل) مفرع عليه، لأن كل ما نقل فيه (فعلل) فعَل فيه (فعلل) كـ (طحلَب وطحلُب، وجرشَع، وجرشُع، وجُخْدَب وجُخْدُب)، وقالوا: للمخلب: بُرْثُن، ولشجر في البادية عُرْفُط، ولكساء مخطط بُرْجُد، ولم يسمع في أمثالها (فَعلَل).

فإن قلت: هب أنَّ كلَّ ما جاء فيه (فُعْلَل) جاء فيه (فُعْلُل) من غير عكس، فلم يلزم من هذا أن يكون مفرعاً؟ وهل لا يكون وقوعه بطريق الاتفاق، و (فعلل) أصل برأسه؟ فإنهم قد ألحقوا به فقالوا: «عاطَت الناقة عَوْطَطًا»، إذا اشتهت الفحل: «وما لي منه عَنْدد»، أي: بدّ، فجاؤوا به مفكوكاً غير مدغم، وليس هو من الأمثلة التي استثني فيها فكّ المثلين لغير الإلحاق، فوجب أن

قوله: «لأنّه عنده مخفف من فعلل»: أي بضم الفاء وسكون العين وضم اللام المتوسطة ومفرع عليه؛ لأنّ كل ما ثقل فيه فعلل بفتح اللام المتوسطة سمع فيه فعلل بضمها كطحلب بفتح اللام وطحلب بضمّها.

قوله: «طحلب»: قال الجوهري: الطحلب بضمّ اللام وفتحها هذا الأخضر الذي يعلو الماء.

قوله: «جرشع»: هو العظيم من الجمال، ويقال: الطويل.

قوله: «جخدب»: ضرب من الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين.

قوله: «بُرْثُن»: وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير.

قوله: «ولم يسمع في أمثالها»: أي أمثال برثن وعرفط وبرجد فعلل بفتح اللام الوسطىٰ، وإنّما المسموع ضمّها فيعلم أن ضمّ اللام هو الأصل لا فتحها.

قوله: «وفعلل أصل برأسه»: أي بفتح اللام المتوسطة لا أنّه متفرع علىٰ فعلل بضمّها، ودليل أصالته أنّهم قد ألحقوا به.

يكون للإلحاق، وإنما يلحق بالأصل.

فالجواب: لا نسلم أن فكَّ الإدغام للإلحاق بنحو: (جخدب)، وإنما هو (فعلل) من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياس الفك كما في نحو: (جُدَد، وظُلَل، وحُلَل).

وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلّا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه، فقالوا: (اقْعَنْسَس) فألحقوه بـ (احْرنْجَمَ)، فكما ألحق بالمفرَّع بالزيادة، فكذا قد يلحق بالمفرع بالتخفيف.

قوله:

.... وإنْ عَلا فَمع فَعَلَّلٍ حَوَىٰ فَعْلَلِلا

قوله: «فوجب أن يكون»: أي فكّه من الإدغام لتظهر عليه الحركة المشعرة بكونه ملحقاً بفعلل مفتوح اللام الوسطىٰ كجخدب بفتح الدال.

قوله: «إلّا بالأصول»: أي الفاقدة للزيادة.

قوله: «فكما ألحق بالمفرَّع بالزيادة»: أي بسبب الزيادة، فكذا قد يلحق بالفرع بسبب التخفيف.

قوله: «وإن علا»: أي زاد علىٰ الأربعة فبلغ الخمسة فله أربعة أبنية:

(١) فَعَلّل: بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولىٰ من المدغمة وفتح الثانية منها نحو: سَفَرْجَل.

(٢) فَعْلَلِلٌ: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولىٰ وكسر اللام الثانية كجَحْمَرِش بجيم فحاء مهملة والمنتهىٰ شين، وهي العظيمة من الأفاعي.

(٣) فُعَلّل: بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولىٰ المدغمة وكسر اللام الثانية منها كخُبَعْثِن.

(٤) فِعْلَلّ: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولىٰ وسكون الأولىٰ من المدغمة

معناه: فإن جاوز الاسم المجرد أربعة أحرف فبلغ الخمسة، فله أربعة أبنية:

(فَعَلَّل) بفتح الأول والثاني والرابع كـ (سَفَرْجَل).

و (فَعْلَلِلٌ) بفتح الأول والثالث وكسر الرابع كـ (جَحْمَرِش)، وهي الأفعىٰ العظيمة.

و (فُعَلِّلٌ) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع كـ (خُبَعْثِنٌ) للأسد.

و (فِعْلَلل) بكسر الأول وفتح الثالث كـ (قِرْطَعْب)، وهو الشيء الحقير.

قوله:

.... وما غــايَرَ للـزَّيْدِ أو النَّـقْصِ انْـتَمَىٰ

معناه: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة علىٰ غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلىٰ زيادة فيه، أو النقص منه.

هذا هو الغالب، أعني: أن ما خرج عن تلك الأمثلة فهو إما مزيد فيه كـ (ظريف، ومنْطَلِق، ومستَخْرِج، ومُدَحْرِج، ومُحرنجم)، وإما منقوص منه، وهو ضربان:

ضرب نقص منه مكمل أقل الأصول، نحو: (يَد، ودَم).

وضرب نقص منه زائد كقولهم للمكان ذي الجنادل: «جَنْدَل» وأصله

كقرطعب.

قوله: «كظريف»: فإنّ أصله ظرف فهو ثلاثي الأصول لا رباعي وهو وبقية الأمثلة زيد فيها للدلالة علىٰ اسم الفاعلية.

قوله: «نحو: يد ودم»: فإنّ أصلهما يدي ودمي.

قوله: «كقولهم للمكان ذي الجنادل: جندل»: أي هو ذو جنادل فنقص منه ألف الجمع، أو إنّ

(جَنادِل) كأنه سمي بالجمع، وقولهم للضخم: «غَلِيظ» وأصله (غَلائِظ)؛ لأنّه لم يأت علىٰ هذا الوزن شيء إلّا وقد سمع بالألف.

وقد يكون الخارج عن تلك الأوزان شاذّاً كقولهم في (الْخُرُفُع) وهو القطن الفاسد: «خِرْفُع» حكاه ابن جني، وقولهم في الزِّئْبِرُ: «زُئبر»، أو أعجميّاً كـ(سَرْخَس، وبلخش).

وَٱلْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَٱلَّذِي لَا يَلْزَمُ ٱلزَّائِدُ مِثْلُ تَا ٱحْتُذِي

الجندل أصله جنادل أو جنديل فنقص منه ألف أو ياء، وإنّهما جزء المفرد ممّا هما فيه لا أنّ الألف ألف جمع.

قوله: «وأصله غلائظ»: بمعنىٰ أنّ غلائظ مفرد لا صيغة جمع.

قوله: «كقولهم في الخرفع والزئبر»: أي اللذين هما في المشهور بكسر الأول والثالث وسكون الثاني بضمّ الثالث عوض كسره، والخرفع: هو جوز القطن الفاسد، والزئبر: هو ما يعلو الثوب الجديد من مادة خشنة.

قوله: «أو أعجميا»: هو عطف علىٰ قوله: «شاذا» كسرخس بفتح السين والراء وسكون الخاء. وليس هو ولا موازنه بلخش من الأوزان السابقة.

قوله: «والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد»: قال الشارح: «الأصل فيما يفرق بين الزائد والأصلي أنّ الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة ولا يحذف في شيء منها، وأنّ الزائد يحذف في بعض التصاريف كألف ضارب وميم مكرم وتاء احتذي» انتهىٰ. فمثلاً تعرف أن حروف ضرب أصلية إنّها توجد في المصدر وجميع اشتقاقاته ومهما كثرت، بخلاف ألف ضارب فإنّها لا توجد في المصدر الأصلي وهو الضرب، وكذلك ميم مكرم فإنّها لا توجد في المصدر الأصلي وهو الكرم والمزيد وهو الإكرام، وكذلك تاء احتذي فإنّها لا توجد في حذا، وقالوا: إنّ الزيادة تكون لأحد

سبعة أشياء:

(١) للدلالة علىٰ معنى كحرف المضارعة، فإنّه يدلّ علىٰ تكلّم أو غيبة أو خطاب وألف المفاعلة للدلالة علىٰ أن الفعل من الطرفين.

(٢) وللإلحاق والمراد به هو جعل الثلاثي أو الرباعي موازناً لما فوقه، والمراد الموازنة بحسب الصورة لا الوزن بحسب الحقيقة، كـ (واو) كوثر وجدول، و (ياء) صيرف وعثير، و (ألف) أرطى ومعزىٰ، و (نون) جحنفل ورعشن. والكوثر: من معانيه الخير الكثير، والجدول: كجعفر النهر الصغير، والصيرف: المحتال في الأمور، والعثير: العجاج، والأرطى: نبت، والمعزىٰ: مقابل الضأن، والجحنفل: الغليظ الشفة، والجيش العظيم، والرعشن: المرتعش.

(٣) وللمدّ كألف رسالة، وياء صحيفة، وواو حلوبة.

(٤) وللعوض كـ (تاء) زنادقة فإنّها عوضٌ عن (ياء) زِنْديق، و (تاء) إقامة فإنّها عوض عن الواو في أصل المصدر ـ أقوام ـ.

(٥) وللتكثير كـ (ميم) ابنم فإنّها زِيْدَت لتفخيم المعنىٰ وتكثيره.

(٦) وللإمكان كـ (ألف) الوصل ؛ لأنّه لا يمكن أن يبتدأ بالساكن من دونها.

(٧) و (هاء) السكت نحو: عِه وقِه ؛ لأنّه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه. ثم الزائد يكون واحداً من نوعين:

الأول أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو تعدية، فلا يختصّ بأحرف الزيادة التي يجمعها قولك: (سألتمونيها)، وشرطه أن يكون تكرير عين الكلمة إمّا مع اتصال الزائد بالأصل الذي هو تكرير له نحو: قتّل، أو مع الانفصال بزائد نحو: عقنقل، وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل، أو تكرير (لام) الكلمة مع الاتصال أو الانفصال نحو: جلبب وجلباب وهو الخمار، أو تكرير (فاء) و (عين) مع مباينة (اللام) نحو: مرمريس وهو الداهية، أو تكرير (عين) و (لام) مع مباينة (الفاء) نحو: صمحمح علىٰ

وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ. أمّا مكرر (الفاء) وحدها كقرقف، وهو الخمر، وسندس وهو رقيق الديباج، أو مكرر (العين) المفصولة بأصلي كحدود فأصليّ.
والنوع الآخر أن لا يكون تكرير أصل، وهذا لا يكون إلّا أحد الأحرف العشرة المجموعة في (سألتمونيها)، وليس المراد أنّ هذه الأحرف تكون زائدةً أبداً ؛ لأنّها قد تكون أصولاً. ثم أدلة زيادة الحرف عشرة:
(١) سقوطه من أصل كسقوط (ألف) ضارب في المصدر وهو الضرب في المثال.
(٢) سقوطه من فرع كسقوط (ألف) كتاب في جمعه علىٰ كُتُب.
(٣) سقوطُهُ من نظيره كسقوط (ياء) أيطل وهو الخاصرة في أطل. وشرط زيادة الحرف لعدمها في أصل أو فرع أو نظير أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلّةٍ كواو وعَد في مضارعه يعد، أو في عدة لم يكن دليلاً علىٰ الزيادة.
(٤) كون الحرف مع عدم اشتقاق الكلمة الذي هو فيها في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كـ(النون) إذا وقعت ثالثةً ساكنة غير مدغمةٍ وبعدها حرفانِ، نحو: ورنتل وهو الشر، وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين، وعصنصر وهو جبل، فـ(النون) في مثل هذه الكلمات زائدة ؛ لأنّها في موضع لا تكون فيه مع المشتق، (والمراد بالمشتق هنا المأخوذ ولو من اسم عين لا مصدر) إلّا زائدة، نحو: جحنفل من الجحفلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجحنفل العظيم الشفة كما يقال علىٰ الجيش العظيم.
(٥) كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كـ(الهمزة) إذا وقعت أوّلاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنّها يُحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم اشتقاقها ؛ لأنّ زيادتها قد كثرت إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه. فأرنب الحيوان المعروف وأفكل وهو الرّعدة ؛ وإن لم يعلم اشتقاقهما حكم بزيادة همزتهما حملاً علىٰ ما عُرف اشتقاقه نحو: أحمر فإنّه اسمُ فاعل.

الأصل فيما يفرق بين الزائد والأصلي: أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة، ولا يحذف في شيء منها، وأن الزائد يحذف في بعض التصاريف كألف (ضارب) وميم (مكرم) وتاء (احْتُذِي).

وقد يحكم علىٰ الحرف بالزيادة وإن لم يسقط كنون (قَرَنْفُل)؛ لأنَّ الدليل دلَّ علىٰ طريانه علىٰ ما ثبت في أصل الوضع، كما ستقف عليه.

وإنما قدم ذكر الفرق بين الأصلي والزائد هنا، ليتوصل بذلك إلىٰ طريق

---

(٦) اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلّا حرف من حروف الزيادة كـ(النون) من كنتأ و (بكاف) و (نون) و (تاء) و (همزة) و (واو)، ويُرادفه كنثأ و (بالثاء) بعد (النون) وهو وافر اللحية.

(٧) لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة، نحو: تتفل بفتح التاء الأولىٰ وضم الفاء وهو ولد الثعلب، وتاؤه زائدة ؛ لأنّها لو جعلت أصلاً لكان وزنه (فَعلُل) بفتح الفاء وضم اللام الأولىٰ وهو مفقود في الأوزان.

(٨) لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: تتفل المذكورة لكن بضم التاء والفاء معاً، فإنّ تاءه زائدةٌ علىٰ هذه اللغة، وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنّها لو جعلت أصلاًكان وزنُهُ (فُعْلُل) بضم الفاء واللام الأولىٰ، وهو موجود كما تقدم في نحو: برثن، لكن يلزم عدم النظير في نظيرها، أعني لغة فتح التاء، فلمّا ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضمّ أيضاً ؛ إذ الأصل اتّحاد المادة.

(٩) دلالة الحرف في نفسِهِ علىٰ معنى كحروف المضارعة و (ألف) المفاعلة.

(١٠) الدخول في أوسع البابينِ عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك في كنهبُل بضم الباء، فإنّ وزنه علىٰ تقدير أصالة النّون (فعلُلّ) بضم اللام المدغمة وهو مفقود في الأوزان، وعلىٰ تقدير زيادتها (فنعلل) وهو مفقود أيضاً كالأوّل، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر، ومن قواعدهم المصير إلىٰ الكثير وهو المزيد فيه، والكنهبل: شجر عظام.

العلم بوزن الكلمة المحتاج إليه في هذا الفن، فلذلك لما ذكره قال:

بِضِمْنِ فَعْلٍ قَابِلِ ٱلأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ آكْتُفِي
وَضَاعِفِ ٱللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ
وَإِنْ يَكُ ٱلزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي ٱلْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

قوله: «بضمن فعل قابل الأصول في وزن»: أي ما تضمّن (فعل) من الحروف وهي الفاء والعين واللام قابل أصول الكلمة الموزونة، فأولها فاء وثانيها عين وثالثها لام، وأوقع المعادلة في الحركة والسكون بين الموزون ووزنه فتقول في فَلْس وضرب: (فَعْل) بفتح فسكون، وتقول في الفعل الماضي من الضرب: (فَعَل) بفتحتين، وكذلك تقول في قام وشدّ ؛ لأنّ أصلهما قَوَم وشدد، وتقول في عَلِم (فَعِل) بفتح وكسر وكذلك في هاب وملّ ؛ لأنّ أصلها هيب وملل، وتقول في ظَرُف بفتح فضم، وكذلك في طال وحبّ لأنّ أصلهما طول وحبب.

وأمّا الزائد بحروفه عن الثلاثة فيكتفىٰ بموازنة لفظه، فتقول في أكرم وبيطر وجوهر (أفْعَل وفَيْعَل وفَوْعل).

وضاعف، أي كرّر لام الوزن إذا أصل بقي لم يشمله وزن فعل، فقل في توزين جعفر (فَعْلَل) بفتح الفاء وفي توزين فستق فعلل بضم الفاء، وإن يكن الزائد مكرر الأصل في فاء الكلمة قوبل بالفاء وفي عينها قوبل بالعين وفي لامها قُوبل باللام، فتقول في حلتيت: (فعليل) وفي سحنون (فَعْلول) وفي مرمريس (فعفعيل) وفي اغدودن (افعوعل) وفي جلبب (فعلل)، والحلتيت: نوع من الصمغ، والسحنون: هو أوّل المطر والريح، ومرمريس: الداهية، واغدودن: الشعر إذا طال.

وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فيقول في حلتيت: (فعليت) وفي سحنون: (فعلون) وفي مرمريس: (فَعْمَرِيل) وفي اغدودن: افعودل وفي جلبب: فعلب.

يعني: أنك إذا أردت أن تزن كلمة، فقابل أصولها بحروف (فعل)، ولذلك يسمىٰ أول الأصول فاء وثانيها عيناً وثالثها لاماً ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف، كقولك في وزن (فَرَس، وجَعْفَر، وسَفَرْجَل): (فَعَل، وفَعْلَل، وفَعَلَّل).

وإن كان في الكلمة زائد: فإن كان من حروف (سَألْتمونيها) جيء في الميزان بمثله لفظاً ومحلّاً، كقولك في وزن (ضارب، وصَيْرَف، وجَوْهَر): (فاعِل، وفَيْعَل، وفَوْعَل). وإلىٰ هذا الإشارة بقوله:

.... وزائدُ بلفظِهِ اكْتُفِي

وقد يعرض للزائد في الموزون تغيير، فيسلم في الميزان، كقولك في وزن (اصطَبَرَ) : (افْتَعَلَ).

وإن كان الزائد مكرراً قُوبل في الميزان بما يقابل به الأصل، كقولك في وزن (اغدَوْدَنَ): (افْعَوْعَل).

والمعتبر في الشكل ما استحق قبل التغيير، فلذلك يقال في وزن (ردَّ،

قوله: «فَعَل»: أي بفتحتين وهو ميزان فرس، و (فَعْلَل) بلامين خفيفتين وهو ميزان جعفر، و (فَعَلَّل) بتشديد اللام الوسطىٰ ليوازنه سفرجل.

قوله: «من حروف سألتمونيها»: وهي حروف الزيادة.

قوله: «بمثله لفظاً ومحلّاً»: فالألف تقابلها ألف والواو واو والياء ياء، ثم أينما تكون الألف وأخواتها في محلّها من الكلمة ثانية الحروف أو ثالثتها مثلاً، ففي الوزن تكون كذلك، ففي وزن ضارب يقال: (فَاعِل) وفي صيرف: (فَيْعَل) وفي جوهر: (فَوْعَل).

قوله: «اصطبر»: طاؤها مقلوبة عن تاء فوزنُها يكون طبقاً للأصل (افْتَعَل).

ومردٍّ): (فَعَل، ومَفْعَل)؛ لأنّ أصلهما: (رَدَد، ومَرْدَد).

وَٱحْكُـمْ بِـتَأْصِيلِ حُـرُوفِ سِـمْسِمِ   وَنَـحْوِهِ وَٱلْـخُلْفُ فِـي كَـلَمْلِمِ

متىٰ تكرر مع أكثر من أصلين حرف حُكِم بزيادته إن كـان مـثل اللام

قوله: «ردّ ومردّ»: وأصلهما ردد ومردد فوزنهما (فَعَل) و (مَفْعَل).

قوله: «واحكم بتأصيل»: أي أصالة حروف الرباعي الذي تكررت فاؤه وعـينه، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط كحروف سمسم وأمثاله، والخلاف إنّما هو في الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط نحو: لَمْلِم فعل أمر لملم، فإنّ اللام الثانية صالحة للسقوط لصحة أن تقول: لمّ بالتشديد، فإنْ تكرّر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي، كصمحمح وهو الشديد الغليظ، حُكـم فـيه بـزيادة الحرفين الأخيرين؛ لأنّ أقلّ الأصول وهو ثلاثة أحرف محفوظٌ بالأولين والسابق عليهما.

قوله: «مثل اللام»: أي آخر الثلاثيّ كجلباب فإنّ أصله جلب، أو مثل عين الكلمة وليس الفاصل بين المثلين حرفاً أصلياً، نحو: عقنقل وهـو الكـثيب العـظيم مـن الرمـل المتداخل، أو مثل العين واللام كصمحمح فإنّ العينَ واللّام الميم والحاء، أو مثل الفاء والعين كمرمريس.

وعليه فما زاد في الكلمات المذكورة علىٰ جلب وعقل وصمح ومرس ليس بأصل، بل هو زائد للملاك الذي ذكره، وزيادة الألف في جلباب والنون في عقنقل والياء في مرمريس؛ ليست من مورد حديث الشارح، ولكنها لداعٍ آخر غير المذكور في هذا الباب.

أمّا لو كان المكرّر مثل الفاء وحدها كقرقف وسندس، أو مثل العين مفصولاً بأصل كحدرد وهو القصير حُكم بالأصالة؛ لأنّ الاشتقاق والأخذ لم يدلّا في شيء من ذلك

كـ (جلباب)، أو مثل العين وليس مفصولاً بأصل كـ (عَقَنْقَل)، أو مثل العين واللام كـ (صَمَحْمَح) وهو الشديد، أو مثل الفاء والعين كـ (مَرْمَرِيس) وهو الداهية، ووزنه (فعْفَعيل) لأنه مأخوذ من (المراسة) وهي القوة، وهو وزن نادر.

ولو كان المكرر مثل الفاء وحدها كـ (قَرقَف، وسُنْدُس)، أو مثل العين مفصولاً بأصل كـ (حَدْرَد) وهو القصير، حُكم بالأصالة؛ لأنَّ الاشتقاق لم يدل في شيء من ذلك علىٰ الزيادة، وكذا لو تكرر مثل الفاء والعين بدون أصل ثالث كـ (سِمْسِم وزلْزَال)، فإنه يحكم فيهما بأصالة المكررين؛ لأنّ أصالة أحدهما واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما بأولىٰ من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً، إلّا أن يدل الاشتقاق علىٰ الزيادة كـ (لَمْلِمْ) أمر من (لَمْلَم)، فإنّه مأخوذ من (لَمْلَمْتُ) وأصله (لَمَمْت) بزيادة مثل العين، ثم أبدل من ثاني الأمثال مثل الفاء كراهية تواليها، فصار (لَمْلِمْ) وهذا أولىٰ من جعله ثنائياً مكرراً، موافقاً في المعنىٰ للثلاثي المضاعف، كما يقول البصريون في أمثاله:

علىٰ الزيادة، وكذا لو تكرّر مثل الفاء والعين بدون أصلٍ ثالث كسمسم وزلزال فإنّه يحكم فيهما بأصالة المكررين معاً ؛ لأنّ أصالة أحدهما واجبة تكميلاً لأقل الأصول وهو ثلاثة أحرف، وليست أصالة أحدهما بأولىٰ من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً، إلّا أنْ يدلّ الاشتقاق علىٰ الزيادة ومحلها، نحو: لَمْلِم أمر من لَمْلَم فإنّه مأخوذ من لملمت وأصله لمّمت بزيادة مثل العين، ثم أُبدل من ثاني الأمثال بعد فكّه مثل الفاء للكلمة وهي اللام في المثال كراهية توالي مِيْمَات ثلاثة فصار لملم، وهذا أولىٰ من جعله ثنائياً مكرراً من لم لم موافقاً في المعنىٰ للثلاثي المضاعف لمّ، كما يقول البصريّون في أمثاله كقصقصت يرون أصله قص قص بما يوافق في معناه الثلاثي المضاعف قصّ، وكفكفت أصله كف كف بما يوافق كفّ وكبكبت أصله كب كب بما يوافق كبّ.

كـ (قصْقَصْتُ، وكَفْكَفْتُ، وكَبْكَبْتُ).

فَأَلِــفٌ أَكْـثَرَ مِـنْ أَصْـلَيْنِ صَـاحَبَ زَائِـدٌ بِـغَيْرِ مَـيْنِ

إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها؛ لأنَّ أكثر ما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين معلوم زيادتها فيه بالاشتقاق، وما سواه محمول عليه، وذلك نحو: (ضارب، وعِماد، وغَضْبَىٰ، وسُلامَىٰ).

فإن صحبت أصلين فقط فهي بدلٌ من أصل إلّا في حرف أو شبهه.

وَٱلْيَا كَـذَا وَٱلْـوَاوُ إِنْ لَـمْ يَـقَعَا كَـمَا هُـمَا فِـي يُـؤْيُؤٍ وَوَعْـوَعَا

قوله: «وما سواه»: أي ما سوىٰ ما له اشتقاق معلوم محمول علىٰ ما له ذلك في الزيادة، فألف ضارب وعماد وغضبىٰ وسلامىٰ زائدة، والأصل ضرب وعمد وغضب وسلام.

فإن صحبت أصلين فقط فهي بدل من أصل ياء أو واو نحو: رمىٰ ودعا وباع، وقال إلىٰ غير ذلك.

ولا يخفىٰ أنّ هذه القاعدة لا تتمشّىٰ في المبنيّات والحروف ؛ لأنّها تفقد الاشتقاق. وكذلك لا تجري القاعدة في الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق.

قوله: «واليا كذا»: أي كالألف ومثل الياء الواو في أنَّ كلاً منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته إلّا في الثنائي المكرّر، نحو: يؤيؤ اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق، ووعوعة الأسد مصدر وعوع إذا صوّت، فهذا النوع يُحكم بأصالة حروفه كلّها كما حكم بأصالة حروف سمسم.

وعلىٰ القاعدة السالفة تزاد الياء بين فاء الكلمة وعينها كصيرف وأصله صرف، وبين العين واللام كقضيب وأصله قضب، وبعد اللام كحذرية بكسر الحاء والراء وهي القطعة الغليظة من الأرض، وتزاد مصدرة علىٰ ثلاثة أصول كيعمل من صفات الإبل

الياء والواو كالألف في أن كلاًّ منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته إلّا في الثنائي المكرر، نحو: (يُؤْيُؤ) لطائر ذي مخلب، و (وَعوَعَة) مصدر (وَعوعَ) إذا صوّت.

فهذا النوع يُحكم بأصالة حروفه كلها، كما حكم بأصالة حروف (سِمْسِم)، فزيدت الياء بين الفاء والعين كـ(صَيْرَف)، وبين العين واللام كـ(قضيب)، وبعد اللام كـ(حذرية)، ومصدرة علىٰ ثلاثة أصول كـ(يَعْمل)، فإن تصدرت علىٰ أربعة أصول فهي أصل، إلّا في المضارع كـ(يُدَحْرِج) وذلك نحو: (يَستَعُور)، وهو شجر يستاك به، ووزنه (فَعْلَلُول) كـ(عَضرَفُوط)؛ لأن الاشتقاق لم يدل في مثله علىٰ زيادة الياء، والواو كالياء، إلّا أنها لا تزاد أولاً، بل غير أول كـ(جَوْهَر، وعجوز، وعَرْقُوة).

وزعم بعضهم أنَّ واو (وَرَنْتَل) وهو الشر، زائدة علىٰ وجه الندور؛ لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، والصحيح أنّها أصل واللام زائدة مثلها في نحو: (فحجل) بمعنىٰ (أفحج)؛ فإنّ لزيادة اللام آخراً نظائر، بخلاف زيادة الواو أولاً.

وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

السريعة.

قوله: «لا تزاد أوّلاً»: أي في أول اللفظ كالياء.

قوله: «واللام»: أي من ورنتل هي الزائدة مثل زيادة لام فحجل بمعنىٰ أفحج، فإنّ لزيادة اللام في الآخر نظائرَ كما رأيت، بخلاف زيادة الواو في أوّل الكلمة.

قوله: «وهكذا»: يحكم بزيادة الهمزة والميم متىٰ تصدرا في كلمة علىٰ ثلاثة أحرف متحقق تأصلها، وذلك بدليل الاشتقاق في أكثر الصور وإن لم يعلم الاشتقاق في

متىٰ تصدرت الهمزة أو الميم علىٰ ثلاثة أصول فهي زائدة بدليل الاشتقاق في أكثر الصور، وذلك نحو: (أحْمَد، وأفْكَل، ومُكرم)، إلَّا أن يدل الاشتقاق علىٰ عدم الزيادة، نحو: (مَرْعز) فإنَّ ميمه أصل، كقولهم: «ثوب مُمَرْعَز» دون (مرعز)، فلمَّا لزمت الميم في الاشتقاق حكم بأصالتها.

وإن تصدَّرت الهمزة أو الميم علىٰ أربعة أصول فهي أصل؛ لأنَّه لا يدل دليل علىٰ زيادتها هناك، وذلك نحو: (اصْطَبْل ومرزْجوش) وزنهما (فعللل وفعللول).

وفي قوله:

.... تأصيلُها تُحقِّقا

تنبيهٌ علىٰ أن همزة نحو: (أوْلَق)، وهو الجنون في لغة من قال: (أُلِقَ فهو مألوق)، أصلٌ؛ لأنَّه لم يتحقق أصالة الثلاثة التي بعدها، بل المتحقق حينئذٍ زيادة الواو، بخلاف من قال: (وُلِقَ وَلَقاً، فهو مولوق)، وعلىٰ أن ميم (مَهدَد) أصل؛ لأنَّ أحد المثلين زائد، ولولا ذلك لقيل: (مهدّ) بالنقل والإدغام كـ(مقرّ، ومكرّ).

خصوص لفظ لكن بابه باب مشتق، والمراد بالاشتقاق والمشتق الأخذ والمأخذ، نحو: أحمد، وأفكل وهو الرعدة، ومكرم، إلّا أن يدلَّ الاشتقاق علىٰ عدم الزيادة، نحو:«ثوب ممرعز» : بثبوت ميم الكلمة في الأصل.

قوله:«ومرز جوش» : نبات يقال فيه أيضاً: مرزنجوش فارسية معرّبة.

قوله:«ألق» : بالبناء للمجهول مثل عنى.

قوله:«بخلاف من قال: ولق ولقاً فهو مولوق» : فإنّ الواو حينئذٍ تكون أصلية.

قوله:«ولولا ذلك» : أي لو لم يكن أحد المثلين زائداً لقيل: (مهدّ) بالتشديد ونقل حركة الدال الأولىٰ إلىٰ الهاء، مثل: مقرّ ومكرّ من القرار والكرّ.

كَـذَاكَ هَـمْزٌ آخِـرٌ بَـعْدَ أَلِـفْ أَكْثَرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ لَـفْظُهَا رَدِفْ

أي: كما اطرد زيادة الهمزة مصدرة علىٰ ثلاثة أصول اطرد زيادتها متطرفة، بعد ألف قبلها أكثر من أصلين، نحو: (حَمراء، وعِلْباء، وقرفُصاء).

فلو كان قبل الألف أصلان نحو: (سَمَاء، وبناء) فالهمزة بعدها أصل، أو بدل منه.

وَٱلنُّونُ فِي ٱلآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِـي نَـحْوِ غَـضَنْفَرٍ أَصَـالَةً كُـفِي

النون كالهمزة في اطراد زيادتها متطرفة بعد ألف قبلها أكثر من أصلين، نحو: (نَشمان، وأفعُوان، وزعْفران) لا كـ(أمان، وهوان).

وزيدت أيضاً ساكنةً بين حرفين قبلها وحرفين بعدها، نحو: (غَضَنْفَر) وهو الأسد، والدليل عليه وقوعها موقع ما يعلم زيادته، كياء (سَمَيْذَع) وواو

قوله:«كذاك» : أي تزاد الهمزة المتأخرة الواقعة بعد ألف مسبوقة بأكثر من حرفين نحو: حمراء وعلباء وقرفصاء، فلو كان قبل الألف أصلانِ نحو: سماء وبناء، فالهمزة بعدها أصل أو بدل من أصل كهمزة ماء، فإنّها مبدلة من هاء، وهمزة كساء مبدلة من واو، وهمزة رداء بدل من ياء.

قوله:«والنون في الآخر» : أي متطرفة بعد ألف مسبوقة بأكثر من أصلين نحو: ندمان، وافعوان: (ذكر الأفاعي)، وزعفران، لا كأمان وهوان ؛ لأنَّ السابق علىٰ الألف ليس بأكثر من أصلين.

قوله:«سميذع» : وهو السيد الكريم.

(فدوكس) ومعاقبتها حرف اللين غالباً، كقولهم للغليظ الكفين: «شَرَنْبَث، وشرابث» وللضخم: «جَرَنْفَش، وجرافش» ولضرب من النبت: «عرنقصان، وعريقصان».

واطرد زيادتها أيضاً للتثنية والجمع علىٰ حدها نحو: مسلمَين، ومسلمِين، وللمضارعة نحو: (نَفْعَل) ولمطاوعة (فعل، أو فعلل) نحو: طرحت الشيء فانطرح، وحرجمت الإبل فاحرنجمت.

وَٱلتَّاءُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ وَٱلْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ ٱلِاسْتِفْعَالِ وَٱلْمُطَاوَعَهْ

تعلم زيادة التاء بكونها للتأنيث كـ (مسلمة)، أو للمضارعة كـ (تفعل)، أو للمطاوعة (فعل، أو فعلل) كـ (تَعلَّم، وتدَحرج)، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، كـ(استخرَج استخراجاً فهو مستخرج)، ولم تطرد زيادة السين في غير الاستفعال.

وتعلم زيادة التاء أيضاً بكونها في نحو: (تَفْعيل، وتفَاعل، وافتعال) وما

قوله:«فدوكس» : بفاء ودال وواو وكاف بعدها سين الأسد والرجل الشديد.

قوله:«شرنبث وشرابث» : فالنون عاقبت الألف حرف اللين، وكذلك عاقبت نون جرنفش الف جرافش، وكذلك عاقبت نون عرنقصان ياء عريقصان.

قوله:«والجمع علىٰ حدّها» : أي حد التثنية.

قوله:«نفعل» : لجماعة المتكلمين.

قوله:«فانطرح» : فالنون للمطاوعة وهي زائدة نظير السوابق.

قوله:«ونحو الاستفعال» : من المصادر كـ (الافتعال) من نحو الاستخراج والاقتدار، و (التفعيل) و (التفعال) من نحو الترديد والترداد، و (التفاعل) كالتدارك.

اشتقَّ منها، كتعليم، وتَسنيم، وتدارك تدَارُكاً فهو مُتدارك، واقتدر اقتِداراً فهو مُقْتَدِر.

وَٱلْـهَاءُ وَقْـفاً كَـلِمَهْ وَلَـمْ تَـرَهْ   وَٱللَّامُ فِـي ٱلإِشَـارَةِ ٱلْـمُشْتَهِرَهْ

لم تطرد زيادة الهاء إلّا في الوقف علىٰ (ما) الاستفهامية مجرورة، وعلىٰ الفعل، المحذوف اللام للجزم أو الوقف، وعلىٰ كل مبني علىٰ حركة إلّا ما قطع عن الإضافة واسم لا التبرئة، والمنادىٰ المضموم، والفعل الماضي.

ويجب في الوقف علىٰ (ما) مجرورة باسم نحو: مَجيءَ مَهْ، وفي (لَم) نحو: لَم يَقِهْ، ولَم يَرَهُ، وقِهْ، ورَهْ، مما لم يبق منه إلّا عينه أو فاؤه.

وأما اللام فلم تطرد زيادتها إلّا في نحو: (ذلكَ، وتِلْكَ، وأولالِك، وهنالِكَ).

قوله:«في الوقف علىٰ ما الاستفهامية مجرورة»: نظير: (لمه)، وعلىٰ الفعل المحذوف اللام للجزم أو الوقف مثل: (لم تره)، وعلىٰ كل مبنيّ علىٰ حركة نحو: (هوه وهيه وكيفه)، إلّا ما قطع عن الإضافة فبُني لأجل ذلك كـ(قبل وبعد) فإنّ بناءهما ليس ثابتاً لهما ولأمثالهما لعروضه، وهكذا اسم لا النّافية للجنس، وهكذا المنادىٰ المبنيّ علىٰ الضمّ، ومثلها في عدم زيادة الهاء معه الفعل الماضي وإن ثبت بناؤه.

ويجب إلحاق (الهاء) في الوقف علىٰ (ما) حال كونها مجرورة باسم نحو: (مجيء مه)، أصله مجيء ما، ومجيء مضاف وما الاستفهامية مضاف إليه، وفي المضارع المجزوم الباقي علىٰ حرفين نحو: (لم يقه ولم يره)، والأمر الباقي علىٰ حرفٍ واحد نحو: (قه ور) من الوقاية والرؤية؛ ممّا لم يبقَ منه إلّا عينه كالقاف من (قِ) فإنّها محذوفة الفاء واللام، أو لم تبقَ إلّا فاؤه كـ(الراء) من رأىٰ.

وأمّا حرف اللام فلم تطرد زيادتها إلّا في صور أسماء الإشارة، نحو: ذلك وتلك وهنالك وأولىٰ لك بقصر أولىٰ.

وَٱمْــنَعْ زِيَــادَةً بِــلَا قَــيْدٍ ثَــبَتْ   إنْ لَــمْ تَــبَيَّنْ حُــجَّةٌ كَــحَظَلَتْ

متىٰ وقع شيء من هذه الحروف العشرة ـ أعني: (الألف، والياء، والواو، والهمزة، والنون، والميم، والتاء، والسين، والهاء، واللام) ـ خالياً عمّا قُيّدت به زيادته فهو أصل، إلّا أن تقوم علىٰ الزيادة حجة بينة.

كسقوط همزة (شَمْأل، واحبنطأ) في قولهم: «شملت الريح شمولاً»: إذا هبت شمالاً، و «حَبِطَ بطنه حبطاً»: إذا انتفخ وعظم.

وكسقوط ميم (دُلامِص) في قولهم: «دَلصَت الدرع فهي دلاص، ودلامص» أي: برّاقة، ونحوه: (ابنم) بمعنىٰ (ابن).

وكسقوط نون (حنظل، وسنبل، وَرَعْشَن) في قولهم: «حَظِلَت الإبل» إذا آذاها أكل الحنظل، و (أسْبَلَ الزرع) بمعنىٰ (سَنبل)، و (ارتعش فهو مرتعش ورعشن).

وكسقوط تاء (مَلَكُوت) في الملك، وسين (قدموس) في القوم، وهاء (أمهات وهبلع) في الأمومة، والبلع، ولام (فحجل، وهدمل) في (الفحج، والهدم)، وكلزوم عدم النظير بتقدير الأصالة، فنونا (نرجس، وكَنَهْبَل) وتاء (تنضب) زوائد؛ لأنّ تقدير أصالتها يوجب أن يكون في الرّباعي المجرد ما هو

قوله: «وامنع زيادة»: أي ادعاء زيادة حرف من الحروف العشرة المجموعة في (سألتمونيها) مع التخلف عن البرامج السابقة الذكر، إلّا أن تقوم علىٰ الزيادة حجّة واضحة، كسقوط همزة شمأل واحبنطأ في صياغتهم لأفعالها خالية منها كقولهم: «شملت الريح» إذا هبّت شمالاً «وحبط بطنه حبطاً» إذا انتفخ، وكسقوط ميم دلامص لقولهم: «دلصت الدرع» بدون ميم، ومثله (ابنم) بمعنىٰ ابن.

مفتوح الأول مكسور الثالث أو مضمومه، وفي الخماسي المجرد ما هو مفتوح الأول والثاني مضموم الرابع. وكل ذلك مرفوض في كلام العرب.

قوله: «مفتوح الأوّل مكسور الثالث»: كنرجس وتنضب.

قوله: «مفتوح الأوّل والثاني مضموم الرابع»: نحو كنهبل.

فصل
في زيادة همزة الوصل

لِـلْوَصْلِ هَـمْزٌ سَـابِقٌ لَا يَـثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ٱبْـتُدِي بِـهِ كَـاسْتَثْبِتُوا

لأصالة الفعل في التصريف استأثر بأمور:

منها: بناء أوائل بعض أمثلة علىٰ السكون، فإذا اتفق الابتداء به في الكلام صدر بهمزة الوصل محركة لتعذر الابتداء بالساكن، وذلك نحو: (استَثْبِتُوا): أمر للجماعة بالاستِثْبات، وهو تحقيق الشيء، فإن أوله ساكن كما ترىٰ، فإن وصلته بكلام قبله لم تغيره، وإن ابتدأت به زِدت همزة الوصل، فقلت: (اِستَثْبِتُوا) بهمزة مكسورة.

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْـتَوَىٰ عَـلَىٰ ... أَكْـثَرَ مِـنْ أَرْبَـعَةٍ نَـحْوُ ٱنْـجَلَىٰ

فصل في زيادة همزة الوصل

قوله: «لأصالة الفعل في التصريف»: أي هو من بين أقسام الكلمة آصلها وأكثرها تشقيقاً وتنويعاً.

قوله: «فإنّ أوّله»: وهو السين ساكن كما ترىٰ، فإنّ وصلته بكلام تجيء به قبله لم تغيّره عن سكونه ولم تحتج إلىٰ همزة وصل كأن تقول: قلت له ستثبت بلا حاجة إلىٰ همزة وصل.

وَٱلْأَمْرِ وَٱلْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ... أَمْرُ ٱلثُّلَاثِي كَاخْشَ وَٱمْضِ وَٱنْفُذَا

تعرف همزة الوصل من همزة القطع بكونها أول فعل ماضٍ زائد علىٰ أربعة أحرف، أو مصدره، أو الأمر منه، كـ (انجلَىٰ انْجلاءً، وانجَلِ، واستَخرج استخراجاً، واستَخْرِجْ).

وبكونها أول الأمر من فعل ثلاثي، ولا تثبت إلّا فيما سكن ثاني المضارع منه كـ (اضرب، واشكُر، واعْلَم) بخلاف نحو: (هَبْ، وبعْ، ورُدَّ).

وَفِي ٱسْمٍ ٱسْتٍ ٱبْنٍ ٱبْنِمٍ سُمِعْ ... وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
وَٱيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدّاً فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

بني أوائل بعض الكلمات علىٰ السكون تشبيهاً له بالفعل في الإعلال، فاحتاج في الابتداء به إلىٰ همزة الوصل، وذلك محفوظ في عشرة أسماء وهي: (اسمٌ، واستٌ، وابن، وابنة، وابنم، واثْنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، وايمن) في القسم. وعند الكوفيين أن همزة (ايمن) همزة قطع، وهو جمع يمين.

وما ذهبوا إليه يشكل بحذف همزته في الوصل، وبتصرفهم فيه بالحذف، وغيره علىٰ اثنتي عشرة لغة وهي: (أيْمُنُ، وأيْمَنُ، وأيْمِنُ، وأيْمُ، وأيَم، وأُمُ، ومِنُ بضم الميم، وفتحها، وكسرها، ثابت النون ومحذوفها). ومثل هذا التصريف لا

قوله: «زائد علىٰ أربعة أحرف»: كانطلق واستخرج والانطلاق والاستخراج وانطلق واستخرج فعلي أمر وبكونها أوّل الأمر من فعل ثلاثي يكون ثاني مضارعه ساكناً كاضرب واشكر واعلم، فإنّ ثاني المضارع من هذه الأفعال يضرب ويشكر ويعلم بسكون الضاد والشين والعين، بخلاف نحو: هب وبع وردّ، فإنّ مضارعها يهب ويبيع ويردّ متحرك ثاني حروفه.

يعرف في شيء من الجموع.

وأما الحروف فلم يرد في شيءٍ منها همزة الوصل، إلّا لام التعريف، فإنّها بُنيت علىٰ السكون؛ لأنها أدْوَر الحروف في الكلام.

فإذا ابتدئ بها فلابد من الهمزة، وجعلوها معها مفتوحة كهمزة (ايمن) في الأعرف إيثاراً للخفة، وما عداهما فهمزة الوصل فيه مضمومة إن ضمَّ ثالثه ضمّة أصلية، نحو: (استخرج، واخرُج)، وإلّا فمكسورة نحو: (اِضْرِبْ، واِذْهَبْ، واِمْشوا) ما لم يعرض إبدال ضمّ ثالثه كسرة نحو: (أغزي)، فيجوز فيه كسر الهمزة وضمّها، والضم هو المختار؛ لأنّ الأصل (اغزوي).

ولما كانت الهمزة مع لام التعريف مفتوحة لم تحذف بعد همزة الاستفهام، لئلّا يلتبس بالخبر، بل الوجه أن تبدل ألفاً نحو: ﴿آلذَّكَرَين﴾ وقد تسهل، كقول الشاعر:

أألحَقُّ إنْ دارُ الرَّباب تَباعَدَتْ ... أو انبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طائِرُ

قوله: «نحو: استخرج»: أي مبنياً للمجهول واخرج فعل أمر.

قوله: «لئلا يلتبس»: أي الاستفهام بالخبر في قولنا: الرجل جاء حيث تحذف همزة أل، بل الوجه أن تبدل ألفاً، فتكون مع همزة الاستفهام مدّة نحو: آلذكرين وآلآن، وقد تسهّل والتسهيل هو جعلها بين الهمزة والألف، كقول الشاعر:

أألحقّ إن دار الرباب تباعدت ... أو انبتّ حبل أن قلبك طائر

الإبدال

أَحْرُفُ ٱلِابْدَالِ هَدَأْتُ مُوطِيَا   فَأَبْدِلِ ٱلْهَمزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِراً آثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي   فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا آقْتُفِي

الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً تسعة، مجموعة في قوله: (هدَأْتُ مُوطِياً) (هدأت) بمعنىٰ: سكنت، و (مُوطِياً) اسم فاعل من (أوطَأتُ الرَّحْلَ): إذا جعلته وطيئاً، إلّا أنه خفّف الهمزة بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها.

وما عدا هذه الحروف التسعة فإبداله إما شاذ، كقولهم في (أُصَيْلان):

الإبدال

قوله: «إبدالاً شائعاً»: في اللغة العربيّة العامّة دون الاصطلاحات الخاصّة لشتات القبائل، والحروف التسعة هي: (١) الهاء (٢) الدال (٣) الهمزة (٤) التاء (٥) الميم (٦) الواو (٧) الطاء (٨) الياء (٩) الألف.

قوله: «لانفتاحها»: أي الهمزة وانكسار ما قبلها وهي الطاء فمناسبة للكسرة السابقة قلبت ياء.

قوله: «كقولهم في أُصيلان»: تصغير أصيل علىٰ غير قياس (أُصَيْلان) بإبدال نونه إلىٰ لام وإيدال الضاد إلىٰ لام في اضطجع الطجع وإيدال اللام نوناً، كقولهم في الرفّل: «رفن»، وإيدال الميم نوناً في أمغرت الشاة إذا خرج لبنها كالمغرّة «أنغرت»، وإيدال السين

«أُصيْلال»، وفي (اضطجَع): «اطَّجَعَ» وفي (الرّفل): وهو الفرس الذَّيَّال: «رَفَن»، وفي (أمغَرت الشّاةُ): إذا خرج لبنها كالْمُغرَة: «أنْغَرَتْ».

وإما مطرد في لغة قليلة، لا تمسّ الحاجة إلىٰ استعمالها، كقول بعضهم في نحو: (سَطر : صَطْر)، وكإبدال آخرين في الوقف الجيم من الياء المشددة أو المخففة، كقول الشاعر:

خــالِي عُــوَيْفٌ وأبُــو عَـلِجٍّ ... المُــطعِمانَ اللّــحْمَ بــالعَشجِّ

وكقوله أيضاً:

يا رَبِّ إنْ كُنْتَ قَبلتَ حـجّتج ... فــلا يـزالُ شـاحِج يأتـيكَ بـجْ

أقْمَرُ نهَّاتٌ يُنزِّي وَفْرَتِجْ

فكذلك لم يذكر في هذا المختصر.

قوله:

صاداً كقول بعضهم في سطر: «صطر»، وكإبدال الياء المشدّدة أو المخفّفة جيماً، فالمشدّدة كقول الشاعر:

خالي عويف وأبو علجّ ... المطعمان اللحم بالعشجّ

أي أبو علي والعشيّ، والمخففة كقوله:

يا رَبّ إن كنت قبلت حجتج ... فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهّات ينزّي وفرتج

أي قبلت حجّتي ويأتيك بي وينزّي وفرتي، والمعنىٰ: يا ربّ إن قبلت حجّتي فلا يزال بغل وضّاء كالقمر نهّات، أي ذو صوت يخرج منه لأجل حماسه وسرعته في السير يحرّك شعر وفرتي من ارقاله بي، والشاحج: هو البغل، ونزّاه تنزية: حرّكه، والوفرة: شعر مقدّم الرأس حيثُ يكثر.

.... فأبْـدِل الهـمزَةَ مِـنْ واوٍ وَيـا

آخـراً اثْـرَ ألفٍ زيـدَ ....

يعني: أن الهمزة تبدل من كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة، نحو: (دُعاء، وسماء، وبناء، وظِباء).

الأصل: دُعاو، وسَماو، وبنَاي، وظِباي، فتحرّكت الواو والياء بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، وهو الألف الزائدة، وانضمَّ إلىٰ ذلك أنهما في فطنة التغيير، وهو الطرف، فقلبا ألفاً، كما إذا تحرّكا، وانفتح ما يليانه، نحو: (دَعا، وَرَمَىٰ)، فالتقىٰ ساكنان لا يمكن النطق بهما، فقلبت ثانيهما همزة؛ لأنّها من مخرج الألف، فظهرت الحركة التي كانت لها.

ولو كانت الألف غير زائدة فلا إبدال، لئلّا يتوالىٰ إعلالان، وذلك نحو: (آية، وراية)، وكذا لو لم تتطرف الواو ولا الياء كـ(تعاوُن وتَبايُن).

والإبدال المذكور مستحق مع هاء التأنيث المعارضة، كما بدونها نحو:

قوله: «تطرّفت»: أي وقعت في الطرف الأخير للكلمة زائدة، أي ليست بأصلية مثل ألف (واو، آي) والواو: هو الحرف الهجائي، وآي: جمع آية بمعنىٰ العلامة أو القطعة من السورة.

قوله: «نحو: دعا ورمىٰ»: فإنّ أصلهما دعو ورمي، فتحركا وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفاً فصارا دعا ورمىٰ.

قوله: «يتوالىٰ إعلالان»: هما الألف قبل الآخر والمقلوبة الواقعة أخيراً.

قوله: «نحو: آية وراية»: فلا تقلب الياء منهما همزة.

قوله: «كتعاون وتباين»: وهما الواو قبل النون والياء قبلها أيضاً، فإنّهما ليستا في طرف الكلمتين.

قوله: «المعارضة كمّا»: بتشديد الميم فإنّ مؤنثها ومذكّرها كمّا سواء لولا هاء التأنيث.

(بناء، وبناءة).

فإن بنيت الكلمة علىٰ التأنيث لم يكن لما قبلها حكم الطرف، وذلك نحو: (إدَاوَة وهداية). وقالوا: «اسْقِ رَقاشِ فإنَّها سَقَّاية»؛ لأنّه لما كان مثلاً، والأمثال لا تغير أشبه ما بني علىٰ هاء التأنيث، فلم يبدل.

قوله:

.... وَفِي فاعِلِ مـا أُعِـلَّ عَـيْناً ذا اقـتُفي

(ذا) إشارة إلىٰ إبدال الواو والياء همزة، و (اقتفي) بمعنىٰ: اتبع.

والمراد: أنه تبدل الهمزة قياساً متبعاً من كل واو أو ياء وقعت عين اسم فاعل أُعِلّت في فعله، نحو: (قائِل وبائع) أصلهما: (قاوِل وبايع)، ولكنهم أعلّوه حملاً علىٰ الفعل، فكما قالوا: (قالَ وباعَ) فقلبوا العين ألفاً، كذلك قلبوا عين اسم الفاعل ألفاً، ثم قلبوا الألف همزة، علىٰ حدِّ القلب في نحو: (كِساء ورِداء).

قوله: «فإن بنيت الكلمة علىٰ التأنيث»: أي لم يكن لها لفظ مذكر معارض، بل الموجود هي الكلمة المؤنثة فقط كإداوة بكسر الهمزة وهي المطهّرة، وهداية فإنّه ليس في قبالهما لفظ منهما صيغ للمذكّر.

قوله: «فإنّها سقّاية»: بصيغة المبالغة والسقاية المعروفة بكسر السين ومن دون تشديد موضع السقي ولا مذكّر لها من موردها، بخلاف سقّاية بصيغة المبالغة فإنّ لها مذكراً هو السقّاء فكان من اللازم أن يقال: سقّاءة كبنّاءة، لكن قولهم: «اسق رقاش فإنّها سقّاية»، لمّا كان مثلاً والأمثال لا تغيّر بقيت الياء علىٰ رسلها، وكأنّها بنيت علىٰ هاء التأنيث فلم تبدل ياؤها همزة.

قوله: «قاول»: علىٰ زنة فاعل لأنّه اسمُ فاعلٍ من قول، وبايع لأنّه اسم فاعل من بيع.

ولو لم تعتل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو: (عَين فهو عاين، وعَوِرَ فهو عاوِر).

وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي ٱلْوَاحِدِ هَمْزاً يُرَىٰ فِي مِثْلِ كَٱلْقَلَائِدِ

يبدل همزة ما ولي ألف الجمع، الذي علىٰ مثال (مفاعِل) إن كان مَدّة مزيدةً في الواحد، نحو: (قِلادَة وقلائِد، وصحيفة وصحائِف، وعَجُوز وعجائِز).

فلو كان غير مدّة أو مدّة غير مزيدة لم يبدل، نحو: (قَسْوَرَة وقَساوِر، ومفازَة ومفاوِز، ومَعيشة ومَعايِش، ومَثُوبة ومثاوِب) إلّا فيما سمع، فلا يقاس عليه نحو: (مُصيبَة ومصائِب، ومنارَة ومَنائِر).

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

قوله:«عين» : علىٰ وزن فرح بمعنىٰ عظم سواد عينيه في سعته فهو عاين وأعين، وعور والعور: هو ذهاب حسّ إحدىٰ العينين فهو عاور وأعور.

قوله:«والمدّ زيد ثالثاً» : أي حيث يكون ثالث حروف المفرد فإنّه يبدل همزاً في الجمع، نظير: قلائد فإنّ واحده قلادة وثالثه مدّ زائد علىٰ مادة قلد، وهذا الثالث في المفرد يكون رابعاً في الجمع وتسبقه ألف مفاعل، ومثل قلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز، فلو كان غير مدّ نحو: قسورة بالواو المتحركة فإنّه يُجمع علىٰ قساور، أو كان مدّاً غير زائدٍ كألف مفازة فإنّه مقلوب عن واو وجمعه مفاوز ومعيشة، فإنّ ياءه متأصلة وجمعه معايش ومثوبة فإنّ واوها أصلية وجمعه مثاوب، إلّا فيما شذَّ سَماعاً فلا يُقاس عليه، وذلك نحو: مصيبة، وحقه أن يُجمع علىٰ مصاوب، ولكنه سمع مصائب ومنارة وحقّه أن يجمع علىٰ مناور، ولكنه سمع منائر.

قوله:«كذاك» : أي كإبدال المدّ الزائد الواقع ثالثاً في المفرد إلىٰ همزة في الجمع يبدل ثاني

يبدل همزة أيضاً ما بعد ألف جمع الرباعي، من ثاني لَيِّنَيْن، اكتنفاها، كما لو سميت بـ (نَيِّف) ثم كسَّرته، فإنك تقول: (نيائِف)، ونحوه: (أوّل وأوائِل، وعيِّل وعيائِل، وسيِّد وسيائِد) تبدل ما بعد ألف الجمع في كل هذا همزة استثقالاً لتوالي ثلاث ليِّنات متصلة بالطرف.

فلو انفصلت منه بمدّة امتنع الإبدال، سواء كانت ظاهرة (كطَواويس)، أو مُقدَّرة كقول الراجز:

حَـنا عِـظامي وأراهُ ثَـاغِرِي   وكَـحَل العَـيْنَيْن بـالعَوَاوِرِ

أراد: (العواوير)؛ لأنّه جمع (عُوَّار) وهو: الرمد.

وقد يُفهم هذا التفصيل من قوله:

.... اكـتَنَفا   مدّ مفاعل ....

فإن المكتنف في نحو: (طواويس) هو مدُّ (مفاعِيل)، فلا يكون له حكم مدّ (مفاعل) من إبدال ما يليه.

حرفين ليّنين اكتنفا ألف مفاعل كنيايف، فقبل الألف ياء وبعدها ياء، فهذه الياء تُبدل همزة فيقال: نيائف، ومثله أوّل وأوائل، فما بعد ألف الجمع في كل هذا يبدل همزة استثقالاً لتوالي ثلاث لينات (ياء وألف وياء في نيايف) متصلة بالآخر، فلو انفصلت عن الآخر بمدّة امتنع الإبدال سواء كانت المدّة ظاهرة كطواويس أو مقدرة كقوله:

وكحل العينين بالعواور

أراد العواوير ؛ لأنّه جمع عوار وهو الرمد.

قوله:«وعيل» : هو واحد العيال، والجمع: عيائل.

قوله:«هو مدّ مفاعيل» : أي لا مفاعل.

وَٱفْتَحْ وَرُدَّ ٱلْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ ... لَاماً وَفِـي مِـثْلِ هِـرَاوَةٍ جُـعِلْ
وَاواً وَهَـمْزاً أَوَّلَ ٱلْـوَاوَيْـنِ رُدْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ ٱلأَشُـدْ

حروف العلة: الألف والواو والياء والهمزة، فإذا اعتلّ لام ما استحق أن

قوله: «حروف العلة الألف والواو والياء والهمزة»: علىٰ خلاف فيها فقيل: هي حرف صحيح، وقيل: حرف علّة أو هي شبيه به، فإذا اعتلّ لام ما استحق أن يبدل منه ما بعد ألف الجمع همزة ؛ لكونه إمّا مدّة مزيدة في الواحد وإمّا ثاني لينين اكتنفا مدّ مفاعل، فإنّه يُخفَّف بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثمّ إبدالها ياء إن لم تكن اللام واواً سلمت في الواحد، فإن كانت اللام واواً سلمت في الواحد أبدلت الهمزة واواً، مثال النّوع الأوّل وهو ما يبدل منه بعد ألف الجمع همزة، قولهم: «قضية وقضايا» أصله قضائي بإبدال مدّة الواحد همزة، فاستثقل كون بناء منتهىٰ الجموع فيما آخره حرفا علة الهمزة والياء وأولهما مكسور وهو الهمزة علىٰ الوصف المذكور، فوجب تخفيفه بإبدال الكسرة فتحة، كما جاز التخفيف فيما قبل آخره صحيح، فلمّا فتحت الهمزة تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فصار (قضاءا) كمدارىٰ فاستثقل اجتماع شبه ثلاث ألفات. وإنّما قالوا: شبه لأنّ الهمزة ليست ألفاً محضاً فأبدلت الهمزة ياءً فصار قضايا.

وقولهم: «خطيئة وخطايا» أصله خطائي بهمزتين فوجب إبدال الثانية ياء ؛ لأنّ الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء، ثمّ فتحت الأولىٰ تخفيفاً ثمّ قلبت الياء ألفاً فصار خطاءا فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا.

وقولهم: «هراوة وهراوى» أصله هرائو فخففت فصار هراءا، ثم أُبدلت الهمزة واواً ليشاكل الجمع واحده في ظهور الواو رابعة بعد ألف.

ومثال النوع الثاني وهو إبدال ما بعد ألف الجمع همزة لكونه ثاني لينين اكتنفا مدّ (مفاعل)، قولهم: «زاوية وزوايا» أصله زوائي فخفف بفتح الهمزة وانقلاب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها وانقلاب الهمزة ياءً استثقالاً من اجتماع ثلاثة حروف علة.

يبدل منه ما بعد ألف الجمع، همزة، لكونه: إما مَدّة مزيدة في الواحد، وإمّا ثاني لِيني رباعي، اكتنفا ألف الجمع، فإنه يخفف بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياءً، إن لم تكن اللام واواً، سلمت في الواحد، وإن كانت هاءً أبدلت الهمزة واواً.

مثال النوع الأول قولهم: (قَضيَّة، وقضايا)، أصله: (قضَائي) بإبدال مَـدّة الواحد همزة، فاستثقل كون بناء منتهىٰ الجموع فيما آخره حرفا علـة أولهـما مكسور، فوجب تخفيفه بإبدال الكسرة فتحة، كما جاز التخفيف به فـيما قـبل آخره صحيح، فلما فتحت الهمزة تحرّكت الياء وانفتح ما قـبلها، فـانقلبت ألفاً، فصار (قضاءَا ؛ كمدَارَىٰ)، فاستثقل اجتماع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار (قضايا).

وقولهم: «خَطيئَة، وخطَايا» أصله: (خطَائِئ): بهمزتين في الطرف، فوجب إبدال الثانية ياءً، ثم إبدالها ألفاً، فصار (خَطاءَا) فوجب إبدال الهمزة ياء.

وقولهم: «هَراوَة، وهَراوَىٰ» أصله: (هرَائِوُ) فخففت، فصارت (هراءَا ثـم هَراوَىٰ) بإبدال الهمزة واواً ليشاكل الجمع واحده في ظهور الواو رابعة بعد ألف.

ومثال النوع الثاني: (زاوية، وزوايا) أصله: (زَوائي) بإبدال الواو همزة؛ لكونها ثاني ليّنين اكتنفا ألف شبه (مفاعِل)، فاستثقل كسر ما قبل آخره فخفف إلىٰ (زواءَا) ثم إلىٰ (زَوايا) علىٰ حدِّ تخفيف نحو (قَضايا).

وندرَ إجراء المعتل مجرىٰ الصحيح في قول الشاعر:

فَما برِحَت أقْدَامُـنا فـي مـقَامِنا ... ثـلاثَتَنا حَـتَّىٰ أزيـرُوا المـنائِيا

ونَدرَ إجراء المعتلّ مجرىٰ الصحيح في إبقاء همزته، كما هي في قوله: «حتىٰ ازيروا المنائيا» بالهمز من دون أن تقلب ياء، والألف المتطرفة في المنائيا للإطلاق.

قوله:

.... وهـــمزاً أَوَّلَ الواوَيْـنِ رُدْ   في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِـيَ الأَشُـدْ

يعني: وَرُدَّ أول الواوين المصدّرتين همزة، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف (فاعِل) (كُووفِيَ).

وأتم من هذه العبارة أن يقال: يجب إبدال أول الواوين المصدرتين همزة، إذا كانت الثانية إما غير مدة كـ (واصِلَة وأواصِل) أصله: (وَواصِـل) بـواويـن الأولىٰ فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (واصِلَة)، فاستثقل اجتماعهما فخففت بالإبدال.

قوله:«وهمزا أوّل الواوين رد   في بدء غير شبه وُوفي الأشد» : يعني بذلك أنّ كلّ كلمة ترادف في أوّلها واوان فإنّ أولاهما يجب إبدالها همزة بشرط أن تكون الثانية منهما غير مدّة أو تكون مدة أصلية، فهناك صورتان:

(١) أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الأولى أنثىٰ الأوّل: (أُول) وأصلها (وول) بواوين.

(٢) أن تكون مدّة أصلية نحو الأولى مؤنث الأوّل أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة، فأُبدلت الواو السابقة همزة صارت أولىٰ، فإن كانت الثانية مدّة مزيدة أو مبدلة لم يجب الإبدال، مثال المزيدة ووفي بالبناء للمجهول من وافاه يوافيه، ووُوري كذلك من واراه يواريه، فإنّ المدّة فيهما عارضة من أجل البناء للمجهول. ومثال المبدلة وولى مخفف وؤلى أنثىٰ الأوئل (أفعل) تفضيل من وال إذا لجأ، ووؤلى علىٰ وزن فضلىٰ وحسنىٰ، فالواو الثانية وولى ذات الواوين بدل همزة (وؤلى) كما أشرنا إليه.

قوله:«كواصلة» : فإنّ جمعها أواصل كحاملة وحوامل، والأصل وواصل بواوين أولاهما فاء الكلمة وثانيتهما بدل من ألف فاعلة في المفرد.

وإما مَدّة غير مزيدة ولا مبدلة كـ (الأولَىٰ) أصله: (الوُولَىٰ) لأنه مـؤنث الأوَّل وهو (أفْعَل) جار مجرىٰ أفضل منْك، ولذلك صحبته (مِنْ) في نحو: أوَّلِ من أمس، وجمع مؤنثه علىٰ (أُوَل) كـ (كُبْرَىٰ، وكُبَر) فـ (أُولىٰ) (فُعْلىٰ) مما فاؤه وعينه من بنات الواو، ولكنه استثقل لزوم واوين فـي أوله، فأبـدلت أولاهـما همزة، فإن كانت الثانية مدّةً مزيدة أو مبدلة، لم يجب الإبدال.

مثال الأول (وُوفي، ووُرِي). ومثال الثاني (الْوُولَىٰ) مخفف (الْوُءْلَىٰ) أنثىٰ (الأوْءل) (أفْعَل) تفضيل من (وَأل) إذا لَجأ.

وَمَدّاً آبْدِلْ ثَانِيَ آلْـهَمْزَيْن مِـنْ ... كِلْمَةٍ آنْ يَسْكُـنْ كَـآثِرْ وَآتَـمِنْ

إِنْ يُفْتَحِ آثْرَ ضَمٍّ آوْ فَـتْحٍ قُـلِبْ ... وَاواً وَيَـاءً إِثْـرَ كَسْـرٍ يَـنْقَلِبْ

ذُو آلْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُـضَمْ ... وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَـمْ

فَـذَاكَ يَـاءً مُـطْلَقاً جَـا وَأَؤُمْ ... وَنَـحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِـي ثَـانِيهِ أُمْ

في النطق بالهمزة عُسر؛ لأنّها حرف مهتوت، فالناطق بها كالساعل، فإذا اجتمعت مع أخرىٰ في كلمة كان النطق بهما أعسر، فيجب إذْ ذاكَ التخفيف في غير ندور، إلّا إذا كانتا في موضع العين المضاعف نحو: (سأْآل، ورأْآس).

قوله:«في النطق بالهمزة عسر لأنها حرف مهتوت» : كون النطق بالهمزة فيه عسر ادعاء، والتعبير عن ذلك بأنّه مهتوت خلاف ما يقوله أهل اللغة في مادة هتت، فإنّه يُـقال للرجل إذا كان جيّد السياق للحديث: هو يسرده سرداً ويهتّه هتّا، ويقال: رجل مهتّ وهتّات بمعنىٰ خفيف كثير الكلام.

قوله:«في موضع العين المضاعف نحو سأآل» : أمثلة مبالغة مـن السؤال ورءآس بـائع الرؤوس ولآل بائع اللؤلؤ، ففي مثل هذه الأمثلة لا إبدال وإنّما هو الإدغام.

ثمَّ إن التخفيف يختلف بحسب حال الهمزتين من كون ثانيتهما ساكنة بعد

قوله:«ثمّ إنّ التخفيف يختلف بحسب حال الهمزتين»: من الصور المتعلقة لهما من كون ثانيتهما ساكنة بعد متحركة أو متحركة بعد ساكنة أو كونهما متحركتين أو ساكنتين، وهذا الأخير لا يمكن في عالم النطق.

(أمّا التصوير الأوّل) وهو كون الثانية ساكنة بعد متحركة فيجب فيه إبدال الثانية مدّة تجانس حركة أُولاهما كآثرت أوثر إيثاراً، فالمدَّة في الأولىٰ ألف ؛ لأنّها المجانسة للفتحة، وفي الثانية وأو ؛ لأنّها المجانسة للضمّة، وفي الثالثة ياء ؛ لأنّها المجانسة للكسرة، وأصله ءءثرت إءثاراً، فلما اجتمع في كلمة همزتان ثانيتهما ساكنة وجب تخفيفها بإبدالها مدّة من جنس حركة ما قبلها، وكذا يبدل كلّ ما سكن منه ثاني الهمزتين، إلّا ما ندر من قراءة بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿إئلافهم﴾ بالهمزة، والحقّ إيلافهم بالياء مجانسة لكسرة الهمزة الأولىٰ.

فأمّا نحو: أأتمن زيد (أصل المثال اأتمن) بالاستفهام وهمزته مفتوحة ؛ والهمزة الثانية همزة وصل ءءتمن من الائتمان حذفت بعد أن جاءت همزة الاستفهام قبلها، فالهمزتان الموجودتان بالفعل إحداهما استفهامية وهي كلمة برأسها والأخرىٰ همزة الفعل، فلهذا قال: فلا يجب فيه الإبدال ؛ لأنَّ الأولىٰ للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة بل هما من كلمتين كما ذكرنا.

(وأمّا التصوير الثاني) وهو كون الثانية متحركة بعد ساكنة، فيكون تارةً فيما الهمزتان منه موضع العين المضاعف وتارة في موضع لامي الاسم.

فما همزتاه في موضع العين المضاعف نحو: سئّال ورأس لا يكون فيه إبدال قطعاً بل إدغام، ولذلك لم يتعرض لذكره.

وما همزتاه في موضع لامي الاسم يجب فيه إبدال الثانية ياء، كما يشهد له قوله: ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياء مطلقاً جا. تقول فيما هو علىٰ زنة (قِمَطْر) بكسر الأوّل وفتح الثاني وسكون الثالث من مادة قرء قرأىٰ والأصل قرءء بهمزتين فوجب إبدال الثانية

ياء، وإن كانت الأولىٰ ساكنة يمكن إدغامها في الثانية، بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد، وإنّما لم يدغم ؛ لأنّ الطرف محلّ التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر الإدغام في الوسط ممّا تقدم مثاله (سئّآل ورأس). وتقول في مثال سفرجل من مادة قرء قرأيأ بإبدال الثانية ياء وإبقاء الأولىٰ والثالثة علىٰ رسلهما.

(وأمّا التصوير الثالث) وهو كونهما متحركتين فعلىٰ نوعين ؛ لأنّه لا تخلو الهمزتان فيه من كونهما مصدرتين أو مؤخّرتين، فالمصدرتان تبدل فيهما الثانية واواً تارةً وياءً أخرىٰ، أمّا ما تبدل فيه واواً فهو إذا كانت مفتوحة بعد مفتوحة، أو مضمومة، أو كانت مضمومة بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة.

فالأول، أي كونها مفتوحة بعد مفتوحة، نحو: أوادم أصله ءآدم بهمزتين الأولىٰ همزة أفاعل والثانية فاء الكلمة ؛ لأنّه جمع ءءدم وهو أفعل من الأدمة.

والثاني كونها مفتوحة بعد مضمومة نحو: أويدم تصغير آدم أصله اءيدم، ثم دير ثاني همزتيه بحركة ما قبلها وهي الضمة فقلبت واواً كما ترىٰ.

والثالث كونها مضمومة بعد مفتوحة نحو: أوبّ جمع ابّ وهو المرعىٰ أصله أأبب، فنقلت حركة عينه وهي الباء إلىٰ فائه توصلاً إلىٰ الإدغام فصار اأب، فأبدلت الهمزة المضمومة واواً فصارت أوب، ومن ذلك أومّ مضارع أم بمعنىٰ قصد، إلّا أن هذا النوع من الفعل يخفّفه بعض العرب، فيقول: «ءءمّ» بإبقاء الهمزة الثانية علىٰ حالها لشبه أوّل الهمزتين بهمزة الاستفهام ؛ لمعاقبتها النون والتاء والياء من الفعل المضارع. وقد أشار إلىٰ الوجهين إبقاء الهمزة وإبدالها واواً من (ءءمّ) بقوله: وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أمّ، أي اقصد، والمراد بنحوه ما أوّل همزتيه المتحركتين للمضارع فدخل فيه ائنّ وهو من الأنين، فإنّه مثل أؤم في جواز الإبدال واواً والإبقاء همزة.

(والرابع) وهو كون الثانية مضمومة بعد مكسورة.

(والخامس) كونها مضمومة بعد مضمومة، نحو: إوم بكسر الأولىٰ وضمّ الثانية وأوم

متحركة، أو متحركة بعد ساكنة، أو هما متحركتان.

أما الأول: فيجب فيه إبدال الثانية مدة تجانس حركة أولاهما كـ (آثرت

بضم الأولىٰ والثانية وهما علىٰ زنة إصبع وأبلم بالتحريك الذي ضبطناه.
وأمّا ما تبدل فيه الهمزة الثانية ياء فهو إذا كانت مفتوحة بعد مكسورة، أو مكسورة بعد مفتوحة، أو بعد مكسورة، أو بعد مضمومة، فالمفتوحة بعد المكسورة نحو: أئم من أمّ، بمعنىٰ قصد، والمكسورة بعد المفتوحة نحو: اينّ أصله اءن، وقد ينطق بالأصل علىٰ نصّه نظير: أئمّة فإنّه نطق به بالياء وبالهمزة، والمكسورة بعد المكسورة نحو: إءم بكسر الهمزتين، والمكسورة بعد المضمومة نحو: اينّ من الأنين. ويعتبر الشارح أنّ المثال من باب المتعدّي، ولذلك قال: لأنّه مضارع أننته أي جعلته يئنّ، فدخله نقل حركة الحرف الذي أدغم إلىٰ ما قبله والإدغام بعد النقل، ثمّ بدّل ثاني همزتيه من جنس حركتها وهي الياء المجانسة للكسرة فصار أينّ.
وأمّا النوع الثاني وهو ما تكون الهمزتان فيه مؤخرتين فتبدل فيه الهمزة الثانية ياءً سواء كان ما قبلها ساكناً أو متحركاً، ولذلك قال الماتن: ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياء مطلقاً، يعني أنّ ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً وجب إبداله ياء سواء كان أول الهمزتين ساكناً أم مفتوحاً أم مكسوراً أم مضموماً، ولا يجوز إبداله واواً؛ لأنّ الواو لا تقع متطرفةً فيما زاد علىٰ ثلاثة أحرف وإنّما تبدل ياء لا غير، ثم ما قبلها إن كان مفتوحاً قُلبت ألفاً، وإن كان مضموماً كُسِر، فتقول في مثال جَعْفَر بفتح فسكون ففتح وزِبْرِج بكسر فسكون فكسر وبُرثُن بضم فسكون فضمّ من مادّة قرء قرءء وقرءء وقرءء بضبط جعفر وزبرج وبرثن، ونحو ذلك قولهم: «رزيئة ورزايا» وأصله رزاءء بهمزتين فأبدلت الثانية منهما ياءً ثم ألفاً، وللفصل بين الألفين أبدلت الهمزة الأولىٰ ياءً فصارت رزايا، ومثله خطيئة وخطايا.
والتصحيح بإبقاء الهمزة علىٰ حالها قليل كقول بعضهم: «اللهمّ اغفر لي خطائيءى بياء المتكلم».

أُوثِر إيثاراً)، أصله: (أَأْثرتُ أُؤْثر إِئْثاراً).

فلما اجتمع في كلمة همزتان ثانيتهما ساكنة وجب تخفيفها بإبدالها مدّة من جنس حركة ما قبلها؛ لأنّ بها حصل الثقل، فَخُصّت بالتخفيف، وكذا كل ما سكن منه ثاني الهمزتين، إلّا ما ندر من قراءة بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿إِئْلافهمْ رحْلَةَ الشِّتاءِ والصَّيْف﴾.

فأما نحو: أأتمن زيد، فلا يجب فيه الإبدال؛ لأنّ الأولىٰ للاستفهام، والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وأما الثاني: فيجيء فيما الهمزتان منه موضع العين المضاعف، أو في موضع لامي الاسم، فما همزتاه في موضع العين المضاعف ـ نحو: (سأْآل) ـ لا إبدال فيه البتة، ولذلك لم يتعرض لذكره.

وما همزتاه في موضع لامي الاسم يجب فيه إبدال الثانية ياء، كما يشهد له قوله:

فَذاكَ يـاءً مُـطلقاً جَـا ....

تقول في مثال (قِمَطْرٌ) من (قَرأَ: قِرَأْيٌ) والأصل: (قِـرَأْأٌ)، فـالتقىٰ فـي الطرف همزتان فوجب إبدال الثانية ياءً.

وإن كانت الأولىٰ ساكنة يمكن إدغامها بحيث تـصير مـع التـي بـعدها كالشيء الواحد؛ لأنّ الظرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر ذلك في نحو: (سأْآل).

وتقول في مثال (سَفَرْجَل) من (قرأ): (قَرَأْيَأُ) بإبدال الثانية ياء، وتصحيح الأولىٰ والثالثة.

وأما الثالث: فعلىٰ نوعين؛ لأنّه لا تخلو الهمزتان فيه من كونهما مصدّرتين

أو مؤخّرتين.

فالنوع الأول: تبدل فيه الثانية واواً تارةً وياءً أخرىٰ. أمَّا ما تبدل فيه واواً فهو: إذا كانت مفتوحة بعد مفتوحة، أو مضمومة، أو مضمومة بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، فالأول نحو: (أوَادم) أصله: (أآدِم) بهمزتين ؛ الأولىٰ: همزة (أفاعِل) والثانية: فاء الكلمة، لأنه جمع (أَأْدَم) وهو (أفْعَلُ) من الأُدمة.

والثاني نحو: (أُوَيْدِم) تصغير (آدم) أصله (أُؤَيْدِم)، ثمّ دِير ثاني همزتيه بحركة ما قبلها، فقلبت واواً، كما ترىٰ.

والثالث نحو: (أَوُبٍّ) جمع (أبٍّ) وهو المرعىٰ، أصله: (أَأْبِبُ)، فنقلت حركة عينه إلىٰ فائه توصلاً إلىٰ الإدغام فصار (أَأُبٌّ)، ثم دِيرَ ثاني الهمزتين بحركتها فصار (أَوُبّ).

ومن ذلك (أَوُمّ) مضارع (أَمَّ)، إلّا أن هذا النوع من الفعل يخففه بعض العرب فيقول: «أَأُمُّ»؛ لشبه أول همزتيه بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والتاء والياء.

وقد أشار إلىٰ هذا بقوله:

.... وأوَم ونحوه وجهين في ثانيه أم

والمراد بـ(نحوه): ما أول همزتيه المتحركتين للمضارع، فدخل فيه (أئِنُّ) فإنه مثل (أَؤُمّ) في جواز الإبدال والتحقيق.

والرابع والخامس نحو: (إوُمّ، وأُوُمّ) وهما مثالا: (إصْبَع، وأُبْلُم) من (أَمَّ).

وأما ما تبدل فيه ياءً فهو إذا كانت مفتوحة بعد مكسورة، أو مكسورة بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة.

فالأول نحو: (أيِم) مثال (إصْبع) من (أمّ).

والثاني نحو: (أَيِنّ) أصله (أَإِنّ) بهمزتين الأُولىٰ همزة المتكلم، والثانية فاء الكلمة؛ لأنّه مضارع (أَنَّ) ولكنه استثقل فيه توالي الهمزتين فخفف بإبدال الثانية من جنس حركتها. وقد يقال: «أإن» لشبه الأولىٰ بالمنفصلة كما ذكرناه.

ولم يعامل هذه المعاملة من غير الفعل، إلّا ﴿أَيِمَّةً﴾ فإنه قد جاء بالإبدال والتصحيح، وعليه قراءة ابن عامر والكوفيين.

والثالث نحو: (إِيْئِم) مثال (إصبع) من (أَمَّ).

والرابع: (أُيُنَّ) أصله: (أُإِينّ) لأنّه مضارع (أننته) أي: جعلته يئن، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتهما فصار (أُينّ).

وأما النوع الثاني: فتبدل فيه الهمزة الثانية ياء، سواء كان ما قبلها ساكناً أو متحركاً، ولذلك قال:

.... ما لَمْ يكُنْ لَفْظاً أَتَمْ

فذاكَ ياءً مُطْلَقاً ....

يعني: أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً فأوجب إبداله ياءً، سواء كان أول الهمزتين ساكناً أو مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، ولا يجوز إبداله واواً؛ لأنّ الواو لا تقع متطرفة فيما زاد علىٰ ثلاثة أحرف، وإنما تبدل ياءً، ثم ما قبلها إن كان مفتوحاً قُلِبت ألفاً، وإن كان مضموماً كُسِر، فتقول في مثال (جَعْفَر وزِبْرِج وبُرْثُن) من (قرأ): (القَرْأَأُ والقِرْئِئُ والقُرُؤُ).

ونحو ذلك قولهم: «رَزِيئة ورَزايا» الأصل: (رَزَائي) فأبدلت ثاني همزتيه ياء، ثم عُومِل معاملة (قضايا) فصار (رَزايا). ومثله (خَطيئَة وخطايا). والتصحيح في هذا النحو نادر، كقول بعضهم: «اللهُمَّ اغْفِرْ لي خَطائي». والله أعلم.

وَيَـاءً اقْـلِبْ أَلِفاً كَسْـراً تَـلَا أَوْ يَـاءَ تَـصْغِيْرٍ بِـوَاوٍ ذَا افْـعَلَا

قوله: «وياء اقلب ألفا كسراً تلا»: كسراً أو تلا ياء تصغير، وهذا الفعل افعله بالواو المتطرفة حيث تلي كسراً، أو ياء تصغير، أو تقع الواو قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي فعلان.

وعليه فيجب قلب الألف ياء في موضعين:

(أحدهما): أن يعرض كسر ما قبلها لأجل صيغة الجمعية كقولك في جمع مصباح: مصابيح أبدلت الألف بعد الباء ياءً؛ لأنّه لمّا كُسر ما قبلها للجمعية لم يمكن بقاؤها لتعذر النّطق بالألف بعد غير الفتحة، فردّت إلىٰ مجانس حركة ما قبلها فصارت ياء كما ترىٰ.

(الموضع الثاني): أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في غزال: غزيّل، فالياء المشدّدة ياءان إحداهما ياء التصغير والثانية مقلوبة الألف.

وقوله: بواو ذا افعلا في آخر، يفهم منه أنّه يفعل بالواو الواقعة أخيراً ما فعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها، أو لمجيئها بعد ياء التصغير. فالأوّل نحو: رضى وقوى أصلهما رضو وقوو بفتح الحرف الأوّل وكسر الثّاني منهما، ولمّا كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون؛ من وجوب إبدالها ياءً توصلاً إلىٰ الخفّة وتناسب اللفظ بين الكسرة والياء، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج، إلّا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها وهو الألف التي قيل: إنّها بحكم الياء كحَوْض وحِياض وسَوْط وسياط.

والثاني وهو مجيؤها بعد ياء التصغير كقولك في تصغير جرو: جُريّ، أصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال، والمانع هو كونهما من كلمتين لا كلمة واحدة وكونهما من كلمتين، نحو قولك: القاضي وليّ، فياء القاضي من كلمة وواو ولي من كلمة أخرىٰ، وحيث فقد المانع من الإعلال قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء فصار جُري، وليس جُري ونظيره مقصوداً له

من قوله: «بواو ذا افعلا في آخر»، إنّما مقصوده التنبيه علىٰ النوع الأوّل وهو ما كان من قبيل رضو وقوو؛ لأنّ قلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختصُّ بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير، علىٰ ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

وقوله: «أو قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان»: مثاله شجية أصله شجوة لأنّه من الشجو وهو الحزن، ففعل بالواو قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة؛ لأنّ تاء التأنيث في حكم الانفصال، فكأنّ الواو واقعة في الطرف وما قبلها مكسور، وكذا الألف والنون في نحو: فعلان لما حكم الانفصال كتاء التأنيث، ولذلك تقول في مثال: ضَرِيان بفتح فكسر من مادة غزو: غزيان بقلب الواو ياء.

وقوله: «ذا أيضاً»: وهو قلب الواو ياءً لكسر ما قبلها (رأوا) في مصدر الفعل المعتلّ عيناً، وذلك نحو: صام صياماً وانقاد انقياداً، والأصل صوام وانقواد، ولكنه لمّا اعتلّت الواو في الفعل، أي انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، استثقل بقاء الواو في المصدر بعد كسرة ما قبلها وقبل حرف هو الألف يشبه الياء لتعاقبه معها غالباً فاعتلّت، أي فانقلبت الواو في المصدر ياء حملاً للمصدر علىٰ فعله في أصل القلب لا في كيفيته، فإنّ الواو في الفعل انقلبت ألفاً وفي المصدر انقلبت ياء ليصير العمل في اللفظ من وجهٍ واحد في أصل القلب، إلّا فيما شذّ من قوله: «نار نواراً» لا نياراً، بمعنىٰ نفر، فلو صحّت الواو في الفعل ولم تقلب بقيت في المصدر علىٰ رسلها ولم يؤثر كونها بين الكسرة والألف، وذلك نحو: لاوذَ لواذاً وجاور جواراً، وكذا تبقىٰ لو لم تكن قبل الألف؛ لأنّ العمل والتصرف في الكلمات بالقلب والتحويل حينئذٍ مع التصحيح وإبقاء الحرف علىٰ رسله يكون أقلّ، أي أنّه يكون في الفعل نفسه ولا يتجاوزه إلىٰ مصدره، وذلك نحو: حال وأصله حول فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فانقلب ألفاً حولاً بكسر الحاء وبعد الواو لام لا ألف، وهكذا عادَ المريضُ

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا ٱلتَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضاً رَأَوْا

يجب قلب الألف ياء في موضعين:

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها للجمعية، كقولك في جمع (مصباح): (مصابيح) أبدلت الألف ياء؛ لأنّه لما كُسِر ما قبلها للجمعية لم يمكن بقاؤها، لتعذر النطق بالألف بعد غير الفتحة، فَرُدّت إلىٰ مجانس حركة ما قبلها، فصارت ياءً كما ترىٰ.

الثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير، كقولك في (غَزال): (غُزَيِّل): بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأنّ ياء التصغير لا تكون إلّا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها فرُدّت إلىٰ الياء، كما ردت إليها بعد الكسرة.

وقوله:

.... بواوٍ ذا افْعَلا

في آخِرٍ ....

يفهم منه أنه يُفعل بالواو الواقعة آخراً ما فُعِلَ بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها، أو لمجيئها بعد ياء التصغير.

فالأول نحو: (رَضِيَ وَقَوِيَ): أصلهما: (رَضوَ وقووَ) لأنهما من الرضوان والقوة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عُومِلت بما تقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً إلىٰ الخفة، وتناسب اللفظ.

ومن ثَمَّ لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة (كعِوَض، وعِوَج) إلّا إذا

عوداً بكسر العين.

كان مع الكسرة ما يعضدها كـ(حوْض وحياض، وسوْط وسياط).

والثاني: كقولك في تصغير (جرو): (جُرَيّ) أصله (جُرَيْوٌ) فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، وفقد المانع من الإعلال، فقلبت الواو ياء، وأُدغِمَت الياء في الياء فصار (جُرَيّ). وليس هذا النَّوع بمقصودٍ له من قوله:

.... بواوٍ ذا افْعَلا

في آخِـرٍ ....

إنما مقصوده التنبيه علىٰ النوع الأول؛ لأنَّ قلب الواو ياء لاجتماعها مع اليـاء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة، ولا بما سبقها ياء التصغير، علىٰ ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

قوله:

.... أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان ....

مثاله: (شَجْيَةٌ) أصله (شَجْوَة) لأنه من الشجو، ففعل بالواو قبل تا التأنيث ما فعل بها متطرفة؛ لأنّ تاء التأنيث في حكم الانفصال، وكذا الألف والنون في نحو: (فَعْلان) لها حكم الانفصال أيضاً. ولذلك تقول في مـثال (ضَـربان) مـن (غَزو: غَزِيان).

وقوله:

.... ذا أيـضاً رَأوْا

تتمة قوله:

فِي مَصْدَرِ ٱلْمُعْتَلِّ عَيْناً وَٱلْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ ٱلْحِوَلْ

وذلك نحو: (صامَ صياماً، وانقاد انْقياداً) والأصل: (صِوام، وانْقِواد)، ولكنه لما اعتلّت الواو في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلّت حملاً للمصدر علىٰ فعله بقلبها ياءً، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد، إلّا فيما شذَّ من قولهم: «نَارَ نِواراً» بمعنىٰ: (نَفَر).

فلو صحّت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف، نحو: (لاوَذَ لِواذاً، وجَاوَرَ جِواراً). وكذا لو لم تكن قبل الألف؛ لأنّ العمل حينئذٍ مع التصحيح يكون أقل، وذلك نحو: (حالَ حِوَلاً، وعادَ المريضَ عِوَداً).

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا ٱلإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

نقول: أينما عرض كون الواو مكسوراً ما قبلها، وهي عين جمع، اعتلت

قوله: «نقول أينما عرض كون الواو»: أي وجودها مكسوراً الحرف الذي قبلها والواو عين في جمع اعتلّت في مفرده وانقلبت أو سُكّنت في مفرده وسلمت من الانقلاب وجب قلبها ياءً، وليس ذلك علىٰ إطلاقه، بل وجوب القلب فيه مشروط بوقوع الألف بعد الواو، وما جمع الشروط هو نحو: ديار وثياب ومفردهما دار وثوب، وهذان الجمعان من حقّهما أن يكونا دواراً وثواباً، ولكن قلبت الواو في الجمع ياءً لانكسار ما قبلها وهي الدّال والثاء ومجيء الألف بعدها مع كونها في واحد ديار معتلّة، أي منقلبة إلىٰ ألف (دار) لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي واحد ثواب أو ثياب شبيهة بالمعتل، أي بما من شأنه أن ينقلب، وإنّما لم ينقلب لكونه حرفَ لينٍ ميّت بسبب سكونه.

ولزوم وجود الألف بعد الواو في وجوب قلبها ياءً دلّ عليه بقوله: «وصحّحوا» أي لم

في واحده أو سكنت فيه وجب قلبها ياء.

وليس ذلك علىٰ إطلاقه، بل وجوب القلب فيه مشروطٌ بوقوع الألف بعد الواو، وذلك نحو: (دِيار، وثِياب) أصلهما (دِوار، وثِواب)، ولكن قلبت الواو في الجمع ياءً لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها مع كونها في الواحد: إما معتلة: كـ(دار) أو شبيهة بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً ميتاً كـ(ثَوْب).

وهذا الشرط المذكور في وجوب القلب يدل عليه مساق قوله:

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ ... وَجْهَانِ وَٱلإِعْلَالُ أَوْلَىٰ كَالْحِيَلْ

يقلبوا الواو إلىٰ الياء في الجمع علىٰ زنة (فِعَلة) كعودة بكسر العين وفتح الواو جمع عود بفتح العين، وبعد الواو دال وهو المسنّ من الإبل والشاء.

وأمّا الواو في الجمع يأتي علىٰ وزن (فِعَل) بكسر ففتح، ففيها وجهان: الصحة والإعلال، والإعلال أولىٰ فالذي لا يعلّ ولا يقلب هو ما كان في الجمع علىٰ وزن (فعلة)، والذي يجوز فيه الوجهان هو ما كان علىٰ وزن (فعل)، والذي يجب إعلاله هو ما كان علىٰ وزن (فعال) بكسر ففتح وألف، فوزن (فِعَلة) بكسر ففتح ألزموا عينَهُ التصحيح نحو: عود وعودة وكوز وكوزة ؛ لأنّه لما عدمت الألف قلّ عمل اللسان فخفَّ النُّطق بالواو بعد الكسرة فصحّت، ولم يجز قلبها إلّا فيما شذّ من قول بعضهم: «ثيرة» مكان ثورة جمع ثور ؛ لأنّه انضمّ إلىٰ عدم الألف بعد الواو تحصين الواو ببعدها عن طرف الكلمة بسبب تاء التأنيث.

وأمّا وزن (فِعَل) بكسر ففتح فجاء فيه التصحيح وعدم القلب كحاجة وحوج نظراً إلىٰ عدم الألف بعد الواو، وجاء فيه الإعلال أيضاً كقامة وقيم وحِيْلة وحِيَل وديمة ودِيَم ؛ نظراً إلىٰ أنّ الواو بقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلّت وقلبت.

لأنه تضمَّن بيان ما لا يُعلّ، وما يجوز فيه الوجهان من كل واو مكسور ما قبلها وهي عين الجمع اعتلت في واحده، أو سكنت، ففهم أنه يجب الإعلال فيما سكت عن ذكره، وهو (فعال).

فأما (فعلة) فألزموا عينه التصحيح، نحو: (عَوْدٌ وعِوَدَة، وكُوزٌ وكِوَزَة)؛ لأنه لما عدمت الألف قلَّ عمل اللسان فخفَّ النطق بالواو بعد الكسرة فصحت، ولم يجز اعتلالها إلّا فيما شذَّ من قول بعضهم: (ثِيَرَة)؛ لأنَّه انضم إلىٰ عدم الألف تحصين الواو، ببعدها عن الطرف بسبب تاء التأنيث.

وأما (فِعَلِ) فجاء فيه التصحيح كـ(حاجَة وحِوَج) نظراً إلىٰ عدم الألف والإعلال أيضاً كـ(قامة وقِيَم، وحيلة وحِيَل، ودِيمة ودِيَم) نظراً إلىٰ أنها بقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأُعلت غالباً.

وَٱلْوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ ... كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ وَوَجَبْ
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ

تبدل الواو ياءً إن تطرفت رابعة فصاعداً وانفتح ما قبلها؛ لأنَّ ما هي فيه إذ

قوله: «تبدل الواو ياء إن تطرفت»: أي وقعت في الآخر رابعة فصاعداً، ويفهم ذلك من قوله: كالمعطيان، فإنّ هذه الصيغة من فعلٍ رُباعي وانفتح ما قبلها ـ كالمثال المذكور ـ بزنة اسم المفعول؛ لأنّ ما الواو فيه علىٰ الوصف المذكور لا يعدم نظيراً يستحق القلب، والنظير هو معطيان اسم فاعل، وليس هو من الباب المتحدّث عنه؛ لأنّ ما قبل الياء مكسورٌ لا مفتوح فيحمل اسم المفعول علىٰ نظيره اسم الفاعل في القلب، وذلك نحو: أعطيت أصله أعطوت بالواو؛ لأنّه في الأصل من عَطا يعطو بمعنىٰ أخذَ، فلمّا دخلت عليه همزة النّقل صارت الواو رابعةَ حروفِهِ، فَقُلبت ياءً حملاً للماضي

علىٰ مضارعه الذي هو يُعطي، كما حمل اسم المفعول من نحو: معطيان علىٰ اسم الفاعل، وكذا يُرضيان بالبناء للمجهول حتىٰ يكون ما قبل الياء مفتوحاً أصله يرضوان لأنّه من الرضوان، ولكن قُلبت واوه بعدَ الفتحة ياءً حملاً لبناء المجهول علىٰ بناء المعلوم الذي هو أيضاً ياؤه مقلوبة.

وهكذا يجب إبدال الألف بعد الضمّة واواً نحو: بُويعَ وضورب، ومعلومهما بايَعَ وضارب.

وهكذا يجبُ إبدال الياء واواً إن كانت الياء ساكنة مفردةً ـ أي غير مكررة ـ مدغمة بعد ضمّة، وذلك نحو: مُوقِن وموسِر اسمي فاعلٍ من أيقنَ وأيسر، فإنّ أصلهما ميقن وميسر، ولو تحرّكت الياء قويت علىٰ الصحة وعدم الانقلاب غالباً، نحو: هُيام بضمّ الهاء وتخفيف الياء، وهو العطش الشديد أو اختلال العقل من العشق.

وقَيْدُ (غالباً) احترازٌ عمّا سيجيء في قوله: وواوا إثر الضمّ ردّ اليا... الخ.

وهكذا لو تحصّنت الياء لتضعيف بقيت كحيّض جمع حائض.

وإذا اقتضىٰ القياس في جمع وقوع الياء الساكنة المفردة بعد ضمّة لم تخفف بإبدالها واواً، بل تحوّل الضمّة قبلها كسرة ؛ لأنّ الجمع أثقل من المفرد، فكان أحقّ بمزيد التخفيف فعدل عن إبدال يائه واواً إلىٰ إبدال الضمّة كسرة، وذلك نحو: هيماء وجمعها هُيْم بهاء مضمومة وياء ساكنة نظير حُمْر وحمراء، وهكذا بيضاء جمعها بيض بضم الباء وسكون الياء، وأزيل هذا الثقل بكسر الهاء والباء فخفّت الكلمتان.

وتبدل الياء المتحركة بعد الضمّة واواً إن كانت لامَ فعل كنهو الرجل ـ أي صار صاحب عقل ـ من النهى، فإنّ أصله نهي الرجل بالياء لقولهم في المصدر منه: نهية وهي العقل، ونحو: قضو الرجل في مقام التعجب بمعنىٰ ما أقضاه، وأصله قضي بالياء.

أو كانت الياء لام اسم مختوم بتاء التأنيث ببناء الكلمة عليها لا طروء تاء التأنيث عليها بالعارض، كأن تبنىٰ من رمىٰ يرمي مثال مَقدُرة بفتح الميم وضمّ الدال، فتقول

حينذاك: مرموة بالواو لا الياء، فلوكانت التاء عارضة أُبدِلت الضمة قبل الياء كسرة وسلمت الياء من الانقلاب، كما يجب قلب الضمة كسرة مع تجريد الكلمة عن التاء، وذلك نحو: أتواني توانياً بكسر النون قبل الياء، وإن كان أصله الضمّ لأنّه نظير تدارك وتكاسل، ولكنه خُفّفَ بإبدال ضمته كسرة لأنّه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمّة لازمة، وإذا لحقته التاء للدلالة علىٰ المرة قلت: توانية بكسر النون وإبقاء الياء سالمة ؛ لأنّ هذه التاء عارضةٌ فلا اعتداد بها.

او كانت الياء لام اسم مختوم بالألف والنون، كأن تبنىٰ من الرمي مثل: سبعانِ (بصيغة التثنية من سبع)، فإنّك تقول: رموان وأصله رَمُيان بفتح فضمّ فقلبت الياء واواً مجانسة للضمّة قبلها، وكما أن التاء في مرموة صانت الضمة قبل الياء حتىٰ استدعت قلبها إلىٰ واو لتجانسها ؛ كذلك الألف والنون في رموان صانت الضمة قبل الياء حتىٰ استدعت قلبها إلىٰ واو لتجانسها، وصيانة التاء والألف والنون للضمة وبالتبع للواو معناها أنّ الواو لم تقع في طرف الكلمة حتىٰ تستغرب.

وإذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لصيغة (فُعْلىٰ) بضم فسكون وصفاً لا اسم عين جازَ تبديل الضمة كسرةً وإبقاء الياء علىٰ رسلها، كما جاز إبقاء الضمّة وقلب الياء واواً لتجانسها، وذلك كقولهم في أنثىٰ الأكيس والأضيق: الكيسى والضيقى والكُوسى والضُّوقى، وإبقاء الياء لمراعاة وجودها في المذكر وقلبها واواً لضمّ ما قبلها مراعاةً لصيغة (فُعْلى) بضم فسكون، فإنّ هذه الزِّنة لا تحفظ إلّا بالضمّ ومجانسة الواو لها. أمّا إذا كانت (فُعْلى) اسمَ عينٍ كطوبىٰ اسم شجرة فإنّه يتعيّن قلب الياء واواً. وشذّت قراءة من قرأ ﴿ طيبى لهم وحسن مآب ﴾ .

ثمّ يجب أن يلتفت أن فعلىٰ (بضم فسكون) الواقعة صفة تارةً لا يراد بها إلّا الوصف المحض، وهذه يتعيّن فيها قلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء من الانقلاب كـ ﴿ قسمة ضيزى ﴾ ، أي جائرة ومشية حيكى، أي يتحرك فيها المنكبان، وتارةً أخرىٰ لا تراد

ذاك لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال، فيحمل هو عليه، وذلك نحو: (أعْطَيْتُ) أصله: (أعْطَوْتُ) لأنه من (عَطا يَعْطُو) بمعنىٰ: أخَذَ، فلمَّا دخلت عليه همزة النقل صارت الواو رابعةً، فقلبت ياءً حملاً للماضي علىٰ مضارعه، كما حمل اسم المفعول من نحو: (مُعْطَيان) علىٰ اسم الفاعل، وكذا (يرضَيَان) أصله (يرضَوان) لأنه من الرضوان، ولكن قلبت واوه بعد الفتحة ياءً حملاً لبناء المفعول علىٰ بناء الفاعل.

قوله:

.... وَوَجَبْ ....

إبْدالُ واوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ ألِفْ ....

مثاله: (بويع وضورب).

وقوله:

.... ويا كمُوقنٍ بذا لَها اعترِفْ

يعني: أنه يجب إبدال الياء واواً إن كانت ساكنة مفردة بعد ضمة، وذلك نحو: (مُوقن ومُوسر) أصْلُهُما: (مُيْقِن ومُيْسِر) لأنهما من أيْقَنَ وأيْسَرَ، ولو تحرّكت الياء قَويت علىٰ الضمة ولم تُعلّ غالباً نحو: (هيام).

وقولي: (غالباً) احترازاً مما يأتي ذكره. وكذلك لو تحصّنت الياء بالتضعيف كـ (حَيِّض).

المحضة، بل ما تقابل المذكر كطوبى وأطيب وكوسى وأكيس وضوقى وأضيق. وهذا هو ما مراد الماتن في الرجز، لا الوصف المحض الذي أشار إليه الشارح بقوله: احترازاً من نحو طوبى بمعنىٰ طيّبة.

وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

إذا اقتضىٰ القياس في جمع وقوع الياء الساكنة المفردة بعد ضمة لم تخفف بإبدال الياء واواً، بل بتحويل الضمة قبلها كسرة؛ لأنَّ الجمع أثقل من الواحد، فكان أحق بمزيد التخفيف فعدل عن إبدال عينه حرفاً ثقيلاً ـ وهو الواو ـ إلىٰ إبدال الضمة كسرة، وذلك نحو: (هَيْماء وهِيم، وبَيْضاء وبيض) لأنهما نظير: (حَمراء وحُمْر).

وَوَاواً آثْرَ ٱلضَّمِّ رُدَّ ٱلْيَا مَتَىٰ ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ آوْ مِنْ قَبْلِ تَا

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَىٰ كَمَقْدُرَهْ ... كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واواً، إن كانت لام فعل، كـ(نَهُو الرجل) أصله (نهيَ الرجل) لقولهم في المصدر منه: (نُهْيَة). ونحو (قَضُو الرجل) بمعنىٰ: ما أقضاه! أو كانت لام اسم مبني علىٰ التأنيث بالتاء، كـ(مرمُوّة) مثال (مَقْدرة) من (رَمَىٰ).

فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء، كما يجب ذلك مع التجريد، وذلك نحو: (تَوَانَىٰ توانِياً) أصله: (توانُياً) لأنه نظير (تَدارُك)، ولكن خُفِّف بإبدال ضَمّته كسرة؛ لأنّه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة.

وإذا لحقته التاء للدلالة علىٰ المرة قلت: (تَوانيَة)؛ لأنها عارضة فلا اعتداد بها.

قوله:

.... كـــذا إذا كســبُعان صَــيَّرَهْ

أي: كذلك يجب إبدال الياء بعد الضمة واواً فيما صيّره الباني له على مثال (سَبُعان) وهو اسم مكان، وذلك نحو: (رَمُوان) أصله (رَميان) لأنه من (رميت)، ولكن قلبت الياء واواً وسلمت الضمة قبلها؛ لأنَّ الألف والنون لا يكونان أضعفَ حالاً من التاء اللازمة في التحصين من التطرف.

وَإِنْ تَكُـنْ عَـيْناً لِـفُعْلَىٰ وَصْـفَا فَـذَاكَ بِـالْوَجْهَيْنِ عَـنْهُمْ يُـلْفَىٰ

يعني: إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لـ(فُعْلَىٰ) وصفاً جاز تبديل الضمّة كسرة وتصحيح الياء وإبقاء الضمة وإبدال الياء واواً، كقولهم فـي أنـثىٰ (الأكْيَس، والأضْيَق): «الكيسَىٰ والضيقىٰ، والكُوسَىٰ والضُّوقَىٰ» تـرديداً بـين حمله علىٰ مذكره تارةً، وبين رعاية الزِّنة أخرىٰ.

وقوله:

.... وصـــفَا ....

احترازاً من نحو: (طوبىٰ) بمعنىٰ (الطيبة).

فصل

مِنْ لَامِ فَعْلَىٰ آسْماً أَتَىٰ آلْوَاوُ بَدَلْ   يَـاءٍ كَـتَقْوَىٰ غَـالِباً جَـا ذَا آلْـبَدَلْ

تبدل غالباً الواو من الياء الكائنة لاماً لـ (فَعْلَىٰ) اسماً فـرقاً بـينه وبـين الصفة، وذلك نحو: (تَقْوَىٰ) أصله (تَقْيَا) لأنه من تقيت، ولكنهم قلبوا الياء واواً ليُفرّقوا بينه وبين (صَدْيا، وخَزْيا) من الصفات، وخَصّوا الاسم بالإعلال ؛ لأنّه

فصل

قوله: «من لام فَعْلى»: بفتح فسكون حيث تكون (فَعْلى) اسماً لشيء لا وصفاً تكون الواو المتطرفة بدل ياء في الغالب فرقاً بين الاسم وبين الصفة، وذلك نحو: تـقوىٰ فـإنّ أصلها تقيا لأنّها من تقيت بالياء، ولكن العرب قلبوا الياء واواً ليفرقوا بينها وبـين الوصف حيث يقال: امرأة صديا وخزيا، أي عاطشة مخزية، وخصّوا الاسـم دون الصفة بالإعلال والإبدال ؛ لأنّه أخفّ من الصفة فكان أحمل للثقل، ومـثل تـقوىٰ شروى بمعنىٰ المثل، وفتوى وبقوى وثنوى بمعنىٰ الفتيا والبقيا والثنيا.

وقوله: غالباً احترازاً من نحو قولهم للرائحة: ريّا بالياء ولولد البقرة الوحشية: طغيا ولمكان بعينه: سعيا.

وإذا كانت الواو لاماً لـ (فُعْلىٰ) بضم فسكون أُبدلت ياءً نحو: الدنيا فإنّها وصف بمعنىٰ الدنو، والعليا وصف بمعنىٰ العلوّ. وشذّ التصحيح كقول أهل الحجاز: قصوى لا قصيا.

أمّا إذا كانت (فُعلى) اسماً لا وصفاً سلمت الواو من الانقلاب كحزوى اسم موضع بعينه.

أخفُّ من الصفة، فكان أحمل للثقل.

ومثل (تقوىٰ): (الشروىٰ) بمعنىٰ: المثل و (الفَتوىٰ، والبَقْوَىٰ، والثَّـنوىٰ) بمعنىٰ: (الفُتيا، والبُقْيا، والثُّنْيا).

وقوله:

.... غـالباً ....

احترازاً من نحو قولهم للرائحة: «رَيَّا»، ولولد البقرة الوحشـية: «طَـغْيا» ولمكان بعينه: «سَعيَا».

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُـعْلَىٰ وَصْـفَا وَكَوْنُ قُـصْوَىٰ نَـادِراً لَا يَـخْفَىٰ

يقول: إذا كانت الواو لاماً لـ(فُعْلَىٰ) وصفاً أُبدلت ياء نحو: (الدُّنْيا والعُلْيا). وشَذَّ قول أهل الحجاز: (القُصْوىٰ)، فـإن كـانت (فُـعْلَىٰ) اسـماً سـلمت الواو (كحُزْوَىٰ).

فصل

إِنْ يَسْكُنِ ٱلسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

فصل

قوله: «إن يسكنِ السابقُ»: تلفظاً وكتابةً من واو وياء واتصلا بعضاً ببعض؛ بأن كانا من كلمة واحدةٍ وبلا فصل بينهما، وكان سكون السابق متأصلاً كما أنّ ذاته متأصلة، فحيث تتمّ هذه الشروط فياء الواو اقلبنّ مدغماً لإحدىٰ الياءين في الأخرىٰ.

ومثال ما جمع الشرائط وتقدمت الياء علىٰ الواو سَيّد ومَيّت، فإنّ أصلها سَيْود علىٰ زنة (فَيْعل) بفاء مفتوحة وياء ساكنة، وكذلك أصل ميّت مَيْوت، وبعدَ قلب الواو ياءً وإدغام الياءين صارت الكلمتان (سيّد وميّت).

مثال ما جمع الشرائط وتقدّمت فيه الواو علىٰ الياء قولنا: طيّ وليّ في مصادر طويته ولويته، وأصلهما طوي ولوي، فأبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصارت طيّاً وليّاً.

وحيث لا تتصل الواو بالياء كزيتون فلا إبدال، وكذا لو كانت كلّ منهما في كلمة مستقلة كقولنا: يدعو ياسر ويفي واعد فلا إبدال، وكذا لو كان السابق منهما متحركاً فلا إبدال نحو: طويل وغيور، أو واوية الواو ويائية الياء عارضة نحو: (رُوْيه) بضم الراء وسكون الواو مخفف رؤية بهمز بعد الراء، فإنّ ذات الواو عارضة مع التخفيف المزبور، أو كان سكون الحرف منهما عارضاً مثل: قوى بفتح القاف وسكون الواو بعدها (ياء) مُخفّف قوى من القوّة، فإنّ واو قوى متحركة في الأصل. وإن حذفت

فَـيَاءً ٱلْـوَاوَ ٱقْـلِبَنَّ مُـدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غيْرَ مَا قَـدْ رُسِـمَا

إذا التقىٰ في كلمة واو وياء، وسكن سابقهما سكوناً أصليّاً، تـوصل إلىٰ تخفيفه بإبدال الواو ياء، وإدغام الياء في اليـاء، وذلك نـحو: (سيِّد، ومَـرْمِيّ) أصلهما: (سَيْوِد، ومَرْمَوِيّ)؛ لأنّهما (فَيْعَل) من (سادَ يَسُـود) و (مَـفْعُول) مـن (رَمَيْتُ).

ولو عرض التقاء الياء والواو في كلمتين لم يؤثر نحو: (يُعْطي، وأعِد)، كما

حركتها تخفيفاً ففي هذه الصور لا إبدال؛ لعدم توفر الشروط.

كما أنّه لا يجب الإبدال في مصغّر ما جمعه التكسيري علىٰ وزن (مَـفَاعِل) نـحو: جدول فإنّ جمعه جداول، فحيث يصغّر جدول إلىٰ جُدَيِّل بالإبدال علىٰ القياس، وإلىٰ جُدَيْول حملاً له في وجود واوه علىٰ وجودها في جـمعه، يكـون ذلك فـيه صحيحاً. وتقول في أسود وهو من أسماء الأفـاعي: أُسَـيِّد وأسـويد؛ لأنّ جـمعه التكسيري أساود، لكن تقول في أسود صفة في قبال أبيض: أسيّد لا غير؛ لأنّه لا يجمع علىٰ أساود، بل علىٰ سود كأبيض حيث يجمع علىٰ بيض.

وقد شذّ عن الباب الذي نحن فيه ثلاثة أضرب:

(١) ما حصل فيه الإبدال مع عدم استيفاء الشروط كقراءة من قرأ ﴿**إن كنتم للريّا** (بتشديد الياء) **تعبرون**﴾ والصحيح هو (الرؤيا) بالهمز.

(٢) ما وجب فيه الإبدال ولم يحصل كقولهم للسنور: «ضَيْوَن» بضاد معجمة مفتوحة وياء ساكنة وواو مفتوحة، وكان من حقّه إبدال الواو ياء وإدغام الياءين، وهكـذا عوىٰ الكلب عوية من دون إبدال، والحق هو الإبدال، وهكذا في وصف اليوم بالشدة يوم أيوم بدون إبدال.

(٣) ما شذّ فيه إبدال الياء واواً وإدغام إحدىٰ الواوين في الأخرىٰ، نحو: عوىٰ الكلب عوّة بتشديد الواو، وهو نُهوٌّ عن المنكر بضم النون وتشديد الواو، والقياس أن يقال: نهيّ بالياء المشدّدة؛ لأنّ أصله نهوى علىٰ وزن (فعول) أمثلة المبالغة من النّهي.

لا يؤثر عروض السكون في نحو: (قَوْيَ، ورُوْيَة) مخففي (قَوِيَ، ورُؤْيَة).

فإن كان التقاؤهما في كلمة واحدة والسكون غير عارض وجب الإبدال إلّا في مصغر ما يكسر علىٰ مثال (مَفاعِل)، فيجوز فيه الوجهان نحو: (جدْوَل) إذا صغرته، فإنّه يجوز فيه (جُدَيّل) علىٰ القياس، و (جُدَيْول) حملاً علىٰ (جَداول)، وتقول في (أسْوَد) صفة: (أُسَيْد) لا غير؛ لأنّه لم يجمع علىٰ (أساوِد).

قوله:

.... وشَذَّ معطَىٰ غيرَ ما قَدْ رُسِما

الشاذ من هذا النوع علىٰ ثلاثة أضرب:

أحدها: ما شَذَّ فيه الإبدال لأنّه لم يستوفِ شروطه، كقراءة من قرأ قوله تعالىٰ: ﴿إنْ كُنتم للرُّيّا تَعبُرون﴾.

الثاني: ما شذَّ فيه التصحيح، كقولهم للسّنور: (ضَيْوَن) و (عَوَىٰ الكلب عَوْية) و (يَوْمَ أيْوَم).

والثالث: ما شَذَّ فيه إبدال الياء واواً، وإدغام الواو في الواو، نحو: (عوَىٰ الكلب عَوّة، ونُهُوٌّ عن المنكر).

مِنْ ياءٍ اَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِـفاً آبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

قوله: «من ياء أو واو بتحريك أصل ألفاً آبدل ...»: ذكروا أنّه يجب إبدال الواو والياء ألفاً بعشرة شروط:

(١) أن يتحرّكا ولذلك لم يقلبا في القول والبيع (المصدرين) لسكونهما.

(٢) أن تكون حركتهما أصلية لا عارضة، ولذلك لم يقلبا في جَيَل (بفتحتين وأصله

الجَيْئل) بفتح فسكون، وهكذا توم وأصله توأم بسكون الواو، والجيئل: هو الضبع، والتوأم معروف.

(٣) أن ينفتح ما قبلهما، ولذلك لم يقلبا في عوض وحيل لكسر السابق عليهما.

(٤) أن تكون الفتحة في ما قبلهما ضِمنَ كلمةٍ واحدة لا من ضمّ كلمة إلىٰ كلمة أخرىٰ، ولذلك لا يجوز قلبهما في قولنا: «إنّ عمر وجد يزيد»، فواو وجد متحركة وقبلها راء عمر مفتوحة ولكنّهما من كلمتين، وهكذا ياء يزيد متحركة وقبلها دال وجد مفتوحة غير أنّهما من كلمتين.

(٥) أن يتحرّك ما بعدهما إن كانتا عينين في الكلمة، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشدّدة إن كانتا لامين، ولذلك لم تُقلب العين في نحو: بيان ؛ لأنّ ما بعد الياء ساكن، وهكذا لم تقلب واو طويل، وياء غيور، وواو خورنق لسكون ما بعدها، وهكذا لم تُقلب ياء رميا، وواو غزوا ؛ لأنّ لام الكلمة ألف وقعت بعدهما، وهكذا علويّ نسبة إلى عليّ ؛ فإنّ بعد الواو ياءً مشدّدة.

(٦) أن لا تكون إحداهما عيناً لفعل علىٰ وزن (فَرِح) بكسر عين الكلمة الذي يكون الوصف منه علىٰ (أفعل)، مثل حَوِل فهو أحول، وغَيِد فهو أغيد، أي ناعم البدن.

(٧) أن لا تكون إحداهما أيضاً عيناً لمصدر باب (فَرِح) كالغيد والحول مصدرين.

(٨) ـ هذا الشرط مُختصٌّ بالواو ـ أن لا تكون عيناً لـ (افتعلَ) الدّال علىٰ معنى التفاعل، فإذا كان (افتعل) واويَّ العين، بمعنىٰ تفاعل، لم تقلب واوه، نحو: اجتوروا واشتوروا، بمعنىٰ تجاوروا وتشاوروا.

(٩) أن لا تكون إحداهما متلوّةً بحرفٍ يستحق هذا الإعلال، فإذا اجتمع في الكلمة حرفا علّة واوان، أو ياءان، أو واو وياء وكلّ منهما يستحق أن يقلب ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله، فلابدّ من إبقاء أحدهما علىٰ رسله لئلا يجتمع إعلالان في كلمةٍ واحدة.

إِنْ حُرِّكَ ٱلتَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ ٱللَّامِ وَهْيَ لَا يُكَفْ
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ ٱلتَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

الإشارة بهذه الأبيات إلىٰ أنه يجب إبدال الألف من كل ياء أو واو محركة بحركة أصلية إن وليت فتحة ولم يسكن ما بعدها غير ألف، ولا ياء مشددة بعد اللام، وذلك نحو: (باعَ وقال ورَمَىٰ ودَعا) أصلها: (بَيَعَ وقوَلَ ورَمَيَ وَدَعَوَ)؛ لأنّها من (البَيْع والقَوْلِ والرَّمْي والدَّعوة).

فلو كانت الحركة عارضةً لَم تبدل ما هي عليه، نحو: (جَيَل، وتَوَم) مخففي: (جَيْأَل، وتَوْءَم).

ولو سكن ما بعد الياء أو الواو وجب تصحيحها إن لم تكن لاماً، نحو: (بَيان وطَويل وخَوَرْنَق).

---

(١٠) أن لا تكون إحداهما عيناً لما في آخره زيادة تختصّ بالأسماء كالألف والنون وألف التأنيث.

قوله: «ولم يسكن ما بعدها»: كعين باع أصله بَيَعَ، وقال أصلُهُ قَوَل. أمّا إذا كان ما بعدها ساكناً فإنّها لا تُقلب نحو: رميا وغزوا، وإذا كان بعدها ياء مشدّدة كياء علويّ في النسبة إلىٰ عليّ فإنّها لا تقلب، وهذه الياء المشدّدة محلّها بعد لام الكلمة لأنّها طارئة للنسبة.

قوله: «إن لم تكن»: أي الياء أو الواو لام الكلمة، فإن كانت لاماً أعلّت وقلبت نحو: يخشون ويمحون، أصلُهُما يخشيون ويمحوون، فقلبت ياء يخشيون وواو يمحوون ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالتقت الألف وواو الجمع ساكنتين فَحُذفت الألف وبقيت واو الجمع. وعلىٰ هذا القياس لو بنيت علىٰ وزن ملكوت من رمى لقلت فيه: رموت وأصله رميوت، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتلتقي حينذاك الألف والواو التي بعدها ساكنتين فتحذف الألف وتبقىٰ الواو.

فإن كانت لاماً أُعلّت ما لم يكن الساكن بعدها ألفاً أو ياءً مشددة كـ(رَميا، وفَتَيان، وعلَوِيّ، ومقتوي) وهو الخادم، وذلك نحو: (يَخْشَوْنَ، ويَمْحُون) أصلهما: (يخشِيُون، ويمحُوُون)، فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالتقىٰ ساكنان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

ولو بنيت مثل (ملكوت) من (رمَىٰ) لقلت فيه: (رموت) علىٰ هذا القياس.

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

التزم التصحيح في عين (فَعِل) مما اسم فاعله علىٰ (أفْعَل)، نحو: (هَيِفَ فهو أهيَف) و (حَوِلَ فهو أحول) مع أن سبب الإبدال فيه موجود؛ لأنَّ (فَعِلَ) من هذا النحو يختصُّ بالألوان والخلق، فهو موافق في المعنىٰ لـ(أفْعَل) نحو: (احْوَلَّ، واعورَّ، واصْيَدَّ البعير، واعْيَنّ)، فحمل عليه في التصحيح، وحمل المصدر علىٰ فعله، فقيل: (هَيِفَ هَيَفاً، وحَوِلَ حوَلاً، وعَوِرَ عوَراً، وعِينَ عَيَناً).

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ آفْتَعَلْ وَٱلْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

حق (افْتَعَل) المعتل العين أن تبدل عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعدم المانع من الإبدال وذلك نحو: (اعْتاد، وارْتابَ).

فإن أبانَ معنىٰ (تَفاعُل) وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية حمل عليه

قوله: «فهو موافق في المعنىٰ لأفعلّ»: بكسر فسكون وفتح العين وتشديد اللام نحو: احولَّ أي صار أحول، واعورّ صار أعور، واصيدَّ البعير إذا صار مرض في رأسه، ومن أجل ذلك يرفعه في أغلب أوقاته.

قوله: «نحو: اعتاد»: أصله اعتود، وارتاب أصله ارتيب.

في التصحيح إن كان من ذوات الواو، نحو: (اجتورَوُا، واشْتَوَرُوا).

فإن كان من ذوات الياء وجب إعلاله، نحو: (ابتاعُوا، واستافوا) إذا تضاربوا بالسيوف؛ لأنَّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها.

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا ٱلاِعْلَالُ ٱسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

يعني: إذا اجتمع في كلمةٍ حرفا علّة، وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله، فلابد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، لئلّا يتوالىٰ إعلالان، والأحق بالإعلال منهما هو الثاني، وذلك نحو: (الْحَيا، وَالْهَوَىٰ، والْحَوَىٰ مصدر حَوِي إذا اسودَّ)، الأصل فيها (حَيَيٌ) لقولهم في التثنية: «حَيَيان» و (هَوَيٌ) لقولهم: «هَوَيتُ من المكان» و (حَوَوٌ)؛ لأنّه من (الحوّة) لقولهم: «حَوَّاء» في أنثىٰ الأحوىٰ، فوجب فيها سبب إعلال العين واللام، ولم يمكن العمل بمقتضاه فيهما جميعاً، فعلم به في اللام وحدها إذ كانت طرفاً، والطرف محل التغيير فهو أحق به، وتحصّنت العين بكونها حشواً فسلمت.

وكذا يفعل بكل ما جاء من هذا الباب، إلّا ما شذَّ من نحو: (غايَة) أصلها: (غَيَيَةٌ)، فأعلّت منها العين وصحت اللام؛ لأنّها هنا تحصنت بهاء التأنيث، والعين قد سبقت بمقتضىٰ الإعلال.

ومثل (غاية) في ذلك (طايَة) وهو السطح والدكان أيضاً، و (ثايَة) وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها.

قوله:«نحو: ابتاعوا» : أصله ابتيعوا، واستافوا أصله استيفوا، أي تضاربوا بالسيوف.

قوله:«من نحو: غاية» : فالياء الأولىٰ هي التي أُبدلت ألفاً لا الثانية.

قوله:«لأنّها هنا» : أي الياء في نحو غاية تحصّنت بهاء التأنيث فلم تنقلب.

وَعَـيْنُ مَـا آخِـرُهُ قَـدْ زِيـدَ مَـا ... يَخُصُّ آلاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

يمتنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عـيناً فيما آخره زيادة تخصُّ الأسماء، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهـو الفـعل، فـيصحح لذلك نـحو: (جَـوَلان، وهَـيَمان، وصَـوَرَىٰ، وحَيَدَىٰ).

ولا يجيء شيء منه معلاًّ إلّا ما شذَّ من نحو: (ماهان، وداران).

وأما نحو: (حوَكة، وخـونَة) فـتصحيحه شـاذ شـذوذ (رَوَح، وغَـيَب، وعفوة)؛ لأنَّ تاء التأنيث غير مختصّة بالأسماء.

قوله:«نحو: جولان وهيمان» : والزيادة المختصّة بالأسماء هنا الألف والنون.

قوله:«صَوَرَى» : بفتح الصاد والواو والراء قيل: هو اسم وادٍ، وقيل: اسم مـاء، وحـيدى بالفتحات: هو النشاط الداعي إلىٰ المرح، يقال حمار حيدى، والزيادة هنا هي ألف التأنيث.

قوله:«ماهان وداران» : هما اسمان أعجميّان، وعلىٰ ذلك فلا مجال للتعرض لهـما فـي قواعد اللغة العربية.

قوله:«نحو: حوكة وخونة» : وحقّهما أن يقال فيهما: حاكة وخانة لاستجماعهما شروط الباب.

قوله:«رَوَح وغيب» : بفتحات جمع رائح وغائب وهما شاذّان عن الباب، وعَفَوة بفتحات أيضاً: جمع عفو وهو الجحش، وقيل: إنّ عفوة كَقِرَدة وزناً.

قوله:«لأنّ تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء» : بل تدخل علىٰ الأفعال أيضاً، غايته أنّ تاء التأنيث الساكنة شعارُ الأفعال والمتحركة مختصة بالأسماء، وتاء عفوة من القسم الثاني.

وَقَبْلَ يَا ٱقْـلِبْ مِـيماً ٱلنُّـونَ إِذَا كَـانَ مُسَكَّـناً كَـمَنْ بَتَّ ٱنْـبِذَا

في النّطق بالنون الساكنة قبل الباء عسرٌ لاختلاف مخرجهما، مع منافرة لين النون وغُنّتها، لشدّة الباء. فإذا وقعت النُّون ساكنة قبل الباء قُلبت ميماً؛ لأنّها من مخرج الباء، وكالنون في الغُنّة، والمنفصلة في ذلك كالمتصلة، وقد جمع مثاليهما في قوله:

.... مَـنْ بتَّ انْـبذا

أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه، والألف في (انبذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

قوله: «والمنفصلة»: كقولك من بتّ فإنّ النّون من كلمة والباء من كلمة أخرىٰ.

قوله: «كالمتصلة»: كقولك: منبتّ فالنون في المثالين تبدل ميماً في النُّطق مم بت وممبتّ.

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ ٱلتَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَىٰ بِلَامٍ عُلِّلَا

إذا كان عين الفعل واواً أو ياءً، وكان ما قبلهما ساكناً صحيحاً استثقلت

فصل

قوله:«إذا كان عين الفعل واواً أو ياء وكان ما قبلهما ساكناً» : لا متحركاً وصحيحاً لا معتلاً استثقلت الحركة علىٰ العين التي هي واو أو ياء، ووجب نقلها إلىٰ السّاكن الذي قبلها كقولك: يُبينُ وماضيه أبَانَ، ويقول وماضيه قال: أصلهما يُبْيِنُ بضمّ ياء المضارعة وسكون الباء وكسر ياء الكلمة، ويقول بفتح ياء المضارعة وسكون القاف وضم واو الكلمة، فنقلت منهما كسرة (ياء) يبين وضمّة (واو) يقول للباء والقاف وسكنت الياء والواو، وهذا السكون لم ينافهما بل انسجمتا معه، وأحياناً لا يَنْسجم، مثل: أبان وأعان أصلهما أبين وأعون بفتح فسكون وفتح للياء والواو، ونقلت حركتهما إلىٰ ما قبلهما فثقل السكون علىٰ الياء والواو المذكورتين، فأبدلا بما يسانخ الفتحة قبلها وهو الألف، فصارا أبانَ وأعانَ.

ولو كان الساكن قبل العين معتلاً فلا نقل نحو: بايع وعوّق وبيّن.

وكذا لا يكون نقل وإن كان ما قبل الياء والواو صحيحاً، ولكن الفعل فعل تعجّبٍ، مثل: ما أبين الشيء! وما أقوَمَه! وأبْيِن به وأقوم! حملوه في عدم القلب والنقل علىٰ نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة علىٰ المزيّة وهو أفعل التفضيل، وهذا إنّما يتمّ

الحركة علىٰ العين ووجب نقلها إلىٰ الساكن قبلها، كقولك: (يَبينُ، ويَقُولُ) أصلهما: (يَبْيِنُ، ويَقْوُلُ)، فنقلت منهما حركة العين إلىٰ الفاء، فصارا: (يَبين، ويَقُول).

ثمَّ إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها، نحو: (أبان، وأعان) أصلهما: (أبْيَنَ، وأعْوَنَ) فدخلهما النقل والقلب، فصارا: (أبان، وأعان).

ولو كان الساكن قبل العين معتلاًّ، فلا نقل نحو: (بايَع، وعَوَّق، وبَيَّن). وكذا لو كان صحيحاً، والفعل فعل تعجب أو من المضاعف أو المعتل اللام، فالتعجب نحو: (ما أبْيَنَ الشيءَ وأقْوَمَه! وأبْيِن به وأقْوِمْ!).

حملوه في التصحيح علىٰ نظيره من الأسماء في الوزن، والدلالة علىٰ المزية، وهو (أفعل التفضيل).

وأما المضاعف فنحو: (ابيضَّ، واسْوَدَّ)، ولم يُعِلُّوا هذا النحو؛ لئلّا يلتبس بـ(فاعل).

وأما المعتل اللام فنحو: (أهْوَىٰ)، ولا يدخله النقل لئلّا يتوالىٰ إعلالان.

في صيغة (ما أفْعَلَه) لا (أفْعِل به) لكنه حمل علىٰ (ما أفْعَلَه).

وهكذا لا نقل في المضاعف مثل: ابيضَّ واسودَّ، وذلك حتىٰ لا يلتبس مثال بمثال؛ لأنّ ابيضَّ واسودَّ لو نقلت فيهما حركة الياء إلىٰ الباء والواو إلىٰ السين ثُمّ قلبتا ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحرك ما بعدها، لقيل فيهما: باضّ بتشديد الضاد وسادّ بالتشديد، وباض: من البضاضة وهي نعومة البشرة، وسادّ: من السدّ.

وهكذا لا نقل في المعتل اللام نحو: أهوىٰ؛ فإنّنا إذا نقلنا حركة الواو إلىٰ الهاء لانقلبت ألفاً وتوالىٰ إعلالان.

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا ٱلاِعْلَالِ ٱسْمُ ضَـاهَىٰ مُضَارِعاً وَفِـيهِ وَسْمُ

يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا وزنه،أو في وزنه لا زيادته.

فالأول: كـ (تِبْيِعٍ) وهو مثال: (تِحْلِئٍ) من الْبَيْع. والثاني: كـ (مَقَام) فـإنّه أشبهه في الزيادة والوزن.

فإن كان في الأصل فعلاً أُعِلَّ، نحو: (يَزيد) وإلّا وجب تصحيحه، ليمتاز

قوله«كل اسم أشبه المضارع في زيادته» : والمنظور بها حرف المضارعة كتِبْيِع وهو مثال (تِحْلِيء) بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام، يطلق علىٰ شعر وجه الجلد ووسخه وقشره، فتبيع بالزنة المذكورة والمصدر المتصيد منه هو البيع شبهها بالفعل المضارع من طريق الزيادة لا الموازنة ؛ إذ لا زنة للمضارع بالشكل المذكور، فتبيع الذي هو علىٰ وزن (تِحْلِيء) بعد نقل كسرة الياء إلىٰ الباء يصير تِـبِيع بكسرتين متواليتين، والياء تبقىٰ علىٰ رسلها لكسر ما قبلها.

أو يشبه المضارع في وزنه كمقام فإنّ أصله مَقْوَم بفتح الميم والواو وسكون القاف علىٰ وزن (يَعْلَم) فنقلوا وقلبوا.

وإن كان الاسم في الأصل فعلاً حصل فيه النقل بقي علىٰ رسله بعد نقله إلىٰ العلمية، نحو: يزيد، فإنّ أصلَه زيد يزيد فنقلت حركة الياء إلىٰ الزاء فصار يزيد وسمّي به.

وإن لم يكن في الأصل فعلاً حصل فيه النقل وجب إبقاؤه علىٰ رسله ليمتاز عـن الفعل، نحو: أبيض وأسود وصفين علىٰ وزن (أحْمَر)، فهما يشبهان (أعْلم) في الوزن والزيادة، كما أنّهما ليسا في الأصل فعلين ومع ذلك لا يجوز إعلالهما ؛ لأنّهما حيث يعلّان يصيران ساد وباض بسقوط همزة الوصل لتحرّك ما بـعدها، وسـاد وبـاض بظاهرهما فعلان لا اسمان.

عن الفعل، كـ(ابيضَّ، واسْوَدَّ).

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... وَأَلِفَ ٱلإِفْعَالِ وَٱسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا ٱلإِعْلَالِ وَٱلتَّا ٱلْزَم عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

(المفعال) كـ(مسواكَ، ومخياط) لا حظّ له في الإعلال المذكور، لمخالفته الفعل في الوزن والزيادة.

وأما (مِفْعَل) كـ(مِخْيَط) فكان حقه أن يُعَلّ؛ لأنّه علىٰ وزن (تِعْلَم) وزيادته خاصة بالأسماء، ولكنه حمل علىٰ (مِفْعال) لشبهه به لفظاً ومعنىً في التصحيح.

قوله:

.... وأَلِفَ الإفْعالِ واستِفْعالِ

قوله: «المفعال»: بكسر الميم كَمِسْواك وهو ما يُستاك به، ومِخْياط ـ وهو ما يخاط به ـ لاحظّ له في الإعلال المذكور، أي النقل المستتبع للقلب أحياناً، لمخالفته الفعل في الوزن؛ إذ لا موازن له في الأفعال وفي الزيادة فإنَّ مِيْمَه ليست من أحرف المضارعة. وأمّا (مِفْعَل) بكسر الميم أيضاً كَمِخْيَط فكان حقّه أن يعلّ؛ لأنّه علىٰ وزن (تِعْلم) بكسر التاء في لغة بعض العرب، وزيادته وهي الميم خاصّة بالأسماء، وإنّما لم يُعل حملاً له علىٰ مفعال لشبهه به لفظاً باستثناء ألف (المفعال) ومعنىً، فإنّ مخياطاً ومخيطاً واحد في المادة، ولذلك صحّح كما صحّح (مفعال).

قوله: «وألف الإفعال»: كإقوام: مصدر أقام، و (الاستفعال) كالاستقوام: مصدر استقام (أزل) لأجل هذا الإعلال، فإنّ إقواماً واستقواماً لمّا نقلت حركة واوهما إلىٰ القاف سكنت واوهما وكانت في الأصل متحركة، وما قبلها الآن مفتوح فقلبت ألفاً فالتقت

أَزِلْ لذا الإعْلالِ والتا الْزَم عِوَضْ ....

يعني: إذا كان المستحق لنقل المذكور مصدراً علىٰ وزن (إفعال، واستِفْعال) حمل علىٰ فعله، فنقلت حركة عينه إلىٰ فائه وردت إلىٰ مجانستها فالتقىٰ ألفان، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، ثم عوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو: (إقامة واستقامَة) أصلهما: (إقْوام واسْتِقْوام)، ثم فعل بهما ما ذكر.

قوله:

.... وحذفها بالنَّقْل رُبَّما عَرَضْ

يعني: أنّه ربما حذفت التاء المعوض بها كقول بعضهم: «أراه إرَاءً، وأجابَه إجاباً» حكاه الأخفش.

هي والألف بعدها ساكنة فحذفت.

وأرىٰ أنّ في ذلك تطرفاً واضحاً. والحقّ أن يقال: إنّ الواو الساكنة لمّا التقت بالألف بعدها ساكنة حُذِفت الواو نفسها، ولا داعي لهذا التطويل حيث يكون الداعي للحذف هو التقاء الساكنين.

ويرىٰ الشارح ـ كأبيه ـ أنّ الألف المحذوفة هي الثانية لا المقلوبة عن الواو، ويسوقان لذلك اعتبارات. ويردّهما من قال: إنّ تعويض التاء عن الألف المحذوفة يؤيد أنّها هي المقلوبة؛ لأنّ المعهود في التاء أنّها لا تعوّض إلّا من الأصول كما في عِدة وثبة وسِنة.

قوله: «كقول بعضهم: أراه إراء»: أي ولم يقل: إراءة، وأجابه إجاباً لا إجابة، وأصل أراه أرأىٰ بسكون الراء وفتح الهمزة التي هي من ملحقات حروف العلة، فنقلت حركتها إلىٰ الراء وحُذفت الهمزة فصارت أرىٰ والمصدر ارآء علىٰ وزن (افعال)، وحذف الهمزة من المدّ يُزيل المدّ فيصير إراء، وإجاب أصله أجوب إجواباً مثل: أقوم إقواماً، وفعل به ما فعل بها.

ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالىٰ: ﴿ وإقَام الصَّـلاة﴾. فهذا علىٰ حـدِّ قول الشاعر:

.... وأخلفُوكَ عِدَ الأمْرِ الذي وَعَدُوا

وَمَـــا لإفْــعَالٍ مِــنَ آلنَّــقْلِ وَمِــنْ حَــذْفٍ فَــمَفْعُولٌ بِــهِ أَيْضاً قَـمِنْ

نَـــحْوُ مَـــبِيعٍ وَمَـــصُونٍ وَنَـــدَرْ تَصْحِيحُ ذِيآلْوَاوِ وَفِيذِي آلْيَا آشْتَهَرْ

إذا بُني مثال (مَفْعُول) من فعل ثلاثي معتلّ العين، نقلت حركتها وحذفت المَدّة التي بعدها، كما يفعل بـ (إفعال، واستفعال)، فـيقال: (مَـبيع، ومَـصوُن) أصلهما: (مَبْيُوع، ومَـصْوُون)، فـدخلهما الإعـلال المـذكور فـصارا: (مـبيعاً، ومصوناً) كما ترىٰ.

وكان حق (مَبيع) أن يقال فيه: (مَبُوع)، إلّا أنّهم كرهوا انقلاب يائه واواً، فأبدلوا الضمّة قبلها كسرة، فسلمت من الإبدال. وبعض العرب يصحح (مفعولاً)

قوله: «علىٰ حدّ قول الشاعر: وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا»: أصله عِدة الأمر فإنّ التاء في عِدة بدل عن الواو المحذوفة من الوعد.

قوله: «وما لإفعالٍ»: كإقوام من نقل حركة مثل هذه الواو لما قبلها وصيرورتها بعد النقل ساكنة وحذفها بعد قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، يثبت لما بني علىٰ مثال (مفعولٍ) من فعل ثلاثي معتلّ العين مثل: باع وصـان، فـيقال: مـبيع ومـصون وأصـلها مـبيوع ومصوون، فتنقل حركة الياء للباء والواو للصاد ليلتقي ساكنان الياء والواو في الأوّل، والواوان في الثاني فيحذف أحدهما، وكان حق مبيع أن يُقال فيه: مبوع ؛ لأنّ حركة الياء المنقولة إلىٰ الباء هي الضمّة والضمة تسانخ الواو لا الياء، إلّا أنّهم كرِهوا انقلاب الياء واواً فأبدلوا ضمة الباء كسرة فسلمت الياء من الإبدال.

من ذوات الواو، فيقولون: «ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود» وهو قليل.

وأما (مفعول) من ذوات الياء: فبنو تميم يُصحّحونه فيقولون: «مَبْيُوع، ومَخيوط» قال الشاعر:

وكأنّها تفاحَةٌ مطْيوبَةٌ ....

وقال الآخر:

حتّىٰ تذكّر بيضاتٍ وهيَّجَهُ يَوْمٌ رَذاذٌ عليْهِ الدجْنُ مَغيُومُ

وقال الآخر:

قد كانَ قومُكَ يحسبُونكَ سيِّداً وأخالُ أنَّكَ سيِّدٌ مَعْيُونُ

وَصَحِّحِ ٱلْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ آنْ لَمْ تَتَحَرَّ ٱلأَجْوَدَا

قوله: «مطيوبة»: أي علىٰ وزن (مفعولة) وكذلك مغيوم وكذلك معيون، ويقال: إنّ معيوناً معناه المصاب بالعين اسم مفعول من عانه.

قوله: «وصحّح المفعول»: أي مثال (المفعول) من كل فعل واويّ اللام مفتوح العين مثل: عدا من العدوان، ودعا من الدعوة، فتقول: هذان معدوّ ومدعو. ويجوز القلب والإعلال فتقول: معديّ ومدعيّ، ومن قال: معدوّ صحح حملاً علىٰ فعل الفاعل، فإنّ الفعل المعلوم فيهما واويّ كما أسلفنا، والتصحيح هو المختار، إلّا فيما كان الفعل منه علىٰ (فَعِل) مكسور العين كرضِي فإنّه بالعكس أي يكون إعلالُه هو المختار؛ لأنّ الفعل إذ ذاك في معلومه ومجهوله قد أُبدلت الواو فيه (لأنّ أصله من الرضوان) ياءً، فيقال معلوماً ومجهولاً: رضى، وحمل اسم المفعول علىٰ فعله في الإعلال أولىٰ من التصحيح، قال تعالىٰ: ﴿ راضية مرضية﴾ ولم يقل: (مرضوة)، وقال بعضهم: (مرضوة) وهو قليل.

لا يختلف الحال في بناء وزن (مَفعُول) مما لامه ياء، فإنّه يسلك به قياس مثله في الإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة، وذلك قولك: (مَرْميّ، ومَحْميّ).

أما بناؤه مما لامه واو فيجوز فيه الإعلال نظراً إلىٰ تطرّف الواو بعد أكثر من حرفين، والتصحيح أيضاً نظراً إلىٰ تَحصّن الطرف بالإدغام فيه، وذلك نحو: (مَعْدَىٰ، ومَعْدُو) فمن قال: (معدَىٰ) أعلَّ حملاً علىٰ فعل المفعول، ومن قال: (مَعْدُو) صحح حملاً علىٰ فعل الفاعل.

والتصحيح هو المختار، إلّا فيما كان الفعل منه علىٰ (فَعِل) كـ(رَضِي) فإنه بالعكس؛ لأنّ الفعل إذ ذاكَ في بنائه للفاعل أو للمفعول قد أبدلت الواو فيه ياء، وحمل اسم المفعول علىٰ فعله في الإعلال أولىٰ من التصحيح، قال الله تعالىٰ: ﴿ارْجعي إلىٰ رَبِّكِ راضيةً مَرْضِيَّةً﴾. وقال بعضهم: (مرضوَّة) وهو قليل.

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا ٱلْفُعُولُ مِنْ ... ذِي ٱلْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اَوْ فَرْدٍ يَعِنْ

إذا كان (فُعُول) مما لامه واو جمعاً؛ فأكثر ما يجيء معتلاً وذلك نحو:

قوله: «لا يختلف الحال في بناء وزن مفعول ممّا لامه ياء»: كرمى وحمى فإنّه يأتي من الرّمي والحمي، فيسلك به قياس مثله في الإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة، فَزِنة (مفعول) ممّا ذكرنا مرموي ومحموي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحديهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء، وقد تقدّم القول علىٰ هذا، فصارتا مرميّ ومحميّ.

قوله: «إذا كان فعول»: بضمّتين ممّا لامه واو جمعاً كعصو وقفو ودلو جَمْع عصا وقفا ودلو، فأكثر ما يجيء معتلّاً فيقال: عصيّ وقفي ودليّ، وذلك بإبدال الواو الأخيرة ياء

(عصا وعُصِيّ، وقفا وقُفِيّ، ودَلْوٌ ودُلِيّ). وقد يصحح نحو: (أبٍ وأبُوٍّ، ونَحْوٍ ونحوٍّ، ونَجْوٍ ونجُوٍّ)، والنحُو: السحاب الذي هراق ماؤه. وإن كان فعول المذكور مفرداً فأكثر ما يجيء مصححاً نحو: (علا عُلُوّاً، ونَما نُموّاً). وقد يعل نحو: (عتا الشيخ عِتِيّاً) أي: كبر، و (قسا قِسِيّاً) أي: قسوة.

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

يجوز في (فُعَّل) ما عينه واو التصحيح على الأصل كـ(نائم ونُوّم، وصائِم

وإبدال الواو التي قبلها ياء لتسانخها مع الإدغام، وقد ورد بالتصحيح ألفاظ فقالوا في جمع أب: أبوّ على وزن (فعول)، وفي جمع أخ: أخو، ونحوّ: جمع نحو وهو الجهة. حكى سيبويه «إنكم لتطيرون في نحوّ كثيرة»، ونجوّ: جمع نجو وهو السحاب الذي أُريق ماؤه. وإذا كان موازن (فعول) مفرداً فأكثر ما يجيء مصححاً، نحو: علا علوّاً، ونما نموّاً، وقد يعل نحو: عتى الشيخ عتياً وقسى قسياً، أي قسوة.

قوله: «يجوز في فعّل»: بفاء مضمومة وعين مشدّدة مفتوحة كنوّم وصوّم جمع نائم وصائم ممّا عينه واو كالمثالين فإنّهما من النوم والصوم ؛ الإبقاءُ على الأصل، كما يجوز الإعلال بالقلب إلى الياء. ووجه ذلك أنّ عين الكلمة التي هي واو شبّهت بلام الكلمة ؛ لقربها من الآخر فَقُلِبت ياءً كما تُقلب لو كانت لام الكلمة، فقلبت الواو الثانية المدغم فيها ياء، فانقلبت الواو الأولى ياءً كذلك وأُدغمت الياء في الياء، فالأصل في جمع نائم نووم على وزن فعول وصائم صووم. كذلك فـ(فعّل) في الإعلال ما ذكرناه، وفي التصحيح لم يزد على الإدغام وقلب الضمة على الواو الأولى فتحة تخفيفاً، فإنْ جاء (فعّل) بالألف كـ(فعّال) وجب تصحيحه، فتقول: نوّام وصوّام ؛ لأنّ الألف باعدت بين العين وبين الآخر.

وقد شذَّ الإعلال ـ أي القلب ياء ـ في قول الشاعر:

وما أرّقَ النيّام إلّا كلامها

وصُوَّم)، والإعلال أيضاً هرباً من الأمثال، كـ(نُيَّم، وصُيَّم).

فإن جاء بالألف كـ(فُعَّال) وجب تصحيحه؛ لأنَّ الألف باعدت العين من الطرف. وقد شَذَّ الإعلال في قول الشاعر:

ألا طــرَقَتْنا مــيةُ ابــنةُ مُـنذِرٍ   ومــا أرَّق النُّــيَام إلّا كَــلامُها

وإليه الإشارة بقوله:

....   ونــحوُ نــيَّامٍ شُــذُوذُه نُــمِي

أي: روي.

قوله: «هرباً من الأمثال»: والأمثال هي الضمّة والواوان المدغمتان في نوّم وصوّم جمعاً.

فصل

ذُو ٱللِّيْنِ فَاتَا فِي ٱفْـتِعَالٍ أُبْـدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي ٱلْهَمْزِ نَحْوُ آيْتَكَلَا

فصل

قوله: «ذو اللين»: أي الحرف ذو اللين وهو هنا الواو والياء، وإنّما سُمّي بـذلك لدخـول الانقلاب فيه كثيراً فهو مطاوع ليّن غير متعاصي، فإذا كان فاء كلمة (الافتعال) واواً أو ياءً فإنّه يبدل إلىٰ التاء؛ لعسر النطق به وهو ساكن كما هو في الافتعال، كذلك مع وقوع التاء بعده وكون كل من حرف اللين والتاء مقارباً للآخر في المخْرَج بضميمة كون حرف اللين مجهوراً والتاء مهموسة. ولاشك أنّ هذه العوامل باجتماعها تسبّب عسر النطق، وحيث يُبدل حرف اللين تاءً فإنّه يُدغم بالذي بعده وهو التاء أيـضاً، مثال ذلك فيما حرف اللين فيه هو الواو (اتصال) مصدر (اتصل) فعل ماضٍ (يتصل) مضارع (اتصل) فعل أمر (متصل) اسم فاعل (متصل به) اسم مفعول، والأصل في ذلك (اوتصال) (أوتصل) (يوتصل) (اوتصل) (موتصل) (موتصل به)، ومـثاله فـي الياء (اتسار) مصدر، وهو القمار وهو مأخوذ من اليسر، كما أنّ الاتصال مأخوذ من الوصل (اتّسر) فعل ماضٍ (يتسر) مضارع (اتّسر) بصيغة أمر (متّسر) اسـم فـاعل (متّسر) اسم مفعول. والأصل في ذلك (ايتسار) مصدر (ايـتسر) بـصيغة المـاضي (ييتسر) بصيغة المضارع (ايتسر) أمر (ميتسر بكسر السين وميتسر بفتحها).

وشذّ إيدال فاء (الافتعال) تاء إذا كانت همزة نحو قولهم: «ايتكل وايتزر» من الأكل ولبس الإزار. وحيث تبدل الهمزة إلىٰ ياء تبدل الياء إلىٰ تاء وتدغم بـالتي بـعدها

فتصير اتكّل واتّزر، والفصيح في ذلك عدم الإبدال، بل يقال: ائتكل وائتزر.
ثمّ تاء (الافتعال) إذا وقعت بعد فاء هي من الحروف المطبقة بفتح الباء، أي المطبق عند اللسان بأعلىٰ الحنك، والحروف المطبقة هي (الصاد والضاد والطاء والظاء)، فإنّها تبدل طاء فتقول في (الافتعال) من الصبر: اصطبار، ومن الضرب: اضطراب، ومن الطهر: اطّهار، ومن الظلم: اظطلام، وقبل هذا الانقلاب كان الأصل اصتبار واضتراب واطتهار واظتلام، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق ؛ لتقارب مخارجهما وتباين وصفيهما بالهمس الذي هو من وصف التاء والجهر الذي هو من وصف حروف المطبق، فأبدل من التاء حرف مطبق، فإذا أُبدلت التاء طاء بعد طاء مثل: اطتهار فصارت اططهار اجتمعَ مثلان والأوّل منهما ساكن فوجب الإدغام، فصارت اطّهار بطاء مشدّدة، وإذا أُبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان، فيقال: اظطلم، ويجوز الإدغام مع إبدال الظاء طاء فيقال: اطّلم، وإبدال الطاء ظاء، فيقال: اظّلم. وإذا أُبدلت بعد الصاد كذلك جاز البيان فيقال: اصطبر، ويجوز الإدغام بردّ الطاء إلىٰ الصاد، فيقال: اصّبر، ولا يجوز العكس، فلا يقال: اطّبر لما في الصاد من الصفير الذي يذهب بالإدغام. وإذا أُبدلت بعد الضاد جاز البيان، فيقال: اضطرب والإدغام بقلب الطاء إلىٰ الضاد، فيقال: اضّرب، ولا يجوز اطّرب ؛ لأنّ الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء أُعطي خاصّيته.
وإذا بُني (الافتعال) ممّا فاؤه دال مثل: دان، أو زاي مثل: زاد، أو ذال مثل: ذكر وجب إبدال تائه دالاً، فيقال: ادّان بالتشديد وازداد وادّكر بالتشديد أيضاً، والأصل في ذلك ادتان وازتاد واذتكر، فثقل مجيء التاء المهموسة بعد هذه الأحرف المجهورة فجيء بالدال التي توافق التاء مخرجاً، وهي مثل الأحرف المذكورة جهراً.
وإذا أبدلت تاء (الافتعال) دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أُبدلت دالاً بعد الزاي جاز البيان، فيقال: ازدجر، وجاز الإدغام بقلب الثاني إلىٰ الأوّل

إذا كان فاء الافتعال وفروعه واواً أو ياءً، وجب إبدالها تاء لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف، وذلك نحو: (اتَّصَلَ فهو مُتَّصِل، واتَّسَرَ فهو مُتَّسِر). هذا هو الغالب في كلام العرب.

وقوم من الحجاز يتركون هذا الإبدال ويقولون: «اِيْتَصَل فهو مُوْتَصِل، وايْتَسَرَ فهو مُوْتَسِر».

وما أصله الهمزة من هذا القبيل فقياسه أن لا تبدل تاء، وذلك نحو: (اِيْتَكَل اِيْتِكالاً) الأصل: (ائتكل ائتكالاً) لأنه افتعل من الأكل، ففاء الكلمة همزة، ولكنها خُفِّفت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها.

ولا يجوز إبدال ذلك اللين تاءً إلّا ما شذَّ من قول بعضهم: «اتَّزَر» أي لبس الإزار. وإلىٰ هذا الإشارة بقوله:

.... نحو ايْتَكَلا

ولا يريد أنه يقال في (افْتَعَلَ) من الأكل: (اتَّكَلَ).

فيقال: ازّجر، ولا يجوز ادّجر لفوات صفير الزاي حينذاك. وإذا أبدلت التاء دالاً بعد الذال جاز البيان فيقال: اذدكَرَ وجاز الإدغام بوجهيه، فيقال: ادّكر بالدال واذّكر بالذال كذلك.

قوله: «منافاة الوصف»: أي بالجهر والهمس.

قوله: «ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل: اتّكل»: أي بالتاء المشدّدة بل ذلك هو المراد بالشذوذ حيث قال:

وشذّ في ذي الهمز نحو ايتكلا

أي بعد قلب الياء تاء وإدغام التاء بالتاء، أمّا نفس هذه الصيغة ايتكلا بالياء المقلوبة عن الهمزة فهي الحق.

طَـا تَـا ٱفْـتِعَالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُـطْبَقِ ... فِي ٱدَّانَ وَٱزْدَدْ وَٱدَّكِرْ دَالاً بَقِي

يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الإطباق، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وذلك نحو: (اصطَبَر، واضطرم، واطَّعنُوا، واظَّلمُوا)، الأصل: (اصتَبر، واضتَرَم، واطتَعنوا، واظتَلموا)؛ لأنَّها (افتَعَل) من (صبر، وضرم، وطعن، وظلم)، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف، إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهو الطاء.

وتبدل أيضاً تاء الافتعال، وفروعه دالاً بعد الدال أو الزّاي أو الذّال، كما إذا بنيت مثل (افتَعَل) من (دان، وزادَ، وذكَر) فإنك تقول فيه: (ادَّان، وازْداد، وادَّكَر)، الأصل: (ادتَان، وازتَاد، واذتَكر)، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالاً، ثمَّ أدغمت فيها الذال في نحو: (ادّكر). وقد تبدل ذالاً بعد الذّال وتُدغم فيها كقول بعضهم: (اذَّكر).

قوله: «دالاً بَقي»: أي صار تاء الافتعال دالاً، فدالاً بمنزلة الخبر لبقي الذي هو هنا بمعنىٰ صار.

فصل

فَا أَمْرٍ اَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ إِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اَطَّرَدْ

إذا كان الفعل علىٰ فعل مما فاؤه واو كـ (وعد، ووصل) فإنه يلزم كسر العين في المضارع تحقيقاً، كـ (يعد) أو تقديراً كـ (يهب).

قوله: «إذا كان الفعل علىٰ فَعَلَ»: بفتحات ممّا فاؤه واو كوَعَد ووصل، فإنّه يلزم كسر العين في المضارع تخفيفاً كيَعِد بعد حذف الواو من الأصل الذي هو يوعد، أو تقديراً كيهب التي هي قبل حذف الواو كانت يوهب وبعد حذفها ينطق بفتح الهاء تخفيفاً، ويجب حذف الواو من يوعد ويوهب استثقالاً لوقوعِها ساكنةً بين ياء مفتوحة وهي ياء المضارعة وكسرة لازمة وحمل علىٰ المضارع ذي الياء أخواته من المتكلم فرداً وجماعةً أعد ونَعِد، والمخاطب تَعِد، والأمر أيضاً لموافقته المضارع في لفظه نحو عِد.

وإذا كان المصدر علىٰ (فعلة) كعِدَة وزِنَة بعد الحذف والتغيير، فإنّ أصلهما وعَدَ ووزَنَ علىٰ مقياس ضرب وأكل، ثمّ حمل هذان المصدران علىٰ فعليهما وهما وعَدَ ووزَنَ، فحذفت منهما الفاء وهي الواو وتحركت العين والزاي بحركتهما في المضارع وهي الكسرة، وعوّض عن الواو المحذوفة تاء التأنيث فصارتا عِدَة وزِنَة.

ولو كان فعله غير مصدر، بل اسماً محضاً كان حذف الواو شاذّاً كقولهم للفضّة المضروبة: رقة وأصله ورق، وللأرض الموحشة: حشة، أو وصفاً كقولهم: لِداته أي أترابه، ولا أصل لحشة ولا للدة في أنفسهما، وإنّما لمادّتهما وهي الوحشة والتساوي في الولادة، وتقول في موازن يقطين من مادة وعد يوعيد بدون حذف؛ لأنّ التصحيح أولىٰ بالأسماء من الإعلال بخلاف الأفعال.

ويجب حذف الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، وحمل علىٰ ذي الياء إخوانه من (أعِد، ونقِد، وتعِد)، والأمر أيضاً لموافقته المضارع في لفظه، نحو: (عِدْ)، والمصدر علىٰ (فعلة) كـ (عِدة، وزِنَة) أصلهما: (وعدٌ، ووزنٌ) علىٰ مثال (فعل)، ثمَّ حمل المصدر علىٰ الفعل فَحُذفت فاؤه وعوّض عنها تاء التأنيث، فصار (عدة، وزنة).

ولو كان (فعلة) غير مصدر كان حذف الواو شاذاً، كقولهم للفضة: «رقة» وللأرض الموحشة: «حشة» وللترب: «لِدَة».

وتقول في مثل (يقطِين) من وعد: (يوعيد)؛ لأنَّ التصحيح أولىٰ بالأسماء من الإعلال.

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ آسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

حق (أفعل) أن يجيء مضارعه (يُأَفْعِل) بزيادة حرف المضارعة علىٰ أحرف الماضي، كما يجيء غيره من الأمثلة نحو: (ضارَب يُضارب، وتعلم

قوله: «وحذف همز أفعل»: كأكرم وهو الماضي الرباعي المبدوء بهمزة استمرّ في مضارعه، فيقال: أكرم بهمزة المضارعة للمتكلم لا بهمزتين ءءكرم لثقل ذلك، ومشى هذا الحذف في أخوات المتكلّم المفرد من صيغ فعل المضارع، وهي: نكرم ويكرم وتكرم، فلا يقال: نؤكرم ويؤكرم وتؤكرم. وهكذا المبنيّ للمجهول من ذلك ومثلهما اسما الفاعل والمفعول، فيقال: مُكْرِم ومكرَم بكسر الراء وفتحها، ولا يقال: مؤكرم ومؤكرم.

ولا يجوز استعمال الأصل إلّا في ضرورة قليلة كما قال الشاعر:

(فإنّه أهل لأن يؤكرما)

قوله: «كما يجيء غيره من الأمثلة نحو: ضارب»: فإنّ ألف (المفاعلة) تأتي في المضارع

يتعَلَّم)، إلّا أنّه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة (أفعل) معها؛ لئلّا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وحمل علىٰ ذي الهمزة أخواته واسم الفاعل واسم المفعول. وإلىٰ ذا الإشارة بقوله:

.... وبنيَتَي متَّصفِ

وذلك نحو: (أكرَم، ونكرم، ويُكرم، وتكرم، ومكرِم، ومكرَم).

ولا يجوز استعمال الأصل إلّا في ضرورة قليلة كما قال الشاعر:

فإنَّه أهْلٌ لأن يؤكْرَما

ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ ٱسْتُعْمِلَا وَقِـرْنَ فِـي ٱقْـرِرْنَ وَقَـرْنَ نُـقِلَا

كل فعل مضاعف علىٰ (فعل) فإنه يستعمل في إسناده إلىٰ تـاء الضـمير ونونه علىٰ ثلاثة أوجه:

تامّاً كـ(ظللت). ومحذوف اللام مع نقل حركة العين إلىٰ الفاء كـ(ظِلت). ودون نقلها كـ(ظَلت).

وقوله:

فيقال: يضارب. وهكذا التضعيف في تعلّم يأتي في يتعلّم.

قوله: «ظَلْتُ»: بفتح الظاء وظِلْتُ بكسرها استعمالان في ظللت بعد فكّ إدغامه، والمراد بظللت كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض وعينه ولامه من جنسٍ واحد كـالمثال السابق، فإنّه في إسناده إلىٰ الضمير المتحرك يستعمل عـلىٰ ثـلاثة أوجـه: الأول: استعماله بتمامه ظللت، الثاني: محذوف اللام مع نقل حركة عينه التي هي الكسرة إلىٰ الفاء ظِلت بكسر الظاء، الثالث: محذوف اللام من دون نقل ظَلت بفتح الظاء.

قوله: «كل فعل مضاعف علىٰ فَعِل»: كفَرِح.

.... وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ........................

يعني: أنه استعمل التخفيف في (اقررن) فقيل: (قرن).

والضابط في هذا النحو: أن المضارع علىٰ (يفعل) إذا كان مضاعفاً سكن الآخر لاتّصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلىٰ الفاء، وكذلك الأمر منه.

تقول في (يقرِرْن): يقرنَ، وفي (اقرِرْن): قِرْنَ.

قوله:

.... وقَـرْنَ نُـقِلا

إشارة إلىٰ قراءة نافع وعاصم قوله تعالىٰ: ﴿وقَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ﴾ أصـله: (اقررن) من قولهم: «قرَ في المكان يَقَرُّ» بمعنىٰ يقُرَّ، حكاه ابن القطاع.

ثمَّ خُفِّف بالحذف، بعد نقل الحركة، وهو نادر؛ لأنّ هذا التخفيف إنّما هو للمكسور العين.

قوله: «والضابطُ في هذا النحو: أنّ المضارع علىٰ يَفْعِل»: بكسر العين مثل: يَقِرّ مضارع قَرَّ بالمكان إذا كان مضاعفاً وسكن آخره لاتصاله بنون النّسوة؛ جاز تخفيفه في المضارع والأمر بحذف عينه بعد نقل حركتها، وهي الكسرة، إلىٰ الفاء، تقول في يقررن: يقرن وفي اقررن: قرن.

قوله: «وقَرْنَ نُقِلا»: أي بفتح القاف علىٰ لغة من قال: أقرّ بالمكان بالفتح لا بالكسر، فإنّ الحركة المنقولة حينئذٍ هي الفتحة لا الكسرة.

قوله: «بمعنىٰ يقرّ»: أي بضم القاف وهو من قرّة العين.

قوله: «لأنّ هذا التخفيف إنّما هو للمكسور العين»: أي لا لمفتوحها كما تقدّم القول في ذلك.

الإدغام

أَوَّلَ مِـثْلَيْنِ مُـحَرَّكَـيْنِ فِـي   كِلْمَةٍ ٱدْغِـمْ لَا كَـمِثْلِ صُـفَفِ

الإدغام

قوله:«أوّل مثلين محركين في كلمة ادغم» : الإدغام لأوّل المثلين المتحركين في ثانيهما يجب بشروط:

(١) أن يكون الحرفان في كلمةٍ واحدة كشدَّ ومَدَّ وملَّ وحَبَّ، أصلُ هذه الأفعال شَدَدَ ومدَدَ بفتحات، ومَلِلَ بكسر الوسط، وحَبُب بضمّه.

(٢) أن لا يتصدر أوّل المثلين ـ أي يقع في أوّل الكلمة ـ نحو: ددن وهو اللعب.

(٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦) أن لا يكون الحرفان في اسم علىٰ (فُعَل) بضمٍّ ففتح كصُفَف جمع صفّة وهي الظلّة والسقيفة، أو علىٰ وزن (فُعُل) بضمتين نحو: ذُلُل جمع ذلول فـي مقابل الصعبة، أو وزن (فِعَل) بكسر أوّله وفتح ثانيه نحو: كِلَل جمع كلّة، أو (فَعَل) بفتحتين نحو: لَبَب وهو موضع القلادة من الصدر، والسبب في ذلك أنّ الأوزان الثلاثة الأُول مخالفةٌ للأفعال في الوزن، وبما أنّ الإدغام فرع الإظهار والفعل فرع الاسـم خُصّ الإدغام بالفعل وما وازن الفعل دون ما لم يوازنه. وأمّا الوزن الرابع فهو موجود في الأفعال وإنّما لم يدغم لخفّته.

(٧) أن لا يتّصل بأول المثلين مدغم فيه كجسّس جمع جاسّ وهو الجاسوس، فإنّ السّين الأولىٰ مدغم فيها، وكل إدغام يستلزم سكون الأول، فلو أُدغم المدغم فيه لالتقىٰ ساكنان.

وَذُلُـــلٍ وَكِـــلَلٍ وَلَـــبَبِ ... وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ أَبِي
وَلَا كَـــهَيْلَلٍ وَشَـــذَّ فِـــي أَلِـــلْ ... وَنَـــحْوِهِ فَكٌّ بِـــنَقْلٍ فَـــقُبِلْ

يُدغم أول المثلين إذا تحرّكا في كلمةٍ واحدة، ولم يصدر أو لم يكن ما هما فيه اسماً علىٰ (فُعَل، أو فُعُل، أو فِعَل، أو فَعَل) ولم يتصل أول المثلين بمدغم ولم يعرض تحرك ثانيهما، ولم يكن ما هما فيه ملحقاً بغيره، وذلك نحو: (ردَّ، وضنَّ، ولبَّ) أصلها: (رَدَد، وضَنِنَ، ولَبُبَ).

فلو كان المثلان مصدرين كـ(ددن، وتتنزل) فلا إدغام لتعذر الابتداء بالساكن، وكذلك إذا كان الاسم علىٰ (فُعَل) كـ(صُفَف، ودُرَر) أو (فُعُل) كـ(ذُلُل، وجدُدُ) أو (فِعَل) كـ(كِلَل، ولِمَم) أو (فَعَل) كـ(طَلَل، ولَبَب)، فإنَّه يتعذر فيه

---

(٨) أن لا يكون تحرّك الحرف الثاني عارضاً لا أصالة له كاخصص أبي، بنقل حركة همزة (أبي) ـ وهي الفتحة ـ إلىٰ الصاد المجاورة لها فالصادان مثلان، ولكن ليس ثانيهما متحركاً بالأصالة.

(٩) أن لا يكون ما الحرفان فيه إلحاقياً بغيره كـ(هَيْلَلَ) إذا قال: لا إله إلّا الله، والياء في (هَيْلَل) زائدة للإلحاق بزِنَة (دَحْرَج)، وكذا نحو (جَلْبَب) فإنّ إحدىٰ الباءين إنّما زِيدت للإلحاق بالزّنة المذكورة. وإنّما امتنع الإدغام في المثالين وما كان علىٰ منوالهما ؛ لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق وهو الموازنة التي تفقد بالإدغام.

(١٠) أن لا يكون ممّا شذّت العرب في فكّه اختياراً، مثل: (ألل السقاء) إذا تغيّرت رائحته.

(١١) أن لا يعرض سكون ثاني المثلين إمّا لاتصاله بضمير رفع، نحو: حللت، وإمّا لجزمٍ وشبهه نحو: لم أحلل، وإن جاز لم أحلّ، واحلل بصيغة الأمر وإن جاز حلّ.

قوله: «وذلك»: أي الجامع للشرائط، نحو: (ردَّ وضنَّ ولبَّ).

الإدغام لِخفّة (فعل) واختصاص غيره بالأسماء.

وكذلك إذا اتصل أول المثلين بمدغم، كـ(جسس) جمع جاس، أو تحرك ثانيهما بحركة عارضة، كقولك: (اخصص أبي) بنقل حركة الهمزة إلىٰ الصاد، أو كان ما هما فيه ملحقاً بغيره، سواء كان أحد المثلين هو الملحق أو غيره.

فالأول نحو: (قَرْدَدٍ، ومَهْدَد). والثاني كـ(هَيْلَل) إذا أكثر من قول: لا إله إلّا الله. فهذا وأمثاله لا سبيل إلىٰ إدغامه، لأدائه إلىٰ ذهاب مثال الملحق به.

قوله:

.... وشذّ في أَلِلْ ....

يعني: وشذَّ الفك وترك الإدغام في أشياء تحفظ، ولا يُقاس عليها نحو: (ألل السقاء): إذا تغيرت رائحته، و (دبب الإنسان) إذا نبت في وجنتيه الشعر، و (صكك الفرس) إذا اصطك عرقوباه، و (ضبب البلد) إذا كثر ضبابه ، و (لَحِمَت عينه) إذا التصقت بالرمص .

وَحَـيِيَ ٱفْكُكْ وَٱدَّغِـمْ دُونَ حَـذَرْ ... كَـذَاكَ نَـحْوُ تَـتَجَلَّىٰ وَٱسْـتَتَرْ

قوله: «واختصاص غيره»: أي غير فعل بفتحتين بالأسماء؛ إذ لا موازن للأوزان المذكورة غير (فعل) في الأفعال.

قوله: «قَرْدد ومَهْدَد»: القردد: هو المكان المرتفع الغليظ، ومهدد: من أسماء النساء.

قوله: «كثر ضبابه»: وهو جمع ضبّ الحيوان المعروف.

قوله: «إذا التصقت بالرمص»: الرمص بالتحريك: وسخ يجتمع في موق العين.

قوله: «وحيي»: بياءين هما عينه ولامه، ونحوه يجوز فيه الفكّ نظراً إلىٰ أن حركة الحرف الثاني من المتماثلين كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، كما

لما ذكر الضابط في إدغام المثلين المتحركين من كلمة واحدة شرع الآن في ذكر ما يجوز فيه الإدغام والفك من ذلك؛ ليعلم ما يجب فيه الإدغام منه.

فممّا يجوز فيه الوجهان: ما المثلان منه ياءان، لازما التحريك، نحو: (حَيِ، وَعَيِ)، فمن أدغم قال: (حَيَّ، وعيَّ) نظراً إلىٰ أنهما مثلان متحركان في كلمة حركة لازمة، بخلاف نحو لن يحييٰ فإن حركة ثاني المثلين منه عارضة بصدد أن تزول بزوال الناصب، ومن فكَّ نظر إلىٰ أنّ اجتماع المثلين في باب (حي) كالعارض، لكونه مختصّاً بالماضي دون المضارع، والأمر بخلاف نظيره من الصحيح نحو: (ردّ، وعدّ). ولا يعتد بالعارض غالباً.

ومما يجوز فيه أيضاً الوجهان كل ما فيه تاءان مثل تاءَيْ (تتجلىٰ) فقياسه الفك لتصدر المثلين.

ومنهم من يدغم، فيسكن أوله، ويدخل عليه همزة الوصل، فيقول:

يجوز الإدغام نظراً إلىٰ أنّهما مثلان من كلمة وحركة ثانيهما لازمة. وكذلك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إمّا في أوّله أو وسطه، فالأول نحو: تتجلّىٰ، والثاني نحو: استتر.

أمّا تتجلّىٰ ونظيره فإنّه عند الإدغام تسكن التاء الأولىٰ منه، ولا طريق إلىٰ النُّطق بها إلّا بوصل ما قبلها بها نحو: تكاد تميّز. وأمّا استتر ونظيره من كل فعل علىٰ (افتعل) فإنّه يجوز فيه الفكّ لبناء ما قبل المثلين علىٰ السكون.

وأمّا الإدغام فإنّه يجوز بعد نقل حركة أول المثلين إلىٰ الساكن قبله، فتقول: ستّر بطرح همزة الوصل من أوّله لتحرّك الساكن بعد الهمزة.

قوله: «نحو: ردّ وعدّ»: فإنّ الحركة باقيةٌ في المضارع والأمر أيضاً.

قوله: «فيسكن أوّله ويدخل عليه همزة الوصل»: وقد خطّأ الماتن وابنه في هذه المقالة، فقيل: إنّ الله لم يخلق همزة وصل في أوّل المضارع، وإنّما إدغام هذا النوع في

«اتجلىٰ»، وأما نحو: (استتر) فقياسه الفك أيضاً، لبناء ما قبل المثلين علىٰ السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلىٰ الساكن نحو: (ستر يستر ستاراً).

وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقتَصَرْ ... فِيهِ عَلَىٰ تَا كَتَبَيَّنُ ٱلْعِبَرْ

يعني: أنه قد يقال في نحو: (تَتعلم): (تعلم) وفي (تتنزل): (تنزل) وفي (تتبين): (تبين) هرباً إما من توالي مثلين متحركين، وإما من إدغام، يحوج إلىٰ زيادة ألف الوصل، وهذا التخفيف يكثر في التاء جداً.

وقد جاء منه شيء في النون كقراءة بعضهم: ﴿ **ونُزِّلَ الملائِكَةَ** ﴾ بالنصب علىٰ تقدير: وننزل الملائكة.

ومنه علىٰ الأظهر قوله تعالىٰ: ﴿ **وكذلك نُجِّي المؤمنين** ﴾ في قراءة ابن عامر وعاصم، أصله: (ننجي) ولذلك سكن آخره.

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ ٱلرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

الوصل دون الابتداء نحو: (ولا تيمّموا ولا تبرّجن).

قوله: «تبيّن العبر»: أصله تتبيّن حذفت أولىٰ التاءين تخفيفاً إمّا هَرَباً من توالي الأمثال، أو من إدغام إحدىٰ التاءين بالأخرىٰ القاضي بسكون الأولىٰ المحوج إلىٰ أن تتقدمها همزة الوصل، لكننا قد أسلفنا أنّ همزة الوصل لا تدخل الفعل المضارع، وأنّ صورة جواز الإدغام في أوّله متوقفة علىٰ وصل الفعل بغيره كما تقدم بيانه.

قوله: «بالنصب»: أي نصب الملائكة علىٰ المفعولية، وإنّ نزّل أصلُهُ ننزّل، ﴿ **وكذلك نجّي** (بسكون الياء) **المؤمنين** ﴾ بنصب المؤمنين علىٰ المفعولية لما أصله ننجّي.

نَـحْوُ حَـلَلْتُ مَـا حَـلَلْتُهُ وَفِـي   جَزْمٍ وَشِبْهِ ٱلْـجَزْمِ تَـخْيِيْرٌ قُـفِي

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك، نـحو: (حللت، وحللنا، والهندات حللن).

وقوله:

.... وفي   جَزْمٍ وشبهِ الجـزمِ تـخيير قُـفِي

يعني: أنّه يجوز في نحو: (يحل) إذا دخل عـليه جـازم الفك، نـحو: (لم يحلل) والإدغام، نحو: (لم يُحل).

والفك لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل نحو قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ يـرتدد منْكُم عن دينه﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَحلل عَلَيْهِ غَضَبي﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَستَكْثِر﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿واغضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾.

والإدغام لغة بني تميم، وعليها قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يشاقّ الله﴾ في سورة الحشر وقوله تعالىٰ: ﴿ومن يرتدّ منكُمْ عن دِينِه﴾ في سورة المائدة علىٰ قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين.

والمراد بشبه الجزم سكون الأمر، نحو: (احللْ)، وإن شئت قلت: (حل)؛ لأنَّ حكم الأمر أبداً حكم المضارع المجزوم.

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِـي ٱلتَّـعَجُّبِ ٱلْـتُزِمْ   وَٱلْتُزِمَ ٱلإِدْغَامُ أَيْضاً فِـي هَـلُمْ

قوله: «وفكّ أفعل في التعجب»: مثل: أحبِب به واشدُد! فإنّ هذه الصيغة وإن كانت خبراً في المعنىٰ إلّا أنّها في صورة الأمر. أمّا هلّم فهي أمر بالصراحة، وفي هذا الرّجـز شـبه استدراك لما سبق منه أنّ الفعل في حالة الجزم، ولا يكون الفعل حينذاك إلّا مضارعاً،

لما فرغ من الكلام علىٰ المجزوم والأمر شرع في بيان حكم (أفعل) التعجب، وأنه مفكوك أبداً، بخلاف غيره من أمثلة الأمر، وذلك نحو: (أحْبِبْ إلىٰ زيد بعمرو، وأشْدِدْ بياض وجه زيد).

وكما التزم في هذا النوع الفك كذلك التزم في (هلم) الإدْغام، فلم يقل فيه (هلمم).

هذا آخر ما تضمّنته هذه الأرجوزة من علم أحكام النحو.

ولذلك لما انتهىٰ إليه لم يعقبه بأكثر من قوله:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَىٰ جُلِّ ٱلْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

أَحْصَىٰ مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُلَاصَهْ ... كَمَا ٱقْتَضَىٰ غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ ٱللهَ مُصَلِّياً عَلَىٰ ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

وَآلِهِ ٱلْغُرِّ ٱلْكِرَامِ ٱلْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ ٱلْمُنْتَخَبِيْنَ ٱلْخِيَرَهْ

فاعلم بأنه قد انتهىٰ غرضه من هذا النظم، وأنه قد اشتمل علىٰ أعظم

وشبه الجزم والمراد به فعل الأمر ؛ لأنّ حكم الأمر أبداً حكم المضارع المجزوم، وجهة الاستدراك أنّ (أفْعل) في التعجب وكلمة (هلّم) لا تخيير في فكّهما وإدغامهما، بل (أفعل) في التعجب يفكّ إدغامه لا غير، و (هلّم) يلتزم إدغامها لا غير.

***

وبانتهاء الألفيّة متناً وشرحاً ينتهي تعليقنا فنحمد الله شاكرين ونستمدّ منه المعونة بمحمّد وآله الميامين في ثالث شعبان المعظم من سنة ألف وأربعماءة واثنين علىٰ يد محققها محمّد بن محمّد طّه الحويزي الكرمي في مدرسته العلمية في الأهواز.

المهمات من علم العربية.

ثم ختم الكلام بحمد الله تعالىٰ، وبالصلاة علىٰ نبيه محمد ﷺ وعلىٰ آله، وأصحابه الطيبين الطاهرين صلاة دائمة إلىٰ يوم الدين.

آمين، والحمد لله رب العالمين

فهرس الألفية

الجزء الأول

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ	نُونِ إِنَاثٍ، كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ	٣٣
وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا	وَالأَصْلُ فِي ٱلْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا	٣٥
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ	كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَٱلسَّاكِنُ كَمْ	٣٥
وَٱلرَّفْعَ وَٱلنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْرَابَا	لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ «لنْ أَهَابَا»	٣٧
وَٱلاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا	قَدْ خُصِّصَ ٱلْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا	٣٧
فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَٱنْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّ	كَسْراً، كَذِكْرُ ٱللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ	٣٩
وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ	يَنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ	٣٩
وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَٱنْصِبَنَّ بِالأَلِفْ	وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ ٱلأَسْمَا أَصِفْ	٤٠
مِنْ ذَاكَ «ذُو» إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا	وَٱلفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيْمُ مِنْهُ بَانَا	٤٠
«أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ» كَذَاكَ وَ «هَنُ»	وَٱلنَّقْصُ فِي هٰذا ٱلأَخِيرِ أَحْسَنُ	٤٠
وَفِي «أَبٍ» وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ	وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ	٤٠
وَشَرْطُ ذَا ٱلإِعْرَابِ أَنْ يَضُفْنَ لَا	لِلْيا، كَـ «جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا ٱعْتِلَا»	٤٠
بِالأَلِفِ ٱرْفَعِ ٱلْمُثَنَّىٰ وَكِلَا	إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلَا	٤٤
كِلْتَا كَذَاكَ ٱثْنَانِ وَٱثْنَتَانِ	كَابْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ	٤٤
وَتَخْلُفُ ٱلْيَا فِي جَمِيعِهَا ٱلأَلِفْ	جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ	٤٥
وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا ٱجْرُرْ وَٱنْصِبِ	سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ	٤٩
وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا	وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَٱلأَهْلُونَا	٤٩
أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا	وَأَرَضُونَ شَذَّ وَٱلسِّنُونَا	٤٩
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ	ذَا ٱلْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ	٤٩
وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ	فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ	٥٦
وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَٱلْمُلْحَقِ بِهْ	بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ	٥٦
وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا	يُكْسَرُ فِي ٱلْجَرِّ وَفِي ٱلنَّصْبِ مَعَا	٥٧
كَذَا أُولَاتُ وَٱلَّذِي ٱسْماً قَدْ جُعِلْ	كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ	٥٧
وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ	مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ	٥٨
وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ ٱلنُّونَا	رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا	٦٠
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَٱلنّصْبِ سِمَهْ	كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ	٦٠

إِسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى مُطْلَقَا	عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا	٨٤
وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ	وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ	٨٤
وَٱسْماً أَتَى وَكُنْيَةً ولَقَبَا	وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا	٨٥
وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ	حَتْماً وَإِلَّا أَتْبِعِ ٱلَّذِي رَدِفْ	٨٥
وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ	وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ	٨٦
وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا	ذَا إِنْ بِغَيرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا	٨٧
وَشَاعَ فِي ٱلأَعْلَامِ ذُو ٱلإِضَافَهْ	كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ	٨٧
وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلأَجْنَاسِ عَلَمْ	كَعَلَمِ ٱلأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ	٨٨
مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ	وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ	٨٨
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ	كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ	٨٨
بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ	بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى ٱلأُنْثَى ٱقْتَصِرْ	٩١
وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ	وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ ٱذْكُرْ تُطِعْ	٩١
وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا	وَٱلْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى ٱلْبُعْدِ ٱنْطِقَا	٩١
بِٱلْكَافِ حَرْفاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ	وَٱللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ	٩١
وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلَى	دَانِي ٱلْمَكَانِ وَبِهِ ٱلْكَافَ صِلَا	٩٣
فِي ٱلْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا	أَوْ بِهُنَالِكَ ٱنْطِقَنْ أَوْ هِنَّا	٩٣
مَوْصُولُ ٱلأَسْمَاءِ ٱلَّذِي ٱلأُنْثَى ٱلَّتِي	وَٱلْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ	٩٤
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ ٱلْعَلَامَهْ	وَٱلنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ	٩٤
وَٱلنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا	أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا	٩٤
جَمْعُ ٱلَّذِي ٱلأُلَى ٱلَّذِينَ مُطْلَقَا	وبَعْضُهُمْ بِٱلْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا	٩٤
بِٱللَّاتِ وَٱللَّاءِ ٱلَّتِي قَدْ جُمِعَا	وَٱللَّاءِ كَٱلَّذِينِ نَزْراً وَقَعَا	٩٤
وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ	وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ	٩٧
وَكَٱلَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ	وَمَوْضِعَ ٱللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ	٩٧
وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا ٱسْتِفْهَامِ	أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي ٱلْكَلَامِ	٩٧
وَكُلُّها يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ	عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ	١٠٢
وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا ٱلَّذِي وُصِلْ	بِهِ كَمَنْ عِنْدِي ٱلَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ	١٠٢
وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ	وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ ٱلأَفْعَالِ قَلْ	١٠٣

وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا	وَرَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا	١٢٥
وَرَغْبَةٌ فِي ٱلْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ	بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ	١٢٥
وَٱلأَصْلُ فِي ٱلأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا	وَجَوَّزُوا ٱلتَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا	١٢٧
فَٱمْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي ٱلْجُزْآنِ	عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ	١٢٧
كَذَا إِذَا مَا ٱلْفِعْلُ كَانَ ٱلْخَبَرَا	أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا	١٢٧
أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لَامَ ٱبْتِدَا	أَوْ لَازِمَ ٱلصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا	١٢٧
وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ	مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ	١٣٠
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ	مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ	١٣٠
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ ٱلتَّصْدِيرَا	كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا	١٣٠
وَخَبَرَ ٱلْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا	كَمَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا	١٣٠
وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا	تَقُولُ: زَيْدٌ، بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا	١٣١
وَفِي جَوَابِ: كَيْفَ زَيْدٌ، قُلْ: دَنِفْ	فَزَيْدٌ ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ	١٣١
وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذْفُ ٱلْخَبَرْ	حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرْ	١٣٤
وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ	كَمِثْلِ كُلٌّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ	١٣٤
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا	عَنِ ٱلَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا	١٣٤
كَضَرْبِيَ ٱلْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمّْ	تَبْيِينِيَ ٱلْحَقَّ مَنُوطاً بِٱلْحِكَمْ	١٣٤
وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا	عَنْ وَاحِدٍ، كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا	١٣٨
تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَا ٱسْماً وَٱلْخَبَرْ	تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ	١٤١
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَىٰ أَصْبَحَا	أَمْسَىٰ وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا	١٤١
فَتِيءَ وَٱنْفَكَّ وَهٰذِي ٱلأَرْبَعَهْ	لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ	١٤٢
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا	كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا	١٤٢
وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا	إِنْ كَانَ غَيْرُ ٱلْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا	١٤٣
وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ	أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ	١٤٤
كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا ٱلنَّافِيَهْ	فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ	١٤٤
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي	وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي	١٤٤
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَٱلنَّقْصُ فِي	فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي	١٤٨

فَاكْسِرْ فِي ٱلابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ ١٦٧

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ ... حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ ١٦٧

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَىٰ ١٦٧

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي ١٦٩

مَعْ تِلْوِ فَا ٱلْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ ... فِي نَحْوِ: خَيْرُ ٱلْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ ١٦٩

وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ ... لَامُ ٱبْتِدَاءٍ، نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ ١٧٣

وَلَا يَلِي ذِي ٱللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنَ ٱلأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا ١٧٣

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ «قَدْ» كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلْعِدَا مُسْتَحْوِذَا ١٧٣

وَتَصْحَبُ ٱلْوَاسِطَ مَعْمُولَ ٱلْخَبَرْ ... وَٱلْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَرْ ١٧٤

وَوَصْلُ مَا بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّىٰ ٱلْعَمَلُ ١٧٦

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَىٰ ... مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا ١٧٧

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لٰكِنّ وَأَنْ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ ١٧٧

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ ٱللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ ١٨١

وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا ١٨١

وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلَا ١٨١

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا ٱسْتَكَنْ ... وَٱلْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ ١٨٢

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا ١٨٢

فَالأَحْسَنُ ٱلْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ ٱوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ ١٨٢

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي ١٨٢

عَمَلَ إِنَّ ٱجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ ١٨٦

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً ٱوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ ١٨٦

وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحاً، كَلَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَٱلثَّانِي ٱجْعَلَا ١٨٦

مَرْفُوعاً ٱوْ مَنْصُوباً ٱوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا ١٨٦

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ ١٩٠

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ ٱلْمُفْرَدِ ... لَا تَبْنِ وَٱنْصِبْهُ أَوِ ٱلرَّفْعَ ٱقْصِدِ ١٩٠

وَٱلْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا ٱحْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَىٰ ١٩٠

وَتَـاءُ تَأْنِـيثٍ تَـلِي ٱلْـمَاضِي إِذَا	كَـانَ لِأُنْـثَى كَأَبَتْ هِـنْدُ ٱلأَذَى	٢١٦
وَإِنَّـمـا تَـلْزَمُ فِـعْلَ مُـضْمَرِ	مُـتَّصِلٍ أَوْ مُـفْهِمِ ذَاتَ حِـرِ	٢١٦
وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْـفَصْلُ تَـرْكَ ٱلتَّـاءِ فِـي	نَحْوِ أَتَـى ٱلْـقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْـواقِـفِ	٢١٦
وَٱلْـحَذْفُ مَـعْ فَـصْلٍ بِـإِلَّا فُـضِّلَا	كَـمَا زَكَـا إِلَّا فَـتَاةُ ٱبْـنِ ٱلْـعَلَا	٢١٦
وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِـلَا فَـصْلٍ وَمَـعْ	ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِـي شِـعْرٍ وَقَـعْ	٢١٨
وَٱلتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّـالِمِ مِـنْ	مُذَكَّـرٍ كَـالتَّاءِ مَعْ إِحْـدَى ٱللَّـبِنْ	٢١٨
وَٱلْحَذْفُ فِي نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ ٱسْتَحْسَنُوا	لِأَنَّ قَـصْدَ ٱلْـجِنْسِ فِـيهِ بَـيِّنُ	٢١٨
وَٱلأَصْـلُ فِـي ٱلْـفَاعِلِ أَنْ يَـتَّصِلَا	وَٱلأَصْلُ فِـي ٱلْـمَفْعُولِ أَنْ يَـنْفَصِلَا	٢١٩
وَقَـدْ يُـجَاءُ بِـخِلَافِ ٱلأَصْـلِ	وَقَـدْ يَـجِي ٱلْـمَفْعُولُ قَـبْلَ ٱلْـفِعْلِ	٢١٩
وَأَخِّـرِ ٱلْـمَفْعُولَ إِنْ لَـبْسٌ حُـذِرْ	أَوْ أُضْـمِرَ ٱلْـفَاعِلُ غَـيْرَ مُـنْحَصِرْ	٢٢٠
وَمَـا بِـإِلَّا أَوْ بِـإِنَّما ٱنْـحَصَرْ	أَخِّـرْ وَقَـدْ يَسْبِقُ إِنْ قَـصْدٌ ظَـهَرْ	٢٢٠
وَشَـاعَ نَـحْوُ: خَـافَ رَبَّـه عُـمَرْ	وَشَـذَّ نَـحْوُ: زَانَ نَـوْرُهُ ٱلشَّـجَرْ	٢٢٠
يَـنُوبُ مَـفْعُولٌ بِـهِ عَـنْ فَـاعِلِ	فِـيمَا لَـهُ، كَـنِيلَ خَـيْرُ نَـائِلِ	٢٢٢
فَأَوَّلَ ٱلْـفِعْلِ ٱضْـمُمَنْ وَٱلْـمُتَّصِلْ	بِالآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـوُصِلْ	٢٢٢
وَٱجْـعَلْهُ مِـنْ مُـضَارِعٍ مُـنْفَتِحَا	كَـيَنْتَحِي ٱلْـمَقُولِ فِـيهِ يُـنْتَحَى	٢٢٢
وَٱلثَّـانِيَ ٱلتَّـالِيَ تَـا ٱلْـمُطَاوَعَهْ	كَـالأَوَّلِ ٱجْـعَلْهُ بِـلَا مُـنَازَعَهْ	٢٢٢
وَثَـالِثَ ٱلَّـذِي بِـهَمْزِ ٱلْـوَصْلِ	كَـالأَوَّلِ ٱجْـعَلَنَّهُ كَـاسْتُحْلِي	٢٢٢
وَٱكْسِرْ أَوِ ٱشْمِمْ فَـا ثُـلَاثِيٍّ أُعِـلْ	عَيْناً وَضَـمٌّ جَـا، كَـبُوعَ فَـاحْتُمِلْ	٢٢٣
وَإِنْ بِشَكْـلٍ خِـيفَ لَـبْسٌ يُـجْتَنَبْ	وَمَـا لِـبَاعَ قَـدْ يُـرَى لِـنَحْوِ: حَبْ	٢٢٣
وَمَـا لِـفَا بَـاعَ لِـمَا ٱلْـعَيْنُ تَـلِي	فِي ٱخْـتَارَ وَٱنْـقَادَ وَشِـبْهٍ يَـنْجَلِي	٢٢٣
وَقَابِلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ ٱوْ مِـنْ مَـصْدَرِ	أَوْ حَـرْفِ جَـرٍّ بِـنِيَابَةٍ حَـرِي	٢٢٥
وَلَا يَـنُوبُ بَـعْضُ هٰـذِي إِنْ وُجِـدْ	فِـي ٱللَّـفْظِ مَـفْعُولٌ بِـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ	٢٢٥
وَبِـاتِّفَاقٍ قَـدْ يَـنُوبُ ٱلثَّـانِ مِـنْ	بَـابِ كَسَـا فِـيمَا ٱلْـتِبَاسُهُ أُمِـنْ	٢٢٧
فِي بَابِ ظَـنَّ وَأَرَى ٱلْـمَنْعُ ٱشْـتَهَرْ	وَلَا أَرَى مَـنْعاً إِذَا ٱلْـقَصْدُ ظَـهَرْ	٢٢٧
وَمَـا سِـوَى ٱلنَّـائِبِ مِـمَّا عُـلِّقَا	بِـالرَّافِـعِ ٱلنَّـصْبُ لَـهُ مُـحَقَّقَا	٢٢٨
إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَـابِقٍ فِـعْلاً شَـغَلْ	عَـنْهُ بِـنَصْبِ لَـفْظِهِ أَوِ ٱلْـمَحَلْ	٢٢٩

وَلَا تَجِيْءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا ٢٤٦

بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ ٢٤٩

وَأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمُفَسِّرَا ٢٤٩

نَحْوُ: أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي ٱلرَّخَا ٢٥٠

ٱلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى ٱلزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَي ٱلْفِعْلِ، كَأَمْنٍ مِنْ: أَمِنْ ٢٥٣

بِمِثْلِهِأَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ ٢٥٣

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ ٢٥٦

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ ... كَجِدَّ كُلَّ ٱلْجِدِّ وَٱفْرَحِ ٱلْجَذَلْ ٢٥٦

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا ٢٥٨

وَحَذْفُ عَامِلِ ٱلْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ ٢٥٨

وَٱلْحَذْفُ حَتْمٌ مَعْ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدْلاً ٱللَّذْ كَانْدُلَا ٢٦٠

وَمَا لِتَفْصِيلٍ، كَإِمَّا مَنًّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا ٢٦٠

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ ٢٦٠

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا ٢٦٢

نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا ... وَٱلثَّانِ: كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا ٢٦٢

كَذَاكَ ذُو ٱلتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَلِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ ٢٦٣

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ ٱلْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ ٢٦٥

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتاً وَفَاعِلاً، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ ٢٦٥

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ ٱلشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ ٢٦٥

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا ٱلْمُجَرَّدُ ... وَٱلْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا: ٢٦٦

لَا أَقْعُدُ ٱلْجُبْنَ عَنِ ٱلْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ ٢٦٦

أَلظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... فِي، بِاطِّرَادٍ، كَهُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنَا ٢٦٧

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا ٢٦٧

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ ٱلْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا ٢٦٩

نَحْوُ ٱلْجِهَاتِ وَٱلْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ ٱلْفِعْلِ كَمَرْمىً مِنْ رَمَىٰ ٢٦٩

وَشَرْطُ كَونِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ ٢٦٩

وَإِنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ يَفْعَلُ   وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ ٣٦٧
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ ٱلأَمَلِ   مُرَوَّعِ ٱلْقَلْبِ قَلِيلِ ٱلْحِيَلِ ٣٦٧
وَذِي ٱلإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ   وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ ٣٦٧
وَوَصْلُ أَلْ بِذَا ٱلْمُضَافِ مُغْتَفَرْ   إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ ٱلشَّعَرْ ٣٦٨
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ ٱلثَّانِي   كَزَيْدُ ٱلضَّارِبُ رَأْسَ ٱلْجَانِي ٣٦٨
وَكَوْنُهَا فِي ٱلْوَصْف كَافٍ إِنْ وَقَعْ   مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ ٣٦٨
وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا   تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا ٣٦٩
وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ   مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ ٣٧٠
وَبَعْضُ ٱلأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا ٣٧١
وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً ٱمْتَنَعْ   إِيلَاؤُهُ ٱسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ ٣٧٢
كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعدَيْ   وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ ٣٧٢
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَىٰ ٱلْجُمَلْ   حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ ٣٧٣
إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ   أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِيْنَ جَا نُبِذْ ٣٧٣
وَٱبْنِ أَوِ ٱعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا   وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا ٣٧٦
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا   أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَىٰ فَلَنْ يُفَنَّدَا ٣٧٦
وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَىٰ   جُمَلِ ٱلأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا ٱعْتَلَىٰ ٣٧٦
لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا ٣٧٨
وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ   أَيّاً، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ ٣٧٩
أَوْ تَنْوِ ٱلاجْزَا وَٱخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ   مَوْصُولَةً أَيّاً وَبِالْعَكْسِ ٱلصِّفَهْ ٣٧٩
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ ٱسْتِفْهَامَا   فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا ٱلْكَلَامَا ٣٧٩
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ   وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ ٣٨١
وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ   فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ ٣٨١
وَٱضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً ٱنْ عَدِمْتَ مَا   لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا ٣٨٢
قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ   وَدُونُ وَٱلْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ ٣٨٢
وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا   قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا ٣٨٢
وَمَا يَلِي ٱلْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَنْهُ فِي ٱلإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا ٣٨٤

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ ٱلْمُعَدَّىٰ ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَرَدَّ رَدًّا ٤٠٧

وَفَعِلَ ٱللَّازِمِ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ ٤٠٧

وَفَعَلَ ٱللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِٱطِّرَادٍ كَغَدَا ٤٠٨

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالَا ... أَوْ فَعَلَاناً فَادْرِ أَوْ فُعَالَا ٤٠٨

فَأَوَّلٌ لِذِي ٱمْتِنَاعٍ، كَأَبَىٰ ... وَٱلثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَىٰ تَقَلُّبَا ٤٠٨

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْراً وَصَوْتاً ٱلْفَعِيلُ كَصَهَلْ ٤٠٨

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا ... كَسَهُلَ ٱلأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلَا ٤٠٩

وَمَا أَتَىٰ مُخَالِفاً لِمَا مَضَىٰ ... فَبَابُهُ ٱلنَّقْلُ، كَسُخْطٍ وَرِضَا ٤٠٩

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرِهِ، كَقُدِّسَ ٱلتَّقْدِيسُ ٤٠٩

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلَا ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلَا ٤٠٩

وَٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا ٱلتَّا لَزِمْ ٤٠٩

وَمَا يَلِي ٱلآخِرَ مُدَّ وَٱفْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ ٱلثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا ٤٠٩

بِهَمْزِ وَصْلٍ، كَٱصْطَفَىٰ، وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا ٤٠٩

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا ... وَٱجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لَا أَوَّلَا ٤١١

لِفَاعَلَ ٱلْفِعَالُ وَٱلْمُفَاعَلَهْ ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ ٱلسَّمَاعُ عَادَلَهْ ٤١٢

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ ... وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ ٤١٢

فِي غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ بِٱلتَّا ٱلْمَرَّهْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَٱلْخِمْرَهْ ٤١٣

كَفَاعِلٍ صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا ٤١٤

وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ ٤١٥

وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ ٱلأَجْهَرِ ٤١٥

وَفَعْلٌ ٱوْلَىٰ وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كَٱلضَّخْمِ وَٱلْجَمِيلِ، وَٱلْفِعْلُ جَمُلْ ٤١٥

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسِوَىٰ ٱلْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ ٤١٦

وَزِنَةُ ٱلْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ كَٱلْمُوَاصِلِ ٤١٦

مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ ٱلأَخِيرِ مُطْلَقَا ... وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا ٤١٦

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ ... صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ، كَمِثْلِ ٱلْمُنْتَظَرْ ٤١٧

وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ، كَآتٍ مِنْ قَصَدْ ٤١٧

وَٱجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَٱجْعَلْ فَعُلَا	مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا	٤٤٦
وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ٱلْفَاعِلُ ذَا	وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لَا حَبَّذَا	٤٤٧
وَأَوْلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ لَا	تَعْدِلْ بِذَا، فَهْوَ يُضَاهِي ٱلْمَثَلَا	٤٤٨
وَمَا سِوَىٰ ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ	بِالْبَا، وَدُونَ ذَا ٱنْضِمَامُ ٱلْحَا كَثُرْ	٤٤٩
صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ	أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ ٱللَّذْ أُبِي	٤٥٠
وَمَا بِهِ إِلَىٰ تَعَجُّبٍ وُصِلْ	لِمَانِعٍ بِهِ إِلَىٰ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْ	٤٥١
وَأَفْعَلَ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا	تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا	٤٥٢
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا	أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا	٤٥٣
وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ	أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ	٤٥٣
هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَىٰ مِنْ، وَإِنْ	لَمْ تَنْوِ، فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ	٤٥٣
وَإِنْ تكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا	فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا	٤٥٥
كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَىٰ	إِخْبَارٍ ٱلتَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا	٤٥٥
وَرَفْعُهُ ٱلظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَىٰ	عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا	٤٥٦
كَلَنْ تَرَىٰ فِي ٱلنَّاسِ مِنْ رَفِيقِ	أَوْلَىٰ بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ	٤٥٦
يَتْبَعُ فِي ٱلإِعْرَابِ ٱلأَسْمَاءَ ٱلأُوَلْ	نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ	٤٦٢
فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ	بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ	٤٦٢
وَلْيُعْطَ فِي ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا	لِمَا تَلَا، كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا	٤٦٤
وَهْوَ لَدَىٰ ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ أَوْ	سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا	٤٦٥
وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ	وَشِبْهِهِ،كَذَا وَذِي وَٱلْمُنْتَسِبْ	٤٦٦
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا	فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا	٤٦٦
وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ ٱلطَّلَبِ	وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ	٤٦٦
وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا	فَالْتَزَمُوا ٱلإِفْرَادَ وَٱلتَّذْكِيرَا	٤٦٨
وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ	فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ	٤٦٨
وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى	وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا	٤٦٩
وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ	مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ	٤٦٩
وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا	بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا	٤٦٩

فهرس الألفية

الجزء الثاني

وَٱلْـمُفْرَدَ ٱلْـمَنْكُورَ وَٱلْـمُضَافَا	وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَـادِماً خِلَافَا	٥٥
وَنَـحْوَ زَيْـدٍ ضُـمَّ وَٱفْتَحَنَّ مِنْ	نَـحْوِ أَزَيْـدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ	٥٦
وَٱلضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ ٱلِابْنُ عَلَمَا	وَيَلِ ٱلِابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا	٥٦
وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَاراً نُوِّنَا	مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا	٥٧
وَبِـاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ	إِلَّا مَعَ ٱللهِ وَمَحْكِيِّ ٱلْجُمَلْ	٥٨
وَٱلأَكْثَرُ ٱللَّهُمَّ بِـالتَّعْوِيضِ	وَشَذَّ يَـا ٱللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ	٥٩
تَـابِعَ ذِي ٱلضَّمِّ ٱلْمُضَافَ دُونَ أَلْ	أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا ٱلْحِيَلْ	٦١
وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ وَٱجْعَلَا	كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا	٦١
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا	فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَىٰ	٦١
وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ	يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَىٰ ذِي ٱلْمَعْرِفَهْ	٦٤
وَأَيُّهَا ذَا أَيُّهَا ٱلَّذِي وَرَدْ	وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَىٰ هَـذَا يُرَدْ	٦٤
وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي ٱلصِّفَهْ	إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ ٱلْمَعْرِفَهْ	٦٥
فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ ٱلأَوْسِ يَنْتَصِبْ	ثَانٍ وَضُمَّ وَٱفْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ	٦٦
وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا	كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا	٦٧
وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ ٱلْيَا ٱسْتَمَرّْ	فِي يَا ٱبْنَ أُمَّ يَا ٱبْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ	٦٧
وَفِي ٱلنِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ	وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ وَمِنَ ٱلْيَا ٱلتَّا عِوَضْ	٦٨
وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا	لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَٱطَّرَدَا	٧٠
فِي سَبِّ ٱلأُنْثَىٰ وَزْنُ يَا خَبَاثِ	وَٱلأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ ٱلثُّلَاثِي	٧٠
وَشَاعَ فِي سَبِّ ٱلذُّكُورِ فُعَلُ	وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي ٱلشِّعْرِ فُلُ	٧٠
إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمُ مُنَادَىٰ خُفِضَا	بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَىٰ	٧٢
وَٱفْتَحْ مَعَ ٱلْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا	وَفِي سِوَىٰ ذٰلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا	٧٢
وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ	وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ	٧٣
مَا لِلْمُنَادَىٰ ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا	نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا	٧٥
وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ	كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي وَامَنْ حَفَرْ	٧٦
وَمُنْتَهَىٰ ٱلْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ	مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ	٧٦
كَذَاكَ تَنْوِينُ ٱلَّذِي بِهِ كَمَلْ	مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ ٱلأَمَلْ	٧٦

وَمَـا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا وَأَخِّـرْ مَـا لِذِي فِيهِ ٱلْعَمَلْ ٩٨

وَٱحْكُـمْ بِتَنْكِيرِ ٱلَّـذِي يُنَوَّنُ ... مِـنْها وَتَـعْرِيفُ سِـوَاهُ بَـيِّنُ ٩٩

وَمَـا بِـهِ خُـوطِبَ مَـا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ ٱلْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ ١٠٠

كَذَا ٱلَّـذِي أَجْـدَى حِكَـايَةً كَـقَبْ ... وَٱلْزَمْ بِنَا ٱلنَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَـدْ وَجَبْ ١٠٠

لِـلْفِعْلِ تَـوْكِـيدٌ بِـنُونَيْنِ هُـمَا ... كَـنُونَيِ ٱذْهَـبَنَّ وَٱقْـصِدَنْهُمَا ١٠٢

يُـؤَكِّـدَانِ ٱفْـعَلْ وَيَـفْعَلْ آتِـيَا ... ذَا طَـلَبٍ أَوْ شَـرْطاً أَمَّـا تَـالِيَا ١٠٢

أَوْ مُـثْبَتاً فِـي قَسَـمٍ مُسْـتَقْبَلَا ... وَقَـلَّ بَـعْدَ مَـا وَلَـمْ وَبَعْدَ لَا ١٠٢

وَغَـيْرِ إِمَّـا مِنْ طَوَالِبِ ٱلْجزَا ... وَآخِـرَ ٱلْـمُؤَكَّـدِ ٱفْتَحْ كَـابْرُزَا ١٠٢

وَٱشْكُـلْهُ قَبْلَ مُـضْمَرٍ لَـيْنٍ بِمَا ... جَـانَسَ مِـنْ تَـحَرُّكٍ قَـدْ عُـلِمَا ١٠٧

وَٱلْـمُضْمَرَ ٱحْـذِفَنَّهُ إِلَّا ٱلأَلِـفْ ... وَإِنْ يَكُـنْ فِي آخِـرِ ٱلْفِعْلِ أَلِـفْ ١٠٨

فَـاجْعَلْهُ مِـنْهُ رَافِـعاً غَـيْرَ ٱلْيَا ... وَٱلْـوَاوِ يَـاءً كَـاسْعَيَنَّ سَـعْيَا ١٠٨

وَٱحْـذِفْهُ مِـنْ رَافِـعِ هَـاتَيْنِ وَفِـي ... وَاوٍ وَيَـا شَكْـلٌ مُـجَانِسٌ قُـفِي ١٠٨

نَحْوُ ٱخْشَيِنْ يَا هِـنْدُ بِـالْكَسْرِ وَيَـا ... قَوْمِ ٱخْشَوُنْ وَٱضْمُمْ وَقِسْ مُسَـوِّيَا ١٠٨

وَلَـمْ تَـقَعْ خَـفِيفَةٌ بَعْدَ ٱلأَلِـفْ ... لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ ١١١

وَأَلِـفاً زِدْ قَـبْلَهَا مُـؤَكِّـدَا ... فِـعْلاً إِلَـى نُـونِ ٱلإِنَـاثِ أُسْنِدَا ١١٢

وَٱحْـذِفْ خَـفِيفَةً لِسَـاكِـنٍ رَدِفْ ... وَبَـعْدَ غَـيْرِ فَـتْحَةٍ إِذَا تَـقِفْ ١١٢

وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِـي ٱلْـوَقْفِ مَـا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي ٱلْـوَصْلِ كَـانَ عُـدِمَا ١١٢

وَأَبْـدِلَنْهَا بَـعْدَ فَـتْحٍ أَلِـفَا ... وَقْـفاً كَمَا تَـقُولُ فِـي قِـفَنْ قِـفَا ١١٢

الصَّـرْفُ تَـنْوِينٌ أَتَـىٰ مُـبَيِّنَا ... مَـعْنىً بِـهِ يَكُـونُ ٱلِاسْـمُ أَمْكَـنَا ١١٦

فَأَلِـفُ ٱلتَّأْنِـيثِ مُـطْلَقاً مَـنَعْ ... صَـرْفَ ٱلَّـذِي حَـوَاهُ كَـيْفَمَا وَقَـعْ ١١٩

وَزَائِـدَا فَـعْلَانَ فِـي وَصْـفٍ سَلِمْ ... مِـنْ أَنْ يُـرَىٰ بِـتَاءِ تَأْنِيثٍ خُـتِمْ ١٢٠

وَوَصْـفٌ أَصْـلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْـعَلَا ... مَـمْنُوعَ تَأْنِـيثٍ بِـتَا كَأَشْـهَلَا ١٢٣

وَأَلْـغِيَنَّ عَـارِضَ ٱلْـوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَـعٍ وَعَـارِضَ ٱلِاسْـمِيَّهْ ١٢٣

فَـالأَدْهَمُ ٱلْـقَيْدُ لِكَـوْنِهِ وُضِـعْ ... فِي ٱلأَصْلِ وَصْفاً ٱنْصِرَافُـهُ مُنِعْ ١٢٣

وَأَجْـدَلٌ وَأَخْـيَلٌ وَأَفْـعَىٰ ... مَـصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَـنَلْنَ ٱلْـمَنْعَا ١٢٣

وَمَـنْعُ عَـدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِـي لَـفْظِ مَثْنَىٰ وَثُـلَاثَ وَأُخَـرْ ١٢٥

لَا فَأَنَ ٱعْـمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا ... وَبَـعْدَ نَـفْيِ كَـانَ حَـتْماً أُضْمِرَا ١٦٨

كَـذَاكَ بَـعْدَ أَوْ إِذَا يَـصْلُحُ فِـي ... مَـوْضِعِهَا حَـتَّىٰ أَوِ ٱلَّا أَنْ خَفِي ١٦٩

وَبَـعْدَ حَـتَّىٰ هٰكَـذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَـتْمٌ كَـجُدْ حَـتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَـزَنْ ١٧١

وَتِـلْوَ حَـتَّىٰ حَـالاً أَوْ مُـؤَوَّلَا ... بِـهِ ٱرْفَعَنَّ وَٱنْـصِبِ ٱلْـمُسْتَقْبَلَا ١٧١

وَبَـعْدَفَا جَـوَابِ نَـفْيٍ أَوْ طَـلَبْ ... مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَـتْمٌ نَـصَبْ ١٧٣

وَٱلْـوَاوُ كَـالْفَا إِنْ تُـفِدْ مَـفْهُومَ مَعْ ... كَـلَا تَكُـنْ جَـلْداً وَتُـظْهِرَ ٱلْـجَزَعْ ١٧٣

وَبَـعْدَ غَـيْرِ ٱلنَّـفْيِ جَـزْماً ٱعْـتَمِدْ ... إِنْ تُسْقِطِ ٱلْـفَا وَٱلْـجَزَاءُ قَـدْ قُـصِدْ ١٧٧

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَـعْدَ نَـهْيٍ أَنْ تَـضَعْ ... إِنْ قَـبْلَ لَا دُونَ تَـخَالُفٍ يَـقَعْ ١٧٧

وَٱلأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِـغَيْرِ ٱفْـعَلْ فَـلَا ... تَـنْصِبْ جَـوَابَـهُ وَجَـزْمَهُ ٱقْـبَلَا ١٧٧

وَٱلْفِعْلُ بَعْدَ ٱلْفَاءِ فِي ٱلرَّجَـا نُـصِبْ ... كَـنَصْبِ مَـا إِلَـىٰ ٱلتَّـمَنِّي يَـنْتَسِبْ ١٧٧

وَإِنْ عَلَىٰ ٱسْمٍ خَالِصٍ فِـعْلٌ عُـطِفْ ... تَـنْصِبُهُ أَنْ ثَـابِتاً أَوْ مُـنْحَذِفْ ١٧٧

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِـي سِـوَىٰ ... مَا مَرَّ فَـاقْبَلْ مِـنْهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَىٰ ١٨١

بِـلَا وَلَامٍ طَـالِباً ضَعْ جَـزْمَا ... فِـي ٱلْـفِعْلِ هٰكَـذَا بِـلَمْ وَلَـمَّا ١٨٣

وَٱجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَـهْمَا ... أَيٍّ مَـتَىٰ أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا ١٨٣

وَحَـيْثُمَا أَنَّـىٰ وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا ... كَـإِنْ وَبَـاقِي ٱلأَدَوَاتِ أَسْـمَا ١٨٣

فِـعْلَيْنِ يَـقْتَضِينَ شَـرْطٌ قُـدِّمَا ... يَـتْلُو ٱلْـجَزَاءُ وَجَـوَاباً وُسِـمَا ١٨٨

وَمَـاضِيَيْنِ أَوْ مُـضَارِعَيْنِ ... تُـلْفِيهِمَا أَوْ مُـتَخَالِفَيْنِ ١٨٨

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْـعُكَ ٱلْـجَزَا حَسَـنْ ... وَرَفْـعُهُ بَـعْدَ مُـضَارِعٍ وَهَـنْ ١٨٨

وَٱقْرُنْ بِفَا حَـتْماً جَـوَاباً لَـوْ جُـعِلْ ... شَـرْطاً لِإِنْ أَوْ غَـيْرِهَا لَـمْ يَـنْجَعِلْ ١٨٨

وَتَـخْلُفُ ٱلْـفَاءَ إِذَا ٱلْـمُفَاجَأَهْ ... كَـإِنْ تَـجُدْ إِذَا لَـنَا مُكَـافَأَهْ ١٨٨

وَٱلْفِعْلُ مِـنْ بَـعْدِ ٱلْـجَزَا إِنْ يَـقْتَرِنْ ... بِـالْفَا أَوِ ٱلْـوَاوِ بِـتَثْلِيثٍ قَـمِنْ ١٩٢

وَجَـزْمٌ أَوْ نَـصْبٌ لِـفِعْلٍ إِثْـرَ فَـا ... أَوْ وَاوٍ ٱنْ بِـالْجُمْلَتَيْنِ ٱكْـتُنِفَا ١٩٢

وَٱلشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُـلِمْ ... وَٱلْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ ٱلْمَعْنَىٰ فُـهِمْ ١٩٣

وَٱحْذِفْ لَدَىٰ ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَهْوَ مُـلْتَزَمْ ١٩٤

وَإِنْ تَـوَالَـيَا وَقَـبْلُ ذُو خَـبَرْ ... فَـالشَّرْطَ رَجِّـحْ مُـطْلَقاً بِلَا حَـذَرْ ١٩٥

وَرُبَّـمَا رُجِّـحَ بَـعْدَ قَـسَمِ ... شَـرْطٌ بِـلَا ذِي خَـبَرٍ مُـقَدَّمِ ١٩٥

إِنْ سَاكِنَ ٱلْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا   مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا   ٢٦٠
وَسَكِّنِ ٱلتَّالِيَ غَيْرَ ٱلْفَتْحِ أَوْ   خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا   ٢٦٠
وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحوِ ذِرْوَهْ   وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ   ٢٦٠
وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا   قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَىٰ   ٢٦٠
أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ   ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ   ٢٦٤
وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي   كَأَرْجُلٍ وَٱلْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي   ٢٦٤
لِفَعْلٍ ٱسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ   وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْماً ٱيْضاً يُجْعَلُ   ٢٦٦
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَٱلذِّرَاعِ فِي   مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ ٱلأَحْرُفِ   ٢٦٦
وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ   مِنَ ٱلثُّلَاثِي ٱسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ   ٢٦٧
وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ   فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ   ٢٦٧
فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ   ثَالِثٍ ٱفْعِلَةُ عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ   ٢٦٧
وَٱلْزَمْهُ فِي فَعَالٍ ٱوْ فِعَالِ   مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ٱوْ إِعْلَالِ   ٢٦٧
فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا   وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَىٰ   ٢٦٨
وَفُعُلٌ لِاسمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ   قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالاً فَقَدْ   ٢٧٣
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي ٱلأَعَمِّ ذُو ٱلأَلِفْ   وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ   ٢٧٣
وَنَحْوِ كُبْرَىٰ وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ   وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَىٰ فُعَلْ   ٢٧٣
فِي نَحْوِ رَامٍ ذُوْ ٱطِّرَادٍ فُعَلَهْ   وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ   ٢٧٥
فَعْلَىٰ لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ   وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ   ٢٧٥
لِفُعْلٍ ٱسْماً صَحَّ لَاماً فِعَلَهْ   وَٱلْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّلَهْ   ٢٧٦
وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ   وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ   ٢٧٦
وَمِثْلُهُ ٱلْفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا   وَذَانِ فِي ٱلْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا   ٢٧٦
فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا   وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ ٱلْيَا مِنْهُمَا   ٢٧٧
وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ   مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ   ٢٧٧
أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ   ذُو ٱلتَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ   ٢٧٧
وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ   كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً ٱطَّرَدْ   ٢٧٧
وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَىٰ فَعْلَانَا   أَوِ ٱنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَىٰ فُعْلَانَا   ٢٧٧

كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْـعَالٍ سَبَقْ — أَوْ مَـدَّ سَكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ ٱلْـتَحَقْ ٢٩٣

وَأَلِـفُ ٱلتَّأْنِـيثِ حَـيْثُ مُـدَّا — وَتَـاؤُهُ مُـنْفَصِلَيْنِ عُـدَّا ٢٩٤

كَـذَا ٱلْـمَزِيدُ آخِـراً لِـلنَّسَبِ — وَعَـجُزُ ٱلْـمُضَافِ وَٱلْـمُرَكَّبِ ٢٩٥

وَهٰكَـذَا زِيَـادَتَا فَـعْلَانَا — مِـنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـزَعْفَرَانَـا ٢٩٥

وَقَـدِّرِ ٱنْـفِصَالَ مَـا دَلَّ عَـلَىٰ — تَـثْنِيَةٍ أَوْ جَـمْعِ تَـصْحِيحٍ جَلَا ٢٩٥

وَأَلِـفُ ٱلتَّأْنِيثِ ذُو ٱلْـقَصْرِ مَتَىٰ — زَادَ عَـلَىٰ أَرْبَـعَةٍ لَـنْ يَـثْبُتَا ٢٩٦

وَعِـنْدَ تَـصْغِيرِ حُـبَارَىٰ خَـيِّرِ — بَـيْنَ ٱلْـحُبَيْرَىٰ فَـادْرِ وَٱلْحُبَيِّرِ ٢٩٦

وَٱرْدُدْ لِأَصْـلٍ ثَـانِياً لِـيْناً قُـلِبْ — فَـقِيمَةً صَـيِّرْ قُـوَيْمَةً تُـصِبْ ٢٩٦

وَشَـذَّ فِـي عِـيدٍ عُـيَيْدٌ وَحُـتِمْ — لِـلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَـا لِتَصْغِيرٍ عُـلِمْ ٢٩٦

وَٱلأَلِـفُ ٱلثَّـانِي ٱلْـمَزِيدُ يُـجْعَلُ — وَاواً كَـذَا مَـا ٱلأَصْـلُ فِـيهِ يُـجْهَلُ ٢٩٦

وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ فِـي ٱلتَّـصْغِيرِ مَـا — لَـمْ يَـحْوِ غَـيْرَ ٱلتَّـاءِ ثَـالِثاً كَـمَا ٢٩٧

وَمَـنْ بِـتَرْخِيمٍ يُـصَغِّرُ ٱكْـتَفَىٰ — بِالأَصْلِ كَـالعُطَيْفِ يَـعْنِي ٱلْـمِعْطَفَا ٢٩٨

وَٱخْتِمْ بِتَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِـنْ — مُـؤَنَّثٍ عَـارٍ ثُـلَاثِيٍّ كَسِـنْ ٢٩٩

مَا لَـمْ يَكُـنْ بِـالتَّا يُـرَىٰ ذَا لَـبْسِ — كَشَـجَرٍ وَبَـقَرٍ وَخَـمْسِ ٢٩٩

وَشَـذَّ تَـرْكٌ دُونَ لَـبْسٍ وَنَـدَرْ — لِـحَاقُ تَـا فِـيمَا ثُـلَاثِيّاً كَـثَرْ ٢٩٩

وَصَـغَّرُوا شُـذُوذاً ٱلَّـذِي ٱلَّتِي — وَذَا مَـعَ ٱلْـفُرُوعِ مِـنْهَا تَـا وَتِـي ٣٠٠

يَـاءً كَيَا ٱلْكُـرْسِيِّ زَادُوا لِـلنَّسَبْ — وَكُـلُّ مَـا تَـلِيهِ كَسْـرُهُ وَجَبْ ٣٠٢

وَمِـثْلَهُ مِـمَّا حَـوَاهُ ٱحْـذِفْ وَتَـا — تَأْنِـيثٍ ٱوْ مَـدَّتَهُ لَا تُـثْبِتَا ٣٠٢

وَإِنْ تَكُـنْ تَـرْبَعُ ذَا ثَـانٍ سَكَـنْ — فَـقَلْبُهَا وَاواً وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ ٣٠٢

لِشِـبْهِهَا ٱلْـمُلْحَقِ وَٱلأَصْـلِيِّ مَـا — لَـهَا وَلِـلأَصْلِيِّ قَـلْبٌ يُـعْتَمَىٰ ٣٠٢

وَٱلأَلِـفَ ٱلْـجَائِزَ أَرْبَـعاً أَزِلْ — كَذَاكَ يَا ٱلْـمَنْقُوصِ خَـامِساً عُـزِلْ ٣٠٢

وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلْيَا رَابِـعاً أَحَـقُّ مِـنْ — قَـلْبٍ وَحَـتْمٌ قَـلْبُ ثَـالِثٍ يَعِنْ ٣٠٢

وَأَوْلِ ذَا ٱلْـقَلْبِ ٱنْـفِتَاحاً وَفَـعِلْ — وَفُـعِلٌ عَـيْنَهُمَا ٱفْـتَحْ وَفِـعِلْ ٣٠٢

وَقِـيلَ فِـي ٱلْـمَرْمِيِّ مَـرْمَوِيُّ — وَٱخْـتِيرَ فِـي ٱسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ ٣٠٢

وَنَـحْوُ حَـيٍّ فَتْحُ ثَـانِيهِ يَـجِبْ — وَٱرْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُـنْ عَـنْهُ قُـلِبْ ٣٠٦

وَعَـلَمَ ٱلتَّـثْنِيَةِ ٱحْـذِفْ لِـلنَّسَبْ — وَمِثْلُ ذَا فِي جَـمْعِ تَـصْحِيحٍ وَجَبْ ٣٠٧

أَحْرُفُ ٱلِابْدَالِ هَدَأْتُ مُوطِيَا	فَأَبْدِلِ ٱلْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا	٣٧٠
آخِراً اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي	فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا ٱقْتُفِي	٣٧٠
وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي ٱلْوَاحِدِ	هَمْزاً يُرَىٰ فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ	٣٧٤
كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا	مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا	٣٧٤
وَٱفْتَحْ وَرُدَّ ٱلْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ	لَاماً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ	٣٧٦
وَاواً وَهَمْزاً أَوَّلَ ٱلْوَاوَيْنِ رُدْ	فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ ٱلأَشُدْ	٣٧٦
وَمَدّاً ٱبْدِلْ ثَانِيَ ٱلْهَمْزَيْنِ مِنْ	كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَٱتَمِنْ	٣٧٩
إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ	وَاواً وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ	٣٧٩
ذُو ٱلْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمْ	وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ	٣٧٩
فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا وَأَؤُمْ	وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ	٣٧٩
وَيَاءً ٱقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلَا	أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا	٣٨٦
فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا ٱلتَّأْنِيثِ أَوْ	زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضاً رَأَوْا	٣٨٨
فِي مَصْدَرِ ٱلْمُعْتَلِّ عَيْناً وَٱلْفِعَلْ	مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ ٱلْحِوَلْ	٣٩٠
وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ	فَاحْكُمْ بِذَا ٱلإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ	٣٩٠
وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ	وَجْهَانِ وَٱلإِعْلَالُ أَوْلَىٰ كَالْحِيَلْ	٣٩١
وَٱلْوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ	كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ وَوَجَبْ	٣٩٢
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ	وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا ٱعْتَرِفْ	٣٩٢
وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا	يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا	٣٩٦
وَوَاواً اثْرَ ٱلضَّمِّ رُدَّ ٱلْيَا مَتَىٰ	أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا	٣٩٦
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَىٰ كَمَقْدُرَهْ	كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ	٣٩٦
وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَىٰ وَصْفَا	فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَىٰ	٣٩٧
مِنْ لَامِ فَعْلَىٰ ٱسْماً أَتَىٰ ٱلْوَاوُ بَدَلْ	يَاءٍ كَتَقْوَىٰ غَالِباً جَا ذَا ٱلْبَدَلْ	٣٩٨
بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَىٰ وَصْفَا	وَكَوْنُ قُصْوَىٰ نَادِراً لَا يَخْفَىٰ	٣٩٩
إِنْ يَسْكُنِ ٱلسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا	وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا	٤٠٠
فَيَاءً ٱلْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا	وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا	٤٠١
مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ	أَلِفاً ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ	٤٠٢

وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقتصَرْ	فِيهِ عَلَىٰ تَا كَتَبَيَّنُ ٱلْعِبَرْ	٤٣١
وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ	لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ ٱلرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ	٤٣١
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ وَفِي	جَزْمٍ وَشِبْهِ ٱلْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي	٤٣٢
وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي ٱلتَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ	وَٱلْتُزِمَ ٱلإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمْ	٤٣٢
وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ	نَظْماً عَلَىٰ جُلِّ ٱلْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ	٤٣٣
أَحْصَىٰ مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُلَاصَهْ	كَمَا ٱقْتَضَىٰ غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ	٤٣٣
فَأَحْمَدُ ٱللهَ مُصَلِّياً عَلَىٰ	مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا	٤٣٣
وَآلِهِ ٱلْغُرِّ ٱلْكِرَامِ ٱلْبَرَرَهْ	وَصَحْبِهِ ٱلْمُنْتَخَبِينَ ٱلْخِيَرَهْ	٤٣٣

المحتويات